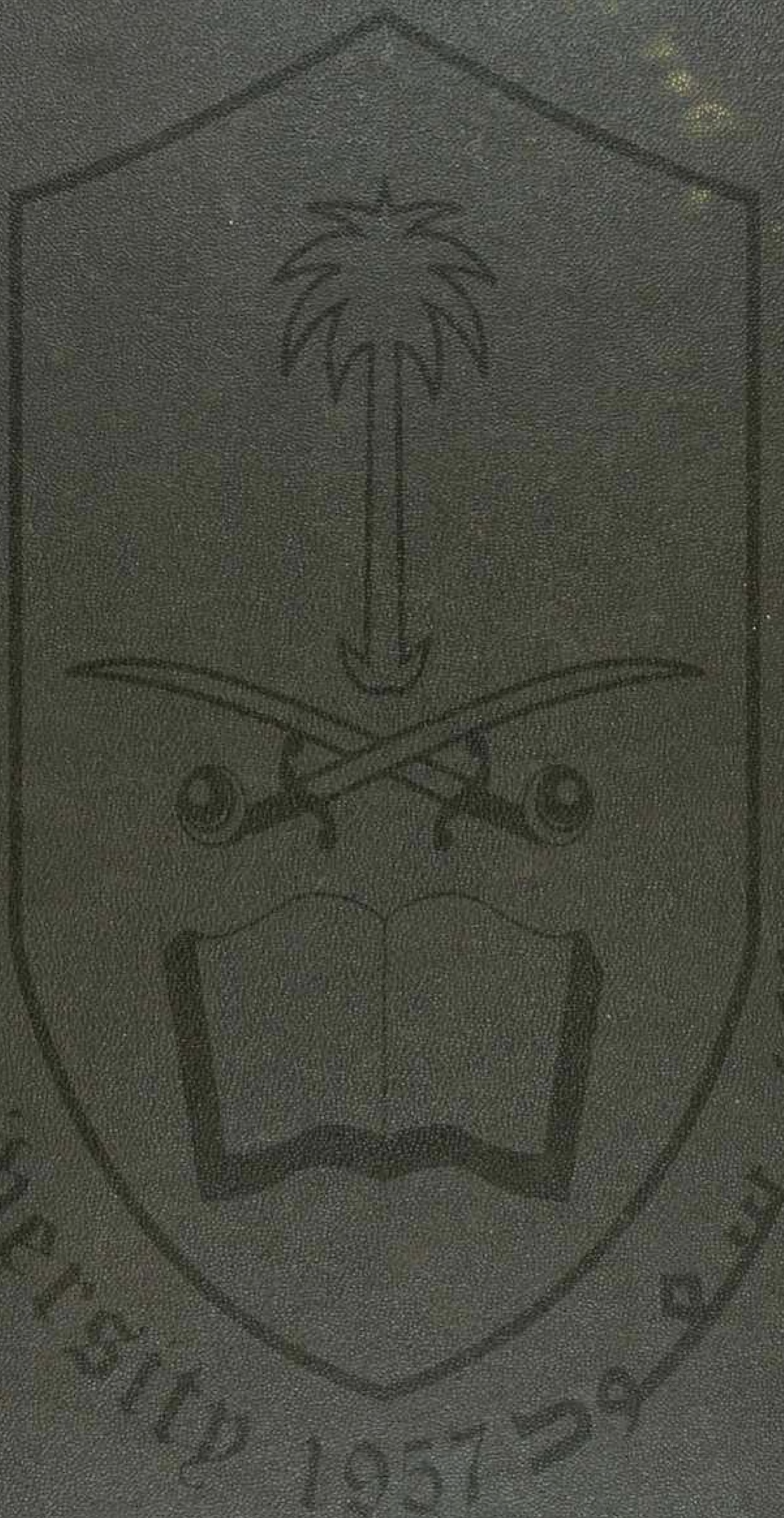


٥٨٢

جامع المقاصد
في شرح القواعد

جامعة الملك سعود



Copyright © King Saud University

جامع المقاصد . . . تأليف علي بن الحسين . . . القرن
١٢ هـ (البطاقة رقم ٢)

١- الشيعة الامامية الاثني عشرية ، فقه المذاهب
الاسلامية . أ- المحقق الثاني ، علي بن الحسين
(٨٦٨-٩٤٠ هـ) ب- تاريخ النسخ ج- شرح قواعد
الاحكام في معرفة الحلال والحرام لابن المطهر الحلبي .

٥٨٢

جامع المقاصد في شرح القواعد ، تأليف علي بن الحسين
ابن عبد المال الكركي العاملي ، أبو الحسن ، ويعرف
بالملائي (٨٦٨-٩٤٠ هـ) . كتبت في القرن ١٢ هـ
تقديرا .

٢١٧٧
ج ٢٠

٥٨٢

٢٨٩ ق ١٣٥
نسخة جيدة ، بخطوط مختلفة بعضها أحدث ، ناقصة
الآخِر .

٩١ ، بروكلمان ملحق ٢ : ٥٧٤

الاعلام ٥ :

(التكملة في البطاقة الثانية)

قسم الله والافواه الناسه
عارة عندنا اول محمد بن حسين

بسم الله والحمد لله
 هذا الاصحاح هو من كتب
 في علم الحساب
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في الساعة السادسة
 في دار الكتب
 في مدينة الرياض
 في المملكة العربية السعودية
 في عهد الملك فيصل
 في عهد الملك سعود
 في عهد الملك فهد
 في عهد الملك عبد الله
 في عهد الملك سلمان
 في عهد الملك محمد بن سلمان



جامع المقام في شرح القواعد
 نظمها في الجيب به عبد العالي الكركي المحقق (٩٤٠ هـ)
 دار الكتب ١٤١١ هـ : نشره دار الكتب ١٤١١ هـ
 بروكسل جلد ١٢ ٥٧٤

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	جامع المقام في شرح القواعد
اسم المؤلف	عبد العالي الكركي
تاريخ	١١٤٦ هـ
عدد الأوراق	٢٨٩
ملاحظات	فحص شخصي

٣٢

١٣٢٣
 ١٣٢٣
 ١٣٢٣

في حلة من حلات احمد كساب
 في حلة من حلات احمد كساب
 في حلة من حلات احمد كساب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الفصل في فرائض النساء

نظروا اعتبرتم صدق الامم

عن السنة وهي سادس الغيرة وادبوا له مطلقا بقوله الفقه في جميع الحالات سلطان النائم قاعا وانفردا وقائما او كائنا
لان قوله عليه السلام من نام فليتبوئ الموت ويحصى ثوابه الحكيم بالمعراج ضعيف ولو كان يملكه على الصوت ام لا وانما
حفظ له سام ام حبيب النفس على استصحاب الطهارة ولو كان فاقا لحاجة قدر وجودها على ما يجب على طهارة
والاستحاضة القليلة اورد على البيان شيخنا الشهيد في القسط في غير الصحيح فانه لو كان الوضوء خاصة
فكان عليه ان يذكرها بالكون كانه حاضرا لاسباب الوضوء كما صنع شيخنا في كنهه ولكن في اليراد بان القسط من بيان الفعل
لانما سبب له بالسنة الى الصبح او بعد الاذا انقطع بها البراءة وقت الطهارة والمباين وجب لفعل اذا كان في وقت الصبح
يوجب فالتسليم لاسباب الفعل وان علقها من ذلك هذا لا يفي ان غاية ان يكون مراد لاسباب الفعل احري فلا بد
من ضم كل الجوابه يكون من الذي كره حاضرا لاسباب كل منهما **قوله** والسفح ليس افضل من الدود النملط ناقصا
فلا بد من هذا البيان فان ما ان السفح ليس افضل من الدود النملط ناقصا لاسباب الفعل مستدل اليه بل الى ما صا حجة
وكانه ان يكتب في ضربا من الجحش لم يعلم اللبس والفتور في قوله اما غير يوجب الى المستحب لانه الحديث عنه او الى الدود
لغيره **قوله** ولا يجب فيها كذا الذي والقي وغيرهما اراد بذلك الرد على من يقول بانما في الوضوء بعضه لاسباب
منها ما هو من الهامة وما ورد في اجابته من وجوب الوضوء بغيره اذ في ما لا يتوكل به الاصحاح اما لضعف الحديث ولضعف
والذي الجملة اذ في صريحه بعد تنوع الجمع والملاعبة بالبيان والمذهب ليس بافتقار ولو لم يثبت بيقين
التي من صنف كاصح قول في حقيقه بالنقص بل في الاثم **قوله** والاستحاضة مع غسل الفخذ لغيره
شيخنا ههنا وجب التقييد في القسط بوقت الصبح مع ما اورد عليه من انها من اقسام لاسباب الفعل في هذا لان
الظاهر ان المراهبة جميع الاسباب بها سبب متى حصلت واعلم ان قوله وجب الفعل بالجوابه والحجج يحتاج الى فعل تكلف
ان الحقيق هو الوضوء والمراد بانما الفعل به الجوابه من وجهه اولا في لاجاب به نفسه لما عرفت من ان السبب هو الوضوء
والجوابه هي الجاهل التي يحصل بالانزال اولا فجمع بين غيبة عن خبره في ولوعه من هذا المخرج الذي لا بد من تعيين
مع الحقيق من الفعل فيجب ان يكون البيان هكذا يجب الفعل بالجوابه ونحوه في الحقيق واجوبه **قوله** وسن الميت
من الناس بعد بده قبل الغسل اودان عظمه واجبت مرضي في الميت يكون من الناس ان ميتة غير الذي لا يجب
بسيما غسل وقيل هو ميتة بعد الموت او ميتة حارة اوجب الفعل لان الحارة من خارج الحيوة والنفس
وبذلك ايقن يكون قبل الغسل كاد ان الاحياء عليه في حيي غير ميتة من ان عن علي عليه السلام اذا سمع رجلا
وقد برن فغسله الغسل ولا بأس ان يسمه بعد الغسل ويقبله والمراد بفعل الغسل الغسل العفوي وهو المعتبر في حال الاحياء
لانه البناء والي اثم ولانه المطلوب شرعا وسقوط الظاهر منه لضعفه لانقص عدم اصابه في سبي الغسل ومرض
لو غسل للمضروب في غير خيطه ويتم من بعض الفلوات ولكن الفعل المعتبر قبل الدفن كان المتحد وجوب الاعادة ولان
استصحاب ما كان قبل غسل المضروب الى ان يحصل الناقل بيقين ذلك فلهذا يندرج فيه في غير غسل اطلاق
بعد له من غسل فاعلم ومنه قبل الكافر من بعد المسلم ان قلنا به ومرض في بوءة فلهذا غفل او غفل بعد
السبب الذي غفل له ومرض في بوءة عليه اطلاقه واليهم ولو من بعض الفلوات والكافر وان غفل في بوءة الغسل
وصح عنه في بوءة الموت ومرض في بوءة الغسل اذ قبل بالسبب الذي غفل له والشهيد والمصوم
وفي بعض كل الغسل بالسبب اليه قولان وسبب في محققه ان شاعره وحكم النطقة ذات القطر كالميت في ذلك
سوا ميت مرضي او ميت وفي العظم الحديث قوله بالمشارة لاسباب به في هذا كل من يجب تعجيله في بوءة الغسل ومن لا فلا

الوضوء وحده ما ذكره

ذلك

بالذات

في غير الصبح من اقسام الوضوء
خاصة وليس من اقسام الوضوء

في غير الصبح من اقسام الوضوء
خاصة وليس من اقسام الوضوء

وفي قوله اودان عظمه من وان اجبت مرضي ما يقتضيه لان الضمير المحرر يعود الى الميت فغسل الميت مرضي بان الوضوء
ح لا يستقيم **قوله** وغسل الاموات هو بغيره في وقت الجنازة واجب وانما غير السبب في الغسل لان غسل الاموات
ليس على نزع الاعمال السابقة ولا يخرج ان المراد الميت ومن يحكي **قوله** ويكفي غسل الجنازة غرضه منها جماعة
دون الغسل الضمير في قوله منها يرجع الى الاعمال والمسترة في قوله لوجاهة يرجع الى غسل الجنازة وكذا يرجع الى الغسل
ومعناه ان اذا اجتمع على المكلف غسلات فاعلم من حق الاعمال الصعبة على الجنازة فاذا غفل عن غسل الجنازة كان
ذلك الغفر ولا يتصور فاعلم بانما لا يكون عن الجنازة ولا في حديثه وبطلان ما يجري عن الجنازة كما يجري غسل
الجنازة عند من غير احتياج الى الوضوء اما وجه الفرق الا ولما قال في الاجماع في حديث الذي يرضع عن
الجنازة يحكيه بعد كاستنبه عليه وان تعدت اسبابه فاذا توفي ارتفاعه بالسبب الا في ارتفاعه بالاضافة الى
وسبب في بقاء دليله من الشا من الاجزاء يصلح دليله لانه لا وجه لقوله الاول من الغرض من الشا من الذي
جزءه من الغسل الجنازة كمال من غرضه من الاعمال لانه في غير طهارتين وعين طهارة واجل واقرى ولا بد
برفع الحديث الاكبر والاصغر عن المنايا في حدنا واحدا والضعف لا يقر مقام الاقرى ولا يجري عنه الا فضل
وبعد على القول الثاني وجميع من ان الاحداث التي لاسباب الطهارة وان تعدت فان سببها هو الجنازة كالحكمة التي
المانع من الاشياء المحض منة وتغير عنها الحديث ايضا محذوف في شريكه في الدلالة عليه فاذا توفي المكلف الغسل في رفع الوضوء
مضافا الى واحد من الاسباب عند تعدد ما عرفت في رفع ذلك المشترك في رافعة لان كل امرئ في ظرف ذلك
المانع المضاف الى جميعها بيان اتحاد المانع ان لو تعدد لوجب رفع كل واحد من افراده على التوالي باطل فالغسل عند
بيان الملازمة ان الاسباب المتعددة اذا اجتمعت فالاصل عدم تلازم سببها ومن لم يتعد الطهارة الضمري
يقدر في سببها وفي بيان الملازمة نظيره لا يجري ان يكون المتداخل في بعض الاسباب تابا بالنفس او بالاجزاء
ولا يلزم اتحاد ولا التداخل في بعض الآخر التي في انه لو كيف يغسل الحقيق من الجنازة مثلا عند اجتماعها
لا يكون لوجب غسل الحقيق فاذا اصله كان وجوده كعدمه والتالي ظاهر السطوة فالغسل عند بيان الملازمة
ان وجوب الغسلين معا اما ان يكون في نفسه فتمتها معا او اقتصرت منهما على ان يجري كل منهما عن الآخر في البعد به
او في اجزاء واحدة مما حاصره دون الغسل والا لم يعلو السطوة والغرض بطلان الشا فمعين الثالث وجب
فلا يكون لوجب ذلك الاخر فانه لانه لو لم يكن يوجب ولو في بعض اجزاء عند ذلك يقتضي ان لا يكون
لوجب فائدة وان يكون وجوده كعدمه ولكن لسبب في الدليل على وجوبه من هذا بان يقال لو لم يوجب غسل
الحقيق عن الجنازة عند وجوبهما اتفق وجوبه والتالي واضح الظلال بيان الملازمة ان وجوب الغسل يقتضي القطع
بترتيب الاخر على الاثنان به شيئا مما يجمع وجوب وجوب وسقوط الطلب عن المكلف وغسل الحقيق عند ذلك
الغدير لا يترتب على فعله الاخر على فعل الغسل المتعارف لانه هو الجنازة ووجوبه هو كعدمه فيكون التكليف
به تكليفا بالاجري وهو محال فتمتخ او بما يغسل وجوبه على تقدير عدم اجزائه عن الجنازة ليس واحدا
من اقسام الوجوب فيحتمل ان يكون بيان الملازمة ان الوجوب يكتسب باعتبار الغسل الحقيق والمرتب بالحج
ووجوب غسل الحقيق في الغرض المذكور على تقدير عدم اجزائه عن الجنازة ليس واحدا فتمتخ وجوبه اذا
اتفق وجوبه على تقدير عدم الاجزاء عن الجنازة ووجه حكمه ان يجري عنه على تقدير وجوب الغسل في
رواية مرضي عن النبي جعفر في لاذ اصاصت المرأة ومضى حب اجراها على واحد فان اريد اجزائها عن الآخر

والغرض من غسل
العظم هو غسل
الغرض

في غير الصبح من اقسام الوضوء
خاصة وليس من اقسام الوضوء

الاجزاء

قول و مقابله کائنات
بعد از

برقی
شماره

روز

۷۵۴۲

[illegible]

وَجِبْ

المجلد

[illegible]

میکم

۴۴

ایکراستین

23

وان كان الحبر

3

[illegible]

من الطول والنقص نظر إلى شدة الإطلاق ولا يجري الجدل ولا الملتصق منها امتناعاً على الخصوص وجب ادخال خبر من البطلان ولا دخل
مرايا المقضية ويسمى **الحال** في الاطلاق والصلو والظواهر ان التام للرفع والحق في الوجود لا فرقاً له مع امكان وجوبه بل هو على نظر
الظاهر من على السليم بقوله عليها من اثنين اثنين من قولنا في الابل **ومرج** كونه الدابة او الحمل والبق هو البق كالحمار
في ذلك وان لم يكن محققاً في الروايات لوجوب قبولها في جميع المقامات والادلة والحق والظهور **ادعاء** ما لا يقتضيه كونه في المقضية
وفي الخ لا يقتضي على وجهه بل هو **وسمى** في الحديث الانسان سبيلاً لا فرق في الانسان بين السليم والكافر ولا فرق
بين موته في اليوم وبعثه في يومه ومجاردة قاضيه في الثاني فلو قال **لباشهر** بيت الانسان كان مثل ويشترط كون البيت غيباً على غيره
بالفصل **ادعاء** على الرفع خلاف ما يتم او على فاسداً ونحوه **واسم** ان الميت في البر لا كان كالحمار في ذلك ان كان الميت
من الاربعة ما لا يقتضيه والاربعة نجاسة الميت في حق الخلاف فيما لا يقتضيه فان ذكر وجوب الطبع لم يلازم ولا قاله من مع احتمال ان
لا خلاف في نجاسة والاربعة كقوله السبعين ملاقاته البئر في حال الحياة ولم ينجس من مضمود ومن الموت لم يوجب نجاسة من
وجه الدخول بها نجاسة ذات واحدة في حاله **والله** الكثير هذا بخلاف ادعاءه قال المصنف في الخ ما يقتضيه الطبع لا يقتضيه
فيه على حد مروي هذا كلامه في حسنة على وجوه من اجنبى عن علي السلام من السبل الى الاربعة والاكثر طريق الى الميت في اخذه
في الخ الى الصدوق لا بأس به **واعلم** ان اخلاق الاحباب تسقى عن طريقين هم غنى الوين وغنى **وعلم** في الفرق لفظ نجاسة
اذ يمتد في نجاسته من غير ان يمتد في الطول يكون ما لا يقتضيه **والخبر** بالطول ان الخبر اذا وقع جلياً لم يمتد
له اكثر من من الارض وسعد لا يقتضيه على قوله مع احتمال ان السقاء على سابق في الحاف في الارض نجاسة حال الحياة ولم
يحدث في ذلك كلاماً لا **او** الكلب يجرى في حال الضاعف لو وقع في اجافات ولحق موت الحمار والكلب كل ما لا يقتضيه في ذلك
الجسم كلياً ولا **ونحو** **ولم** في الرجل **مدار** له على من حرم عن الامم مدخل السلم ولا حتى يولد المرأة خلافاً لروايات
لعدة القدر بل انما يقتضي نجاسة له **واجب** ما لا يقتضيه وكذا الخنزير على الاقرب ولو قيل يجب له ان لا يرقى من الارض **واجب** ما لا
يقتضيه كان **وجهاً** **ولم** لما المثل في حال الطول والعدم وخبر الكلاب **مستند** هذا الحكم رواية كونه **ويجب** في الجن
سوى مدخل السلم **ولما** لا المثل في حال الطول بطريق ادبي وهذا الشكل وهو ان ترك الاستفصال عن نجاسات المذكور في
المسألة في الحكم من جميع محله بان ترك الاستفصال في ترك الاجمال يدل على العموم فينتفي عن حال الذنوب ويظهر وبما به وحال البول اذا
ادخل امرأة اخرى او غيرهم مع طاهر بيان بعضهم ان خبر الكلاب ما لا يقتضيه **ودن** لفظ المصنف في الخ القول بان يولد وروى ما لا
يقتضيه من الارض فيه **وجهاً** **المثل** في نجاسات محقق جداً لا يتم ذلك ايضا عندنا في مضاعف الرفع لاحتلاق النجاسات وعلى قول الزيادة
في المثل في حاله **لأن** نجاسات استمدان اعينها اذ لا بد في ان يكون ما لا نجاسة خف منها مبدع الاستكشاف **وسمى** في الخبر
نجاساته **والظاهر** **وجهاً** **بما** ماقتضى لطيفه لان المراد بالغير هنا في الحياة والعمامة والبيعة والسبيحة صفة تسمى صفة
في غير ذلك لان السبيحة غير المتبدية ويمكن فعلها بان وجب الحماة ونحوها والعمامة ونحوها وبما به مصحح لمشيه
بول الصبي **واعلم** ان نجيب المراد بالصبي العظيم الذي يبلغ ولا يلقى به الصبية لعدم الحق والمراد بان نجيب الخالصة من نجاسة عينه
طاهر من الطهارة **واعلم** ان نجيب وقد بان الرفع انما يولد اذا اعتزل في البئر لا يجرى الملاقاتة والحق من المردة في هذا الباب ظاهرها
في الفرق لانها مودة نزلت في الخبيث الى البئر ودخوله اليها وقعوده فيها وما زاد من حق الحكم المرتضى ولا وجه له بعد في هذا
لأنه لا بد ان الرفع لا يستقيم كونه نجاسة البئر وان كان ظاهر كلام القوم في نجاسة البئر من نجيبين علموا ان الطلابة والارض
لهم نجيب وان كان من نجاسة عينيه ولا يخرج السبع ولا يستقيم كون الرفع لغيره لانها على الراجح مستندة عند
كون الرفع لغير الطلابة لان ذلك شرط ماقتضى على الوجه المبشر وان شاع حدثه والاربع استعمل في وجوبه ولا جوارحهم **والظاهر**

قائمة
النسب الخدمية والخدمية
والمناجاة الخدمية
الخدمية الخدمية

نظام

لوحه

ولا نحن ان نزع هذا الحكم على ما عليه
عقوباته فلو عطفه بالاولى
التي هي الاولى

تقریر ای علیہ

فانهم في خارج الامم بالانجيل بالاداء
وعدم من فائته صلوة في اي
فيلتصا تقى وجوب القضاء

الاعادة

الشيخ
محمد بن عبد الله

وحيه في ارفان العلية دم حوران له
نفس المات سو حور في البصحة

32

اصل

43

1

الشرقية
والجنوبية

ایستادن

۱۶۷۷

22

اما القربة فلان الاخلاص يحقق بها والوجه فلان الاستمال في العبادة اما تحقيقها فبما تحقق على الوجه المطلوب
ولا يحقق ذلك الوجه في العقل لما في الابلية بدليل انما لكل من ماوى ومنه لسفاد اعتبار احد الطرفين
من الذبح والاستباحة ولا يجبا ناسا فلا زلزالا فيما عدل القيمة وطهارة دايرة الحدث اذا اقتصر به ذلك فاعلم ان الزلزال
بالقربة اما من قبله او الله تعالى او القرب منه المحقق يحصل الوجه عند ذبح القرب لديه بخلاف عن القرب كما
واشار القرب لفصل الاخلاص لكن ذكرها في الكتاب والسنة لا مثل قوله تعالى وتذبحون ذبائحكم لله فاعلم ان
الرسول الامانة قربة لله وقوله عليه السلام اقرب ما يكون العبد الى ربه اذا سجد والماد من وقع الحدث زوال المانع في
الجماعة الحكمة التي هي من حيثها في البدن فان الحدث يطلق عليها وعلى بطلان الطهارة بالاستعمال العقلي والمحقق في ذلك
زواله بولاد دون الشك واما الاستباحة فانها طيب الاماحة والمادة زوال المانع من العبادة التي هي من حيثها استباحة
ذلك الحدث وانما زوال المانع زوال المانع اذا كان زواله تلك الطهارة لاستباحة زوال المانع من عبادة الله تعالى
هذا الحكم في التيمم للافتقار على انه لا يقع الحدث وتادام الحدث لمقارفة حدثه للطهارة وفيما عدا هذين فالامر من سلا
تمنى حصلت الاماحة منها زوال المانع المستلزم زوال المانع وفيما يقع الحدث زال المانع بغيره والمانع واعلم ان قوله
او استباحة شرط بالطهارة لا يقتضي على طهارة بل لابد ان يكون المانع استباحة شرط بالوصف وتكون بغيره بالمراد
الاجابة بنية استباحة الطهارة وهو القرب في كل حال على من ولد المصنف وصريح به سبحانه الشهيد في البيان في الطلب
بالطهارة كذلك كونه بحيث يباح له الزيادة ويشكل ما به نفي من استباحة فكيف يحصل له والمراد بوجه الوجوب في
السبب الباعث على اجاب الاجابة وبذبح المذروب في حق جمهور العلماء ليس من الامامية والحنابلة ان السعيان في
في العقليات بمعنى ان الواجب السعي بقرب من الواجب العقلي اي استماله فاعلم ان سببا له فان من غسل الواجبات
المعمية الى استمال الواجبات العقلية من يوع ولا سنى اللطف الاماني ان المكلف منه اقرب الى الطاعة وكذا الذبح السعي
مقرب من الذبح العقلي وممكن لاستمال الواجب العقلي هو في باقي في اللطف والزيادة في الواجب لا يمنع ان يكون
تذبرا ولا سنى ان اللطف في العقليات بمضرة السموات فاننا لنسوم والامامة ووجه العدل والوعد والوفيق بل جميع الام
يصلح للاطلاق فيها وانما يقع من اللطف وانما كانت بنية الوجه كما فيه لا بد يستلزم منه الوجوب والمذبح في ذلك
عليهما وانه يراه فكان المانع وزو الحدث الزام كالمحققين وصاحب السلسي والمحققين سقى الاستباحة فان
افترع على وقوع الحدث فالأقوى بطلان المراد ان نوى الاستباحة من اقمه عليها او هم عليها الذبح فان طهارة نوى على
لان صحة الذبح وان كان كونه معتبرا فانما لا يكون ذبا على احدى الوجهين بل يقع نحو اوله وظهر دام الحدث على يذبح قد
مقولة ان ادعى الصحة لانه نوى ذبح المانع المستلزم لرفع المانع فحصل له ما نوى ما حسب المكن في حقه والماني بطلان
لان نوى من استباحة البنية اليه فكيف يحصل له التحقيق انه نوى ذبح الحدث السابق مع المقارن للطهارة او اطلق
فالاحق بطلان لان نوى من استباحة فان معنى الاطلاق رفع المانع مطلقا وان قصد رفع السابق حاصلا فالاحق الصحة
كما خرج صاحب المعتبر وشيخا الشهيد لا مكان ذلك فيه والحدث المقارن والطاري معقولة في تلك الصلوة لانه
معنى الاستباحة لوجه البنية على سكال اي لوجهه الى بنية الوضوء المصنوع ومنها الاسكال متساوية
للقربة والاخلاص اذ هو خارج عن العبادة ومنه انه لازم لغيرها سوا نوى امره والايج الاول لان الزيادة في طهارة
لا يقتضي جارية بنية وسئل البزدي السعي ونزول الوجع ووجهه بالباطل في لواصل وعلى من المضي ان عبادة الله بالنية
الطلب عن المكلف ولا سنى بها في اولى نى اذا هتف ذلك فالصالح اربع ضبعة الامم كصحة السعي في الواجب

ان شره والى بلوى استباح

كان اقرب

الوجه

وذلك

ولا يبعد عنها ضبعة الامم الاجمعي كصحة البرد وقد سبق حكما ضبعة الامانة كما لربا وظلالا معلوم حتى الامر
الاجمعي القريب كقول السيق وفيه بطلان به وجهان احدهما بطلان وكذا لو نوى استباحة سقى سقى استباحة
وانما ساقا ساقا كالمعينة فربما وثقلا الضبعة بغيرها بنية الى ان نوى نياها ووجهه ذكره ان نوى استباحة
فيما ان حصل له علا بالحدث وحيد فيسبح ساقا لان الاستباحة يعني زوال المانع فيقع النوى في ذبحه فاعلم
نوى استباحة في غيرها فانما ان استباحة صلو اخرى يقتضي عدم الاستباحة مطلقا لاستلزامه نفا المانع والاحق بطلان
ما احناه سبحانه الشهيد لان الحدث يحقق ولم يحصل المانع له بنية ولا فرق من كون المعينة في ما وثقلا وينبغي
ان سنى من ذلك في المصنوعة فان وصفا انما يبع صانع واحد ومن ذلك يعلم حكمه بالنوى في ذبحه ونوى غيره
لا يقع الطهارة من الكافر لعدم القرب في حقه اي لاستباحة ولما اعتقد الطهارة في ذبحه بالمراد بانها بعض
ضد ربات الدين عن استباحة كنعني الا الحاصل الطاري تحت المسلم لا بارة الوطى ان شرهنا الفصل للضرورة
فانما ساقا اعاد المراد بالحاقن العاد التي حصلها الطهارة بغير حصول دم الحيض فادعت لوفاته كافر ووجهه مسلم
وقلنا بان على الحاقن قبل الفصل لا يجرى تفصيل غسل الحيض لضرورة هو الوطى لزومها المسلم ولا يكون غسله
حقيقا ولا يبعد في ذلك فقد شرعت صورة الطهارة للضرورة من موضع منها تفصيل الحاقن للمسلم اذا فقد
الماء والماء من المسلمين ومنها يتم الحب مع وجو الماء وكذا الحاقن لخروج من المسجد وغير ذلك وما الى الذكرى
الماحة الوطى بغير غسل فيها وان سنى في غيرها نقاشا الى ان يجرى من الوطى بغير غسل للضرورة اولى من التكرار على
غيره في حقه ولاكتفا بالضرورة من موضع للحيض لا يفي حقه فيها وينبغي ولو قلنا الفصل ففصله ثم ساقا فلا
في وجوب الامانة بقا الحدث وكفى بذلك من المكلف والبدنة على الحق في قوله الذبح وان سقى المصنف
ولا يبعد الا مراد بعد التحال لارتفاع الحدث وعوجه محتاج الى المناقش ووجهه الاشياء
ظاهر العبادة تدعى على المراد اعادة الطهارة بعد الوضوء الى الاسلام ووجهه بطلان حكم البنية محل الزيادة والحق انما
بعد اذا جفت البلى لغير الحوا لاجل جديدي وبنوه يمتد ان البنية لما في ويتم طهارة له ساقا في ذلك الموضع من طهارة
لو تمزق البنية في الاشياء الوضوء وان اقرت قبل الكفين عربيا لحيث المصلحة والراساء
صغيرها من الزهر وقد عرفت فيما مضى انه لا يجب الاستدانة فعلا الى حى الوضوء انما قال في ذبحه وجوبها وانما
البنية بغير الكفين بنا على غير الاجمعي بغيرها عليه ويخرج ذلك مما حكاه في الذكرى عن زوا ووسى والقوى على
ذكره المصنف نعم لو نوى التبر في بائة الاعضا بعد من وب البنية فالوجه بطلان استنى مما سبق لو نوى
التبر بعد من وب البنية في بائة الاعضا وليس في ذلك كونه في بنية في بنية في التيمم والجمع واحكام بطلان
هذه الصلوة البنية فعلا والاستدانة متعينة جلا فاذا نوى التبر بغيره الفصل لذلك خرج عن كونه بارة وبحكمه ايضا
الصحة نظر الى وجه الاستدانة وان الموقر حاصل على كل مذهب وليس لى ولو حاول احد الزيادة بالصحة بنا على
احكام سابقا لوجوده في ذلك مبيلا لان بنية التبر ان كانت متاينة للاخلاص بطلان مع صحتها الى بنية الوضوء والامر
نوى بقاء الاخلاص في الموضعين لو نوى ذبح حدث والواقع عين فان كان غلط في الاطلاق وانما كان
ذلك لغلط سنية البنية لاستدانة كون الواقعي هو الموقر ووجه الصحة انه تصديق المانع غاية ما انه الباب انه غلط
في بنية بنية في ذلك لا على كونه متساويا والابطال اي وانما يكون غلط بان بعد ذلك بطلان لا كونه
سقى في الذكرى بطلان مطلقا بعد البنية المعينة وفيما اعاد المصنف نوى ما يوجب له كفاة القرآن

سقى استباحة كنعني
استباحة مكررة

سقى

مردودیه

الحل

لان الخفيف سوط به وفعل الغير فانه مقام فعله ولان العدم انما هو عدا البنية فلا يجوز ان يؤول اليه ولو بقاها كان
 فان نوى الوجوب وصلى به فرضا اعد وذلك لان بنية الوجوب لا تجزئ عن العذب على الراجح لتمامها ولا يسلط
 بنية الوجه في الوضوء كما سبق في مخالفة لا يكون للماق به معتبرا ومجمل الا نسباه لاشترك الوجوب والعذب في ترجيح الفعل
 واعتماد المنع من الترتيب وسكن ليس لشي لان البياض للشي ينافيه فكيف يكون
 خاصة اي فان تعديت الطهارة والصلوة واحترمت بذلك على ما تحضرت الطهارة فانه بعد جميع ما صلى بها من قبل واحد وانما
 اعتبار محل الحدث ليكون معتقدا للوجوب اعتقادا مطابقا للواقع اذ بدو بدو كونه حقيقا للطهارة فيكون بنية الوجوب لغو
 وانما الكيفية باعادة الاول لان المكلف عند بنية الوجوب في البوابة كان مشغولا بالنية بالصلوة الاولى وصادف بنية الوجوب
 ما دونه فاجتنبه وبشكل ما لم يكن يشعر بهذا الوجوب الذي في نفس الامر واعقاده حادثة فيكون بنية الوجوب منه
 كلاله ويكن ان يجاب بانه صادف في الوجوب الحسني حيث اقام مقام العذب فلم يكن لغوا صادف ما في دونه فيجوز ان يجزئ
 ولا يبعد ان يقال ان كان المكلف مع هذا صحة بنية الوجوب في موضع الذنب باجتهاد او تقليدا لاهله لم يكن التوبة بالاجابة لل
 العبد وان كان لا يخرج مني وانما اعتد بخلاف ذلك او لم يكن له علم بهذا الحكم بل هو يرى ذلك اتفاقا فالقوله بالاجابة
 حجة لان بنية الوجوب باعقاده لغو محض فان قيل متى اعتقد صحة بنية الوجوب في موضع الذنب بطل في شرعي طهارته
 صحته قطعاً فلا يستقيم ما ذكره قلنا ربما كان اعتقاده في اول الامر عدم الصحة ثم بعد الصلوة الاولى تغير الاجتهاد
 الاعتقاد الصحيح فانه ياتي ما ذكرناه واعلم ان الذي يلعبنا ان المصنف اعني في هذه المسئلة اولها باعادة جميع الصلوات
 لما رجع في ذلك رجع اليه الاكتفاء باعادة الاول نظر الى اشتغال دونه عند فاته الطهارة وما قد رآه يعلم ان ذلك لا يربط
 من رتبته ولودخل الوقت في انما المذكور فيه فاقوى الاحتمالات الاستيفاء وجهه وقوة روجه خطأ باليه
 بفعل الطهارة لدخوله الوقت عليه وهو محذور في كبرى القياس مع ولان طهارة واحدة لا يكون بعضها واجبا وبعضها
 مذكرا لان الفعل الواحد لا تصف بالوجوبين المختلفين وهو موقوف بالمعذب الذي يجب بالشروع ومجمل لانام بنية
 الوجوب لاصالة العبد بذا صفي والعلم بمقتضى الخطأ فيما في رايه من قول وعمل ما في حق ما في حق وقوع البنية
 في حالها على الوجه المعتبر وهو اصغرهما والعلم على الاول وسبق ان يكون موضع المسئلة في المصنف ما في الاول الوقت
 من فعل الطهارة الشا على الوجه بما حصل به سماء وان كان كذلك في الجريان في الواجب في فعل الوجه
 وفيه ما قيل في الطهارات هو اجماع المأخوذ من المصنف او بجوابه ولا يفسد المتابعة بل ان كان كذلك في اجل اذ اجز
 لا تطلقا فلا يلزم وجه من القصاص الى حد من الرق طولاً والعصا من واحد من اثبات سحر الرأس
 والمراية هذا من جانب الوجه لانه في تحديد وانما يستقيم هذا بالنسبة الى المامية اذا كان سقواً مختلفا اما التي في
 محذور هذا البياض ان المذات محطان بالمامية فلا يستقيم هذا التحديد بالنسبة اليهما الا يجب عليهما كل واحد من الرق
 بل ينسب من محاذاة قصاص المامية وكذا بالنسبة الى موضع الحدوث وهو السعر الذي بين الرق والصدر على قوله
 بوجوب مسكه وهو الاول فانه داخل في اجزاء الوجه وان اضطر باليمن وانما في موضع الحدوث كدفع حرف المعرسة
 والمخاض بالحق المسئلة والمال والآن المصنف في جمع محذورين في اليمين باليمين حركته في جمع الحين الذي عليهما
 الانسان السفل من خافين وجب ازالة جز من على الرق من اليمين والابتداء والابتداء باب المصنف المعرسة وكذا في غسل عصا
 جميع المذات واليمين عليها فيجب ان يراعى في البنية بقاها لمجرد من الرأس والوجه صاعاً والمخلة عليه
 الايام والوسعي عرضاً هذا التحديد الذي قبله مستقفاً من الاخبار المروية عنه عليهم السلام فالصحيح وهو الذي ينسب

2

الاسم

من مذهب الذين يكونون المحذرين للقدم المسيح وبنيهم
 الكسبي خلافا عليه جميع اصحابنا وبموجبنا انما في ما عني من كبره الميراث في عبارات الاصحاب وان كان في الشك
 على غير المحصل واستدراكه لا جبار وكلام اهل اللغة وبموجبنا عبارات الاصحاب صريحة في خلاف ما يدعيه باطنة بان
 الكسبي بها الفطمان النيات في ظهر القدم امام السامع حيث يكون مقتضا الشرائع في قابلية لتأويل ولا جبار كما لا يخفى في ذلك
 وكلام اهل اللغة مختلف وان كان المتنون من اصحابنا مثل عبد الرؤوف لا يرون في ان الكسبي في الثاني في ظهر القدم وقد
 اظهر عبد الرؤوف ان الكسبي في محض ذلك واكثره الشاهد على ان كلامه على ان قوله بان الكسبي هو المحصل من السابق
 والقدم انما له ان نص المحصل من الكسبي في قوله احد من الخاصة والعامة ولا كلام اهل اللغة ودراسة عليه الاستدلال
 الذي ذكره فاهم قال ان اشتقاقه من كسب اذا وقع منه كسب في الجارية وان ارد به ان يفتي فانه عن غير القدم وبما له
 من كسب كماله العادة لم يكن المسيح مستقيا الى الكسبي والمحملة ما قد ساكتة عن بعض الاصحاب وعليه القول وجب ادخال الكسبي
 في المسيح اما ان لا يقع في قوله لا يفرق بين احواله في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 ونوكل في المسح جازمه وبما لا يكون لان الاشياء وجب له انما على تقدير ان يكون للاشياء لا يفرق ما ذكره من غير الكسبي لان الاشياء
 كما يكون في الكسبي كذا يكون في كسبه مثل اعطى من عرش الى واحد ومع الاحتمال لا يتبين واحد وكذا القول في ان الكسبي في قوله
 الصادق عليه السلام لا يفرق بين احواله في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 سطر المسح والاسم على السابق فانه شامل للطلوب جاز على جميع الاقوال فان قال السب في الاعادة الشكال فلما في
 انما طمنا في خبره به يتقدم بغيرها ويزان في السبيل الى الوجه بعد الحكم في الطهارة وكذا في قوله لا يفرق بين احواله في قوله
 الطهارة ان ليس هو من جهة الامانة وحسب البحث في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 الاصل يتوقف على الالزام في الالزام الاصل في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 حصل للقول في كسبه السلام وانما لكل امرئ ما نفعه بعد ارتقاء الحرف في غاية نفس الفرض كذا في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 انه الحرف بعد الاعادة هنا في الجحيم ومن لا يفرق في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 نزول الضرر في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 الفصل في الالتماس ولا يفرق بين احواله في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 وجب ان يكون المسيح بغيره نزول الضرر في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 ما جدد باو سحر ما الثاني في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 بعد الفصل في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 الاصطلاح في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 يلحقنا الى ان كل العمل في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 هذا الفرع والاصل في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 بذلك من الفرق كما يحتمل وفيما اذا كان على الاصطلاح السابق على الفصل في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 وطول في الجواب في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 احوط فانما استأنف بطلان الوصف ان كسبي هذا المسح الى ان جاز ان لا يفرق بين احواله في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 وصف وذلك بان يحذف ما على الاستيناف وما حدث في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط

وزوال السلسل من الاصحاب
 اي عاصم في الحكم بالان
 كماله حديث اخر

الاسم

اذ انصرف هذا المسح على الوجه المعتبر في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 في وصف البيان ان وصفه من الترتيب من وجه ظاهر ولا لزوم جوب مقابلة والسابق بقا اتفاقا وبما ان الملازمة انما هي
 عليه وصف البيان جوب العمل لان بيان الواجب جازم في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 الواقع في وصف البيان خلاف الترتيب وطريق ذلك الواقع للاسما على جملته في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 وصل لا يقتل احد الصالح الا به جازما على ما في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 ولو استعان بطلان الضرر في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 نفسه وانما لا يفرق بين احواله في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 ومن ان يعقب كل عصب بالسابق عليه عند كماله اي عند كمال السابق والملازمة في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 في تفسير الملازمة وهو ان يفرق بين احواله في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 الملازمة مراعات الجفاف على معنى انه يجب الفصل في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 ومنه في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 فصلان جفت ما قبله في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 ما لم يفرق بين احواله في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 التكليف بغير المقدور في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 زيادة تكليفه في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 علق الاستدلال في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 واصحاب القول الاول لا يفرق بين احواله في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 الاصحاب في تحقيق معنى جفاف السابق وعنده ثمة اتفاق في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 وعن صاحب ابن الجبلة اشترط بقا البطلان في جميع ما قد مر من قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 على الاخذ في سؤال الوجه المسح وورد الاجابة في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 هذا القول يعتبر بطلان المسح في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 بطلان الوصف في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 المسح في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 فالقول بالسقوط وعليه حمل الحديث الدال على اعتقاد جفاف البطلان ولو اقر في الاستيناف المسح جازم كاصح في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 ويظهر من قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 الجبوع فانما هو الوصف في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 وفادى الوصف في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 المذهب والواجب المسح وبموجب من ذلك الوصف في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 الجفاف في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 بعض اهل الوصف في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط
 ان المسح هو المذهب ودر مثله لو تميز من كسبي من قيام فاني بهما من جلي في جبة الله في قوله بالحق المحصل من خارجا من خلافه لكان احوط

اصلا

تخلصت إلى

الشيخ
السيد علي بن محمد بن أبي طالب
الطوسي

موضع الغسل أو الاغتسل
السنة مرات المائتين

نور محمد علی

فيها ما كان في الصورة
على ما كان في الصورة

ان يكون ص
١١

ایضاً

۵۳۰

الحمد لله

بما دون العتق اعطى ان يكون له وافر من غيره قال ليس بها عتق وان لم يترك له من غيره عتق والواجب العتق بالمال والحرية
على كل حال وان العتق بغير مال لم يترك له من غيره عتق والواجب العتق بالمال والحرية
يستقيم فان حبس الحبس او حبس على التبرع على الاصح استحقاق الحكم الثابت في حال الجلاء والعتق العتق وكذا لا في حق الطالب
والكافة والائتمار والمستند للعتق فان علا وسعلا لا على الحبس استحقاق الحكم لانها المكلف في حقه ولا يحق ان يتنا
في هذه الصلوات على المكلف ولو قال بالمال او لا كان حشا لان الحبس لا ينعين المالك في العتق
الى المالك ويمنع ان يكون له من غيره عتق والواجب العتق بالمال والحرية
كما في الحديث الا حرم وجوب الاعادة بعد العتق لانها التبرع عن السابق ولا يجب فيه فدية العتق الا في الاصل لا في التنازل
لانها في ذلك العتق ووجوب الاعادة بالوجوب لا في حقه فيكون المستند وحله في المارة في السابق ومنه في العتق من وجوب
الاصل لا لانه فان مقتضاه بوجوب العتق في كل موضع بغير عتق من الجلاء والعتق بغير مال والواجب العتق
وواجب على من حبس او توبة العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال والواجب العتق بغير مال
الحكم لصاحب التوبة وعقوبته ان يكون له من غيره عتق او توبة العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
وان لم يذكر احد الا في حق التوبة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
ولا ينعين في توبة العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
بمخلاف من قبل الخلافة من بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
ان اطلاق الصلوات لا بد من قبضه خلاف المشترك في انه لا يجب العتق على واحد المستحقين بوجوب العتق في الاصل
بكونه ما دام معه محبوس في ذلك الذي يفرق بينه وبين صاحب التوبة ولا فرق في ذلك بين ان يكون
وجدا ان الحبس بالعتق او بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
لا سيما بعد ان اجاب عليه بيقين اجاب العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
منها استحق الصلوات في ذلك العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
احد صاحب وجوب العتق في كل احبنا ولا ريب في العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
بالاخر على السكوت بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
بالطهارة ولا كلام في سابق الطهارة في ذلك العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
في السابق في جميع الدلائل في السابق في ذلك العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
بالحبس المستند في ذلك العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
شيخنا الشهيد ولا المصنف وقطع به صاحب العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
ولو انفق عتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
لا يصح للمنفذ في الاصل في السابق في ذلك العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
والافضل من ذلك العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
وان لم ينعين في السابق في ذلك العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
على اختلاف هذا الحكم واجد في ما بيننا وبينهم في ذلك العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
البراه بما علاه واصلا له في المارة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال

العتق

بغير مال

العتق

روى

روى

الى الجاهل العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
في حقه وصلى عليه بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
الى الحديث اما بالنسبة الى الحبس فممنوع من اية الصلوات وحكم وجوب اعادة التوبة في حق من حبس على التبرع
لا يخرجنا على اعانة الجاهل الجاهل في التوبة ونسب به سبعا من الحديث في هذا الفرع في حق
المارة بعد العتق لم ينعين العتق لان سلم خرج منها معه لا كلام في اعانة الجاهل الجاهل في التوبة
والسكوت وطاعة المارة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
ان يحق المسقط له ولا يباس به ما فيه من الاجتناب عن حق التوبة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
او توبة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
او وجوب بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
من قبل العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
بالعشر في التوبة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
كل ما لا ينعين في التوبة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
هذه التوبة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
الجانبين وهذا العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
وليس من ذلك العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
تحت المظلة العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
الترتيب بينهما خلاف بين الاصح في التوبة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
في المارة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
المال في السابق في ذلك العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
الترتيب ويزعمه ان العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
على الثاني وانه في السابق في ذلك العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
الطهارة في السابق في ذلك العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
بشي لان المعتر في التوبة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
ولان لا يباس في التوبة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
ما بيننا وبينهم في التوبة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
والذي ينعين في التوبة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
لنفسه او بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
وجوبه في التوبة بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
بالسكوت والى مقتضى هذا الحكم واجد في ما بيننا وبينهم في ذلك العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال
اسمه في السابق في ذلك العتق بغير مال العتق بغير المال بكونه في المارة بغير مال والواجب العتق بغير مال

كان من
العتق بغير مال
اول التوبة في حق العتق بغير مال
وسكن التوبة بغير مال

بالعنه ای لم بعد الغدوم

[illegible]

[illegible]

محبوبان

ناسبه العاده اذا ذكرت بعد جملتها في خبرها وانما في الخبر على ما في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
والا وجه اخذنا لغزات شرط التميز بالنسبة الى الزمان في وجهه فنقول ان في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
الى العشر على ما في المتن وان المصنف في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
المصنف في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
التي في الاطراف من غيرها العاده بل في ما ذكره من مرجع العاده على التيقن ويحسن في قوله اطلاق كلامه على ذلك
التي في وجه المبدأ الى عاده فانما في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
الى عاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
فان في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
باب في الوجه الى الروايات مردون وسط الاقران وما الى ذلك في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
الطابع والجنسية في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
بار في تلبسته فانما في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
الايجاب في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
ومراده بالجمع النساء والافراد والحق فيها فانه محال ولا بد من تقيدها في عادات النساء في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
على ما في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
منه في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
ويجوز في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
وجوب العلوق وعدمها وشكلها باستماع الاجتهاد وحسب مقتضى المصنف انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
الاستصحاب بعد العاده وبغير ذلك والظاهر ان الاستصحاب في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
وقد احتل المصنف في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
اول من لا مطلقا حيث في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
ذلك فانما في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
الثاني انما في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
كذلك العاده في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
ولو احتج المصنف بالعاده فانما في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
بغير فانه في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
هنا وهذا في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
خاصه او في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
والعاده فانما في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
وقد سبق بعضها وحيث في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
حران ودفع فليدفع الصانع ويؤدى الى اعتبار التميز عن غيره وبذلك الجواب بان ذلك منى على العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم

المراد

العاده فانما في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
الجمليه والحق في متن العاده المستفاده من الاخذ والافتقار وهي المراد في كلام المصنف فانما في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
على صلبه احتمال الرجوع لصدق الافتقار عليها وفيه بعد الاخذ خلاف المتعارف وعلم ان قوله المصنف انما في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
وليس شرط الاقوى والافتقار في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
لربما ذات العاده الى قوله العاده فانما في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
المثله او غير ذلك في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
قبل وقت حينها فانما في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
الصفحة ان كان قبل الحقيق في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
الحقيق في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
ما في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
والايجاب في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
على الجواب في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
بغير فانه في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
لما تقدم والظاهر في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
والمراد في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
المراد في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
بكونه ثابتا في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
على ذلك في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
بجمع المراد في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
تتم ذلك في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
عود العاده او اخرى في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
استصحاب ايام التميز في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
وحيث ان يكون في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
والمراد في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
بالسبب في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
وفي بعض الروايات في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
اما في بعض الروايات في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
للشيخ رحمه الله في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
للقطع في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
موضع العامين في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم
في المتن انما في العاده فان لم يصح المصنف فثبت عموم

المصدق

سید محمد

الحمد لله

واعلم انما لو اردت تصا غير الصور من العبادات كالصلوة افضل لطراف ليعلم ان قد ناه من الصلابة في ذلك ولو اردت ان تصا
طائفة او اقصية او انما العبادات في جاري شره واما انما العبادات في جاري شره واما انما العبادات في جاري شره واما انما العبادات في جاري شره
الحصى في كل شهر ولا يكتف الصبر الى ان ياتي من حيث استبان باعد الحصى للرؤية المالة على اعتبار الصلابة من الارض الاخر والاشهر
وعمل الصلابة على المستقيمة فيها لا يكتف
كذلك في العبادات الحظيفة كشدة وحسنه وسبله مثلاً واذا كانت متسقة اي متسقة في شدة من شدة العبادات في جاري شره واما انما العبادات في جاري شره
الاولى في العبادات الاولى والاولى في العبادات الاولى والاولى في العبادات الاولى والاولى في العبادات الاولى والاولى في العبادات الاولى والاولى في العبادات الاولى

۵۸۸

الحمد لله

محرر

عن نه ملك آفر

三

21

1

3

ما كوز الصلوة فيه نعيم الى اخره الخ

لاكتفى بحديث في كتابه في علومه على السلام

عفی

الانوار

کیف

2

من الاناط وهو الطلاق وعنايته والادعى ان ثوب زينة وان يذهب جملته واما الفسخ في الاقصا ولا التماس على التماس
وقال المستبد مرة في حقها عاقبات اولادها ونقط وكذا قال المصنف في الذكوة وقال علي بن ابي حمزة
افعل كنهه بيدا بالخط وسقطه وتبرع عليه الجرم وتوسط الازار على الخوة وسط الحق على الازار فطاع سارة الرجل والمرأة
والاصل ان كلام الاحباب فاعلم ان الاداء كلام اكثر من ان الخط غير الخوة والعاقبة منه عما بين الزوج اخرج منه جعل عليه
لغاة اخرى كما جعل في اخره لغاة يكون للزوجة ثوب ثياب وموسيقى عظيمين وصفيق ثوب الجيدة والمصنف في الذكوة والخط
انه لا خلاف بينهم في ان الخط ثوب كبير شامل للزينة والعاقبة الجرم والعمامة من الكفن اي حرسه ولا عيب من جملة
الكفن الزوجي ولا لزوم كونه للزوجة من الصادق عليه السلام ثبت لعمامة من الكفن انما عاقبة بلف به الجسد وعنه عليه السلام
في ثوب من عاقبه من ثيابي واخر قدوة العمامة بغيرها وليس من الكفن في المصنف في الذكوة ولو سطرها لغير العاقبة لئلا يفسد
في الخط لان العبر من الكفن دون غيره فان جرمه ما يوجب من الصادق عليه السلام حله على اعمار الكفن فعمل المراد في هذا
الحديث ليس من الكفن المراد في الحديث عليه جرمه وان قلت لا يوجب عليه السلام العمامة لئلا يفسد الكفن في قال لان الكفن المراد
لكنه اثواب او ليس من اعمام الزينة بل من الجسد لان ذلك من الثياب والجلود كما مر منه اليه حسنة للزوجة السابقة وهذا في
دلو الشاة الزينة انما هو على الزوجي الشاة فاعلم ان الشاة وما يارينه من ثياب جميعه تكلف والمراد الاقتصار
على الزوجي وسقط الاثنيان اذ في المراتب وتوزيعه عليه من ثيابه
فان قد من السرا فان قد من الخلاف فان قد من ثياب
عليه السلام ما هو من ثيابه من ثياب طينة الخلة فكان ياتي بها في حياته فاوصى بيه ان يثقل بها جريد اصفين
وتضع منه ثمانية وقله لا يلبس عليه الصلوة والسلام الا ان ادرس في الجاهلية فاحياءه بنينا صلي الله عليه واله
وفي ثيابه اعمامه من ثياب الاحباب والعمامة ايضا وقد نص كثير من ارفع العذاب ما دامنا خروا في المشركين
الاحباب كونهما قد عظم الذمهم ومورق في جردت منهم عديم الصلوة والصلم وغيره وبذل قدر شرب وقيل اربع اصابع
عاقبت فقاود في الاجاز من الجرم وفي ثيابه عليهم السلام رفع العذاب ما يخصه يعق الدم اما الخصم فيصغر قطعاً ومرض
قالوا ويجعل على الجريدتين ثياباً لا يربنا الا افضل كونهما من الخلق وان فقدت فالحلاف وهذا الترتيب موجود في جرمه
بن زياد وعليه ثياب المعيد والاول لا يربنا فان قد الجمع فيصغر عديم الاحباب والتشليل ما يخصه في ثيابه وفي ثياب
فان اربعه من الزمان فقدم على الخياط بعد الخلاف
واجب ان يربنا بالخصيوط فخرج ساحة السبعة الخياط
بأقل اعمامه فقال المعيد لربنا في عقيب محط الانف وزود الصدوق الصدر والسر والسر والسر والسر
وعلى الاطاب واصول الاطاب والاحبار مختلفة في ذلك بما اوتيناها والمشيور نص الزوجي على السبعة واصنافه الصدر
واصناف الصدوق الى الكافر المثل استاذ الخزين من سبلين والمشيور يحتم ثياب البيت بعينها وهو الذي يربنا
من الكافر الخياط ما صدق عليه السلام لصدور الاشكال وعدم فاطم على خلاف ذلك وقد ايجاز اوله سفان واسطة
درهم وبعض الاحباب ثياب الاحبار مختلفة في بعضها سفان واصف وسار واثاة واسطة اربعة شاي في ثيابه في
الفضيلة والمحب طه عشره ثياباً وثبت اليه مستن ان جرمه عليه السلام يربنا بعينها من ثياب الجرمه
التي صلا الله عليه واله به ومن على عليه السلام فاطمة عليها السلام فكانا روى على ثياب الجرمه في الحديث ثمانية عشر
وثبت ومنه الى هذا الحديث من الجرمه وان كان اصله من ثياب لـ في الذكوة قطع به الذكوة وضمان ان
الاشيا في الذمهم ومريضه قال في الذكوة وطالبه بن فاووس المستبد جعل من البراج اكثر من ثمانية عشر زماناً

فاسد و فاسد و فاسد
فاسد و فاسد و فاسد

في بعض مسائله

[illegible]

خبر

[illegible]

[illegible][illegible]

نور طبع الكفر بالحدود الى الشج صباه
هذا كره من الشرف وعليه كان قتلهم

غزلیہ شریفہ کلام

وكذا على تقدير ارادة الثالث ان يكون هذا العقل ان يكون مقابل الظاهر كذا نجاسة الميت كنجاسة الكلب والخنزير ويؤيد هذا
واما العقل الثاني وظاهر عدم ارادته وعدم مطابقةه وايضا فلا يسقط ما في عدمه على كونه نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
وطبقا لمعنى على من العقل انما الاول فلا ينافي في عدمه على كونه نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
العينة ايضا ان ان لا نسما غير رطوبة لا ينافي في كونه نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
المصنف في اول كلامه جمل المقتضى بان نجاسة الميت كنجاسة الكلب والخنزير ويؤيد هذا
حكمه بالمعنى الثالث ولا ينافي في ان مقابل الظاهر في العبادات من مقابل به وعندنا ان من يظهر صراحة انه لا ينافي في
هذا الوجه الا على من لا يوافق على ان نجاسة الميت كنجاسة الكلب والخنزير ويؤيد هذا
ان نجاسة الميت كنجاسة الكلب والخنزير ويؤيد هذا
نجاسة الميت كنجاسة الكلب والخنزير ويؤيد هذا
المعنى كونه بالثبوت الى جميع الذين فلا ينافي في العقل وان قلنا انما مقتضى رطوبة وهو الوجه الثاني في نجاسة
بذلك نجاسة واحدة وفي الثاني يوجب العقل
اما الاول فليس في العقل فيه والمقتضى لا يوجب عقله
بعد العقل وقد سبق الكلام فيه واما الثاني فلا ينافي في بعض الاحكام وجوب العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
تغلبه وذلك يقتضي وجوب العقل على من يوجب العقل والمقتضى لا يوجب عقله
خلافا من يوجب العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
الاختلاف وكذا من عقله فاسد ومن عقله احد الخلقين والمقتضى لا يوجب عقله
العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
في مكان اخر على الظاهر الباقى ونجاسة الميت وان كان كونه نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
وايضا قد صدرت كالسنة بالاصالة الى الرئيس والاصالة البراءة وجوب العقل ولا ينافي في العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
قبل العقل ما في جزم الاستصحاب ونجاسة العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
ولا ينافي في كونه الميت كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
عدم الوجوب عنه لان في بعض النسخ العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
من ان ينافي كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
ان كان بالظفر والشر والسن او العظم المخرج من الجوف كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
منها وسواءها ولعل من السمع لا يوجب شيئا بخلاف الظفر والعظم كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
من هذه من الميت في وجوب العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
او يثبت قطع من الوجوب في الشر والظفر وكذا في السن والشك في المصنف لما عظم المخرج وقد ذهب سبغا الشئيد الى وجوب العقل
منه لدوران العقل معه وجوبا وعموما ولا يفرق من فضاله ونجاسته والفرق ظاهر بان الميت كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
وصى صادق في العظم ولا حاجة الى الدوران ولما يثبت العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
الاستصحاب باستصحابها كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
بالفرق

وفي قوله انما مقتضى رطوبة

ال

وهو العقل عن استئصال النجاسة بقصد وشرا استئصال الصبيد وما في حكمه وشرا بالثبوت لا يباحه الصانع ولما كان العقل عن استئصال النجاسة
ومصادق العقل عن عقل ذلك الذي كان ما ذكره المصنف حاصلا من النجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
عليه المرافعة شرعا كما في حرف عطف من رتبة النجاسة
من النجاسة الا ان مقتضى عدمه من سببها التي من استئصال النجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
الطلب فيه وعليه ان عدمه الذي به تحقق العقل من الاستئصال شرعا لا يكون بهذا الطلب فان قيل اراد عدمه لما صدر من مقتضى العقل
عدم العلم من وجوه من سببها فلا ينافي في عدمه من سببها التي من استئصال النجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
ان طلب الما شرط من النجاسة لظاهر قوله في عدمه واما انما يكون بهذا الطلب لما روي من مقتضى العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
الذين كانت الحجة في فعله وان كانت السبب العقلية والنجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
بما روي من مقتضى العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
الاختلاف والعقل والمقتضى لا ينافي في عدمه من سببها التي من استئصال النجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
في الوقت خلافا لصاحب المصنف في عدمه من سببها التي من استئصال النجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
الطلب قبل الوقت لا يجرى لعدم توجه الخطاب به الا اذا في محله كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
بعض النجاسات سقط الطلب فيه او مطلقا لاسف القابض وحقق الشرط ولعله في رايه على النصاب كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
نصفه قطعاً ولو باجره لوجب تحصيل شرط الوجوب المطلق الراجح المشقة المتدبره ويجوز الاستثناء في الطلب ويتبع اثر الاستثناء
النايب ويحبس لها لان اجازة العقل من مقتضى العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
الطلب المصروف ويجب طلب التراب لوفقه حيث يجب التمسك به شرط المطلق
ولا اعاده وان كان بخطا الا ان عدمه الما في حله اوجبه بغيره خالف الشيخ في ذلك فحكم بان من قبل الطلب من مقتضى العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
وصلة باطلا لا لثبوت رتبة المصنف وعين نعم النجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
منه واستثنى من الاول ما وجد الما في رتبة المصنف واجبه بالباقي فان كان من مقتضى العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
سنة مقتضى الشهادة منه عليه في الذكرى وظاهر كلامه في مقتضى العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
لان من ساط الاعادة وجب في عقل الطلب والذى يقتضيه العقل ان يكون الوقت ان كان موجبا للانتقال الى المكان المصروف
يجزى مطلقا ولا يباح الاعادة ولا فلا لانه لا سبيل الى رتبة المصنف الشهادة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
فان لم يبق له حتى جاز الوقت فعمل من مقتضى العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
الثاني يظهر من اول كلام المصنف يقتضي الاول وقد صرح به في المعنى والذى يقتضيه العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
ولم يثبت ان كانت الا ان سبب مقتضى العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
كثرة السور وتيسر الركوع والجمود والمثبوت وهو ذلك وان كان بعض هذه الامور قد تعطل بعضها في الحكم ولا ينافي في مقتضى العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
الما وان كان في الوقت او دخل الوقت وسقطه فحدث باجتهاد نعم لو كان الما بعدا عنه بحيث لو جاز اليه في الوقت فعمل من مقتضى العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
العقل فلا اعادة عليه لعدم صدق الوجوب
والصانع
كفى العقل كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة
الذين وسئل في ذلك في الذكرى وجوز الاستثناء في الطلب كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة كونه من امة نجاسة

وعدم الوجوب

Copy

iversity

لو وجدنا وجب شراؤه وان زاد من المثل اسعافا كونه
عليه السلام من آثار الوصايا بالف درهم لمن يجد هاشم بن عبيد بن عاصم
وغيره من النعمان على المال وجب له ان يفر من عدم الضرر بالشراؤ للفرق على المال ومنه النزاع بالنقص ثمة ويكون
الفرق من الشراؤ الواجب خلافه فان ذلك من مقدار ما لا يفر من الاصابة بغير المال خلاف ما يفر من المكلف بالفرق
ولو لم يفر من الشراؤ الاجتاف بالماء وتكلف مقدار عظيم منه لرجب وان كان قادرا وقادرا للفرق بينه في الزكوة وغيرها والماء
بشر المثل بالنقص من الزمان والمكان لا امر يحصل الماء وبغلة لا منفق بغيره ولو لم يفر من غير شراؤه الى اجل مقدار عظيم منه
اخوله فقد حصل بالوجوب لانه سبيل الى حصول الماء ويحل بان نخل الزمعة بالدين الحوجب للماء مع عدم الرزق بالوقاء وتلك
الحلول وتبين نفسه لصحة المطالبة وكان عرو من الموت لم يستوفى لزمه من عظيم ومنع وجوب السبل الى الماء اذا المراد
بما لا يفر فيه ولا حكمة لا من الشراؤ وتقدم الفقه على شراؤ الطعام اما الدين فيكون عرو ما تقدم
به في الحال فلا يجب وان قصر من قبل المبادى من المالحات ويصعب ان يراه حاله اى حاله فانه يحصل الارزاق
عوضا عن المضاف اليه ليعم الضرر حاضر المشرق اعتبارا للاحتياج الى المال المبدى في الماء في مستقبل الزمان حيث لا يفر
ما لا عادة فانه لا يجب الشراؤ في الموضفين لانهما سبيل الى الماء في الشرب فتركه بغيره اوفى فكونه من سبيل الماء
المصنف في المذوق وغيره ولو وجد من الماء فاعقل في شراؤه في كاسين ولو كان الكتاب فحصل من الماء واجب
لان الواجب المطلق يجب حصوله شرطه حسب المقدور ولو وجد من الماء فاعقل في شراؤه وكذا الوجوب لو وجد الماء واجب
بما لا يفر من يده ولا يفر من يده عليه لا سقاء الضرر بخلاف الطعام في الجماعة وكذا سبيل الشراؤ واجب
شراؤه لانه لو احتاج اليها ولو لم يفر من شراؤها بغيرها بغيره ولو وجد الشراؤ واجب في كل ذلك ولو لم يفر
المناجاة ولو وجد منه الماء او غير ذلك وجب الفقه خلاف الوجوب الشراؤ والالة لو لم يفر من الطعام لانه
عليه الفقه لا يفتنا حرة ذلك عرفا على المساجدة وعدم قبول المنة فيه عادة وفرج من التيمم لانه قادر على سبيل الماء ولو لم يفر
الذوق كذا يجب الفقه لانه اذا كان قادرا على تحمل او غيره بان كان علة او بطلان ولو لم يفر من الطعام لانه
عنا لاجل وجب الفقه لعدم القابلية ومثله لو وجد حرايا مع ومن فاقه لآخر وما بين مقامه فانه لا يجب الشراؤ عليه وجب
الكتاب مطلقه وهذا خلاف ما لو لم يفر من الماء فانه لا يجب الفقه على الاصح لان هبة المال مما يفر منه في العادة وحصل
عضائه وانما من استدان نوع الضرر على نفس الامر ولا ارادة في ذلك لعدم ايضا طاعت الناس في ذلك
بعضه القليل كثيرا بل ساط الحكم كونه المسمى بما يفتن به عادة كما لا يفر من فقه الماء كونه في وجوب الفقه اعتبارا بالخير
المنع جيب الفقه في هبة النعمان لوجوب حصول الشرط فلما منع الوجوب هبة ما يفر من الضرر وكذا القول في هبة الالة في
ولهذا وحى على قول الشيخ الوجوب هذا كله اذا كان المذوق والمهبة على وجه التبرع فلو قدر ذلك لم يفر من الوجوب
المعين في وجوب الفقه بغيره ويصح فلهذا وجوب الفقه فاستمع لفرج ما دام الماء باقيا في يد المالك المقيم على البذل
ولو وجد بعض الماء وجب شراؤه الباقي فان قدره بغيره ولا يفر من بعض الاعضاء كما يجب على فاقه الماء كحقيقته بشره كذا يجب
المعين في الباقي لتوقع الوجوب عليه ولان ايمان الواجب واجبه فان قدره بغيره ولا يفر من بعض الاعضاء عند لان الطعام
لا يفر من الباقي للمانع والماء المذوق واجب لا يفر من الباقي لان الطعام لا يفر من بعضه في الاصل لاختصاصه
في الاقسام الشدة وللمنفعة ليست احد هذه اختلاف ما لو كان عليه ان كان في غير بعض النماذج من الاقسام في وجوبه من الماء
ما بقي احدها فانه يتعوله ويتم عن اخرى ومنه الجحاسة العينية عن البدن والشرب والوجوب والوجوب الفقه

لو وجدنا وجب شراؤه وان زاد من المثل اسعافا كونه
عليه السلام من آثار الوصايا بالف درهم لمن يجد هاشم بن عبيد بن عاصم
وغيره من النعمان على المال وجب له ان يفر من عدم الضرر بالشراؤ للفرق على المال ومنه النزاع بالنقص ثمة ويكون
الفرق من الشراؤ الواجب خلافه فان ذلك من مقدار ما لا يفر من الاصابة بغير المال خلاف ما يفر من المكلف بالفرق
ولو لم يفر من الشراؤ الاجتاف بالماء وتكلف مقدار عظيم منه لرجب وان كان قادرا وقادرا للفرق بينه في الزكوة وغيرها والماء
بشر المثل بالنقص من الزمان والمكان لا امر يحصل الماء وبغلة لا منفق بغيره ولو لم يفر من غير شراؤه الى اجل مقدار عظيم منه
اخوله فقد حصل بالوجوب لانه سبيل الى حصول الماء ويحل بان نخل الزمعة بالدين الحوجب للماء مع عدم الرزق بالوقاء وتلك
الحلول وتبين نفسه لصحة المطالبة وكان عرو من الموت لم يستوفى لزمه من عظيم ومنع وجوب السبل الى الماء اذا المراد
بما لا يفر فيه ولا حكمة لا من الشراؤ وتقدم الفقه على شراؤ الطعام اما الدين فيكون عرو ما تقدم
به في الحال فلا يجب وان قصر من قبل المبادى من المالحات ويصعب ان يراه حاله اى حاله فانه يحصل الارزاق
عوضا عن المضاف اليه ليعم الضرر حاضر المشرق اعتبارا للاحتياج الى المال المبدى في الماء في مستقبل الزمان حيث لا يفر
ما لا عادة فانه لا يجب الشراؤ في الموضفين لانهما سبيل الى الماء في الشرب فتركه بغيره اوفى فكونه من سبيل الماء
المصنف في المذوق وغيره ولو وجد من الماء فاعقل في شراؤه في كاسين ولو كان الكتاب فحصل من الماء واجب
لان الواجب المطلق يجب حصوله شرطه حسب المقدور ولو وجد من الماء فاعقل في شراؤه وكذا الوجوب لو وجد الماء واجب
بما لا يفر من يده ولا يفر من يده عليه لا سقاء الضرر بخلاف الطعام في الجماعة وكذا سبيل الشراؤ واجب
شراؤه لانه لو احتاج اليها ولو لم يفر من شراؤها بغيرها بغيره ولو وجد الشراؤ واجب في كل ذلك ولو لم يفر
المناجاة ولو وجد منه الماء او غير ذلك وجب الفقه خلاف الوجوب الشراؤ والالة لو لم يفر من الطعام لانه
عليه الفقه لا يفتنا حرة ذلك عرفا على المساجدة وعدم قبول المنة فيه عادة وفرج من التيمم لانه قادر على سبيل الماء ولو لم يفر
الذوق كذا يجب الفقه لانه اذا كان قادرا على تحمل او غيره بان كان علة او بطلان ولو لم يفر من الطعام لانه
عنا لاجل وجب الفقه لعدم القابلية ومثله لو وجد حرايا مع ومن فاقه لآخر وما بين مقامه فانه لا يجب الشراؤ عليه وجب
الكتاب مطلقه وهذا خلاف ما لو لم يفر من الماء فانه لا يجب الفقه على الاصح لان هبة المال مما يفر منه في العادة وحصل
عضائه وانما من استدان نوع الضرر على نفس الامر ولا ارادة في ذلك لعدم ايضا طاعت الناس في ذلك
بعضه القليل كثيرا بل ساط الحكم كونه المسمى بما يفتن به عادة كما لا يفر من فقه الماء كونه في وجوب الفقه اعتبارا بالخير
المنع جيب الفقه في هبة النعمان لوجوب حصول الشرط فلما منع الوجوب هبة ما يفر من الضرر وكذا القول في هبة الالة في
ولهذا وحى على قول الشيخ الوجوب هذا كله اذا كان المذوق والمهبة على وجه التبرع فلو قدر ذلك لم يفر من الوجوب
المعين في وجوب الفقه بغيره ويصح فلهذا وجوب الفقه فاستمع لفرج ما دام الماء باقيا في يد المالك المقيم على البذل
ولو وجد بعض الماء وجب شراؤه الباقي فان قدره بغيره ولا يفر من بعض الاعضاء كما يجب على فاقه الماء كحقيقته بشره كذا يجب
المعين في الباقي لتوقع الوجوب عليه ولان ايمان الواجب واجبه فان قدره بغيره ولا يفر من بعض الاعضاء عند لان الطعام
لا يفر من الباقي للمانع والماء المذوق واجب لا يفر من الباقي لان الطعام لا يفر من بعضه في الاصل لاختصاصه
في الاقسام الشدة وللمنفعة ليست احد هذه اختلاف ما لو كان عليه ان كان في غير بعض النماذج من الاقسام في وجوبه من الماء
ما بقي احدها فانه يتعوله ويتم عن اخرى ومنه الجحاسة العينية عن البدن والشرب والوجوب والوجوب الفقه

الوجوب

المطهر

شرطه

المالك

University

موسى بن ابي كحزب التميمي

2

24
فلسطين

والسائل المراءى

وانه كتاب الى زمانه بقدر ما حاصل
عبارت مراد من بعض ما مرست نهان
مكونه در بعض اول صورت الفراع

66

في كفيته وجب فيه الجزاء المشقة على الاستباحه دون رفع الموت فيقبل معه والعرب والقبائل لوجوبه
وجوب اليه في التيمم على الاسلام الامتناع وول عليه مع ذلك ظاهر الابه والحيث والارب في اعتبار هذا الاستباحه
الشاع حصوا بدون اليه دون المرق على امر عليه في رفع الاشاع حصوا ليه التيمم والاملا على الابه والاجام على ان التيمم اذا كان في

و هو فرضه و اتم الحديث المكره

April

[illegible]

三

وبما قاله من ان السوا الى الصلوة مبرحون وقها حقه ان يكون خطا رقة واحمل الجواز بطبيع النفس في اليوم الثالث لان
السبب الاستسقاء وهذا من اخر وجه وهو بعد لانه لو سلم ان هذا هو الوقت فلا بد من مراعاة الضيق اذا روي زوال الوقت
وهذا يظهر ان القول بالاول اقوى والقائمه بذكرها لانه وقتها لا يراعى الصلوة هنا على التمسك بان العضا موصى بان
من الممنوع بها العضا ولا ان السعة هنا بمنعها من تجديد الوقت بل من عدم التزنية ولو تم لغايتها حتى جاز
ان يردى العضا في اول وقتها على السكال ذكر العضا على طريق التمسك فان التمسك للقائمه بل جازي من اوقات الصلوة
وتما كان ذلك وشبهه ذكر القائمه لان التمسك للكنس او لما قلنا لا استسقاء ومطلق الصلوة ايضا هكذا وكذا القول في العضا
بالفهر واحترز بالانها في اول وقتها من فعلها في اخره بهذا التمسك فانها بمنعها من فعلها وانما واحد جازي ان يصل به عند صلوات عزها
وحكي ولما لم يصنف قولنا لانه لا جاز فعلها في اخر الوقت بهذا التمسك وعلا لانه بان التمسك صلوة قبل وقتها لا يمنع جماعا فحين اهلها
التمسك لا يكون سببا للصلوة الفهر ولا يمنع به باجتهابه وكذا عند اخر الوقت لعدم صفه زايده فيه وليس في ذلك عدم ترتيبها
الفهر عليه لعدم وجوبه ومنها لا يقتضي عدم ترتيبها مطلقا في الطهارة المأثمة نعم على القول بان التمسك لما يمنع صلوة واحد جازي
ذلك اذا استبرأ له فاما في سلك الكتاب لا اشكال في جواز فعل الفهر في اول وقتها على القول بصحة التمسك مع
السعة مطلقا وكذا اذا كان العذر من وجوب الزوال على القول بالقبض اما اذا كان العذر من جواز الزوال على هذا القول
اعطى على القول بوجوب مراعاة الضيق من موضع السكال واطلاق المصنفات على ما اذا كان العذر من
الزوال بناء على اجتناب سابقا وطحا الاشكال من ان المصنف لوجوب التمايز وهو ان كان استسقاء لما من وجوب المانع سبق
ادليس الاكون التمسك حقا ومنع صانع لثانيه وسما حان كونه المصنف لوجوب التمايز من عدم صحة التمسك مع السعة اذا روي
زوال العذر ومن سبق هذا الحكم كونه صلوة اخرى فيبقى وجوب التمايز والحاصل ان سلفا الاشكال راجع الى السك في بعض
لوجوب التمايز من الاربع المذكورين فان ذلك دليل على كونه بولا ولا بد من فعلها في الوقت وان كان الثاني جازي لا يلزم
هو الاول لئلا له عليه السلم فليطلب ما دام في الوقت فاذا حافت ان يفتي في الوقت فليقيم ويسجل امره بالطلب ما دام في الوقت
واسرط في فعل الصلوة حتى في ان الوقت لانه شرط في الثاني فعل التمسك وفي فعل الصلوة ولا يلزم من ساقا التمايز بالنسبة
الى التمسك بل فعله انما هو بالنسبة الى فعل الصلوة استسقاء بالما كان وكذا قوله عليه السلم فان قالت المأثمة ان التمايز
على ان التمايز لطمع في المأثمة المحض في المأثمة الجواز وهو من التمسك في المصنف ولا بد من السك في المصنف
البدن عن الجحاسة فليتم وعلى بدنه جحاسة جاز الجحاسة ان كانت في فعل التمسك فانها شرط لصحة فعلها وليس في جحاسة
في هذا الباب ما يتعلق بذلك بغيره ولا بما تأويله هنا فلو تم وعلى بدنه جحاسة يقتضي ان يكون في فعل التمسك واطلاق بيان
لصق جواز التمسك مع جحاسة من محل التمسك سواء كان العذر من وجوب الزوال ام لا وتبين في كلامه في باب الاستسقاء
يخالف ذلك وقد حققنا المسئلة هناك ولا بعد ما صلاها بالتيمم في غير احوالها لانه ان المأثمة على جحاسة
لا بد من عرض صحيح والاعادة عما لا دليل وقال بعض العلماء بوجوب اعادة ما صلاها بالتيمم لعدم المأثمة
بعد الجحاسة ولا اي من فعل الجحاسة في حال جزم عن الفعل فتمم وصلى امره بان كان ذلك بان كانت جحاسة بته لا من بعد ذلك
بوجوب اعادة التمسك والاعادة لعدم تحقق الاستسقاء وعمور الاجابات وقد سبق التنبه عليه ويجب ان يشي هذا ما اذا
تعد الجحاسة الجحاسة بعد من الوقت ويقتضي مع في المأثمة لانه عندئذ من اراق المأثمة في الوقت وقد سبق في
المصنف وجوب الاعادة عليه سعة زحام الجحاسة ولا اي وسلا سعة زحام الجحاسة عن الجحاسة بان في المأثمة
المأثمة بتمم وان لم يكن بتمم لانه لا اعادة عليه لعدم تحقق الاستسقاء لاجزا والاعادة بامر جازي بدو قال الشيخ

اوله

عنه

ولا

وكذا الحق بوجوب عرفة لغيره على رايه السكون من المأثمة عليه السلم وفيه ضعف فعليه ان لا الجحاسة من بدنه او لا
ومن هذا عليه ان لا الجحاسة من بدنه لعدم المأثمة وسلم او لم يكن بتمم ذلك فانه لا بعد على الاصح مثل قوله في التمسك باماره التمسك
الجحاسة على بدنه او لم يكن بتمم ذلك فانه لا بعد على الاصح مثل قوله في التمسك باماره التمسك
وعما يصنف في الاصح عدم الاعادة ولا حصر في جحاسة التمسك بل في جحاسة البدن لانه الجحاسة التمسك اذا لم يزل في الجحاسة البدن ولا
اذا وجبت الاعادة للجحاسة البدن فليجاسة التمسك ولو ادعى المصنف في المسئلة ان جحاسة التمسك لا توجب الاعادة بغير الجحاسة
التمسك عند غسل الجحاسة من وجوب ما ذكرناه لانه في المسئلة ان جحاسة التمسك لا توجب الاعادة بغير الجحاسة
ان قلت لا دلالة في جحاسة التمسك على ما ادعى في المسئلة لان جحاسة التمسك لا توجب الاعادة بغير الجحاسة
والا لم يكن لذكر المسئلة في باب التمسك وجه اصلا اذ لبت من احكامه على من احكام الجحاسات فاذا كان احكامها في الامران من حيث
هذا كان ذلك من وجوب الاعادة لان يكون التمسك بوجوب الاعادة بصلوة مع الجحاسة مطلقا وان كانت الطهارة ما فيه وليس
كلامه في باب الجحاسات دلالة على ذلك لانه لا يوجب الاعادة في الجحاسة الذي لا يكون من افعالها حديثا على المصنف في التمسك وقطاع
هذا ان الاعادة لا توجب ما لا يحصى من الجحاسة ويستباح به كل ما يستباح بالمأثمة من صلوة وطواف وحمل المسجدين حتى
المسجد من الكعبة وسكناها التراب والصوم كما سبق ومنع ذلك لانه من استباحه المساجد به لئلا يفتي ولا جحاسة الاعادة
حتى تشمل جحاسه التمسك المصل فلا يثبت التمسك والادب على كونه كذا سكتاها القرآن صلا لا بعد من افعاله منها ما هو
اما الاول فهو جازي من فعله صلوة عليه والله باذنه كذا في الصلوة في المسئلة لا يوجب الاعادة بغير الجحاسة
للقطع بانه لا يراى ان كفاية في الصلوة في البيت دون فعل المسجدين والصلوة مع التمسك عليه والله ولا طهارة من الصلوة
عليه السلم التراب احد الطهرين ولان التمسك مع الصلوة في غير المسجدين من فعلها بالصلوة الصغرى والكبرى في بابها
لصق المساجد بطريقا وفي اطلاق الحديث على فعل الصلوة في المسجد وليس التمسك بالاطلاق ما ذكره من القائمه باو في التمسك بهذا
الاطلاق وعلى هذا فذكر لنفسه ان الابه خرج مخرج الغالب والله بالاصل لان التمسك لا يكون عند الضرورة ما سكتاها التمسك فذا
لان التمسك طهارة بالكتاب من المسئلة لئلا يفتي في كونه بدنه كذا في الاصل لانه التمسك لا يكون عند الضرورة ما سكتاها التمسك فذا
على قوله عدم جواز الطواف لبيت ابيه اذا تم الاستسقاء من المسجد ولم يفتي في حكم الحائض التمسك وحققا وبقيته من فعلها
والتمسك من استسقاء الماء لا يربى في استسقاء التمسك من فعلها من الطهارة لانه طهارة من فعلها لانه طهارة من فعلها
فاذا حصل من استسقاء التمسك من فعلها من الطهارة لانه طهارة من فعلها لانه طهارة من فعلها لانه طهارة من فعلها
من استسقاء الماء في الطهارة التي تم فعلها من الاستسقاء لانه طهارة من فعلها لانه طهارة من فعلها لانه طهارة من فعلها
على التمسك من وجوب الاعادة ما كان من فعله من الاستسقاء لانه طهارة من فعلها لانه طهارة من فعلها لانه طهارة من فعلها
وقد سبق وجوب الاعادة ما ظهر من قوله او كان من استسقاء التمسك من فعلها من الطهارة لانه طهارة من فعلها لانه طهارة من فعلها
وعدم صدق الوجوب وكذا لو كان سببا عن الطهارة من فعلها من الطهارة لانه طهارة من فعلها لانه طهارة من فعلها
للاستسقاء والاضيق الوضوء ان كان له وعادة التمسك بصلوة كذا في التمسك باماره التمسك باماره التمسك باماره التمسك باماره
الطهارة المأثمة تتكامل من فعلها من الاستسقاء لانه طهارة من فعلها لانه طهارة من فعلها لانه طهارة من فعلها
مخرج وجوب الماء التمسك من استسقاء التمسك من فعلها من الطهارة لانه طهارة من فعلها لانه طهارة من فعلها
ان التمسك من استسقاء الماء في الطهارة من فعلها من الطهارة لانه طهارة من فعلها لانه طهارة من فعلها
تتم واحد صلي القليل والتمام كلها التمسك باماره التمسك باماره التمسك باماره التمسك باماره التمسك باماره التمسك باماره

لا يبر ولا وصول الى ذلك

Copy

الذي اصابني ان يصير قلبي في رموه ما اريد
منه من الزوال بقدر الذي لم يكن عدواً

الى الاصباح ودر عليه ان قبله اهل العراق المنسب اليه فيها الساع اية ان ليس حصص من خمسين من البيات لقنات في موقف الموجه
 اليه ومع ذلك قيل انهم على ان العيشين الى الحجاب الايمن مع شدة بعد المسافة ولا يظهر الا بعد طول زمان من اول وقت الظهر فاهرب منه
 الى الصلوة وبكى الاستقام له بان المراء بالركن الهرب في قبلة اهل العراق وفي قرب منه وتخصيص كبره لان الاصباح فيها اكثر من صلاة
 او ثبته العلامة بما سمع وقد استفاد من قوله في الزكركن في سبيل قبلة اهل العراق ان العلم بالزمان ان حصل بذلك وان لم يكن
 المستبينة العراق في الظاهر فيصح بما على هذا الجواب من خطا لا سقوا الى ان يصير ظل على ثلثة هذا نهاية في وقت
 الفضيلة ومثل نهاية وقت الاحتياط والعيش في ثلثة بكن عودة الى الظل الى ان يصير الظل ثلثة او يصير مثل نفسه وسعادة ان
 من يد الظل بعد الزوال بقدر الظل الذكركن موجودا من الزوال والظل يقابل من الطلوع الى الزوال ثم هو في وقت لا في في العباد
 من المكلف والاحتياط الى القدر من خصوص ما على الاحمال لا يجتنب لا سقوا كون المائة من التي ونفسه الا انه لا بد من كون العباد
 في ثلثة الاخرين ليحسب ابتداء قوله والمائة من التي الزايد والظل الاول على راي فانه وحسب سبيل الزمان في العباد من
 الاحتياط والاحتياط المصنف هو مختار الشيخ في المذهب من بلا على رسالة وليس من بعض رجاله من ان عباده عليه السلم وفيها
 مع ضعف السند والبعد عن من قبل العربية عدم الاحتياط فان فيها زوال الزمان ولا يعلم ارادة زيادة النية الى اية فانه
 والاحتياط عليه الاكثر وهو ان المائة من التي الزايد والتي اعتبارا بالاحتياط الصريحة المأثلة ولا حرج ان يبقى للزوي
 مقدار ثلثة ركعات يعلم من قوله هذا ولا حرج ومن قوله سابقا لكل صلوة وثمان مائة من قبله وقت الرضا بعد الفضيلة
 ومن ترك صلاته الوقت هذا ان ما ذكره ولما بالنسبة التماسا وقدر من العباد اول وقت الظهر والوقت من الفضيلة الى
 ان يصير ظل على ثلثة ولا حرج ومن قوله الى ان يبقى للزوي مقدار ثلثة ركعات ما فانه مقتضاة ان وقت الاجل يبقى
 ح ولا يكون مقدار اربع من ثلثة من وقت الاجل وليس يجب والاول وقت المص من وقت الظهر هذا على القول
 الرابع بالاحتياط وعليه اكثر وهو بعد عنه بالقول بالاحتياط وعليه ذلك رواية داود بن قيس المرسلة عن الصادق عليه السلم
 وقال ابن بابويه ان الوقت شئت من الصلوة من اوله الى اخره وذلك على ما في رواية عبيد بن زرارة عن الصادق
 عليه السلم ومن قوله انه اذا بقي من زوال الشمس مقدار اربع ركعات فانه الاصل والشروط اقل الراجح بحسب حال المكلف
 ما سببا يكون فيها وساقا ويحسبها ذاتا وعلى القراء والاشكال وصحبها شروط الطلوع بان يمارى اول الوقت كونه مقصدا
 حاليه في وقتها ومكانه من جاسه وتخذ ذلك وصدقها في وقت الاحتياط باختلاف هذه الاحوال فلو كان المكلف
 في حال من الحرث ودخل عليه وقت الظهر فظهر طاهر اليه وان لم يستتر في وقت الاحتياط من قبله فانه لا بد من وقت الاحتياط
 عمن كل وجه يستبعد اربع ولو كان يعني الزمان محذوف من مستتر وعليه جاسه يجب ان لا يتجاوز الا تمام من وقت الاحتياط من
 فانه مقتضاة من كل وجه ما ذكره في حق ذلك والمنتهى فاذن مقتضاة ذلك اشترت الوقت من الظهر والعصر الى ان يبقى للزوي
 مقدار اربع ركعات في الحرث ولو في الظهر ترك واجبا من كان مما يشارك كالحج فوقت تاركه من وقت الاحتياط
 مظهر وان لم يشارك وجب له سجدة السجدة من وقت السجدة من وقت الاحتياط كترك القيام من البركع والافلا وقت له كسجدة
 الزايد وهو على قوله الى ان يصير ظل على ثلثة هذا نهاية وقت الصلوة على الاحتياط والاحتياط والكلام فيه كما
 سبق في وقت الحرث في المائة ولا حرج ان يبقى للزوي مقدار اربع ركعات من قبله ولا حرج ان يبقى للزوي مقدار اربع ركعات من قبله
 واستقام من العباد ان اول الوقت بالنسبة الى ما وجد ويرى على قوله ان يبقى للزوي مقدار اربع ركعات من قبله في وقت الظهر
 والاحتياط من قبله في وقت الحرث في المائة بالنسبة الى ما وجد ويرى على قوله ان يبقى للزوي مقدار اربع ركعات من قبله في وقت الظهر
 الاحتياط من قبله في وقت الحرث في المائة بالنسبة الى ما وجد ويرى على قوله ان يبقى للزوي مقدار اربع ركعات من قبله في وقت الظهر

[illegible]

تسجد العراق في هذا الموضع
على صرح يستحق الذكر

فربا لا يكون الكعبه منتهى الفصل وكونه منتهى
حامي ديرة كابل منتهى في الحجة

الاستيعاب في فرائض الصلوة مع العدة

لا اله الا الله

241

الحی زاد و جمع الحیات

اصطفى من اهل البيت
ثم جعلوا في قبة الطول

مجلس

[illegible]

المؤلف قد الاسمين مجمله لعلامات القبلة وعدم إمكان العلم بالصحيح الوقت ارتكبه ان ذكره في الاخرى لا يعرف منه الاصحاب حتى لو ادعى
بما ينشأ عن القبح في الاعيان وان اوجبا الاربع هناك في الاولي لوجوب حسن الجس وان حوزة التقليد المكنى هنا وجوب الاربع
لوجوب وجود البصيرة والكفا لان وجود البصيرة مع فعل البصيرة كواجبه اذ لا ينفص بينه وبين كمال الاعيان بل اسوأ من ذلك في
الاعيان لا في الاصهار ولكن على القلوب التي تارة الصدور والحقوة انه ان اعتبر على العالم العلم كونه لا يعرف الاخرى كما هو منه المص
الذي ذكره في كمال الاعيان بل اسوأ وان كان قد تضمنه في ضرورة صديق الوقت او فقد العلم الا ان يحوز ذلك فهو شبهة في المعارف
واذا علمت علامات العلم وسببه حصولها على القول بوجوب تعلم العلامة ان عياناً لم يلزم من هذا المقتضى حدوث
الانبات على الاربع والاشقي بالتقليد سبباً باصالة البراة في المعارف بالعلامات انما انما عليه وظاهر الاصحاب صلوة الاربع
منه ذلك ولان الاستسناد واجب وقد كثر الاربع والتقليد منقح منه بثبوت وصفاً لا يحتاج لدفع القول الصادق عليه السلام
بمسألة شاذة وقد قلناه ان هؤلاء الخالفين يقولون انما اطلقت عليها وتلقف في تعريف السامع وانتم سواي الاجتهاد فقال
ان يقولون ان كان كذلك فليصل الاربع وجوبه وانما في الحق حوزة التقليد لانه بعد ان لظن والعمل به واجب في الشريعة وهو
مستوفى في كبرياء القياس في وجوب حصول العلم بالكنش في العلم بلا في الوقت سبعة في وجوب التاميز بزيادة

من على كفة التلحاح انشاعا لم الغلط اذ يلبس السليبي وكان يوحنا وعاديهما لمصوبه في حجاز الطريق التي يمكن مرور المسلمين
 بها اذا لم يحرم وسبقنا على الزحف ولا يجب على الاجناد ان يلبسوا في الجبهة وطعنا واذ حاربوا الجبهة والسمع لتمكنوا الخياط النيساب
 هم وولم يلقوا في حراب مخصصه في اوتة الجمله اما في البداو الفقر في حراسات فلا يلبسوا الاجساد وكذا في قبلة الطريق
 في يد يدر مرور المسلمين به ويحق العبا لواجب والغمر في في الموضوع ليقطع ولو فقد المقلد فان السمع الوقت

الاصح راجع الى اربع جهات الى فوجد من فرضه المقيّد المتعلّق بفتح اللام وهو الذي يسبق تعليله فلا بد من الصلح
الى اربع جهات مع سبعة الوقت لان الاسماء اربعة ولا في هذا لحالة بل وفي ذلك وفي المصنف اربع من مسدّدات

فان الوقت على العقل السليم والميل الى معتقده الوقت من حيث اثنيتين او واجده لانتفاع المكلف بالاستيعاب له الوقت فلو
عزى الساقطة والماتى بها اى ويحيزه الساقط لرائحه الصلوات من حيثان فقط فالى جهات من الاربع فليس
لغيرها كانه ذلك لكن اذا استوفيت عند تفقد المخرج والاوجب المصير اليه وان كان صغيرا او كراخى فى الماتى بها
فصلوات الرجهت اربعه كالمسبق ولو لمكة الصلوات الى محضين فكذا ذلك وبوطاها وان لم يكن مخرجا فى البيان لانا وان اياه
حقا الاف ومثلت السابقة والماتى به على معنى الحق مثل الجميع وبما وفق لبيان المذكور
نور وجه الاعلى

وإذا كانت الحارة والباردة على ما شرنا في قوله العن لوقمة الارجح سقى
بالسقاء الظن امرا الا ان يكون الا على ان من القلب فاصحا كما يشاء
والا لا يادون اصحاب اى وان
بوجهه الى وجهه لانه اعد الصانع وان صادقت القلبه لولا يثابته الماشر على الوجه الماشر به
وايضق الوشم من خطا الجرح ان كان ذلك من غير يسير ٥ سدر في صلبه ما يظن بالمال على امانه ونحوها ما لا يظن

234

[illegible]

سبحنا بالاسم اعظم وقال الشيخ جليله في جامعنا الامارات
في الاصابه الحق وروى فيها المولى عبد الله بن محمد

ومن عن من الخلق وقد قيل في الذكر والاجتماع على ذلك وقت رواية علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام ان صاحب حسنة سأل عن صحة ما
رواهه بابر كعب والسجدة وكذا القول في جملته ما هو عليه في ذلك من ان يكون له نفس سائلة اما لا فقل له قد قيل في بعض
الاجماع ان جواز الصلوة فيه وان كان نيته حلالا بان كان طاهرا في حال اجبائه ولو عصى بالوقت فعلى هذا خلا في جواز الصلوة على من
الصبيد اوصوه او شق او دبره او شربه من العذس مذكي او حي او ميتة اجماعا منا والحق ان الصلوة للميت
والمسلمين والارباب والشعاب المحرمه وان اخرج من ارضها او اعد له ما مات وليس اكل ولا لحم عنه اذا علم من ذلك ان
يحيى اولا فليس من الموت وان لم يكن بعض الاحياء ما يودن حل جمه وقد اجمع الكتاب والتكثير الاجماع على جواز الصلوة في يوم اذا
واكب سقيا من الاقوي كل جمعة كالارباب والشعاب وهو الذي اراده المصنف بقوله المصنف حيث ما وجد بينه وبين المخرج
الارباب يوم ذوالالحج بوالارباب والشعاب ويرد على من هذا القيد من وجوب الصلوة في جملته لان الخالص لما اصف به ان
وقد تجدد والاجماع جواز الصلوة فيه لقول الرضا عليه السلام في جعفر سعد بن سعيد اذا حل ذرعه حل جملته وروى في الصلوة
صحت به اربعة من الجملد وخلافه في اربعة من صيف الرواية ولان الارباب والجملد لا يعتد في جواز الصلوة بعده وظاهر ظاهر
الصبيد لا اقل منه سائلة فلا يشترط ذلك فيه صدق جماعة من البخاريه القدر من ولا تخففه وقال في الذكوي في بيان
العلم على ربه قلت عليه ما يسميه في من لا يصح من دبر الموت وهو شجره ان لم يكن من الناس من نهم انه كلب لا يتكلم في
يوم الذكوي ولا الظاهر انه قد نفى في رواية عن ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام ان لا يقبل له ولا يصح صفة
اساذه ان من يما يسمي من الاحياء ولا يصحها حله لانه اعظم من كل الاكل وفيه السجائب ولان احدها الجوز ومن
في الشجر في السوط وجاءه روايته قال من ان في الحسن عليه السلام الصلوة في السهو والسجائب والشعاب يعبره في اكله
احد السجائب فانه دابة لا تاكل اللحم ويحصى على من يخصصه في جعفر بن محمد عن القدر والسجائب فاما السمر فلا يصل
فيه وقد اجمع السجائب هذا القول في جعفر بن محمد في جعفر بن محمد وقد بحث حل الصلوة في العدة ولا يقبل فيه والسائق
في من من في الحداث وظاهر قوله الاكثر يستدل به رواية زرارة عن الصادق عليه السلام في سئل عن شيخنا السجائب فاما
ان كان في ربه اكله الصلوة في يوم وسفر وجملته وبوله ورواه وكل من في حقه فاسد لا يقبل تلك الصلوة وفي اساده ان يكون
وهو فاسد المصنف وحديثنا على ان حفت به لانه واقفي وبالا سهل الان محبة من استدل على جميع ترك كل الاجاب لمصنفه
القول بالبحر والكلان في وان كان لا يفي ان قد كتبه شرط لعل لانه قد نفى قال في الذكوي وقد استمر
في السجائب والسائق من ان من مذكي ولا بد من ذلك حلالا لشرط المسلمين على ما هو الاجب قلت ان هذا من مسلم بن سنان المينة
لما وقع في يومه فلا بد من هذه التوبة على ان سئلوا التوبة اذا كان من محض ربح الصلوة في يومه لا يكون له
سفر وروى في ربه وكذا عطفه وخلفه بالاجماع وان كان سئل عن من لم يصب الاتصال اي وان كان ما
الجمعة الذي يوجد منه الصلوة في حكمة منه بشرط الجن لعدم المعنى في جعفر بن محمد او سئل موضع الاتصال اذا لم بشرط
لا يفتل منه من الميتة ولو لم يكن ثم قطع موضع الاتصال في من الجن اما العظم فلا بد من غسله فلا فاة الميتة الا ان يذهب اللحم
قبل الموت واسم المصنف لو اراد قوله او آخر الخالص وانما احد من نيته لا اعني عن هذا الكلام العولج في نصية
في التذكير والاطلاق ما بعد نفه من اعضاء المقييد بالجملة ولا بد من الصلوة في جملته وان كان ما كذا في المديح
هذا في بادىء القيد بالذكية ولا فرق في منع الصلوة والميتة من كون الحيوان من جنس ما يكون له ولا
من ان يذبح ودمه باعنا والاحياء من اهل الميت عليهم السلام بذلك سوات من جعفر بن محمد بن سلم عن جعفر عليه السلام
عن ابي عبد الله في الصلوة على لا وروى في المديح من

العنوان

april

کانت مامونہ فی حبسہ و اماست اف
والدہ کرم و ان کا فی صحیحہ عبد
بر سنہ ۱۰۱۱ عبد اللہ علیہ السلام

24

لأن زيادة سؤال البقرة ما يكون لنا
لكن في حال لا يكون إلا في المسجدة

مجلس
الشيخ

على ساد هذا الحديث والظاهر ان المشقة اجابية وبنيته ظاهر في المنع انما المشركين بحسب ولا يفرقوا المسجد الحرام
على الجاهلية فكيف نفر بها ان اذابت ذلك في مسجد ثبت في الجميع لعدم القابل بالفرق وكذا الامر بما عاها الفصل عا
ومع التوصل انه عليه وآله وعليه عند اخيه جبرئيل عليه السلام بقدرها وظهر اطلاق المصنف عظم وادخل الجاهلية
والاصحاب الثم لم يحصى من تحققت المحدث الى المسجد او من غزاة حمان دخولها يخص في الدنيا اعتبارا ولكن لا يبين
سائر الجاهلية كالصبيان اجماعا وصرح الاصحاب بحمان ذلك في الحج والعمرة والسجدة مع آمن التوفيق

ای حیل دیکر شکار و قتل

قالوا من كلفه الوقت اذا شاع كونه سجدا وصح به المالك لا في غيره من العباد مثل السجود واجرى هذا المير
 في يومنا هذا على غير ما ايطر اذ طفت وانطفئت راحته لروايه الى الجارود من ان يجهر عليه السلام قال ساله عن
 ما اذا لم ينطفئ ويحس سجدا قال يطرح عليه من التراب حتى يوريه حتى انظر وجهه عبدالله بن سنان قال قلت لابي
 قال عليه السلام المكان يكون حسنا اصحانا فيقف سجدا فقال لا في عليه التراب حتى يورى فان ذلك اطهر في السجود
 وسلم ان الضيق من له راحته تعود الى الجارود ويضعون براد في قطع الزجاجة وهاهنا الجحاش لانهم يترفعون بها
 من راحة السجدة سجدوا على من المسجد ملطى بالجحاش وما وقف عليه من العبادات هاتط
 ما في ذلك الا وهو ان السجدة سجدوا على من المسجد ملطى بالجحاش وما وقف عليه من العبادات هاتط
 ما في ذلك الا وهو ان السجدة سجدوا على من المسجد ملطى بالجحاش وما وقف عليه من العبادات هاتط

٩
١٠
١١

قال نعم يا اخي الحسن من شئنا سبنا قال نعمت
ابن عبد الله عليه السلام هو لا بأس به
سليم المولد من قوم الصالحين

الحسين
الى

ان سوانح

الحمد لله

بان القيام في حلة حاله ركعتان والركعتان بطلتا بغير شرط وكلاهما بمن حيد ومضى نحوها
 المتبدل وجب ثلثون ان القيام بالنفس الى الصلاة الى ان القيام اليه في حلة ما وجب وتخي اليه في حال الركعة
 اثنافا وجب بعد فعلها ما ما سئل يطع في ما في حال القيام وهذا شرط للصلاة لقوله عليها واعتاد فيها والقراء
 في اليه وهو سرود من الركعتين في الصلاة في اليه في الركعة في القراء من حيث هربا من
 كالقراءة واجب عند ركعتي القيام المتصل بالركعة وهو الذي يركع عنه ركعتين في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 والركعة وهو واجب عند ركعتي القيام المتصل بالركعة وهو الذي يركع عنه ركعتين في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة
 كالقراءة وبشكل بان يتم القنوت مستقبل القيام القراء في الحقيقة كله قيام واحد وكيف توصف بعضه بالوجوب وبعضه بال
 ولا استأثر في وجوب القيام قبل القراءة وفي حال الركعة او قبلها في كل ركعة او قبلها في كل ركعة او قبلها في كل ركعة
 على الصحيح في الصلاة او سأل المجتهد او استأثر من الناس في حال الركعة او قبلها في كل ركعة او قبلها في كل ركعة
 وان لم يحتم فعله فان ذلك القيام المتصل بالركعة هو قيام الركعة او لا يجب قيام الركعة او لا يجب قيام الركعة
 غير ركعتي ذلك الركعة في ذلك هو اصدق عليه اسم الصلاة في الركعة او لا يجب قيام الركعة او لا يجب قيام الركعة
 بينها وبين الركعة باعتبار كون هذا الجرح واجب لا غير الركعة هو الامر بالركعة وتخي في قيام الركعة او لا يجب قيام الركعة
 ومنه الاستصحاب ان

الحمد لله

حوالہ

واجب ان يعي لما عرفت من انه لو لم يكن له في نفسه عيب لكانت له في نفسه عيب
هذا الباطن لا يتصاف ويحقق فيجب ففارق الفهم ونفي هذا المعظام المظنة في الخارج التي لم يجرز الظاهر مجموعهم
تلاخل بالانقلاب اطراف الاربى وعلى هذا الوجه والبارك لا يبعد متغيرا عرفا والاحتياط على به قطعا فلا يرد
على من هذه الاحتياطات والمرد بالافلال ان يكون ثابتا بنفسه عين مستبعد الى متى حيث لو دفع السداد لسقوط
يجري اليك من دونك لولا
الافلال يجب الامتناع على الرجلين ما في حال الباطن فلا يجري الواجب وفاقا لما في الذكرى تاسبا بالحق والوجه على
والسك وان الباطن على الواجب بعيد عن الاستمرار والخشوع شبهة حال اللامع ويجب ان لا يثبت بعد ما يجري من بعد
عرفا فان عمن الاول ان يثبت معناه على شيء فانه لا يسقط المسمى بالمعنى ولو اقيم فيما يثبت عليه في
وجب بدله وان كثرت الابع الضرب لانه مقدمة الواجب ولا من ثمة اعتماد عليه من كونه ارضا اوله فان عمن الارب
فام تخيلا ولولا هذا كان اي الاجر من الانصاف بقوله مستقلا وعمدا قام كذلك وجوبا واجبا في ذلك المعنى
من ما سبق من ان المسمى لا يسقط بالمعنى وشارب له ولولا هذا كان اي ارجح في انما في حيث قال فيصير في امر
الوجهين على هذا لا ينادى الباطن بمعية الكوع وليس بشي لان ذلك اقرب الى الباطن من القعود قطعا وسبب ان الله في
ثباته وكوعه بن بارة انما انشا الله في
ولا يجب ان يمتنع الضرب الاعلى روايه هو روايه في

۱۱۱

عن أبيه عن علي بن الحسين قال سألته عن الرجل هل له أن يستد علي حبيب المجد وهو صلي ورضع بدينه
وهو ثياب من غير رين ولا مله قال لا بأس وعن الرجل يكون في صلاة وقعة فيقوم في الركعتين الأربعين هل يطلع من بين
من المجد منضاضا سبعين به على القيام من غير تحفي ولا مله قال لا بأس وطاهر ما جاز الاستد والاعتماد
الدون من مطلقا هل حصل له الاعتماد الذي هو محبت أو لا الاعتماد سقط المصلي أم لا ويجوز الظاهر استد
تعد الاعتماد على إيجاب المصلي من الأبهة كمن وطأ رجا من بركة وجوب القيام المأثمة سألته في رفع يديه
فإن المأثمة منها وجوب القيام المصلي نفسه ولا بعدا احتج على أن ما يفيضه من ثقل الزيادة على استناد ليس

223

اربع هذه الفصول في

[illegible]

روىناه ولم نقل صحته في التعليق

الحمد لله

مجلس ١٠٠
مجلس ١٠١

[illegible]

الآخرة
المنفعة العبادية

منه

في الحديث وفي نسخة وثلاث في الأولى قبل الركن وفي الثانية بعده قد سبق الكلام على ذلك
وكان في الحديث فاق ما قبل الركن بعده أو العكس على إطلاق الصلوة بذلك رتبة بستانه له وجاء من جمع
به والإطلاق قوي أن يأتي به على قصد الصوت ورفع اليدين معاً به كقول المالك في الحديث فقد
على أحبابه وقال العبد لأبي سعيد الكبير له أما سيدي العبد من الشهد وحكي الشيخ عنه أنه في أوله كان
بالطائف أكثر من غيره في آخر عمره والعمل على رفع اليدين يعني بكبريائه واستعار به حديثاً أصلاً وأدفع اليدين
به فلو رآه بماء من عن الصلوة عليه السلام ورفع يديه جالدة وإن شئت فقل وقل بظاهرها
ويشأن أن يكون ما يسبقه يسبقه بها السماء وطرسها الأرض وحكي قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة
صالحاً قال ليس أدري وبلى يجب أن يرفع يديه وجهه عند الفراع ولم يثبت والظاهر ما قبل قوله فيه ذكره لنا
باب وأجبه له في المتن بأن النضال في السماء كرفع يديه عند الفراع والظاهر ما قبل قوله فيه ذكره لنا
سأله بالظاهر ما قبل الكف
والظاهر في الخبر أن أحفاد عمر صلى الله عليه وآله وسلم والظاهر ما قبل قوله فيه ذكره لنا
قال الرضا واختار المصنف في هذه الأحكام أحبابه بغيره مطلقاً وهو الوجه الذي من الباقي عليه السلام
في هذه جهات وردت على بن يقطين عن أبي الحسن المصنف عليه السلام وقد سأل عن الشهد وذكر الركن والسجد والقبض
أن شأهم وإن تأمل مجرى آياته لأنهم يرفعون يديهم في الشهد والظاهر أن الشهد يرفع يديه إلى صدره من العادى عليه السلام
الظاهر أن سبع من خلفه كما قيل ولا ينبغي من خلفه أن يرفع يديه إلى صدره من العادى عليه السلام
في الحديث وأفضل تسبيح الركن عليه السلام التسبيح مثل من تعجب قال الجوهري العقب في الصلوة الجوهري
يعقبها بالواو صلة وحذف من قبل السلام في سجاده وفعله عليه روي عن أبي جعفر عليه السلام قال الدنيا
فيه أفضل من الصلوة مثلاً ومن الولد يسبح من أبي جعفر عليه السلام قال العقب بلغ في الركن من الصلوة في الركن
عقب الله العقب الصلوة وليس منى في موقف بل ينادي مطلقاً الدنيا للدين والدنيا كقولهم من أهل البيت عليهم
السلام الصلوة في الشرح فاذا كبر تلك على سبعين قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له روي أبو بصير في الحديث أن أبي
قال قال بعد التسليم الله أكبر لا إله إلا الله وحده لا شريك له لا إله إلا الله وحده لا شريك له لا إله إلا الله وحده لا شريك له
غير محبت وأفضل الأذكار في العقب تسبيح الركن عليه السلام من جملة ما روي عن أبي جعفر عليه السلام قال يا أيها الناس
أفضل من تسبيح فائدة الركن عليها السلام ولأن في أفضل من خلفه رسول الله وآله فافهم عليه السلام في ما قبلها
في تسبيحه روي ابن بابويه عن أبي الحسن عليه السلام أنه قال من ركن مني سجد الأركان مني ومن فافهم عليها ما روي
بالظاهر من أن قصدتها وضعت الركن في خلفها وكنت البتة في بيتها في وقت من العبد ركن
عليها مرة ذلك من شديدي قلبها إلى الميتة التي كانت حادة بكيفية حركات من هذا العمل فأتى النبي صلى الله عليه وآله
في سنة ثلاثاً فاحسب ما تفرقت فعل عليه السلام أيها جات لحاجة فعد علينا ومن في هذا ما فعل عليه السلام عليكم
سعيًا لحظنا ثم قال عليكم السلام فكنتم قال عليه السلام عليكم فكنتم انتم من عليه ان يصرف وقد كان يفعل
وليس منصرفاً صلياً فافهم ما كان حاجتك مني من شديدي قلبها إلى الميتة التي كانت حادة بكيفية حركات من هذا العمل فأتى النبي صلى الله عليه وآله
في سنة ثلاثاً فاحسب ما تفرقت فعل عليه السلام أيها جات لحاجة فعد علينا ومن في هذا ما فعل عليه السلام عليكم
سعيًا لحظنا ثم قال عليكم السلام فكنتم قال عليه السلام عليكم فكنتم انتم من عليه ان يصرف وقد كان يفعل
وليس منصرفاً صلياً فافهم ما كان حاجتك مني من شديدي قلبها إلى الميتة التي كانت حادة بكيفية حركات من هذا العمل فأتى النبي صلى الله عليه وآله

عقبتہ امر پیش
آئندہ درکار
مسند

تبرکات اللہ علیہ

عز الصادق
عليه السلام
الذي
هو
الذي
هو

الشهيد
سيد الخوذة لا اله الا الله
لا اله الا الله

ان دکر حسن علی الرحمن ابو عبد الرحمن
و ان کان علی بن عبد السلام قد لفظ فی

204

4

201

فصل ۴

[illegible]

لا بد من يادى وطيفه الموت ومن ان يحرم عالم يكن من يد الخطيب لانه الثاني باعبار الاحداث سواء قبحا ولا او قايما بالان
وتجسفا بان كيشه الاذان الخواص في عهده قواله عن سبط في سريته الصواع جاعا او وقع قبل سوط الخطيب اولم يصعد
من يد الخطيب على الارض لم ينع بد ذلك من التسمية فاذا قيل نائما كان من الحديث فان قيل من اين يعلم ان الاذان المعصومة نائما
معصومة به الاذان المخطف الحديث حتى يكون من اموالكم واما لا يجوز ان يكون له يد في يد من يد من الاذان الحديث حتى يتبين
ان قوله عن الامم من عاقل اظهر الحان وانصاع للقرآن المستعاض من تالي الا عصر شهد بان هذا هو الاذان الحديث حتى يتبين
اوساويه حتى لا يكون له قائل بالاعذار المانع والاعتبار يخص بوجهه بالاذن اخر من ونا سائر الايام على خطا
الشيخ من الامم المأله على ذلك وهذا سانه لا يكون الا بداهه فان قيل من اين يعلم ان الاذان لا بد من يادى قبح من يد الخطيب
عن القرى كان في عهده قواله فكون الاذان من يده قلنا ان علم ذلك ما لم يكن هو الاول لان الحديث في وجوه على الامم
اما على الثاني وان لم يعلم الاصل عنه ولما ظهر من المصنف فيكون الواقع ولا يمكن ان يصححه لعدم حتى المصنف
بطلانه وبقى الحزم من جهة الى انشاف وعزم البيع بعد الاذان ويصعد على ذلك لا خلاف في حق البيع بعد الاذان
للمجموعه وتوقعه في ذم البيع امر من كبح يكون منله حرمنا والنا الذي يتعلق به الحزم هو الذي يقع بعد الاذان والامام
جائلي على المبني على ذلك في خلاف با على ان الاصل فضل الاذان بعد من المصنف في قوله قال الشيخ لا يصح البيع الذي لا ينفذ
للمسا ولا للمبني عنه لا يكون مطلوبا للشارع لاسيما لاجتماع الامر والمصلحة في وجوه فكون قاسدا وفيه نفس اذا لم يكن من
كن التي غير مطلوب للشارع ان يكون قاسدا على ان لا يثبت عليه اثر الا دليل على هذه الملازمة ويقول الشيخ عن بعض اصحاب
الاصطفا وادوات المستف والمناجرون وهل لاجل ان يصح صدره لعله اي ما كان جازب الصلوات في قوله لان الفرض ان كلا
من الصلوات في بلد ذلك والصيغة على الوجه المصير في الوفاة لقوله في اوقى بالعقد والتمه ان دل على ان المصنف
غير مطلوب للشارع الا انه لا دلالة له على ثبوت اثر عليه بخلاف التمسك بالعبادة لانه من غير ان يكون في ثبوتها غير ما لعدم
اجتماع جميع الامور المعتبرة في ثبوتها فلا بد من امر ولا يفسد العقد فلا يكون صحيحا ومنه المسئلة على ان الذي لا يدل على
المسا في المعاملات بخلاف الوارات وعقيدة في الاصول وكذا ما يشبه البيع على الكمال المراد بالاشبه
البيع من الاجابة والصلح والطلاق وغير ذلك من الصفات والابعادات بل يمكن ان يقال في وجوه الاشكال في الاحكام
وفسحة التكاليف وحقة ذلك ما عايد سائلا كل بيع وسما الاشكال ان الصلوات في قوله البيع فيقتضي على ضرورة لوصافة
عدم التمسك في غيره وادعاء العمل بالقياس ومن ان في ثبوتها لبا الى الصلة وهي وجوه في محل النزاع فان قيل معجزة ذلك
اي السلي في ذكره وملك البيع غير كمال ان كماله على جري تجري التحويل لما قبله الذي هو حقه في ثبوت البيع ولا شبهة في ثبوت
الاجاز والصلح بل ما سبق ذكره في ثبوت البيع في ذلك فشا ركة في الحكم بالتمسك وكذا في البيع ولكن ان ينع وجوه اخرى
لا يمكن ان يفسد من قرايم وبيعهم وينصبون الى المص من كل اوب لاجل البيع والشراء ولكن ان ينع وجوه اخرى
ان ظاهر الآية وجوب البيع بعد المدا على المقار وان لم يكن ذلك من سائر الامم لان الامر في البيع حتى يثبت ارادة المدا
فيكون كمالا سائلا ان يكون سائلا له ومنه جاز الى التراضي عنه ما صور بركة فيكون حرا وحنا هو لا ينع وجوه اخرى
الذكر في قوله ولما على البيع على المدا ومنه المظنة التي هي مائة الاصل كان مستقفا لانه لا ينع وجوه اخرى
ان عليه بعد لانه خلاف في الشيء ثم احتج على الحزم بان الامم التي يتسلم امره من غير ان يكون حرا وحنا هو لا ينع وجوه اخرى
اذا عرفت هذا فلا بد في العلم بين كس البيع ما عاقل السلي ولا حتى لو كان في خلافه كان حرا لاطلاق قوله تعالى
وذا راعا البيع ولانه مظنة الاصل الى التراضي في الشيء باعنا الى ان يتبين ذلك فيكون من ثبوتها مطلقا حرا لانه

م

مستدرك

في مشا ركة وفي سقطة من احدها من سائر له حاصه اي دون الامر الذي يرمي اليه لاسيما المصنف الحزم في حق غير
في الامم كماله ذلك كما صرح به الشيخ رحمه الله واحدا في الذم الحزم وفي سقطة في الذكر وفي الحج لاجلها وانه على الحزم وقال
بطلانه ولا ينافي على البيع الاثم والعدوان ولوزج المائيم في بيع الاول حتى بعد قيام الامم ان كان والاوقف حتى
يكون في الثاني فبنا بعد من غير ديني وبينهما للاول فان في الثاني او يعلل بطلان لوزج المائيم في بيع الاول فلم يملكه
منا بعة الامم من ثبوت البيع على ظهره من اوجبه عند جميع احوالها بل يتقرر حتى يكون من السجدة على الارض فان ملك قبل وقوع الامم
الثانية بعد ثبوتها وبكس مع الامم ولا ينفذ ذلك في صلواته لاجلها من الضر ومنه قوله في صلواته صفان حيث يجد الحق في الام
وفي صف طم بعد صفة والمشتب الحاجة ويجب للامم ان يعلل في ثبوتها كما يثبت له اذا عرف وجوب المائيم الى
المجيد وليس له ان يكس الامم مثل المسجد بين يدي ركة فاذا وجد حقه وقوله للشيخ كفة الاولى وان في بيعها
الثانية من لان اظهرها ههنا قال الشيخ في البناء بعد ان ليس جميع منهم المصنف بطلان لوزج المائيم المظلة والثاني
وهو ان في الخلاف والمصلحة اجملة ومن جهة اخرى في سجد بين الاولى والمستدرا بعة من ثبوتها من ان يعلل له عليه السلام
فيمن وزج من سجدة الاولى ولم يقد على السجدة حتى يجد الامم للثانية ان لم ينع ثبات السجدة لركعة الاولى لم ينع ثبوتها ولا
الثانية وعليه ان يجد سجدة بين وبين ثبوتها لركعة الاولى وعليه بعد ذلك ركة ثامة تجد بها والمستد صنف ما ان حصصا
هذا على ان يبارده على بطلانه وانما حصل من بين يدي اجملة منها مع لان ايضا اظهرها اجملة واحدا من ادرى ثلة للاطلاق على في
لانه فانه لا يعلل من اجل من اجل الصلوات بينا ما عاقل السلي في ثبوتها لركعة الاولى لم ينع ثبات السجدة لركعة الاولى لم ينع ثبوتها ولا
يقعد بالامم وصلواته ثامة لصلواته في ثبوتها وكذا ركة ثامة تجد بها والمستد صنف ما ان حصصا
للامم ولا ينع ثبوتها في ثبوتها والاصل في صلواته لركعة الاولى لا يصح سقطة لطلان ولوجبه وحق الامم ركة
في الثانية ثامة صنف من سقطة سقطة يعني ثامة لم يكس ولوجبه ركة ثامة لا ينع ثبات السجدة لركعة الاولى لم ينع ثباتها ولا
لم ينع ثباتها في الثانية وله ان يعلل الى الاصل وعلى العاقل من ثبوتها لركعة الاولى لم ينع ثباتها ولا ينع ثباتها ولا
حذرا من ثبوتها الامم في الاصل لثبوتها ثامة وجوب المتابعة وحذف الثاني من ثبوتها الامم من في كبح او جرح وما
ذكر المصنف من الخبرين الامم وهو لا يعلل ان يبارده على سقطة او استسقى دليل وحكم الاصل لادليل عليه وعلى كل من يثبت
الغير من ثبوتها لانه تابع الامم في ثبوتها لركعة الاولى من الجليل والبراء والركعة وبا في اركعة ثامة في حكم المتابع لانه فادرت
منه ركة وكل من ادركت ركة مع الامم اضاف ثبوتها اخرى وقت جمعة ولما راع الامم في ركة الثانية بل هي بطلت
صلواته لزيادة الركن وثا صنف العامة ويوجب المتابعة في الركة ثامة عليه السلام اما جعل الامم اما المائيم به
ولم يمكن من السجدة في ثامة الامم ايعض حتى بعد الامم للثبوت في اخرى ثامة لانه لم يدرك ركة مع الامم لانه ما ياتي
بطلان الامم في حكم المتابعة لبا العقد وكذا ما صور بالامم با فانه ولو لم يكن من ادركت الركة ثامة لانه في ثبوتها
يعزم صنف المتابعة فيما ياتي به ولا ينع ثباتها ثامة مع الامم وادركت الركة ثامة لانه لركعة لا ينع ثباتها ولا ينع ثباتها
ما في المصنف في ثبوتها لركعة ثامة وهذا اذا ايت السجدة بكل تسليم الامم اما في ثبوتها ثامة في ثبوتها
الوجه هنا في ثبوتها ثامة ثامة لان ما عاقل السلي لم يكن في حكم صلوات الامم
بثبات الاوب الثاني وجه القرب ان كلامها على سقطة ثامة لانه في الشريط والاحكام والاصل عدم حوا في ثبوتها
بالية من ثبوتها ثامة ثامة السلام واما على امر ما ياتي وانه البينة انما يثبت في اول العبادة لصلواته عليه السلام اما
الاحكام البينات الامم ارجعه الدليل ولا دليل في موضع النزاع فاذا لم ينع ما ياتي وانه البينة وجب استنباط اظهره على ثبوتها

درك

في

ولم يمكن الادراك

Copyright

جاء من قلب البنية والحدود...
المعاني...
عليه...
بالتأني...
لا يرضى...
في صلب...
عن الرجل...
يوجد...
شأن...
الحديث...
ويجيب...
وركن...
وقد...
ركعة...
بين...
ان...
اربع...
من...
وركن...
على...
عن...
بما...
وكان...
بشر...
الفرق...
الفرق...
ذلك...
الركعتين...
صليت...

مقدم

مقدم

مقدم

مقدم

مقدم

هذا هو...

والله

والله...
الحديث...
ثم...
الساعة...
الاجاب...
الحديث...
ان...
المسألة...
الاختلاف...
والله...
كل...
فمن...
واحدة...
رهن...
العبد...
ذلك...
اسم...
والرعا...
هذه...
الى...
الرحي...
است...
تعلق...
الما...
ثم...
بعض...
موجب...
كثير...
عند...
عليه...
قال...

هذا هو...

الله

Copyright

150

[illegible]

از ایام عموم

قلت وكذا ما عرفت عليه العصر من انما
 عدم وجوب الاتمام انما افرح بحجب على المضاعف التدرج من السعد مصدرة ما اذا انصرف الواجب ولم يبق الا
 وبقية الاخرى من كمال الركعة او اشبع اتم الشئ بالمكمل وادار ما للتدرج الواجب وما لم يكن الا كماله على كل حال
 انما المضاعف قد يكون النول بوجوب الاتمام على كماله والعدم لوجود الزق ووجه الرب انه قد يفسد بجمع
 فيه الواجب انه غير مكلف وان ذلك فعل واعتماد الواجب انما كان مستدلا الى طريق او احتمال طريقه
 ولا يصدق عليه وجوب الاتمام لعدم جزاءه في غير الواجب كونه معدا في الوقت وعدم الصلوة على
 ما فتحت عليه وعدم ولا سطوا على كماله والحسن ابتداء المستدل على ما عدا من اصوله احداهما ان المكلف مستدل
 على المكلف فانه شرطه هو ان لا والاخر ان المكلف فعل لا يجوز قصره وقصره والباقي اقامه عليه
 انما بناء الاول الاصح مما عدم الحواز والمضاعف عدم وجوب الاتمام وكذا في الاول لم يبق الا على
 اسم الوقت على كل حال الزمان ونقول لموجب انما اذ هو معد لعدم المكاني اقامه من شرطه لو لم يبق
 سس اخرى معدا ومن فعلها لم يبق على ما صح عليه والعمل المحرم الظاهر هو الواجب ابدا او ما كذا الشئ
 لا مطلقا قوله والحق اول من صولته

وان خرج وفيها هذه او لوجه اخره كونه في بعضه ولو قدم صلوة الله على العطف لبع وقت الركعة فانه
 الحواز وكذا غير فله التدرج في الواجب وظاهر عبارة المصنف في عدم وجوبه من اطلاق قوله حصل
 انما فله ما لم يدخل وقت الصلاة قوله ونرى ان الصلوات التي عينا في سورة ان لمدة
 ان هذا التدرج في الصلوات شرطه في التدرج في الاتمام بها زيادة على ما شرطه للتدرج في الواجب واعلم
 ان قوله ان لمدة صلاحي لان التدرج في الصلوات على بعض صفات لا يكون الا بعد اتمام الصلاة **باب** انما الزمان
 كونه اتم او المكان شرط الزمان كونه اتم او غيرهما فلو علموا في غير ذلك الزمان لم يجر وجوب عليه ان يتركه التدرج
 والنقص ان لم يترك ذلك الزمان ولو اوقفوا في غير المكان فكله ان كان كلوا التدرج في الزمان فالوجه
 والعمل ما هو ازيد من شرطه في الاجزاء انظر اعلم ان المصنف ذكر وجوب مراتب الصفات المقتضية التدرج
 انما الى انما قوله انما الزمان كونه اتم او المكان كالمسجد او غيرهما في تمامها في الاول في بعض الزمان
 والمكان المقتضية التدرج لا خلاف في انعقاد التدرج اتمه في بعض الزمان او مكان واحد كالمسجد
 على علم الله والمسلم وكذا لا خلاف في انعقاد اتمه اذ كان محرم كونه مكسوف والمكان المقتضية التدرج
 مع الواجب يتردد في بعض الصفات في التدرج الواجب وعدمه والاصح الانعقاد ولو كان الزمان او المكان
 كونه اتم كالوقت الحسني والاصح ان يصدق تدرج في كل واحد منهما على ما مضى من التدرج في الواجب
 والمان احراز المصنف في كل واحد منهما على ما مضى من التدرج في الواجب والاصح ان يصدق تدرج في كل واحد منهما على ما مضى من التدرج في الواجب
 لا التدرج وهو ما ان يصح او مطلقا ولا يلزم صح تدرج في غير مقتضاه والاولى ان يصدق المصنف على انعقاد في
 باب الواجب في كل مكان من التدرج وعلى التفضل وكذا لا خلاف في انعقاد في الشئ والزمان
 وعلى غير ان الفرق في وجوبه ان الوقت بسبب الواجب كمال الشئ خلاف المكان فانه ضرورة

الحمد لله

تو که دو خدا مانده اما بعضی گفتند
ان شرطی ای خضره اول آنها

42

122

[illegible]

سنة
في سنة ١٢٠٠

٧
الى الله

المجلد الثاني في قضاها

على كل حال في أصل المسألة أي بعد ذلك أن غلب **قوله** أو جها واجبا بينة الاداء الا في الامتياز اذا قهرها في الوقت فهي
 الامتياز قضاء والتفصيل ضعيف في الرواية ولا على ذلك من حيث ان باقية ما يقتضي ذلك والارزاق احد الارزاق اما
 فيقول القوي مطلقا من غير قصد بوقت مخصوص ومما سمي بالارض والاجتماع **قوله** ولو اخرج الامكان والعامل من ذلك
 فضا **قوله** واقل ما يعطى العتقة صاع الامتياز والاجتماع والعقود طارئة لا وجوب ذلك في المشهور والطارئة الاستحباب **قوله** ويستحب
 اداء ما يوجب الى اجرة يستحب للمالك الدفع اليهم لاسمهم بغيره او معا **قوله** ويستحب قصد النقص أي كونها نكوة فطره عن المال
 حسن ولو يوجب في ردول غيرهم لا بد من نية الاداء في الوقت والقضاء في خارجا لاننا من رد وعلى راي المصنف في
 ردل بعد وقت فسوى الاداء في الاول والعوض في الثاني **قوله** مما يعطى غالبا اعم من قوت الخبز وقلده وفيه
 النبال على الامتياز **قوله** والدقيق والجزا اطلاق لا يبعد اعتبار القيد في الزمان فانه احراسه ولا لئليس واحد من الانواع اما
 من فاضل **قوله** من غير بعد على راي هذا هو الامتياز لان القيد ما يوجب للامان والمكان وقيل بعد ردمه وقيل سلامة
 الامتياز **قوله** والافعل التمر أي مطلقا **قوله** ثم غالب القوت أي غالب قوت البلد كما اختاره في التحلف ويجعل غالب قوت المظن
 في قول القول استجاب الاول اظهر **قوله** ويخرج من الذين اربوا طرانا لموا في على راي الخلاف في موضعين في اربا اربوا طرانا
 ربناء وبقية الامتياز عدم اربا دون الصاع **قوله** والاقرب في الجين والمحصر للسمن العتقة هذا الحق فوجاه عن الذين
 على باسم **قوله** والمسوس بكر الاراء وشده **قوله** جازا اختلاف النوع على راي مع قول والا قرب اربوا المحلف مطلقا وفيه
 لا يوجب الاقتصار على نوع واحد **قوله** وما يوجب في خوف السكين في احتياج الى تعين اعدم ملك الصايد اما لعدم
 مدق الحي اذ على ما في بعضها فيعده ملكا ويرجى على ان يملك المباح شرطية يلية وبناءه في غير طارئة **قوله** والا قرب في
 ثم الا سلام بربما يبنى على سلة السفينة اذا انكرت في البر وان الغايض اذا اخرج شيئا ملكا اما مطلقا او بربط الا عرض فعلى
 اما لا يشترط عدم اشارة السلام وفيه هو وعلى الثاني يشترط مكنون لفظ وعلة الفتوى اصلا وبناء **قوله** ولو وجد في
 اسلام واشره عليه لفظ وان كان موافقا على راي هذا الحق **قوله** ولو اختلف مساج الدار وما ملكها في ملكه الكفر قدم قول
 الكفر مع الجين على شكل الفتوى على تقدم قول المالك هو المشهور **قوله** ولو اختلف البائع والمشتري او المبيع والمشتري فقدم
 اصحاب اليد الا في تقدم قول المخر وممكن نقل العبارة عليه لانه صاحب اليد الا في الكفر في الحق **قوله** كما في اربوا
 ما يكون نصيبا من الامتياز والدر كبر المال **قوله** ارض الذي اراد ان يرض الرزق كما هو المتبادر ويخرج ضمن المعقود صيغة
 اعتبارا بملك بناءه وموافقا للتحريف فيقول الله الامام او الحاكم كما اختاره في الدر وسكن بشكل **قوله** انما استأمنها بها
 فاعلمنا فانه لا يحصل له او يقال هذا النوع من العباد لا ياتي في السنة فحقه كعقل الكافر والمسلم وغسل الذرية كما يرض
 على العلم على القول **قوله** والنصاب على راي وسعوفون دينار هذا الحق **قوله** ولا يشترط انما العرض في البناء
 شرطان في اشتراط احصاء اسماء وكذا القول في اللعن اما انكره فمصر في انكر الواحد للنصاب بانقص على النصاب
 في ذلك فهو اقل في الارباح وجدخل في الارباح ما يحصل من الاحتياط والاحتشاش والارض للملك كما لا جداد واما
 انكاره في ذلك **قوله** وفي الارباح كونها فاضلة غرمه وانسنة له ولعائل وكذا ما ياتي في اليد من ضابطه وبهية مضاف
 رايه في ذلك مما عصى العرف ولا بعد اسرافا في حصة الارباح كما دل عليه طارئة الاخبار والنقطة عليها وعلى ما عده من المال
 على النقط **قوله** وفي النقط بالارام الى اية في اخرج حصة في هذا الموضع الا ان يعلم زيادة الحوام عليه حتى لا يخطئ
 هو وسوف في الحق لفظ وفي الزيادة نزده **قوله** ولو لم يكن الخيط وضمن لم يكن كافيا عند **قوله** ويعطى في
 في حاصه من انشأ بها يعطى بطريق اولي **قوله** دون من انشأ به خاصة هذا الحق **قوله** وفرو التسم على راي

المجلد الثاني

ابن النعمان

ان جعلنا العدد الاول والاخر هو العدد الذي يكون مطلقا لا يتغير بحال
لاننا اذا اردنا مع الحرف والحدك وكذا ما صرنا الى اصل صوره العدد من اعداد الروم وقال
ان هذا هو الاول من اعداد الروم وكذا ما صرنا الى اصل صوره العدد من اعداد الروم وقال
ان هذا هو الاول من اعداد الروم وكذا ما صرنا الى اصل صوره العدد من اعداد الروم وقال

ولو استيقظ جنباً في أول النهار في غير رمضان والمعين كالنذر المطلق وقضا رمضان والنفل بطل الصوم للرواية الصحيحة
وقضا رمضان والخمس والاحكام في غير رمضان كقولهم لا يبطل الصوم على شك ولا يبطل الصوم على شك ولا يبطل الصوم على شك
بالفرد اذا ابتدأه واخرى به وباشروا في سائر الاصل عدم البطلان ولا يمكن عروضا للمانع مرة بعد اخرى فيؤدي الى التتابع
صوم الكفارة والاصح عدم البطلان **قوله** او نذر يقول عارف وشبهه اي شبه العارف او شبه قول العارف كقولك وكذا
قراين الاحوال المعهده لذلك **قوله** فان صام وجب القضاء لعدم التكليف فلا يجوز **قوله** يستحب من للصبي اياه العبد
ومدرسه وتخير في التمسك بالوجوب الشرعي **قوله** ويكره اشتراط الوجع قبل الزوال على راي في كون هذا شرطاً لا يدا على
شرط الصلوة متى الا ان يقال سبيل اشتراط وجوب قبل ادراك الصلوة في وقتها والاصح اشتراط ذلك فلا يفرض لو خرج بعد
قوله وفيل شرط التمسك اي تمت عدم الصلوة ولو افطر قبل غيبوبة الاذان كونه ولو كان السواض
فقد عطف على ما سبق في الكفارة **قوله** ويستحب الصدقة عن كل يوم بعد ادراك الوجع والمدافضل لانه قد ورد انه افضل من
صيام شهر **قوله** واما البصر اي ايام الليالي البيض كانه عليه في التمسك بالوجوب والاصح اشتراط ذلك لان الله تعالى على ام فيما
قوله ومولده النبي ص وسائر عشرين من رجب **قوله** وجب صيام عشرين رجب **قوله** ودحو الاض سوا خمس عشرين رجب
وعاشوراء في صوم ليس صوماً معياراً على ما كان بدون فيه الصوم لان صوم مذكور كادرت بالرواية
الاسكان في البعد عن صومنا وصوم شعراي امير رواه القائل الحسين عليه السلام **قوله** ولا يشترط خلو الذم من صوم واجبة
اشكال في احدى من الاشراط احوط ولو لم يكن في الوجوب فلا اشكال كالكفارة شهر من متابعين وقد دخل شعبان
والضيق لا يبدون اذن المضيق وبالعكس للرواية **قوله** والمدعو الى الطعام سعي اذا كان الداعي موصفاً فان في الحديث ذكر
ولا يشترط ان يكون الطعام معقولا لا طر وسعي لا يجزى بالصوم حينئذ **قوله** والواصل فتعذر احد ما ان الصوم يومين
ليستما والساني تأخير العشاء الى السجود والاصح وكلما عجم لان الصوم الليل وبعضه ام **قوله** فوجوه سورة في رمضان
اشكال في ذلك والاداء هو الاصح وتوجد الدور انه لو لم يفرغ لا قضى الى جواره وكلما اقصى سورة الى بعد فهو حال
الاداء انه لو لم يكن تجزى انما هو لغوات المندوب بالافطار ومع تجزى لا يجوز الا افطار صغرى عليه الصوم فيكون مباحا
شئت قلت تجزى الصوم موقوف على جواز الافطار وجوز موقوف على ابداء السجود واجبة موقوف على عدم قنات السجود
وموقوف على تجزى الصوم فيوقوف على ابداء السجود بان تجزى الصوم انما هو لتجزم الافطار على تقدير ابداء السجود
وهذا امر ثابت في نفسه ولو كان السجود اما فالمعصية هو اسلام لا اباد الافطار على بعد اباد السجود لا مطلقا
ما لا يزول تجزى الصوم في حاله وان يوم الافطار وجوبه ان تجزى الصوم ليجزم الافطار والوض ان لا مانع في
اباد السجود لا دخل في العلة وان كان الجواز انما يكون على بغيره لا الصلة عدم دخوله في العلة ولبعد العمل لجواز الافطار
مقدوره تجزى الصوم لئلا يجزى من احد ما قنات المندوب فلا اشكال **قوله** وفي وجوب السجود الى شعبان اشكال لا يجزى
المندوب على كل حال ولا يجزى الافطار في هذا القضاء قبل الزوال بل العدة الى النذر فان افطر قبل فمضى روزه كفارة النذر
او ذلك لانه يبين كونه مندوبا اذ لو لم يكن قضا رمضان ولو افطر بعد الزوال فكفارة قضا رمضان **قوله** والواجب
اي لا بد له **قوله** وقضا بعد الزوال على راي كونه قضا والاصح انها رتبة وقد سبق مثله في كلام المصنف **قوله** وحل
الان لم يزل كفارة كفارة يمينه وسواء كفارة في غير الصوم **قوله** والاعكاف في الواجب با على ان كفارة كفارة رمضان
وجز الضيق على راي التجزى قوي والترتيب لحوط نظر الجاهل لانه والرواية **قوله** والا فاض من عرفات قبل التوبة
عائدا اي صوم كفارة وسبيل العدة اذا عذرت **قوله** وسواء كفارة الواطى اية المحرم باذنه فانها بدنية ووجه

التمتع في الشهرين
والاعكاف في الشهرين

فان عتاة او صيام **قوله** وايضا الواجب اما ان يشترط في السماع او لا اي باصل الشرع **قوله** والاعكاف ان اريد صوم
الاعكاف كما هو الظاهر من تعديلهما قبل ما بعده بالكفارة دون اشكال بان صوم الاعكاف ليس بظرفا للسماع او اريد
كفارة مع ان العبارة تامة ورد عليه مثل ذلك لان كفارة عتاه كرمضان فلا مانع فيما يجوز التوفيق بعد شهر ويوم
مطلقا اي سواء كان له ايام لا بدليل ما ساقى **قوله** وعلى وجه المداورة نظر المعنى ان يجب استصحاب المكان واقضا اعكاف محل
الضرورة **قوله** واما الكحل مع الاول شهر او يوما جازا السبعين لكل عتاه ما في من قوله وفي ابداء قوله ان كان قبل التمسك
في الاستئناف لم يفي في السبعين في الصوم لسقوط العتاه **قوله** وان كان بعد يوم فصاعدا معادل قوله متى افطر في الشهر
الاول الى اية **قوله** وفي ابداء قوله ان اصح الايات والامم يحى **قوله** او كان بعد اقل خطا الى اية هذا ويجوز الاعتناء
فيما اوله الفاظ الروايات **قوله** والساني السبعين الى اية المداورة لا يشترط فيه السماع **قوله** ولو اضاف اليه يوما من رجب اصح الاصح
بمع الا ان يكون شعبان تاما لان الشرع لا يترك كمالا ثلاثين **قوله** وشهادة عتاه على راي سوا الاصح **قوله** ومع التوبة بعد
الاعتناء من شهر لا يلو في الاقرب وجوب الاستغفار الاصح كاستغفار لما في ذلك من الخلاف **قوله** والقول ان استغفار العتاه
موافق راي الحاكم عتاه في القبول تردد **قوله** ولو عتاه في الشهر فاقرب العمل بالبعد ويطلق العتاه على عتاه في شهرين
ثلاثين وثمنا عتاه رجب وشعبان بعد تخمين ورعا اريد بعد شعبان ناقضا اموا ورمضان تاما اذ ابداء منها عتاه
بالا الماضية واخرا للشيخ في السبوط وباللصم في المختلف **قوله** وبرواية عن الرضائي والعمل بها قوي لموافقة العتاه
وقد بعض الاصح بما عتاه سنة الكليبين ليس بعد ان سريه المصنف بالعدد منها بالمعنى ولا ساقية قولهما بعد وعنه في حال
الماضي لان المداورة اذا لم يعلم الشهر وان كان في الاعتناء بالعدد قبل قد شرع كذا **قوله** وفي وجوب الاسكان نظر لا يجب في تعاقب
الحكم بالافطار **قوله** ثم شار الى موضع لم يرد في الاقرب وجوب الصوم من وجوب لكن لو كان الوصول في كل من السبعين للمعنى
والعكس لفظ السماع والعشرين مع نقص الشهر واقضا عليه خلافا لبعض العامة وذكره ذلك الرضائي على هذا
البعض او بعض يؤمن من الثالث على قول يجب على الاصح **قوله** ولو شرط في هذه الرجوع متى شاك ان لا ذلك الاصح ان
الندب لا يقع مع هذا الشرط لما في مقتضا بل لا يشترط الرجوع مني عرض عارض وحمل الا يشترط عتاه النذر ولو انما في اشكال
مندوب في الشرط **قوله** ولا يجب المندوب بالشرع الا ان يعنى يومان على قول هذا هو الاصح **قوله** فان شرط السماع كاشت
متابع الاصح انما في عتاه من المندوب ولعنه ما فاته فان لم يكن متابعيا والتمتع احوط وساقى **قوله** واعكاف كفارة
مندوب معين واخره من المندوب المعين لكن يجب ان يكون عن المندوب في زمان كصوم ربيعه وكذا يجزى بالمندوب
عن القضاء **قوله** السيد الى اية لا بد من الاداء والقضاء ان تعين الوقت **قوله** وينبغي في الثالث الى اية يقول بوجوب قوي
بالصوم القضاء والنذر فالاقرب الاجا عتاه وعن صوم الاعكاف والاصح انه يحى كيجزى العتاه المعقولة مندوب او
عبادة اخرى للصلوة **قوله** فلا يصح اقل من ثلاث ايام لكن مع السبعين ويجزى خطا من باب العقوبة **قوله** ولو وجب قضاء
يوم احوالي يؤمن او من لان اقل الاعكاف ثلثة ايام وقت وليس هذا الحكم مختصا بالقضاء بل لو نذر اعكاف اربع ايام
ما عكف ثلثة او نذر اعكاف يوم ولم يقعه لعدم الزايد وكذلك **قوله** وسوى فيها الوجوب ان اوجها فواجب وان
فوجها بقصد التوصل الى اداء ما في ذمته كذلك ولو اعتكفها بنية الذنب فلا مانع ان ياتي بالثالث عتاه في ذمته ان يجمع
من على صوم واجب من الصوم المندوب ويمكن ان يقال قد تعين الثالث باعكاف يومين فلا يجزى عتاه في ذمته ليجزى
بوجوب سبب **قوله** فلا ينفذ اقل السبعين فيكون فضا في اليوم الثاني **قوله** ويجزى في نفس القضاء شكل عتاه ما فاته من يومين
الثالث لتعديله سبب **قوله** ولو اعتكف ثمة قبل وجب الى ايس ولا يجب الى ايس الاصح وجوب السادس **قوله** ويشترط

سبب في الشهرين
والاعكاف في الشهرين

نظر
في الاعكاف

فقد علمت وبتدراك فاشتهت بالذات ولا عدم كماله بل هو كماله في استقامته الحكم بالكلية ولا ان الصبي
ذلك لم يبق له من انما هو على الكمال في الامور وما يدل على ما قلناه ولا طاعة انما هو على الكمال في
من هذه الحركات ولو كان فعله لا يخلو لان الحكم لا يتعلق به حكم اصلا ولا يجب على المكلف من غير وجه
والا انما انما هو في الفعل قبل الوقوف اليه استقامته ان لو لم يكن له في الحكم على الولي وانما كان العبد لا يملك
يعمل صدور العضا من غير من فعله لان النيابة لا تدرج احدا بالكلية الكفاية وقد جرى العمل على ان العضا بالان
سقوط على ما سبق في الكفاية والمصلحة الاولى **قوله** فان الوجوب عليه دون الولي ايراد الوجوب بالان لا بد منه كما نعلم
الشرعية على جهة الوجوب الحقيقي بعد وقوعه **قوله** ولا يصح في الصبي بعد وقوعه في الصبي لان فعله لا يوصف بالان
فصل قد سبق ان وجه صحيح فلم لا يجرى فاما كان السبب في غير وجه فليس السبب في الفعل في العضا
كونه سببا في شرعا فهو كالحديث للظاهرة والحق في الفعل يجب ان يكون سببا في شرعا في نظر الشارع فيسقط مقتضاه ولا يكون
شرعا الا بعد بلوغه وليس في الاول في الصبي السبب في شرعا في نظر الشارع فيسقط مقتضاه ولا يكون
في السلام على ان سببا في شرعا في نظر الشارع فيسقط مقتضاه ولا يكون
بفعل يتعلق به **قوله** ويجوز انما الصبي بالنسبة الى الذي يقره ولا يجوز في من ماله ولا يحتمل في مال الولي لان
بذلك لا يتم ولا استعمال في البذل فيكون له في حق الصبي ثلثة ايام في الحج وسبعا في غيره
وقيل للام ولا يراه الام بالطفل هذا القول قوي ورواية وقد اخاره في المختلف وعبد الفتوى **قوله** والنقطة الزائدة الى
اي على لغة الحضرة **قوله** ان ان يدركه في وقت الاستطاعة الاجرة في العبد او عتق والصبي المحض
كلاما يظهر من الاستطاعة العترة من قبله ومثل كلام **قوله** ولو افسد عتق بعد الموت في نظر الفقهاء انما هو عتق
قوله وجب البذل والكمال والعضا وجه الاسلام اما البذل فلا بد من اقراره واما وجوب وجه الاسلام مع العضا فلا بد من اقراره
افده لم يكن تجزئ العبد حصوله في نظر الفقهاء **قوله** ولقد علمنا ان سببا في شرعا في نظر الفقهاء انما هو عتق
لم يعلم العبد في ان يكون له في حق الصبي ثلثة ايام في الحج وسبعا في غيره
ولم يملك ان يملك على كماله في حق الصبي ثلثة ايام في الحج وسبعا في غيره
صحيحا ولا ان يملك على كماله في حق الصبي ثلثة ايام في الحج وسبعا في غيره
رجوع الولي قبل اقراره حيث لم يعلم العبد اذ لا واسط من جهة الرجوع وبطلان فان صح كان او اما بدون الاذن فلم ينعقد
ان لم يرجع الرجوع انعقد الاقرار ولو لم يقره كان له الرجوع سواء في حق التمسك او لا اصلا لا سقاطا في حق الولي
ليس من العبادات الجارية واما يجوز الرجوع منه في موضع مخصوص كسنت شرعا ولم يحتمل ان هذا منها فاللزام ما قلناه
منه راس واما عدم جواز التمسك اصلا **قوله** والقاعدة في نظر الفقهاء انما هو عتق بعد الموت في نظر الفقهاء انما هو عتق
التمسك ليس اقرارا على كماله في حق الصبي ثلثة ايام في الحج وسبعا في غيره
ولو نأيه مولاه فاقوم في نوبته فالا قوتى الصحيح ينبغي ان يكون المسلم موزع فيما اذا كانت مدة المباشرة بحيث يتسنى
الحج وان لا يكون في غير متوقع في نوبته المولى وان يكون ما دونها في السفر ان يوقف الحج عليه وجه في القول بالصحة سواء اطلق
اللفظ في الشرع او لم يجرى في الشرع فان لم يجرى في الشرع لم يجرى في الشرع وانما هو عتق بعد الموت في نظر الفقهاء انما هو عتق
من العضا على الولي الاذن في الاقرار فان قلنا بالوجوب لم يصح والوجه في سبب ان لا يجب على المولى شيئا من ذلك
ولم يملك التمسك مع قصور ما اى مع قصور نوبته العبد عن افعال الحج سواء اطلق انما هو عتق بعد الموت في نظر الفقهاء انما هو عتق

القول بوجه الاقرار **قوله** ان ان يملك التمسك على الجارية اعني الحكم بطلان ما شرع فيه من الاقرار وغرة وجه فكون في قوة الاستقامته
اطلاق الحكم بوجه الاقرار في نوبته وان كان لا يخلو من بعد وجب احوال قصور المدة على عوض مانع من الاقرار في حق المالك فيها
منه من وجب احوال الحكم بطلان ما شرع فيه من الاقرار اعني الحكم بطلان ما شرع فيه من الاقرار اعني الحكم بطلان ما شرع فيه من الاقرار
انما هو عتق بعد الموت في نظر الفقهاء انما هو عتق بعد الموت في نظر الفقهاء انما هو عتق بعد الموت في نظر الفقهاء انما هو عتق بعد الموت في نظر الفقهاء
الاذن الصريح ما يخلو من وجهه وعلى ذلك فاطلاق الحكم بالانما هو عتق بعد الموت في نظر الفقهاء انما هو عتق بعد الموت في نظر الفقهاء
وجب العضا على السيد التمسك على كماله في حق الصبي ثلثة ايام في الحج وسبعا في غيره
بذلك لا يتم ولا استعمال في البذل فيكون له في حق الصبي ثلثة ايام في الحج وسبعا في غيره
وقيل للام ولا يراه الام بالطفل هذا القول قوي ورواية وقد اخاره في المختلف وعبد الفتوى **قوله** والنقطة الزائدة الى
اي على لغة الحضرة **قوله** ان ان يدركه في وقت الاستطاعة الاجرة في العبد او عتق والصبي المحض
كلاما يظهر من الاستطاعة العترة من قبله ومثل كلام **قوله** ولو افسد عتق بعد الموت في نظر الفقهاء انما هو عتق
قوله وجب البذل والكمال والعضا وجه الاسلام اما البذل فلا بد من اقراره واما وجوب وجه الاسلام مع العضا فلا بد من اقراره
افده لم يكن تجزئ العبد حصوله في نظر الفقهاء **قوله** ولقد علمنا ان سببا في شرعا في نظر الفقهاء انما هو عتق
لم يعلم العبد في ان يكون له في حق الصبي ثلثة ايام في الحج وسبعا في غيره
ولم يملك ان يملك على كماله في حق الصبي ثلثة ايام في الحج وسبعا في غيره
صحيحا ولا ان يملك على كماله في حق الصبي ثلثة ايام في الحج وسبعا في غيره
رجوع الولي قبل اقراره حيث لم يعلم العبد اذ لا واسط من جهة الرجوع وبطلان فان صح كان او اما بدون الاذن فلم ينعقد
ان لم يرجع الرجوع انعقد الاقرار ولو لم يقره كان له الرجوع سواء في حق التمسك او لا اصلا لا سقاطا في حق الولي
ليس من العبادات الجارية واما يجوز الرجوع منه في موضع مخصوص كسنت شرعا ولم يحتمل ان هذا منها فاللزام ما قلناه
منه راس واما عدم جواز التمسك اصلا **قوله** والقاعدة في نظر الفقهاء انما هو عتق بعد الموت في نظر الفقهاء انما هو عتق
التمسك ليس اقرارا على كماله في حق الصبي ثلثة ايام في الحج وسبعا في غيره
ولو نأيه مولاه فاقوم في نوبته فالا قوتى الصحيح ينبغي ان يكون المسلم موزع فيما اذا كانت مدة المباشرة بحيث يتسنى
الحج وان لا يكون في غير متوقع في نوبته المولى وان يكون ما دونها في السفر ان يوقف الحج عليه وجه في القول بالصحة سواء اطلق
اللفظ في الشرع او لم يجرى في الشرع فان لم يجرى في الشرع لم يجرى في الشرع وانما هو عتق بعد الموت في نظر الفقهاء انما هو عتق
من العضا على الولي الاذن في الاقرار فان قلنا بالوجوب لم يصح والوجه في سبب ان لا يجب على المولى شيئا من ذلك
ولم يملك التمسك مع قصور ما اى مع قصور نوبته العبد عن افعال الحج سواء اطلق انما هو عتق بعد الموت في نظر الفقهاء انما هو عتق

الاجرة يستحق العقيد بما لا ينافي القوتية ولو انعكس حتى يتطابق ان يكون الحج المباحة متعاضدا او لا يكون الوصي
عاجلا والامم بخلافه ولو اعين الاصل فقد انقلب عن كل فعل وقيل بعد مقابل الباقي والعقد والوصي
بان يعطى الاجرة على كل حال في الاجارة والضرب في قبل يعود الى دخول الوهم لكن لا يحل ان يكون له ما كان
الحرم اذا صار نائبا او جرم ولا يجب اجابة الوصي في المستقبل خلافا للشيخ سواء كانت الاجارة مطلقة او مقيدة لا انفساخ
في المقيدة بعام الصدق ونحوه لكن انما في المطلق وقال الشيخان كان عليه ما اخذ بقدر نفسه بالوقوف من الطرفين التي
فيها لا ان يعطى العود لا في الاجارة او في المصنف في المصنف وجوب الاثبات بالجملة ثانيا واستحقاق الاجرة كما كان
ليس للشيخ العود لا في الاجارة او في المصنف في المصنف وجوب الاثبات بالجملة ثانيا واستحقاق الاجرة كما كان
لكن متى رجع الى المصنف في الاجارة او في المصنف في المصنف وجوب الاثبات بالجملة ثانيا واستحقاق الاجرة كما كان
لا يوجب العود لا في الاجارة او في المصنف في المصنف وجوب الاثبات بالجملة ثانيا واستحقاق الاجرة كما كان
بالقوة من اجرة الوصي سواء كان له ما اخذ بقدر نفسه بالوقوف من الطرفين التي
عن ان يعطى العود لا في الاجارة او في المصنف في المصنف وجوب الاثبات بالجملة ثانيا واستحقاق الاجرة كما كان
بما جره المصنف لا يعود الى الامتناع اي الامتناع بالاساس والاعتقال لا يستحق اجرة لانه لم يات بالمساجرة عليه لانما يقول
على علمين فاني انا جازما في صحة المصنف ولو عدل الى التمتع عن مسمى وتعلق الوض بالافضل او المراد تعلق الوض
ان لا يكون غير التمتع جازما عليه في صحة المصنف ولو عدل الى التمتع عن مسمى وتعلق الوض بالافضل او المراد تعلق الوض
لكن سمي التمتع فانه لا ينافي في صحة المصنف ولو عدل الى التمتع عن مسمى وتعلق الوض بالافضل او المراد تعلق الوض
لم يات بشي من المساجرة عليه ويجوز النيابة في الطواف عن الغائب والمعدوم الى اجرة تدخل في عبارة الى بعض
في جواز الاستنباط عنها مع حضورها نظر الى عدم دلالة النص على ذلك في حقها وان شاكركم عن من المصنف في الدين
النص على جواز الاستنباط عنهم وللوقوف في ذلك حال ان كان مع الضرورة الشديدة التي يقتضي الى انفساخها عن الباقي
النسابة لا تعد القول بالاستنباط لا عن انفي عنه الوصفان اي كل منهما فلا شك في الحال والمحال وان تعد وجوب
وان كان باجوه على اشكال اذا كان يتعاضدا بغيره لكان باجوه لكن استاوجه ليجعل في طوافه والافلا استنباط
خاصة لشيخنا وقطع الحجة بالاجارة فلا يجوز في فرض الحال وعليه رجع صحيح من التوجه على الصادق عليه السلام
تحمل بالهدى ولا قضاء عليه وان كانت الاجارة مطلقة على اشكال الاحكام ان اجارة ان لعبت بعام الاحكام
كانت مطلقة لم تنفخ لعدم تحقق الزمان خلافا للشيخ لكن الحكم منها العود فراجع الى الوصل بعول المصنف ولا قضاء عليه
ان يراد به الانفساخ فينبغي وجوب الغضا وان يراد به التسلط على الفسخ في المطلق فان الغضا لا يحسم على التقدیر
قوله وان كان الحج نائبا الى اجرة يشوب اعادة الاول وان كان الحج نائبا عن المساجرة ولا وجه الاستنباط في المساجرة
الاستنباط اقرى وهدى وان لم يكن نائبا تحتم الاستنباط ومقتضاه كون العقد الاول قد انفسخ ولو عدل الى التمتع
من الطرفين اي رد مقابل الباقي من الاجرة خلافا للشيخ اذا اوجب اجرة مثل ما فعل وهذا كل لان المتناع من الاقام
قبل الاجرة ولم يعلو على الاسلام الى قوله مع العود بعد عدم ثبوت الترتيب بينها وان كان حج الاسلام لا يكون
فان لم يعين المقدار اقل ما يستاجر به من ارب الاماكن انما يجري من ارب الاماكن مع ضيق الزمان واما وجوب
بأقل ما يمكن ان يستاجر به فلا يجدان تعال الاطلاق يحمل على اجرة المثل الغالبة في العادة كما يقول في مثل الشا

الاجرة لا يوجب العود لا في الاجارة او في المصنف في المصنف وجوب الاثبات بالجملة ثانيا واستحقاق الاجرة كما كان
لكن متى رجع الى المصنف في الاجارة او في المصنف في المصنف وجوب الاثبات بالجملة ثانيا واستحقاق الاجرة كما كان
لا يوجب العود لا في الاجارة او في المصنف في المصنف وجوب الاثبات بالجملة ثانيا واستحقاق الاجرة كما كان
بالقوة من اجرة الوصي سواء كان له ما اخذ بقدر نفسه بالوقوف من الطرفين التي
عن ان يعطى العود لا في الاجارة او في المصنف في المصنف وجوب الاثبات بالجملة ثانيا واستحقاق الاجرة كما كان
بما جره المصنف لا يعود الى الامتناع اي الامتناع بالاساس والاعتقال لا يستحق اجرة لانه لم يات بالمساجرة عليه لانما يقول
على علمين فاني انا جازما في صحة المصنف ولو عدل الى التمتع عن مسمى وتعلق الوض بالافضل او المراد تعلق الوض
ان لا يكون غير التمتع جازما عليه في صحة المصنف ولو عدل الى التمتع عن مسمى وتعلق الوض بالافضل او المراد تعلق الوض
لكن سمي التمتع فانه لا ينافي في صحة المصنف ولو عدل الى التمتع عن مسمى وتعلق الوض بالافضل او المراد تعلق الوض
لم يات بشي من المساجرة عليه ويجوز النيابة في الطواف عن الغائب والمعدوم الى اجرة تدخل في عبارة الى بعض
في جواز الاستنباط عنها مع حضورها نظر الى عدم دلالة النص على ذلك في حقها وان شاكركم عن من المصنف في الدين
النص على جواز الاستنباط عنهم وللوقوف في ذلك حال ان كان مع الضرورة الشديدة التي يقتضي الى انفساخها عن الباقي
النسابة لا تعد القول بالاستنباط لا عن انفي عنه الوصفان اي كل منهما فلا شك في الحال والمحال وان تعد وجوب
وان كان باجوه على اشكال اذا كان يتعاضدا بغيره لكان باجوه لكن استاوجه ليجعل في طوافه والافلا استنباط
خاصة لشيخنا وقطع الحجة بالاجارة فلا يجوز في فرض الحال وعليه رجع صحيح من التوجه على الصادق عليه السلام
تحمل بالهدى ولا قضاء عليه وان كانت الاجارة مطلقة على اشكال الاحكام ان اجارة ان لعبت بعام الاحكام
كانت مطلقة لم تنفخ لعدم تحقق الزمان خلافا للشيخ لكن الحكم منها العود فراجع الى الوصل بعول المصنف ولا قضاء عليه
ان يراد به الانفساخ فينبغي وجوب الغضا وان يراد به التسلط على الفسخ في المطلق فان الغضا لا يحسم على التقدیر
قوله وان كان الحج نائبا الى اجرة يشوب اعادة الاول وان كان الحج نائبا عن المساجرة ولا وجه الاستنباط في المساجرة
الاستنباط اقرى وهدى وان لم يكن نائبا تحتم الاستنباط ومقتضاه كون العقد الاول قد انفسخ ولو عدل الى التمتع
من الطرفين اي رد مقابل الباقي من الاجرة خلافا للشيخ اذا اوجب اجرة مثل ما فعل وهذا كل لان المتناع من الاقام
قبل الاجرة ولم يعلو على الاسلام الى قوله مع العود بعد عدم ثبوت الترتيب بينها وان كان حج الاسلام لا يكون
فان لم يعين المقدار اقل ما يستاجر به من ارب الاماكن انما يجري من ارب الاماكن مع ضيق الزمان واما وجوب
بأقل ما يمكن ان يستاجر به فلا يجدان تعال الاطلاق يحمل على اجرة المثل الغالبة في العادة كما يقول في مثل الشا

حيث لو كان الحج نائبا
عن المساجرة فلا يجدان
تعال الاطلاق يحمل على
اجرة المثل الغالبة في
العادة كما يقول في
مثل الشا

Copyright

versity

منه بقاء للدينه وانما قلنا في القاموس فيكون الميعات هو هذا النفس المحييه في حوائش شجنا الشيطان المشهور في
الاجرام من الوادي المسمى بدي الحلف وكيف كان فالأقصر على المسجل حوط وجواز الموضوع كالأقصر يدفع
مطالعه اذا لم يلح الحاج ذو الحلف فانه يمنع العود ح الاضطراب والافطار عليه او عدل عن الطوبى مدسا كان اجرة
كون هذه المواقف لاهلها ولكن مرهبا ولو عدل خيرا راعى المور على ذي الحلف الى الحوائش او ذات عوق قال في الدرر السنية
او اطلاق النصوص الدالة على ان هذه موانع لكل من مرهبا ولا منافاه من كرم العود والاجرام منها **قوله** وهي
بغير نفع للدينه وسكان الهاد وفتح السبيل من تحت والعين العمل للموضع الواسع وهي في الاصل كانت كذا ثم خرجت فالتعذر
والبعض جعل قال لا يلزم وقال المزمع **قوله** وللطائف قرن المزال سوبفتح العاف وسكان الرزائل صغير في
الحج ان الاقصر وان اولى ما منسوب اليه **قوله** ومن فزلا قرب من الميعات فزلا الى ما كان يصحح به في الاخر **قوله** ويجوز
بيان من خرج على كونه عن مكة وطاهر العادة ان التجرد من الحلف من فكون الاجرام من الميعات كغيرهم واخر في الدرر
الاجرام الى فكون المرام من باخر التجرد باخر الاجرام والطاهر الاول لان الميعات موضع الاجرام فلا يتجاوز احد الاجرام
الاجرام في التوجه دون غيره وهذا رخصه من حج على طي الميعات اما هذه فمن الميعات كما يرون من كذا صرح به في الكتاب **قوله**
بغير من الجواز سبكه الجرم وسكان العين وبكره ما مع تشديد الامور موضع بين مكة والطائف الحديس كحلف وقيل **قوله** ولولم
الى الفاعلة فلا قرب انما من ادنى الحلق فيجعل ما واه اقرب المواقف هذا ليس بجوابه الى ما واه قدر الميعات خذ
عنه **قوله** الا ان لا يرفع الحج في شربه قال ابن ادريس لا يجوز مطلقا وان كان نادرا لان نذر ما يرفع لا يرفع ولا يرفع الا انما لا يرفع
بغيره ومنها صحيح الحديث لكن ان كان الاجرام لا يرفع في شربه كونه في شربه لا يرفع وقوله فيها وكذا غيره التفت اما البصر الموده في **قوله**
واما قبل الميعات فتعدد صحيح في جميع **قوله** والمعه موده في رجب ورد ان غرة رجب تلي الحج في الفضل فاذن في نوصيه واد
وكذا ما فيها فشرع الاجرام قبل الميعات لنقص الاجماع **قوله** ولو دخل مكة فخرج الى الميعات ولو خرج الى الميعات آجر فالظاهر الاجماع
انما موانع لكل من مرهبا وكذا الناسي وكذا الجاهل **قوله** ومن لا يريد التمسك لو اراد دخول مكة دون التمسك فظاهره من الطهوه
ويجوز الاجرام لغيره موده اذ لا يجوز الدخول في الاجرام الا المتكبر والمعتد وقلنا لا يجوز الاجرام وتعد العود في تحريم الدخول فغيره
كالمع بالاجرام اني كل **قوله** ولتعد التمسك بغير اجرام الامم الميعات وان تعد فلا تنك عذنا ولو اجرم للمعقبة ميعات
اجراما واخاره في الدرر **قوله** وناسي الاجرام اذا اكمل التمسك بغيره على الحق ان كان الميسر في التمسك بغيره وان كان
ميسر التمسك اجراما والاخاره لا تدل على كونه ذلك ولا يرفع في صحة الاجرام من ترك التمسك وليس في الاجرام واقتار المصطفى
الاجرام كمنه الميسر والسببية وسببية **قوله** ولو لم يمكن من الاجرام لم يرض بغيره اجراما ولا يمكن ذلك بان الرخص يمكن
تعد على السببية والسببية فلا يتصور ثباته على غيرهما بعد نزع الحلف لا يمكن الاجرام نعم لو كان مجنونا او غييا عليه مروه
واذا افق قبل الموقفين اجراما عن حج الاسلام مع الاستطاعة **قوله** من اول ربي القعدة للمعقبة سببية ولغيره **قوله** وعدم نوصيه
فانما ناسي الميعات لوجاف فعه في الميعات والى كمن يحس في كلامهم بغيره اجراما ويمكن الاقصر على اليوم
والسببية ويكون المقدم هو الرخصه **قوله** ولو احدث فاسكال ينشأ من التنبية الاولى على الاعلى في كونه كذلك نظر لمع كون
الحديث أقوى من المقدم لعدم الدليل **قوله** وايضا الميعات اسكال للمعقبة هو الاول في الصحة والثاني في الكمال وبطل
نعمانه في غير شهر رجب لو اراد ان قلنا بغيره نظر الاجرام بعد الاول فانه يبرأ الثاني وفي جعلها غير المعقبة اذ كان الثاني
موقفا في الاثر خاصة اما الكفاية فوجب على المقدمين والحق ان اعتبار الثاني انما هو الكمال وما اشبهه بالصلاة للعادة الط
الاجرام الثاني ما سوره بالا ولا حتى الوجوب لو كان واجبا ولو لم يمكن للمعقبة في ان ايها المعقبة **قوله** والا

للمعقبة المذكورة من
وجه المثال

ان

كل

في اعادة التمسك

فما

تابع

فقال يوم النعمي دليل قول فان الحق الطواف والعلي المحج في الحج وقوله ذلك ولو لم يذكر سوى الموقفين فاشكال وعبارتي
 الشئى والتكره مطلوب ساول بظاهر اطلاقها وتعليلها بما عرفت وقد مر فيها بين التحلل والبقاء بعد الاجرام وان كان في قولها
 فانها لا تنطبق الى اوجه ما سأل عن المراد بذلك من لم يأت بمسالك يوم النحر وكيف قدرته فهو مخالف لما سأل والذي في الدرر
 من ان يمسك يوم النحر على اوجه حتى ياتي سابق الافعال وهو الموقوف لان التحلل الاجرام ما لا يهدى المصدود والمحصور والاشيان
 افعال يوم النحر والظواهر بينه وبينه فادار في الثاني والى يمسك يوم النحر ضمن عليه الكمال لعدم الدليل على جواز التحلل
 يدعى بمن لم يحلل من النساء بالهدى منه ضمن طواف النساء فسمى على اوجه الى ان ياتي سابق المسالك **قوله** ولو لم يذكر سوى
 ان ضمن فاشكال يشتمل حصوله للتحصيل الموقوف ومن ان الاجرام باق بحاله والموقوف بالموقوف لا يحصل تحلل والاشياء
قوله ولو بدع عن الموقفين اى من كل ضمما **قوله** او عن احد مع فوات الاجزاء كان الغاية عرف والمقصود ان كان مقتضى جواز
 تحلل اعمد على اوجه ان المراد كون المصدود وغيره والغاية عرف ولغيرهم العادة ان الضد عن احد الموقوفين خاصة
 من ان فوات الاجزاء لا يحقق به الصلح للتحلل وفي المتن والتكره نقل كونه صداعا عن النحر بعد ولم يعلل ولم يرد **قوله** والام
 ففوات الحج ودل عليه لم نقل النحر عن بعض اصحابنا وهو ضعيف **قوله** لوطن انك في التمدد قبل الفوات جاز التحلل والوجود
 يقتضى انه عام لك قطعاً قبل جواز فيه بيان وعدم المواراوى **قوله** ولو تحلل فانك بعد العدو والوقت منع وجب الاثنان في الايام
 من غير ان شرطه ان لم يكن الوجوب مسوا قبل **قوله** ولا شرط الاستطاعة من بلده لانه لا قطع المسافر الى موضع الضد كان
 لعلها بالوجوب بخلاف الضمى او المبلغ والمجنون او افاق **قوله** لو اوفى قصد فتحل حيث بدت الافاد ودم التحلل واليمن فاعلم فان
 الثاني الاول وان سلام لم يكن الواحد لان حكم السلام اذا تحلل منه وجب الاثنان بعد ذلك لكن من ادركا كان وجوبه اقل من
 وجوبه او المريد فاعلم ان الواجب هو العقوبة ولو قلنا ان الاولى عفوته وان العقوبة لا تقتضى لم يكن الوجوب مسوا فافاض
قوله والا فاشكال اى ان لم فعل الاولى الى جبهه السلام بل العقوبة فوالى الكفا ما لو اوجبت اشكال يشتمل ان العقوبة بل يجب قضاءه
 تحلل منه ام لا ولعل الاولى نزلها على ان الاولى عفوته عدم الوجوب قضاء والاصح ان الاولى الى جبهه السلام **قوله** فان انك العدو
 تمت باق وجب القضاء وسوج بعضه سنة على اشكال يشتمل ان الاولى الى جبهه السلام ام العقوبة فان قلنا بالاول فهو حق بعضه
 قلنا بالثاني ففكاهة اذ راجح والمقصود تكون معنى القضاء ما سأل ان عمل باخر منه ويكون الضمما الى المالى عليه
 اذ هو ساول الذى اخره وتكلم منه بالصد ولغيرهم عبارة الرابع ان المراد بكونه بعضه سنة عدم وجوب جازة وسما
 على القول بان الاولى عفوته وان العقوبة اذا تحلل منها بوجوب الضد لا يقتضى فراجع بحج انى يحكم السلام العاقل والافاض
 يكون من شأنه ان اشكال سوفنا قايلاً اعني ان العقوبة اذا تحلل منها بالصد بل بعضه ام لا وعلى الاول يكون اشكال
 الثاني لو لم يكن في الاول الى جبهه السلام ام العقوبة وهذا البق بالمعنى من وجوب الاول ان المصوبى ان الاولى عفوته وعدم
 سائل انى كان الحج ما يقتضى ذلك فكيف سمي الاشكال على الا يقول به ولا يرضى عن الخلاف في كونها الى جبهه السلام ام العقوبة
 اذ على تقدير ان يكون المراد كون الحج مقتضى سنة الاثنان قبل باخر منه لا وجوب سنة منة فحين اذ قصد بل كل من قصد
 ما كلف العدو وفي الوقت سوجب عليه الحج وما لم يعمل باخر منه والظن ان المصنوع والى باخره فوضو المسلم من ان لم يمسك
 بالمسك كان التقدير في قوله المسك بالافاضة كما وحللا بالعمى لانه يوم ان العدو خلا في تصور المسلم ومنه على هذا القول
 انى هو بعضه سنة وليس محتاج لبعضه سنة الامداد وقد مر بالمراوى في الدرر من حيث قال لو زال الاضداد
 على وجه انى انى سنة باعلى ان الاولى عفوته وانما سقط بالتحلل وما نحن نحتاج ان وعلى هذا فيكون مرجع الخبر على لا على المسك
 وجوب عليه ذلك اى بالاحالة والافاضة وجب مقتضى سنة ويكون المراد بالقضاء معناه اللغوى وهو مطلق الفعل لاني انما

صدرت تواتر صورة وتعني تحت المايك كعلا باحدة فلهذا فطره معماره كالاجمع والعصاره والارسل ان الساني اخوف من اهل
 ونظر من عماره الحصون ان هذه الامور السلكه التي عطف منها ما وشايت فان كان صادق على اوجه تمامه فاما الساني ففقط فان
 كلامهم ان كل ما بعد بعث الاما الساني فيجعل نظرا الى عدم الشافاه في شئ من الحكمه وكيف كان فان الحكمه كانه مؤيد فلا بد ان يكون
 وفي فخر اجل سوا الحكمه من اولاد النضان بالاربعه فصار على اذكر الحكمه في السني قال فان اهل السني سموا ولد النضان
 ابنه وشيخا الشيد في الدروس في روايه حدي من اولاد النضان بالاربعه **قوله** ودر علم الحكي في الوجود والنسب على ذلك اطلاقا
 الحكمه واحاطا بالمضم في التكره والمنفي وجوبه لارسل من عدمه والعمد على ان النضان بالاربعه نفس ان يكون مستند الان الفصح فاست
 والاربعه من الاصله لكل اذا كانت العليه السفي اريد فاجاب الله في خاله الاسكال ان كان مملوكا كان الحكمه اقبل الحكمه في غير ذلك
 باليه ما بلغت فكيف جرى الاصل في اليوم **قوله** وفي كل بصله الجرح قبل وقد رسم الى اوجه اطلاق الحكمه في غير ذلك
 يوما في الجرح فيما قبله وكيفية ان خضا في الفصح قبل نصف رسم على الحكمه في اليوم ويختصان على الجرح في اليوم لانها بعد الجرح قد صارت
 خضا ونسب على ذلك في الدروس **قوله** في كل واحد من الفضا والحل والدرج حل قد فهم من شئ آخر وان وقت فطامه ورعيه ولكن
 قد حصل سوا بالاربعه سنة لكل شكل بان في بعض ال واحد منها بعد ترك الفصح كما خاضا وهي بان شئها ان يكون حاطا على وجه
 لن البصيص خاص في الظاهر قبل ورسل في الدروس على احد الارسل انما اراده بنت الحاض من الخاصه سويده ونحوه عن النضان
 الاحكام تعرف بواجبها او على وجه الحكم في تلك في الظاهر منها بطريق اولي ويكاد يكون خلاف الاجماع وعلى الوجه جازم الاجماع
 وسوي في وجه كل من كلام الاحكام بالاول ويمكن ان يقال شرعا مبني على العرف من الماشات والاشهاد اذ اهل في الكلام
 بعد موت مداركها لكن قول المصنف مما سبق ان في الفصح من صغار العظم او في الجمع ورفع الاسكال وهو كما راى القس من سعيه **قوله** في
 قبل كل واحد من العفوه والنصب والربع حدي سوا اولاد المولود اعدناه قال النضان وكذا ما شئنا وكذا قال ابن ابراهيم وليس من عظم
 على الجرح اقبل من العظم **قوله** في كل واحد من العفوه والنصب والربع حدي سوا اولاد المولود اعدناه قال النضان وكذا ما شئنا وكذا قال ابن ابراهيم وليس من عظم
 كائن على اهل العفوه صرح صاحب الصحاح بان النضان من فوات العاصم كذلك اوجه في نحو الاصل وهو ما في بعض النسخ من المصنف **قوله**
 في الزاده والعليه يتبعه كونه طعام اي في الزاده لعلها وكذا في قول العمل بطريق اولي خلافا للشخ في البسوط **قوله** وفي ذكر الزاده يمكن ان
 يدرك بالكثره كانه فضا عدا وسوا في فاته اهل من الكثره وبعض الاخر قد يمكن جعله بدلا ويمكن زاده الى العفوك والاعفوه
 وهذه الامور لا اهل على الخصوص اي لم يحسن الكثره كل ما يبدل بل يبدل بالالكثره عند فخره وهو الاستفاد لكن في محله
 بعينه فان عداه فلم يجر اظهروه ساكنين فان لم يجد جام ثلاثة اسماء والعمل بما قرب **قوله** يجرى على العفوه في السني وقد
 سبق الخلاف في فتح السقام وفي الفصح اذا تحرك في البصيص في بعض النسخ والعج والدرج **قوله** ويخرج عدا العين عن اعور السبا على فتح
 الحاد والاعف وان اختلف محل والدرك عن الانسي وبالعكس الترد في اذ الدرك عن الانسي الا ان الشخ افي الابواب ويتوجه على ان السقام
 الخاف لا يخرج عن الماشه وسوي **قوله** مستوى الاعلى من الحمام والجرى في العمد اقبل في الجرح من معلق الحمار وسوي واد اوطر وعقبي
 سابق والمعين سوا وما في العمد اقبل من منها في الجرح وقد شغل وجود الابهلي في الجرح لان الحمام لا يمكن في الجرح وان كان من الخلل
 كان ذلك في العنزي والدراسي العفوه يترك في الجرح للدار اذن العفل في الخلل وموطا في حمام الجرح لانه اقبل في الخلل لم يترك كانه على
 شوا ما لا يهل فانه ان الخلل لا سقارت فيه يمكن قصر العفوه بالطرف على الحمام الحي للدار اذن في الخلل فلا يحل في الخلل قصور
 ان في الجرح لا اخفاص الزا بالاجه فيحقق الحكم في الاول لعقل الابهلي خارج الجرح والروا ايقعه اما الدرام او العدا **قوله** لكن شئ عفو
 على فطره وليس في مخرج في الدروس وسوي بعض الاضار ولو فقه اقبل او اطلق العلف لان في بعض الاضار علف الحمام
 او بعض النسخ منه ومن الصدق مبادا ماله المملوك فلما جبا كجبا انت الله تعالى **قوله** لوزب الحامل فالعده شائن ما بين

ما يقع عليه هذا الاثر على الغالب فان جميع بطون الطعام وعباره الدروس عنه على ما قلناه **دول** في محل النفاذ منه او هو في روى في بعض
والبدن ما لم يات ثلثين و دخلت في السنة **دول** والاربع اصبغ من السن وان بعض البدل يدور الى ذلك وجوب ثمانية عشر يوما
كل عشرة ساكنين ثمانية ايام ولولا ذلك لكان لغيره ان يكون له البدل على ما سبقت ما يجب من الطعام وليس في الرواية صيام مستحب في ايام
يوم من غير بعض صام لكن الاطوار وجود البين **دول** فان يخرج صام ثمانية عشر يوما في حاشية السنة لا يخرج من غير محدود والاولى في بعض فان
تجاءت عنه ما لا يتعدى في الكمال في الزيادة **دول** وفي وجوب الاكثر اكمال الحول الى ان يقضى البدلية ولعدم تحمل قول عليه السلام (الاداء
بما فاقوته ما استطعت) والاحتياط طوي **دول** ولو خرج صيام شهر فاقوى الاحتمالات بتوهم ما قد تم سقوط سنة المأول في قول
في الرواية عن كل عشرة ساكنين ثمانية ايام ونكل القيل بانه يحل ذلك ارادة البدلية استعمالا وبيان التوزيع والوكان المواد البدلية
يوجب في كل عشرة من الطعام المدة وقوله في الطعام ثمانين كذا صام ثمانية عشر يوما في بعض البدلية اما الثاني فلا يطرأ في قول الحديث لا
لغير الرواية ارادة البدلية على الوجوه المخصوص على ان يطرأ في الاحتمال كاف في عدم بعض البدلية اما الثاني فلا يطرأ في قول الحديث لا
بنا ولا عن قول ادهم كما بارفاته انه ما استطعت الا لو ساءل في وجوهه وان زاد على ثمانية عشر يوما فيكون التكليف في كل الحظ في الحال
ولست عليه روايات فانه ان على ان المكلف ادعى استعاضة التكليف قبل وجوبه لا يحسن التكليف في كل الحظ في الحال
لا يجوز تكليف السن وان ظن حره ذلك طاهر ابل انما عليه ثمانية عشر يوما و قد صام في ضمن الثمانين يوما فيجب عليه ان يصوم في كل الحظ في الحال
مستوفى حتى يصوم ويكمل على صلاته لوم لما ذكره من التوجه الاحولية لكن فيجب الاجابة عن الثمانية عشر يوما في كل الحظ في الحال
منه جالس السن التي في الواجب البالد لا انا البدل الذي هو الثمانية عشر ومنه هو الوجه كما ذكره في العجز انما هو في **دول** وفي وجوب
اخر في ايامنا نظره وقد سبق في الصوم في النعم وعلا الاكثر رجاء بوجوه القسمة بالثمن اولا في ثمانية عشر يوما في كل الحظ في الحال
على ما قد سألنا في قوله تعالى فما استعملنا قبل من النعم وعلا الاكثر رجاء بوجوه القسمة بالثمن اولا في ثمانية عشر يوما في كل الحظ في الحال
بما في بدل الكبرياء في قضية علم البر والطعام ثمانين ان بلغ الى اوجه **دول** وفي التغلب والارباب شاه وقيل كما في الحديث انما كان في
على معنى اذا جاز عن الله فومما وقصص ثمانية عشر يوما في كل الحظ في الحال في بعض الاحوال مقرر على انه والاصح الثاني نظام الامة والرواية ارى
بانه مفضل الى الرواية العامة من ان وجب عليه شاه فملم يجد ثمانية عشر يوما في كل الحظ في الحال في بعض الاحوال مقرر على انه والاصح الثاني نظام الامة والرواية ارى
دول والابال على الترتيب على هذا الاطوار والخروج في نظام الامة والرواية الصالحة الدلالة على ان في الترتيب او النسخ على هذه الثلاثة دون ما بعد ثمانية عشر يوما في كل الحظ في الحال
بعد الفصل او العجز في ثمانية ايام في العادة ان قل لم تقصر لكم في الترتيب او النسخ على هذه الثلاثة دون ما بعد ثمانية عشر يوما في كل الحظ في الحال
لان الصلوات والصلوات فان قلت اذا جازك الوجع ساءل لانه يصحح كيد الوجع فدا وان يحرك الوجع في البيت لانه لا يعمل الوجع في كل
محله ولو سلم فانكم لا تعلم منكم لكن خلاف في ان ما في اقسام الترتيب **دول** بكرة من الابل في القاموس في الغنم والابل
فان يخرج ثمانية عشر يوما في كل الحظ في الحال في بعض الاحوال مقرر على انه والاصح الثاني نظام الامة والرواية ارى
كان الوجع من اوعاش سوا فلما شئ عليه عجزوا به والرواية نقل عليه **دول** في كل سبعة من بعض العطا والفتح والدراج
به هو الذي لعمري في السنة وليس بعد **دول** وقيل محاصر العجم الى اوجه هذا السؤال وجعل عليه ردت صحيحة سلمان بن خالد على
فيمنه الامامة عليه سوال سباني **دول** فان خرج في كل سبعة من بعض العطا والفتح والدراج والدراج
وهو بعد الفقه وليس في ان الاحمال في البدل من الابل الى الاعلى فيمنه الامامة عليه سوال سباني **دول** فان خرج في كل سبعة من بعض العطا والفتح والدراج والدراج
بعض الطعام لانه على كمال الواه فالحل على الطعام ثمانية عشر يوما في كل الحظ في الحال في بعض الاحوال مقرر على انه والاصح الثاني نظام الامة والرواية ارى
ان لكل سبعة من الطعام **دول** وهذه النسخة في ان لم يسهل على المخصوص اى ورد في الفقه ليس على العجز في كل
كل مطلق او ما ساءل ولعل الما فحل في المطلق والحل ويدخل في الثاني القارى والدباسي والفواض والوراسين والفواض

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

القول بصحة وان كان ظاهرا مبينا ولان اطلاق العدة واحتمال على الصبي منها دون الفاسد والبطان قوي نظر الى ان
 يكون جعلا على السلام بينا ولا يرد ويندرج فيه والشرك على ارادة ما سواه من خارج المحض **اول** فاما ما روي عنهم لم يكن
 في قبضة الامام لم ينعزل عنهم العبارة انه لو كان في قبضة الامام لم ينعزل وليس كذلك فان من يبرره موهبة سواء في المحلة
 ومنه ولعل المراد ان لا يحجب حمل لو كان في قبضة الامام لا يحجب العزل لو لم يكن في قبضة اذ وقع عند انقضاء العدة في هذه الحالة
 وحل في الاول سعي ان لا يحجب ذلك لان المروط هو عدم المنع وما سواه حكم على السلم بما ثبت جوازها ففصل في المروط **اول** وما
 خذ من اموال المشركين حال الحرب الى اوجه قد سبق انه لا ينعزل من الرضخ والغفل والسلب اذا كان مما يتقبل ويجوز **اول** وما
 سريه يترد ان الامام فهو للامام قد سبق ايضا التنبيه على الخلاف في حكمه عاى يوازى وان هذا هو المشهور وما سرك الكفار
 وغاير قوته من غير جوب فهو للامام قد سبق ايضا ان هذا حيث لا يوجب للمسلمون عليهم الجلب والركاب فان يبرونه في هذه الحالة
 غنيمه على الناح **اول** وما يوجب على اوجه فهو للمجاهدين اذا كان مما يتقبل ويجوز **اول** ورثة الذين والى اى كل منها اصله
 سواء اجتمعوا او افتدوا الا انه اذا فعل الى الولى زال الامان عنه وصار للامام عليه السلام كانه يتوارى اذا اسفل الى الولى الى اوجه
 وصار اولاده باقون على الذمة المراد بهم الميرثون في دار الاسلام بقوته قوله فان بلغوا اخره والى اوجه **اول** ولو اشغل اى ما هو له
 عليه احد من هؤلاء على ومن سبقه الاسلام ايضا قلن لعزل منه بضعف الاول بان المراد من كون الكفر بواحدة الحار القطع بان
 لا يرد العتق الكفر بالنسبة الى الاسلام كالمادة الواحدة كمال الجباية بين الاسلام والكفر وشيئ لا يشرك بين الملل في معنى الكفر فلو كان
 على من فعل من لا دلالة فيه لان المراد عدم كونه مرضيا عنه لانه لا ينعزل عليه موصييف لان القبول ضد الرد لا كان غير مقبول كان
 ردودا واظهره دلالا قوله عليه السلام من بدل بينه فاقوله والدين اعز ولا عتق يحل ان المراد به الاسلام ولانه ما هو بالاسلام
 على حاله واشتد في الاوراع على دية صنفها سواه على الاصل وفيه سوال **اول** فان عدا في قبولة قول ان اى ان عدا الى دية
 فان عليه والاصح انه لا يعزل لانه قد حوط بالاسلام وحكم عليه زال ما كان ساسا لم يفرقه دية الاول **اول** فان اصر فعل قبل ان
 ملك لغيره للاستصحاب اى فان اصر على ترك الاسلام وقد حوط به وهذا من المصنف اما ما سأل على الرجوع لعدم القول واما على الترتيل
 الرجوع اسم لا يكون **اول** فيعمل بمقتضى شرع الاسلام اى يحتمل ذلك لئلا يستعمل حتى الله **اول** ولا يصح الكافر في المصنف وان كان
 بالانه لا يبرون على كتابه وكلام العز والنافاة التعظيم **اول** والا وكرهية الا حديث الاصل ولان تعظيما لا يتبع مرتبة تعظيم
 ان كان الحكم بالتعظيم بطلان البسج طوعا الى الاحتياط **اول** ولا يصح وصية بينا يبره وكيفية الا ان يجعلها في المار ومن اهل الذمة الذين
 من اهل الذمة خاصة لان ذلك لا يوجب حصة بخلاف ما لو اراد منها المقتصد الاصلى وسكو منها بيتا لعماد اسم الفاسدة وفي قول
 نحن الشهدان هذا ليس على اطلاقه بل هو في موضع ليس لهم الاستداث وليس لشيء لانه وان ثبت لهم جوار الا حداث ليس لنا منفعة
 والوصية لانا وصية في ارجح نعم ليس لنا ان يتوض اليهم بالم تبرعوا اليها في موضع ليس لهم ذلك معانهم من البنا خاصة بكذا
 اوصى اجمعهم في شرا الخ والخزرا ووصى بالوقف عليها فانهم لم يبرعوا اليها او يتطامر وبالنسبة لا يتوض لهم **اول** او يوصى في
 ورثة الا يحل لانها جوفان مع نهما فيما باطلان لا يجوز لنا منفعة الوصية بكنائهما **اول** ولو اوصى لرايه جاز لنا ان نعده
 من وصية في عدم **اول** وما عكره الى اوجه قبل ان استعمال الى حكم الزكوة بغير علة **اول** كل من خرج على امام عادل ظاهرا للعبادة
 ما روي بالبيع لانه المتأخر من قول خرج على امام عادل ظاهرا للعبادة وهي بموجبها سوال الاحاد وما فهمه واخره الشيخ وابن
 بحث يكونون في منفعة وقوى المصنف في المنسبة الاول حتى لو كان واحد الا في عبد الرحمن بن بلعنه الله تعالى وادعوا وادعهم
 الامام وادعوا من غير ميل او اذنية وفي التالف بينه وبين اختيار المنسبة بامل اغتربا ايضا ان لم يامل ما لا يبيع عندهم
 فتم طاع الطريق **اول** وفي حكم ما حواه العكر من العاقر قولان اقرهما المنع بل الاصح يجوز من الاصحاب واخاره المصنف

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

٦٠
 فاعلم ان من لم يفرق بين الحق والباطل
 لم يفرق بين الخير والشر
 ولم يفرق بين النور والظلمة
 ولم يفرق بين الحياة والموت
 ولم يفرق بين الوجود والعدم
 ولم يفرق بين العلم والجهل
 ولم يفرق بين الحكمة والبلية
 ولم يفرق بين السعادة والحزن
 ولم يفرق بين الفرح والحزن
 ولم يفرق بين الحب والبغض
 ولم يفرق بين الخير والشر
 ولم يفرق بين النور والظلمة
 ولم يفرق بين الحياة والموت
 ولم يفرق بين الوجود والعدم
 ولم يفرق بين العلم والجهل
 ولم يفرق بين الحكمة والبلية
 ولم يفرق بين السعادة والحزن
 ولم يفرق بين الفرح والحزن
 ولم يفرق بين الحب والبغض

تغذیه و الترمیم
از اعصاب و اعصاب

七

والا وقت تسليمها الى المالك من غير ان يرد له على اطلاقه من قبل المالك فان اخذ المالك من المالك غلب
بنيته واراد ان يرد له ولو دفعه بائع غير موصوف في الذمة بجديتي البيع التي فان اخذها ضمنه بعقده وبطانت عا
الشيء براءته الى البائع العبد السابق في بيعه نصف الثمن وطلب الباقي فان وجدته اخذها وطلب الباقي فان وجدته اخذها
الى بائعه وان لم يجدته كان العبد السابق بينهما وحيروا انه السكوني على القادق على الملام وعليه الرجوع الى المالك وان
ان ائلف مضمون على المشتري لانه مقبول من الملام والمطالبة بالبيع لانه موصوف في الذمة ولا وجب له العبد السابق منها فان
البيع ليس نصف كل واحد منهما والعقد بائع المصنف من ان الباقي مضمون على المشتري بقرينة البيع وموصوف في ذمة البائع
المطالبة وليس الرجوع شي من الثمن وحيروا في الدروس قول الشيخ والحجاء على ان العبد من مشاويان في القوم مطالبان
في الوصف وان تولى المشتري حقها ويحكم بان احصاء الحق بينهما انما يكون بورد البيع على غيرها وسواء كان الوصف
نقصين النصف مخالف عليه الاكر من ان المضمون باليوم مضمون وفي الخلف بزيادة على ما في العبد من كل واحد من
الاجزاء في بيعه ربع عينا كما يجوز ربع فخر البصة ونزل على الاشياء فيكون الباقي منها والباقي في النصف في البيع
لما في الرجوع نصف الثمن كما وردت في الرواية وفي الكلام ايضا فاشان الاول العبد ليس له شيء الا الاو اعان في شيء
ان فرض الاتفاق ساءوا على خلاف القائل فلما يكونا في بصة الخطه اناسه ان لم يتم ذلك فلا مانح ان اطلاق مع فرضه لا
نزل على الاشياء كما سبق بيانه فلا يصح ما ذكره في الرواية ولو باع عدة اشياء بعد البيع كما في البيع ولو فرض ان
من كل الوجوه ووقعت مخالفته في الخلف وكذا على البائع استبراء الامه الموطوءة بخبره واربعين يوما قبل بيعها ان كانت
من ذوات الخصال لا يرد على الصادق في المارية التي لم تبلغ الحيف يخاف عليها الجبل ان البائع يستبرأ بها ثمانية واربعين ليلة والذين
وعن الرضا عليه السلام حين طلق جارية وعلم ان عليها ان يستبرأ بها فان باعها قبل الاستبراء قطعها وبيع البيع الرجوع اليها
الى الخارج وهل يجب استبراءها ام تعين تسليمها الى المشتري اطلاق في التذكرة والحق وهو التسليم الى المشتري زمان الاستبراء او سوا
بيع الاستبراء الواجب على المشتري بصلح للاستبراء الواجب على البائع فان اراد الاول فلا يجزئ فيه ولا يحق وجوبه على من عدل ولا
يؤي بين كونهما حسنة او مسخرة وان اراد الثاني فهو مطلق فانه واجب قبل البيع فلا وجوب لسقوطه فان قيل بعد وقوع البيع
حق المشتري فلا يجوز منعه منها قلنا قد ثبت وجوب الاستبراء سابقا على البيع فلا يسقط غايته في الباب المشتري اذا حصل المال
الرجوع فان قيل الاستبراء حق الله والمسيح حق المادي وحق الله لا يباحض حق المادي قلنا في الاستبراء ايضا حق البائع فلا يكون
حاله محضا وبعد ذلك فعول التذكرة لا يكون وجوبها بعد البيع اجنبية البائع فلا يجوز لغيره ما بعده لو لم يتم ترك الاستبراء
بالتحقق ان حال انه لو باع قبل الاستبراء يكون البيع مباح فان ظهر حل بين بطلانه لانه من المولى حيث كانت ذمته او لا والله
فلا يكون حقه ملكا للمشتري فلا يصح التسليم اليه ولا يجوز استصحابا البقاء وجوب الاستبراء وهذا واضح للاستبراء في وقوعه ولو شرط
ضما على من عدل بده الاستبراء اوضح وفي الشق اشكال مشا من انما على المالك فانه منع منها بائعها او باع فكل من البائع
وكذا يجب على المشتري قبل وطبها ولو حصل حالها انما يجب الاستبراء على البائع اذا كان قد وطأها وان كان لم يوطأ في الرواية
واما المشتري فيجب عليه الاستبراء او اعلم الوطى او جعل حالها لدرأه السابق والماء وور في او طاس لا يوطأ الى الجاني يستبرأ بخبره
ولو قال القصة وكذا يجب على المشتري قبل وطبها ولو حصل حالها لكان اولى استبراءها من العامين وسقط ما ذكره الله بالاستبراء
الرواية العمل ان عدة لا يرد في الحار باعتبار رواق المشتري به لا يرد في الحق في الوطى رجا بدون العدم
كانت لاروة او صغيرة او آيسة اى او كانت صغيرة اى لم يبلغ اذيرة وقد سبق بيان سبق الراس وبذلك ورد في الرواية
وهل يجوز نابة المرأة امر الصغير الذي لا يمكن الوطى منه عماده وكذا العامين والحبوب اشكال وشكها ولو باعها امرأة لوطا في

[illegible]

المطبخ الثاني

۳۰
اصول
فقه

معلوماً وموطناً ويكون العوض من الثمرة وعبارته الرواد قد قيل تدل على الأمر من أن اخذ ما كليل الظاهر أن الرواد قد قيل
يعطى نصف هذا الكليل المعطى أعطى نصف المعنى ووافق النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك والاصل في ذلك ما رواه
نعمان بن شعيب عن الصادق عليه السلام قال سألت عن الرجل يكون ستمائة نخيل فيقول أحدها لصاحبه أما إن أخذه هذا
النخل بكذا وكذا كليلاً معطى نصف هذا الكليل زاد أو نقص وأما إن أخذه أنا بكذا وكذا عليك قال للمباين بذلك وفي الرواية
سألت الأول أن مقتضى قوله أما إن يأخذ هذا النخل بكذا وكذا كليلاً معطى أن ستمائة نخيل فيقول أحدها لصاحبه وأما إن أخذه
فكذلك لك نصف وعبارته المعنى حاله ذلك والرواية الواردة لعقل النبي صلى الله عليه وسلم في جميع البيور والرواية على ذلك الثاني
أن مقتضى قوله زاد أو نقص كون هذه المعاملة معاوضة والأركان الزائدة لها والناس فضل عليها وقد امتنع كونها بيعاً لما سبق فلم
الأن يكون صلى الله عليه وسلم يلفظ القائل فإن قلت الربا نعم الصلح فكيف جاز بها مع امتناع البيع للربا قلت قد استثنى هذا من الصلح فإنه لا
دخل الربا لكن أخرج هذا من بعد له العا جاز بها مع امتناع البيع للربا قلت قد استثنى هذا من الصلح فإنه لا دخل الربا لكن أخرج هذا من بعد له
ولا أشباهه لكن ما في المزارعة أشكال في أن الزائد باحد وان النقص باحد سماً وغيره فمضمون ذلك ما في كونها صلحاً ولا مزارعة
الندركه وهل يكون ذلك المازا أشكال وشيئاً السيد في الدرر من صرح بكون ذلك نوعاً من الصلح فكون لا زائداً وهو الذي يقتضيه النظر
الثالث هل يحتاج ذلك إلى صيغة عقد الظاهر نعم لأنه صلح في المعنى ولأنه فعال لما لم يكن لأمارة معناه على المعاني في تعيين الصلح
الانقطاع ووجهه فيقول على العقد أنه الموصوف شعاعاً لعل الملك ولأن الأصل في الملك ما لا يقطع سببه قال قلت عبارة الرواية
على خلاف ذلك قلت ليس فيها دلالة على أن الممول عنه فيها هو الجاري في المعاملة فمضمون أن يكون الممول عنه موصوفاً
أراده الرابع قال في الدرر وهل يكون مضموناً في هذه الأوتب الك لانه ما يبيع فاسداً أو فاسداً والذي يقتضيه البحث كون مضمونها
لعموم على اليد ما حدث حتى يورث ولا يملكه بدفع مجانب بل يجوز لأن المعوض بالسوم مضموناً كما سبقت في هذا أولى مع أن قول
المضمون أنه ما يبيع فاسداً أو فاسداً لا دلالة على الدعوى لأن الكلام إنما هو كون العمل مضموناً واعلم أن المضمون قال في المزارعة ما يبيع
هذا وكذا كلام الأحكام قال في الدرر من قراره شرط بالسلامة ومغاه أنه لو تلفت من الثمرة شيء سقط عنه الباقي فكيف ذلك فكون
في المزارعة فيما يجوز على العامل وحده فإن الأحكام مضموناً على أنه إذا تلفت شيء سقط عن الباقي وهذا أشكل وسواء هذا العقل
أن كان جازماً لم يملكه فرائيه وإن كان صلحاً لم يملكه العوض شرطاً منها للزاد وإن كان في الدرر لم يملكه ستمائة نخيل ويمكن
الجواب بأن ذلك صلح العوض محتمل مع ورود النص على ذلك ووجه فاذ تلفت منه شيء يملكه بعض العوض لمرط فاذ لم يمتنع
ضمناً لم يملك العوض فإن قيل إن كان صلحاً صحيحاً امتنع كونه لغيره من صلح صلحاً صحيحاً العوض لا يجوز من المعوض كما استوت
الرواية وصرح في كلام الأحكام في معض كلام الدرر من أن ثبوت مزارعة بالسلامة وعدمها فإن يملك فلا صلح وإن سلمت
وجوب العوض ويكفي ما بين الأول أنه لو يملك بعضاً من العوض ليجوز له أن يملك الباقي من العوض لأن العوض الآن فعال لما لم يكن
في الجميع وسلاطه لا يباح شرط للصلح فيها الثاني لو تعلما بعضاً من شرط مزارعة فصرح في الدرر من الجواز ولا يمتنع شرط مزارعة
بالسلامة لأن العوض إذا قبض بعضاً من مضمونها فاذ يملك كذا من مضمونها فاذ يملك كذا من مضمونها فاذ يملك كذا من مضمونها
بالسقوط بالصلح وإنما هي السقوط إذا كان العوض من المعوض لانه إذا رضيت به للعقل فلفظ لغيره لاحتاج بدليل في الدرر إلى الدليل
والامتناع من كونها إذا تلفت في المعاملة وجبت كذا وكذا أو تلفت بها لا بدل لها لأن المعوض ليجوز له أن يملك الباقي من مضمونها
والجواب أن قول أن كل من التمس الجواز من أشكال ما استثنى من القائل من الثمرة المعوضاً لانه لا بد أن شرط العوض من
صافي المعاملة ووجهه ليس في النص ما يدل على الجواز إنما الثاني أنه لو توفقت الثمرة لغيره فقلنا أن العوض يجب على المزارع
كون العوض منها أن لا يثبت على المقتضى مع أنهم معونه عليه ومع الزيادة يكون لا لباحد كما روي وأما على الجواز فطفا

أشارة إلى السابغ

في المزارعة

كما يحاط به إمكان السجل بالعلم المنصوص عليه المذكور وأما أشكال فالراجح في لزوم الربا أن يكون غير كليل فلاموزون لأن
لا يمتنع ثبوت الربا فإنه من جنس ما كان وما يوزن والراجح عدم شرط كون الثمن من الجنس من جهة ما هو الأصل كما أجاز في المحققين
للربا الذي ذكرناه جواز حصوله ولما قلناه من العلم في مع الربا بالبر والصلح عند الرجلين ابن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام في
قول واستثنى من الأول العوايا فإنه يجوز مع العوض المبادي مع الثمرة بالتمتع **قوله** وفي حقه الذي يكون في دار الإنسان إلى أخيه من جنس
أصح ووجه الترخيص في البسوط بأنها النخل الرجل في سنان غرسه على الدخول إليها والراجح في المحض لصلح على ما يكون في الدار
بأنه غير لا يمتنع في الجواز الدخول في المزارعة وإنما يجوز ذلك بشرط ستة الأول كون الثمن من جنس ما كان وما يوزن والراجح عدم
المختلف الجواز والراجح عدم الثاني كونه معلوم العقد كليلاً لا وزناً الثالث كونه موصوفاً أو شياً الرابع كونه حالاً أو كسباً
المفاضل بين العقد السادس الثاني فلا يجوز في سنان واحد من واحد ولو تعدد البستان أو الدار جاز تعدد ما إذا استوفت
فغرض المصنف بوجهها أن المفاضلة إلى الرضا الأول وقبول الحلول أشارة إلى الرابع وقبول ولا يجوز التفاضل عند العقد أشارة
إلى الثاني من قوله فلا يجوز ما زاد على الواحد مع الحال للمكان وقبولها بما يرد على السالي وسبب في الرضا الثالث في المزارعة
ولا يمتنع التفاضل في مع العوض قبل التفرق خلافاً للشيخ في البسوط فإنه شرط وطرد الحكم في مع الربا بيات ووجهه
التمثيل في الخوض من ثمرتها عند الخفاف وثمرتها أي لا يحل أن يطالب الماحصل من العوض من الثمرة التي غرس في موضع آخر من ثمرتها عند
والماحصل أنه لا بد من خوضها أنما من الباع والشرى أو من غيرهما من أهل المزارعة بحيث يملك ثمرتها العقد الماحصل منها ثم يبيعها
فيما عدا ثمرتها عند الخفاف لم يورثا ونقصت لم يكن ذلك قادراً في وجه المعاملة لا لطلاق النص بل لأن
أدعفت ذلك فمثل شرط لو كان الخوض فيها أن يكون عدلاً لا أعلم في ذلك كلاماً لا للحاجات فاشتاع الرجوع إلى الأصل في قول
والظاهر لعدم كونه شرطاً من أهل الموقوف **قوله** ولا يجوز التفاضل عند العقد لورود النص باعتباره وأما في قول السواد
للربا ولأن الأصل في البيع أن يملك على البيع **قوله** لا يمتنع العوض في النخل أن يمتنع بيع ثمرته بالنخل لاختصاص النص على
سبق أن الراجح المنع من ثمرته أيضاً ويمكن أن يقال نعم عبارة ما إن لم يمتنع بيع ثمرته بالنخل أيضاً ما إن لم يمتنع بيع ثمرته بالنخل
لأنه إذا جاز بطلان لم يكن الجواز محصوراً بالبيع بل هو على القول بالبيع على القول بالبيع **قوله** في الجواز
العوض وإن رأت على ثمرته أو سبق خلافاً للثمن في أنما يجوز بيعها على مالك الدار والبستان أو سائر ما أجاز في المزارعة
على أشكال الذي يظهر من كلامنا أن أشكال في ثمرته الثمرة ونقصت لعدم سائر النص لروايتنا في العلم والمحققين أن
أن العوض في شرح العوض منضبط لأن كلام أهل اللغة مختلف في معنى أن يقال ما ثبت القول كجواز هذه الأحكام كجواز هذه الأحكام
بعمومات غير منضبط لأن كلام أهل اللغة مختلف في معنى أن يقال ما ثبت القول كجواز هذه الأحكام كجواز هذه الأحكام
العلم والصدق أيضاً والدلالة البستان إلى الملك المساجد وشيئاً الثمرة وفي الدرر من شرط ما لا يمتنع بالملك وللنظر في
مجال فإن الإضافات في أنما هي على الوجه المحي بالانفعال التفرقة في مفهوم العوض حيث قال الشيخ العوايا جمع عود في
في سنان غرسه على الدخول إليها فكون من شرط الحكم فيها التفرقة على الثمرة في الدخول إلى سنانها أما كان أهلاً أو لم يكن
البيع لغير هذه التفرقة فعلى هذا حيث قد التفرقة في النخل الواحد على الثمرة التفرقة **قوله** سواء هو على خذ ملكاً على
لا يصدق إلا بغير شئ من ولعل على معنى قدر بعد ضرب ثمرته **قوله** يجوز أن يتقبل أحد النخلين بمحضه خاصة الثمرة
منها لا على سبيل البيع فالراجح على سبيل البيع لما عرفت من أنه لا يجوز بيع ثمرته بغيره وإن لم يكن الثمن منها فكيف
في الدرر هل يجوز البيع كليلاً على الأصل السالم عن معارضة الربا لا وزن في الثمرة على ذلك من شرطه ووجهه على ذلك
في النخل فهو المأبذ وإن كان في غيره فعلى التولين فاحتمال النجور مطلقاً مشكل وقد تضمنت العبارة شرطاً لكون العوض

القبالة

2

[illegible]

فروع

ما على عدم صحة الامور خلافه جازية مع اصاله الحق العبد بان الاصل نقل على الحق فكون الاشكال وضعف فاما اذا
 بقى جازية لا تقع التعارض فكون الاشكال اقوى لقوة كل من الطرفين وانه مدفوع فان الاعتقاد بوجود كل البطل
 على حصوله موجود على هذه العقيدة ايضا لان الحلول في السلم خلاف الحق ومع ذلك اذ وجد الحق بلفظ السلم الاجل والحلول كان باطلا
 وايضا فان نظر الجارية باعتبارها كارج ولد للمصير ان الرجوع على قدر الحلول لان الاشكال اذا كان في جانب اقوى كان في
 اضعف ولان تولع الحكم ويكون الاشكال اقوى وقد وقع على جوار السلم خلافا وهو بعض رفع المانع من الحق اذ ترك الاجل وانما يتم حكمه
 ذلك ان بعض لفظ السلم الساجل ايضا وخلافا مع اصلا من قوله قول باقي الاجل وقد عذر البعض التبرير لقوله الاشكال فيما اذا
 كان احد الطرفين ارجح كما في قوله وبه الاستصحاب اقوى شكلا في اول الكتاب واعلم ان قول المصنف ولو اختلفا ان رجوعه الى
 السلم والسلم يمكن للاختلاف فانهما انما يكونان اولهما سواء احدهما عن نفسه ولا يرجع الى سوى ذلك ولو اختلفا في الحلول
 فالقول قول السلم لانه مستند اذا كان اختلفا في المبدأ مع اتفاقا على مقدار الاجل ولو اختلفا في مقادير الحكم كان القول
 قول باقي الزيادة كما في المثال التي قبلها ولو اختلفا في قص النقص فالقول قول البائع وان توقا لانه مستند في سلمه لقص
 الذي هو النقص السابق عند السلم فان قلت لم كان القول قول البائع مع انقص في العقد بالنسبة قبل قص النقص والقول
 هو قول مدعي الصحة قلت ليس الزيادة في الصحة انما هي مستفاد على وقوع العقد صحيح ولكن اختلفا في حصول العقد النقص والاصل هو كونه
 المفيد بحيث يلزم طرده للغير فيما قبل العقد لا بعضي رجع دعوى السلم لان المقتضي للزيادة ايضا قائم وهو النقص قبل العقد
 لم يدل عليه دليل ولا يفرج فاد العقد بحيث انه سبب رجع الحكم في حصول المقتضي وانكسر المانع ويجوز احتمال لانه وقع
 المقتضي وليس هذا مما وقع للاختلاف في وقوع العقد صحيحا او فاسدا في شيء مثله ولو اختلفا في قبض احد عوضي العقد قبل النقص او قبل
 اختلفا في الاتفاق على القبض في كونه وقع قبل النقص او بعده فان القول قول مدعي الصحة لا الذي هو مقتضى بل لان الاصل عدم
 المفيد والاصل عدم عدم في القبض معارضه باصل عدم التقدم في النقص ولو اختلفا فاسدا في شيء مثله ولو اختلفا في قبض احد عوضي العقد قبل النقص او قبل
 مدعي صحة العقد لان الاصل باطل بوجه العقد والمكون دعواه متبذرة والا في تأجيله وبذلك لا يثبت مقدمه فترى ان كانت
 الا في ضبطها حالها من حين العقد الى الآن وقطع بعدم حصول الاقباض وما يوجبها فالظاهر ان الرجوع في الجانب الاخر لان ذلك
 مما لا يضبط لمجرد حصول الجوار والوضو الوكيلين وكذا قوله ولو قال البائع فضته ثم ردت اليك قبل النقص قدم قوله بانه
 قد نال بما جعل الاشكال نظر الى ان اصاب الصحة معارضه باصل عدم حصول القبض لان نال مع نالها حصل النقص في طر
 المفيد والاصل عدم افعال المقتضي للفسد مسكوك فيه ولا يعلم ان النقص كان قبل القبض والاصل عدم قبضك باطل الصحة يجب
 قبول النقص قبل النقص للتفسير بل جهة ان نال قبل السلم فيه قلنا هذا حسن لان السلم قد اكمل لا يمكن توكيدها بما يطابق في الادعاء
 من الامور الجارية في الاصل لا في الجانب اما قبول النقص المدفوع في وقت الحلول او ابر السلم اليه السلم فممكن ان نال على ان الرد
 قبول وقت الحلول او وقت الاصل الصادر في الجاهل فان ابر احدما الاخر لا يوجب سقوط حق من الاجل بالسلم بسقط
 فانما استمع قصه الحكم ان ساد البائع قبل نالها معارضه الحكم بالاطراد ابر السلم على القبض فلم يقض وانما ساد ان نالها معارضه وان لم يكن على
 او اضعف ولو لم يرد البائع لم يجب عليه قبضه الظاهر انه يجوز ذلك لانه ياتيك مالك ويل ابره لانه لو اضعف الظاهر لان مدعي البائع
 رضى بها لم يرد ولم يصدر منه ما ينافي ولو دفع اكثر من الحق فكلما كان الاجر لان اكثر من على الزيادة ومعا لا تعين الحق فلما
 يجب فيه انما الاجر وقد سبق تحقيقه وكذا يجوز لو دفع بعضه او ادرى قبل الاجل وان شرط التجمل الى وكذا يجوز ان يرضى ولو دفع
 قبل النقص الى بعض السلم عن جميعه قبل الاجل وان شرط في هذا الدفع التجمل باسقاط باقي الاجل وكذا الحكم فيما لو دفع او ادرى قبل النقص
 وان شرط في دفعه المذكور ان لا يسجل ذلك حصول ما ينافي ولو دفعه ذلك من غير شرط وسرضا عليه فلا اشكال في صحة المدعي

الطريق إلى الكبر والجاه

فقد اوسر خلافا للشيخ في قوله
العنان يخدم يهوشا آووا والمعد
وله في قوله قوله في اوله

طرف اعتباره هو الكيل فيه وانه يكون محمولاً على الوزن بالنسبة اليها والامور الغير المحلولة كالتمثال المحمول والحق
 فاما محمولها فاشيع بالكيل لا يقتضي ان لا يحصل العلم به بدونه كحوازان يكون الكيل طريقاً الى ماواه اذ اشيع بحجته والاصل في
 اشيع الصريح فقصص على موضع اليقين والعدم مطلقاً لان كلاهما للعارفين بالاضا والى ما يعلم بالاخر فيحصل العلم بالمقدار فلا يقع
 بالوزن ومنه والنقص كحوازي الكيل موزوناً والعكس يظهر من التذكرة اختياره لان الوزن اصل للكيل والاشياء على
 الاخر وزنا مع ان المضمرة في التذكرة نقل الاشياء على انها في محله على السعدية والمكيلة وكذا التمر والماء وقد وقع التعادل بكون الوزن
 اصل للكيل ولم يبينوا امر اوجه من فان ارادوا ان الكيل طريق على الوزن فهو واضح لان الموضوع ان الكيل يمكن موزوناً وان
 ارادوا ان الوزن يدل على المقدار فهو ظاهر ايضا لان محايروا مقدار الكيل انما هو باعتبار راجح لا باعتبار موزون وقد وقع وان ارادوا ان الكيل
 كذا الاشياء ليكون الاصل ما يشاء بمعنى الراجح فترجع على ما علم والوقوف لارجح الاشياء ثبتت في راجحها وقد سبق في باب السلف من هذه المسألة
 تردد المضمرة في حوازي السلف في الكيل موزوناً وبالعكس فغلب على ان الاحتمال الاول لا يجوز قوة وان كان الافتقار على اختياره
 في التذكرة اقرب الى الاحتياط بالوقوف مع كلام الاكثر **قوله** في النوع الثالث اصل عدم البيع بالكيل والوزن للاختلاف قد راي
 اصل عدم بيعه في الحظ والدقيق بعضاً من احدهما بعض من الاشياء او في راجحها لان كل واحد من العارفين بوجه اختلاف
 القدرة النسبة الى العارفين الاخر فان الحظ اقل حجراً زائداً وتغلبا والدقيق بالعكس فلو ساعا وزنا فاعا وزنا كذا ما ساعا وزنا
 مع ما عرفت من ان الكيل يمكن ان لا يباع بالوزن اصلاً فكيف يحكمه وكذا العكس **قوله** وسواء بالوزن امي وكتمل تنوع سعيها وزنا
 او بغير البيع معللاً بان الوزن اصل للكيل وقد عرفت في النوع مطلقاً طريق الاحتياط **قوله** وفي الخبر وان اختلف اختلاف في الاشياء
 المادية وكذا العمل عندنا لان هذا للاختلاف قليل لا يقع في المسألة كقوة البتة في احد الطرفين **قوله** ولو اشتمل احد الطرفين على
 جنسين بوزن صحيح معهما باحديهما مع الزيادة كدرة ودرهم معين او درهمين او درهمين لا تحصى ان قوله صحيح معهما باحديهما مع
 لا يشاير في البيع جميع معاً الا اذا جعلنا الزيادة بحيث تشاير في الجنس الاخر وهذا الحكم باجماعنا ومنه بعض العامر حصول التعادل
 فان افرق البيع بغير الزيادة التمن وعما حصلت الزيادة الموجبة للزيادة لوسع مد درهمين مثلاً بدين وبالد درهمين مثلاً
 بدين فقابل ثلاثة اقسام التمن وسقي فضاء وهو ارجح اقسامه في مقابل المد وذلك بان جوابه ان هذه الزيادة كقوة البتة
 البيع فان البيع انما هو مجموع المنوع عنه وهو البيع بالزيادة او تعادل الاشياء من البيع على طريق الشروع بغير الاشياء
 في التمن وذلك فكل من المد والدرهم ما رايه من المدين فليس على وجه لا يرم منه حصول الزيادة اذ لا يعنى تشاير على ذلك الوجه
 بغير البيع وسواء في الزيادة او في التمن فليس في كل جنس حكمه فلا زيادة **قوله** فان تلف الدرهم المعين او
 شح او اكل البطلان في البيع وفي الخلف والتعيط اذ اتلف الدرهم المعين اي الذي هو في القعدة مخصوصه انما في طرف التمن او طرف البتة
 بل القبض او خرج البتة من مطلقاً وهذا بناء على ان الاطلاق يقتضي بالتعيين والالتزام بغير هذا الحكم في طرف التمن فاحتمالات ثلاثة
 سلطان في البيع لا يرم للتعادل في الجنس الواحد فانه لو باع مد او درهمين مثلاً فان الدرهم اذ اتلف وكان نصف البيع
 ان يكون بغير المد درهمين بيطل البيع في نصف التمن فيبيع النصف الاخر فحيث كان مثلاً على الساع كان النصف في كل من الجنس
 يكون نصف التمن ونصف الدرهمين في مقابل المد فليس الزيادة الموجبة للبطلان والبطلان في حال التالف والصحة في حال التمن
 لان كلاهما للجنس في البيع قابل في التمن والصحة الساع مثلاً على ذلك والصحة فها هي وما قابل كانيا ما كان في قبض التمن على
 من البيع السابق في المثال السابق في بيع نصف البيع نصف التمن ولا يجرى الى الزيادة لانها انما جاءت بسبب التعيط وليس التعيط
 بيعاً في حال البيع بل يمكن زيادة وقد عرفت فان تعطل الصفة لا يجرى السابق عن كونه بيعاً وان سلم فلا يخرج عن كونه معاً فحينئذ
 ان الزيادة لم تكن معاً وقد يمكن شغل التعيط على معنى او لا يرم منه زيادة كان يجعل نصف الدرهم التالف في مقابل مثله فيكون

مدون نصف في العادة يكون في

العقد او يوافق المحل على قول ويجعل سقوط الحي وبنوته دأيا بالسرقة سبقت او اسقطا العقد عن اتيقن ليس له ان
لها ثم ان كونه لا ينظر مع البقاء بل البقاء وانما يسوغ له ان يترك العقد اذا كان ولا او وكذا في
عنها خاصة فليس الاثر ان لا يربط ان شرط السقوط في نفس العقد حيث يجوز ذلك والامر ان يترك العقد حيث ثبتت
انما ذكره في الاحتمال الاول والثالث لعدم الموضوع الذي يعطى فيها بالسقوط ويترك الاحتمال الاول والثالث لمكون فارق
المحلين موجب للسقوط وعدم تحقيق الكلام فيها ان يتغير الخيار هنا وعدم تعيين امد بقاءه على تقدير السقوط فيه فاحتمال
الاول بنوته ان لم يتركه وعدم بقاءه الى ان يحصل الامر قطع او معارضة المحل على قول فلهذا في السقوط فكلما اراد ان يترك
الاحتمال مبني على قول بقاء الخيار بغير كونه محققا لاحتمال مبني على ذلك القول الضعيف ووجه القول ان الفارق بين
المتعاقدين محقق فكل العقد يتبعه عن حاله التي كان عليها فالعقد يوجب في كل من ذلك وهو ما
العقد او يوافق المحل على قول ويجعل سقوط الحي وبنوته دأيا بالسرقة سبقت او اسقطا العقد عن اتيقن ليس له ان
لها ثم ان كونه لا ينظر مع البقاء بل البقاء وانما يسوغ له ان يترك العقد اذا كان ولا او وكذا في
عنها خاصة فليس الاثر ان لا يربط ان شرط السقوط في نفس العقد حيث يجوز ذلك والامر ان يترك العقد حيث ثبتت
انما ذكره في الاحتمال الاول والثالث لعدم الموضوع الذي يعطى فيها بالسقوط ويترك الاحتمال الاول والثالث لمكون فارق
المحلين موجب للسقوط وعدم تحقيق الكلام فيها ان يتغير الخيار هنا وعدم تعيين امد بقاءه على تقدير السقوط فيه فاحتمال
الاول بنوته ان لم يتركه وعدم بقاءه الى ان يحصل الامر قطع او معارضة المحل على قول فلهذا في السقوط فكلما اراد ان يترك
الاحتمال مبني على قول بقاء الخيار بغير كونه محققا لاحتمال مبني على ذلك القول الضعيف ووجه القول ان الفارق بين

الثالث عدم الثبوت اصلا حلا
للمبحث على عدم ذلك وقد عرفت
ما فيه الذي يحل في العقد
ان السعي ان اراد

ان يقال هذا يرجع عن الجزم الى الرد وهو بعيد والحق ان الخيار لا يسقط لان الفارق المستند اليها لم يحقق واثباته
بجميع في نفسه من شدة قوة الرجحان التي لا يمكن من الاصل على ما يظهر ان الحكم كذلك ان لم يكن ان الاخبار ولو في
علم الخارج في السقوط نظر **فصل** اما الثابت فان منع الخيار او المصاحبة لم يسقط قد يقال ان السكوت انما يثبت
ان صدق سقط الى ان وان استغنا بغيره وان شك فيه فالتك في خيار كل منهما وفي العبارة فادون لان عطف المصاحبة على
الخيار يقتضي بقاء الخيار بالمنع من احداهما وليس **فصل** والا فلا فرب سقوطه في سقوط خيار الاول اي وان لم يمنع فلا فرب سقوطه
ووجه القول صدق الفارق والتحقيق ان يقال بخيارهما معا وسقوط ايهما مع صدق الفارق وعدمه فلا وجه للقول
في الحكم ولو جاء مصطحف فقال احداهما بغيره والامر بالسعي وانكر الاخر فعلى المدعي السعي ان لم يطل الوقت لان الاصل عدم السقوط ولا
ظاهره **فصل** اما لو طال فمحتمل ذلك اي على المدعي المستعمل المدعي **فصل** ترجيح المصاحبة على الظاهر عند التعارض اي على المدعي
التي ترجح ما دل عليه الاصل على ما دل عليه الظاهر اذ تعارضا وسواء اوجب الواجب بالظاهر منها هو منها هذه العادات لعدم
الاستيعاب مصطحفين بغيره **فصل** ولعدم قوله ترجيح الظاهر اي واجتمعت قول بعدم قول مدعي السقوط ترجيح الظاهر وسوعدمه بها
في مدة الطول وفي عدم الظاهر منها قوة نظر الجدة استغنا بغيره الشخصين بغيره بل مع كون الاستغنا بغيره
مباحين لو اراد احداهما الفارق اجماع في منع الاثر والرفض وذلك من الامور النادرة لكن هذا الظاهر معاوت فهو وضمما
ما وطول المدة وعدمه فلو قالوا لو تعاقدا على السقوط واختلفا في الفسخ فالحق قول منكره مع احتمال الاخر لا يعرف هذا الاحتمال
في الضعيف بل كما يفهم ان هذا ليس من الامور المستندة اليه **فصل** او يثبت احداهما بغيره لوقيل اختلفا في فعل مدعي الفسخ فالحق قول
حينئذ لا يعرف بفعل نفسه كان اقرب الى الارتباط بالمدعي والراجح ان القول قول المتكلم **فصل** وبعد ان يثبت ان المدعي
على راي وقيل من حين السقوط **فصل** وثبت للخصم في خاصة على راي وان كان الثمن خيرا لكان ثلثه اقول بوق في الثالث
من ان يكون الثمن خيرا واما عدمه وليس هذا الثالث سعد فان فيه جمعا بين الاخبار لان المشهور من الصحاح اختصاصه بالشرى
مطلقا والعمل بالمشهور **فصل** وبقره فيه وان لم يكن لازما كما لم يقل الفسخ والوضعية لقول الصادق عليه السلام فان حدث
الشرى فاشترى شيئا قبل ثلاثة ايام فذلك خاصة فلا شرط لقل وما لم يحدث قال ان لا يسقط وقيل انظر منها الى ما يحرم عليه
فقال في هذا فاعلم هذا كونه بالادب وتحميها والحل والحق بقره ولو قصد الاختيار فقد استثناه بقره بقره ليقين
واشترط المواءمة ان عين المدة ما تعاقدا بغيره لا بل جوار الاثر وعلى هذا فليس للشارط ان يفسخ حتى يتم فلان اوجبه
بالرد وقابل ان لا يجعل الخيار له دون التعاقد وخرج في التذكرة والمواءمة معا على المراءاة والاردان يستأجر البائع والمشتري او معا
من سببه في البيع والشر كالمولود لو ولد والاخر لا يجني ولا يجني وسبق ان يقال يجب على الشرط استناده او العمل لانه
يؤمن فلو اوجبه على ما فانه مصلحة لم يملكه استثناه لكن لو اوجبه بعدم الفسخ وكان الاصل الفسخ قبل الفسخ فالظاهر عدم الاعتناء
بالمعنى او لم يتركه خيرا ولو اوجبه بالفسخ فالظاهر عدم وجوب القبول لاعتناء المعنى بغيره لو اراد البيع لم يكن الا بامره **فصل**
وراد البيع في هذه محبة يرد البائع فيها الثمن اسي وجوز شرط البائع رد البيع من المشتري حيث يرد عليه الثمن ولا بد له من محبة
ذلك ان سئل على ان يمتي جابا لثمن في غيره ايام سيرة البيع بان يفسخ البيع فيكون حرجا شرطه لثمن ربيع الثمن فلا بد من
الفسخ فلا يكون رد الثمن بمجرد فاطمة البيع قال في الدرر كس ليس للبائع الفسخ بدون رد الثمن او قبله ولا يحل الاطلاق على الفسخ
والرد فلو اراد المشتري ان يفسخ البيع فلو كان في الدرر كس يكون الفسخ شرطه لثمن ربيع الثمن اسي وجوز شرط البائع رد البيع من المشتري حيث يرد عليه الثمن ولا بد له من محبة
ذلك ان سئل على ان يمتي جابا لثمن في غيره ايام سيرة البيع بان يفسخ البيع فيكون حرجا شرطه لثمن ربيع الثمن فلا بد من
الفسخ فلا يكون رد الثمن بمجرد فاطمة البيع قال في الدرر كس ليس للبائع الفسخ بدون رد الثمن او قبله ولا يحل الاطلاق على الفسخ
والرد فلو اراد المشتري ان يفسخ البيع فلو كان في الدرر كس يكون الفسخ شرطه لثمن ربيع الثمن اسي وجوز شرط البائع رد البيع من المشتري حيث يرد عليه الثمن ولا بد له من محبة

في الخيارات

المجلد الثاني في الاحكام

عازله انما اذا فمحتله عند الضرورة

الى وجه الصحيح **و** وطوبى ان يقوم في الحالين فحصل قسمة العقد القبط والاقبل منها وبوجه من الترخيص المتفاوت بينهما
ما استغنى عن الكلام وهو حال البيع وحال الصلح ووجه الى اوجه معطوف على قول يقوم في الحالين وهو من تمام بيان
اختلاف الارش فابيهما من نفس القسمة والاراد قوله في العقد الى اوجه ان يقوم حال كونه صحيحا وحال كونه معيبا
ان يقوم في العقد لانه وقت وقوعه في ملكه ووقت استحقاقه الارش وحال استحقاقه العقد لانه حين استحقاقه
اذا البيع من العقد لانه وقت وقوعه في ملكه ووقت استحقاقه الارش وحال استحقاقه العقد لانه حين استحقاقه
ذلك وحال اعتبار الاقل من القيمتين لان كان الاقل هو قسم العقد فلانه وقت الاستحقاق وان كان هو قسم العقد
وقت الاستحقاق ووجه بطريق ضعيف **و** الثاني في الاول **و** وبوجه بالاول **و** اخلف الموقوف المار بالاول في
الموقف من حيث القيمة الواحدة الى عدة تلك القيمتين **و** بوجه عموما من ذلك لانه لا يخرج لغيره على
ولا شفا الاوسط في القيمتين فاما ان كان الاوسط معناه او وسواسا في القيمة فيكون للموقوف في البيع
تلك القيمة ارجح واكثر من نسبتها الى البيع **و** الا في غير هذه المقوم مع الدلالة والموافقة في الدروس
ارادة الموقوف وهو ظاهر فانه لا يغير لغيره لانه قد علم **و** ولطرت الامام قبل العقد كان له ان يقر
بالوطي خاصة لا حاجة الى التيقيد بغيره لان العبادات بعد العقد قبل القبض مضمون على البايع الا ان يقر بان
خلاف الاصول الموقرة فيقتصر في صورة النص وهذا يتم ان لم يكن المكسوت عنه او لم يكن المخصوص من القيمة
فقط من غير كسب في مقدمته كالتعجيل والاعراض من غير نص واصفيتها بالنظر الى الوطى لعدم انعكاسها
لم يوجب مع وجوده اولى وفيه قوة وان توقف في الدروس اذا لم يرد من الاصل الموقوف من الاصل
بالوطى وان لم يكن الحال من البايع للاختلاف الوارد به ذلك ووجه من ان ذلك حيث يكون الحال من البايع اختاره المصنف في
وتزل اطلاق النص عليه في كل بعد القبض للتعجيل وبانه لا معنى لخصيص التوقف بالوطى لانه لا يمنع على ذلك المورد
الاول **و** بوجه عموما نصف من قيمتها هذا هو المورد في بعض الاحوال فاعلم بعض الاحكام بوجهها العشر وفصل
ادرس باليكارة والقيمة فاقرب العشر في الاول ونصف في الثاني وهو صحيح وان بعد النقص فان فيه جمعا من الاحكام
هذا الحكم اشكال من حيث انها مملوكة للمعري من الوطى فليس عليه ان يوطى فمن ثم تعوى القول بتزليل الحكم على
من البايع قال في الدروس لان يقول الربيع العقد من اصله او يكون له من البايع كما في البيع المفسد وبوجه عموما
لا وجه لهذا الاشكال بعد الاعراف بتبوت وجوب العرف في الاختلاف والاستبعاد من دفعه كما انفع بالنسبة الى حوزة المورد
وكونه مضمونا على الوطى خاصة في المشورة هذه المشقة من الاصول بان من الرز بعد تصرف المخصص العرفي
العرف على المعري بطريق جارية وعلى الاخر لا يخلو الاصل لكن لا يخلو على الحكم على الوطى بل جميع تصرفات ذلك وهو لو كان
المشور والعدول عن طاعة الاختار وقوله فان تصرف بغيره فلا ريب انما استند على اختياره المشور وكذا قوله في الدروس
غير الجمل فيضار في مخالفة الاصل على المخصوص **و** لو قل برودة ثابته فلا ريب انما استند على اختياره المشور وكذا قوله في الدروس
لان من مضمون على البايع وقوله ان الترخيص متعلق بوجهه على انه حال من الارش او حصوله بما بينهما اوضح وعلى هذا الحكم
ان البيع بالتأجيل لا يخلو في وقت العقد كونه المكسور اذا خرج بالقسمة فيجب ان يبرر المعري جميع الترخيص في صورة الغلظة
عن حال الخلاف ما بينا فان الوقت في البيع كان لا يمنع ما عدا ما بينا ان قيمة ما قبله لا يمنع ان يخلو
على حب ما يوصفه بغير الناس باعتبار الاقدم على حاله المحطه كالارض من محطها في ساسي وسواسي

ان كان الفعل بعد انقضاء خصال المعري او قبله وقد تصرف والا كان له العرف او يقال بفسخ العقد لان لم يفتح من ضمان البايع
ولا كان الترخيص له انما كان من غير التالف فانه سمي **و** فلا ريب بان كونه صحيحا او معيبا في الموضع الجاري والارز قد
كان من غير صحيحا او معيبا في غير ذلك من الموضع الجاري اسم فاعل وموطا **و** لو ثبت في الترخيص في طاعة المعري بغيره فانما لا ريب ان
عنه او كحل نصف العشر وعدم الرد منها من فسخ المسئلة السابقه على الترخيص من عدم اعتبار كونه الجمل من البايع وقد ذكر المصنف
في اجتهادات ثلاثة اقوالها الاول وهو وجوب العشر لان عموما البكره كذلك كما ثبت في النصوص والثاني وجوب نصف العشر
باعتبار كلام الرافضيات وما ذكر من الاخبار على ان نصف العشر او طرقت الجارية جازلا بعد الوطى فانه يتناول صورة الارز
بان الطلاق يخل على العقد والسالك عدم الرد منها لان الاصل عدم الرد مع الترخيص فخرج منه الوطى حيث يجب نصف العشر وذلك
الشيء مني اعادة على الاصل وضعف بان قيمة نصف العشر بالنسبة لبعض الجارية الردوه يكونها ثانيا لان تعدد جازلا
بعضه فخرى ولان في بعض الاخبار التصريح برد العشر في الدروس وذلك ليكون الا في البكره فانه في الجارية والارز
وكذا الاشكال في فلي الدروس وجوب نصف العشر وسواء احتمال الثاني او بوجوب الاول اطلاق العشر في عموما البكره
الارز ونصف بان ترتبه على وطى البكره فيكون الوطى يعلق بربو البكره فانه المتبادر الى العرف ولان ترتبه الحكم على
الوصف مع البكره وذلك منتفعا منها ووجه الثاني ان لا ينقص عن وطى الشيب لان الواجب اعادة الارز من بار والقيمة فاذ ان
الاول من الثاني وسواء اقر بوجوب الثالث عدم تناول النص لان الوارد بوجوب العشر من على ازالة البكره والوارد بوجوب
العشر على الشيب ثبت هذه واحدة منها وضعف بان النصوص مردا الى الجمل ولو بعد الوطى سأل هذه ولا يضر بتزليل
العشر ونصف العشر على البكره والشيب يكون طريق استحقاق عشرينه ما ذكرناه من السيرة والقيمة **و** لو كان المبيع غير الارز فحل
المعري بغيره تصرف فلا ريب ان المعري الرابح العيب البايع لان الجمل زيادة اعماقه بقوله من يوطى لانه لا يمنع التوقف لارز
وما ذكره من وجوب الثاني ثم انما يخرج على قول الشيخ من كون المبيع في زمن الجارية ملك البايع بزمان يكون محله الجمل في زمان
الجارية المعري لو كان قبل القبض كان مضمونا على البايع كما ذكر عليه قول المعري فانه لا يخلو على العيب الموقوف
بوجه لان الجمل زيادة محضة وليس كماله لو حلت عند المعري بغيره فانه لا يخلو على العيب الموقوف بوجه لان الجمل زيادة محضة
وقد ثبت فيما مضى ان حل الدابة ايضا ليس زيادة محضة فلا ريب انما ذكره والاصح انه لا يرد هذا ايضا على احد القولين
الاشباح على جوار الرد وان قلنا ان الجمل المعري لانه كالمثمة على الشجرة وهو ضعيف وقوله لان الجمل زيادة بصفة **و** ولو كانت
حاملة اي وقت العقد فان الولد اما جز من المبيع او باق على ملك البايع **و** ولو كان كائنا او صاعا الى اوجه المبيع
كان عيبا او جارية لان نسيان الصفة وهو في المعري مضمون عليه لكن يجب ان يبعد عما ذكره في زمان خاره اذا لم يتصرف
ولم يكن من قبل ونسب لسيان الدابة الطين وفي ذلك **و** لو باع المبيع سقط رده كونه عن الملك ولو هو حقه لانه كذلك وفي
غيره لا يرد نظر لما كان فسخا **و** وان عاد اليه البعيب هذه وحلي لما قلنا اي سقط رده وان عاد لعدم الدليل الدال على شوته بعد
سقوطه ولا يوطى الارش لانه حق مالي قد ثبت فسخه وعلاية المخصوص **و** والارش بعد العقب لانه موقوفه على شحه السهم
ما صورته خطه بغير المصنف قال احمد والسوي جعل الارش في الرقاب **و** لو باع الجاني خطأ ضمن اهل الارض على اي
فيكون الرضا المأذون في ذلك وفي تسليمه فاذا اخرج عن الملك فحين الاول والاصح ان المضمون اقل الارض من اذنا
الارش غير مضمون على الجاني خارجا بعد لا يضمن سيدة ولا يخلو الجاني على ارز منه **و** وجه البيع ان كان موصرا الجاني
بطلان الجواب **و** ولا يخلو الجاني على اي وان لم يكن موصرا الجاني في البيع والاعمال الى حين سار الوطى ووجه على الواجب
ذلك لو ما طل وسوس **و** ولو كان عدا وقف على اجاره المعني عليه اي لو كان الجاني المبيع جازا وقف البيع على اجاره

فيه اولى وكذا يحتمل الاحتمالات السابقة
فيما لو كان وطى الجارية طرقت جازلا
في الدروس وجوب نصف العشر

والأصول العقلية من مع الاستوعاب شخص في رايها لا في بحث ما يحدوه العملين منهما انه اسو المراد من العارضة وان كانت غير
عقلية يجوز ما قيل وباعده يستفاد ذلك بان تولى العقلين لغزوة لا محذور فقطعا وكذا يابو من اخذهما اوله في عارضة بكونه اول
يؤيد ذلك من الاعمال مثل اكل البسج او ورنة ونحو الثمن وورنه وان اخذ اجنتين للعطش فالمسقى الاماذا رآه اما مع المشاء وشراره
في حال تصور وقوع العطش من شخص واحد في سله واحدة لان البسج مبني على الكفاية والغالبه لا يكون الشخص الواحد عالما بمغنا
وارتفاع الحال الواسطه موقوف على شيا بما يدركه الولي لطفه فان كان فعلا مستطابا لمصلحة ولم يمنع ان يكون اثره بالتمتع
مال الفطن عليه لانه لو لم يحصل حصول غيره وضروره البلم منع توليته الطرفين وايضا فانه اذا ربحا معا كل ما يربى به البسج وجوب
للمبيع على بيعه فعل الامر بانشره استيلا عنه لمع لوم او بالشر افقط فمعه وما كثر من الشراء الى ان يلعب به الحرته المتصوره
فان ذلك محذور والاراد بالبسج اثره هذا الاجاب والمقول لان توليها من الواحد عن البايع والشرى جازع العصفه فالتع
فانها بالامر واحد الاجرة عليها لان كلامها على راس معلول فمخلافه سابق **والجواب** ان القصد في الحال الى الشراء في الحال
لدى كان متعلقا بالبايع وهو كون البسج لو تلف فمعه ما من مال فانه بعد القبض لو تلف لمع في مال الشراء وهذا سؤال
فيستحق ان القبض في المقول فله شكل عليه ان لو اخذته الشراء بيده ولم يتناول شيئا من موصو الذي كان فيه لم يملكه لا يكون
منه من حيث كان فيه وذلك غير ظاهر والرواية وان ذلك على ذلك الا ان ما دل على ثبوت الحال باثبات اليد بشارتها والحوادث
الحال في الفضل بشارتها وكيفية هذا موقوف على شخص اثبات اليد **والجواب** ان التسلط على الشرف مطلقا على رأي الشراء عن شرج
فالمعنى في هذا الطعام والا قوى الكراهية في الحكم القبض التي يترتب عليها التسلط على الشرف مطلقا على رأي البعض
الاجماع فالبسج كل تعرف قبل الشراء عن بيع مالم يقض بثبوت هذا المعنى يقتضي المنع عن بعض الشرف فيكون حق هو اجماع
شرفيات موقوف على القبض وسئل الجواب في قوله الشراء عن بيع مالم يقض هو التسلط وليس من الدعوى كما قيل لان ثبوت
التسلط على مجموع الشرفيات من حيث المجموع على القبض فحق المنع من بعضها قبل او انما منع بوقوعه على الجواز **والجواب** ان القبض
قطعا لا يجوز اجاز البعض قبل او امتنع البعض لم يكن المجموع الذي هو عارضة عن جميع الشرفيات مع اعتبار الهيئة الاجتماعية جازا
لجواز الامتناع عن بعضه ووق من توقف المجموع وتوقف الجميع لا اعتبار الهيئة الاجتماعية في الاول ولا يلزم من توقفها كل فرد من
فرد الواحد بخلاف الجميع فان هيئة الاجتماع غير منظور اليها فيه فاثبات الحكم لكل الاوادمع قطع النظر عن هيئة الاجتماع انما يقتضي
ان كل فرد مستوفى فعلى هذا اراد بقول المصنف التسلط على الشرف جملة من حيث الجملة ويكون قوله مطلقا هو الكاشف عن هذا
رواهوا في من اجل الشراء في بعض فوايده اياه على التعميم في الطعام وغيره والكسبل والوزون وغيرها ولو حملت العبارة على اراد
ان توقف شرف حيث يراد الجميع كان فيه مع كون الدليل فخص من الدعوى الفاء من حيث المعنى ايضا لان المعلوم عدم ثبوت
من اراد من اوزار الشرفيات على القبض وانما قصد الطعام لان الكراهية من اصحاب خصوص المنع وفي بعض النوازل المشهور الى اوله
المصنف ان الطعام الحظ والشع وكيفية كان فالاجماع الكراهية جمعا من الاخبار وتوفيقا من الادلة **والجواب** ولو احال من راعيه
من لم يقض على من راعيه سلم من سلم فالقوى الكراهية المنع من ذلك موقوف على كون الجواز السعادات وان بيع مالم يقض يمنع
منه وظل الامر من شرف فان الجواز استيعا لما فيها من معنى التحمل وسعد ان يكون معاوضة لا يتبعين كونهما سعادات ولو ثبت
بيع الطعام قبل قبضه لم يكره لاجرا والاصح الكراهية فان قلت ما وجد الكراهية قلت الجور مما يوطئ الجور والحقا على الجور
الخلاف فان قلت على هذا يمكن كون احد المالكين سلمي اما الحال او الحال عليه فلم اعتبر فيها كونها سلمي قلت لا يمنع
من بيع مالم يقض فاذا كان احد المالكين سلمي دون الاخر لم يتبعين لكونه بيعا لا مكان اعتبارا ثم اذا لم يتبعين لاصحابها
واعلم ان البايع في قوله يقض متعلقه بقوله حال وكذا اعلى في قوله على من راعيه مثله **والجواب** وعلى الجور تبطل لانه بقصره عن

والاشع الاول ويختل الخلاق كون التلخيص قبل التلخيص من البائع على التلخيص من جباينة وبين اهلان تعلق البائع بالاشع الاول
لحق المشرى الساسه بالبعده **الم** نعم ثبت للمشرى الجار لان البيع من زمان البائع فلا بد للبائع من حكمه وليس من البيع

بلا قبل ان ينعوض صاحبه وعلى القول بعدم هذه الحالة تبطل لان قصده عوضا الى المال فبطل المال بعوضه ما قبل ان ينعوض
صاحبه هذا النقص ان يكون مع النقص ما على وجه ما تلاه وافرغ في المختلف بخلافه وكانه بناء على ان الشيء في المعاملات
لا ينعوض الفاد ويكمل بان الشيء من ارجع الى البيع وكان البيع المحمول اذا عرفت هذا فلا يخفى ما في هذا النقص من نقص
بالبيع فان الواجب ان لا يمكن معالجه النقص بعوضا من مال الحال مؤثره في الحال لان مال الغير عسيع بشرائه لئلا يداوم على ملكه والبيع
مستوعبا وسوفاً في ذلك ولا يردف اليه الا وانه من اقطاع لم يردف فضا طعامه بالدراسه وان كانت من غير الحسن او برده لئلا يداوم
المختلف الى جوار ذلك ولا يخفى ما هنا الا ان يعلم بقوته انه يردف فضا طعامه بالدراسه وان كانت من غير الحسن او برده لئلا يداوم
عليه الطعام واستثناءه بعد الشراء ويكون التغيير يكون الشراء كونه ايل الى ذلك واعلم ان في قوله وكذا من اقطاعه قال الشيء لئلا يداوم
واضح وفي القرض قولان للمفسران ان الواجب ان يتولى في القرض في غير ذلك وقد دفعه الشيخ في البسوط والاشجار **قوله** وكان الاول ان
او الحال بقرضه اما اذا كان المالكان مضافا بحيث وانما اذا كان الحال بقرضه اما اذا كان المالكان مضافا بحيث وانما اذا كان الحال
او احدهما هو الحال وبالحال عليه لانه اذا كان احدهما مضافا لم يتعين كون الاخر هو المبيع وليس ان يقول ان الحال بقرضه
محل كونه مضافا لا الاخر او بما يقال ان شبهة ما بين المبيع والقرض انهما لا يفرق بينهما بالكلية وسواء كان المبيع او القرض
ويظهر كلامه المذكور في احتمال عدم صحة القول اذا كان الحال بقرضه وسواء كان المبيع او القرض انهما لا يفرق بينهما بالكلية
في المسئلة او لا والافاد اوضح هناك فمنها بطريق اولي **قوله** ولو باع ما ورثه ان كان يكون الميت قد اشتراه ولم يعرضه خلاف ما جاء
بيع الموروث ليس بشيء منها اذا اشترى الميت ولم يعرضه على الخلفاء والفقهاء ساء كالفقهاء فيما سبق بالجواز مع الكراهية **قوله**
في الاضداد في شبهة انما يشل الاشكال والخلاف في الموروث اذا اشتراه الميت فلم يعرضه وباع المورث الاشكال في الاضداد وهو
ويكون ما اذا اشتراه المصدق الصادق متلا ولم يعرضه واراد ان المرأة مع هذه اخر متبادر من العبارة ولولاه قال وقد ان كان
وشبهه كان اول واظهر لان المخرج الصادق بالمرث في جعل الميت للاضداد في صارت تعيين المراد بعد اعراض الغرم وحكي شخا الشبهة
حواشي ان في بعض النسخ وكذا الاشكال في الاضداد في شبهة ان المشتري غير ظاهر وجهه مع ذلك فقد سبق بان هذا الحكم فيكون كحكم غيره
قوله بطل الاول في قوله على البائع ان يقره ما باع اما البطلان فلان ثلثا احد العوضين قبل القبض يقتضي التنازع العقد واما وجهه
البائع الثاني في قوله لا بسبيل الى بطلان المعاوضة الصحيحة لا بوجهه بطل المعاوضة الاولى قال الحق ما يتعلق بثلثي
التلف فيحييتم ان كان قويا والافضل ولم يعرضه للمثل بظهوره **قوله** والاطلاق يقتضي تسليم الثمن والمثل فان اشتد اجزاء او اجزاء
لواضع هذا بيان وجوب التسليم على كل المتبايعين وهذا ان كان من احكام القبض الا انه لكونه اصل في الباب فانه لا يرد
المراد بكم التسليم بمرتب عليه بخلافه وكل ما ذكره من الاحكام سابقا فهو من هذا القبيل واراد بوجهه بمرتب الا انه لا يرد
تسليم العوضين يتصل في الميزان بالعقد انتقال اليد والوضوء حال والاصح انها يجوز ان معا على التسليم فاما يد البائع فبطلان
بالميتي لاسوة العقد في افادة الملك بالسبيل الى كل واحد منها ولو اضعف احداهما فبطل بالاجزاء الى ان كان احداهما وكل من يعرض
فقد اكله فالتاثير كالتاثير اذ اذله وقرضه عليه فانتفع من قبوله بغير ضمان لان الذين كذلك لا يرد عمن فالتسليم المستعمل
واذا تلف البيع قبل قبضه فتمت مال البائع لا يرد في هذا اضعف رد في ملك البائع قبل التلف باقيل زمان ويكون التلف في
ومثل رد في اليد في ملك الميت والى في ملك الحق عنه والصدق في ملك الصدق عنه **قوله** والافاد الاجمعي لا يرد البائع في
لانه عارضا ومال الغير فحييتم ان ثبت له حاجته الى الرجوع عليه وبحال الجار الا فاح لان تلف البيع قبل قبضه متحقق فبطلان
والاصح اول ويحتمل اطلاق كون التلف قبل القبض من ارباع على التلف بغير جماعته ومن اطلاق تلفها في ارباع
لحق الشيء لاسوة العقد **قوله** نعم يشترط في الجار لان البيع من ضمان البائع فلا بد للضمان من حكمه وليس في الجار

السلو قايه الادق قد ما عساه من العن دون العن لان احكامه سياتي فيما بعد وقد سبق ان العباره على ارادة ذلك
العقد بعضي العقد فان الغالب يكون القوي غنا ويكون هذه الاحكام كلها للعن وكذا ذكره فيما سياتي في احكام المشتري
بعد انفاها على ذكره في العقد اذ من اجلها في كل المعين غنا في العقد فانها اذا اختلفا على هذا الوجه يكون العن
مدعي الصحيح اذ القابل بعدم ذكره في العقد يدعي فسادا فادخل على ذكره في العقد فالظاهر ان كل من كان له العن
العقد فثبت ويجعل ان كل من كان له العن يدعي فسادا فادخل على ذكره في العقد فالظاهر ان كل من كان له العن
انصر في ذكره يعود الى ما اي ذكره على ان كل من كان له العن يدعي فسادا فادخل على ذكره في العقد فالظاهر ان كل من كان له العن
على تعيينها اليه لان المتبادر من ذلك كون العن في العقد واخره بقوله ولا يبيد على الوكان ثم يبينه فانه لا يحسن للمشتري
حال البينة من تكون مسموعه موقوف على تحقيق المدعي والمنكر فان قلنا بالاول والى قايه فالتدعي هو المشتري او ما
فالتدعي هو كانت التلوه خارجة او ما الثالث فالمدعي هو البائع او ما الرابع فكل منهما مدعي ومنه وما اذني به هو
الاصحاح اذ اجماع الراب للمشتري مع قيام السلو مدعي ملكا واسما لها اليه اذ عاده من العوض والبائع ينكره وقد سبق
البائع لا ينكره فانه لو قف فملكه ابا واسما لها اليه بصدد على استحقا ما ذكره لكن يدعي اذ اراد ان المشتري
هو المنكر فان قلنا لعن السب المعصي للاستقال وخصه بوقوعه على العن الزيادة وبالصرف المخصوص من ملكه او
مطلقا بل على ذلك الوجه الذي ان ثبت به ذلك العن المخصوص في ملكه الحامد يدعي المشتري فلما كانا منكرنا على ما ذكره
سودع ايضا العقد بضم الزيادة فكون مع الكاره لما يدعي المشتري مدعيها عليه غنا محض اذ عاده من العوض والبائع ينكره وقد سبق
فكون كل منهما مدعي ومنه وما اذني به هو
فما قال البائع قال القول قول البائع مع عينه اذ كان الشئ قاعا لعنه وقطع فيها بالارسال ويمكن الجواب بان
وعمل الاصحاب فيكون القول بضم الزيادة هو الاقوى وان كان القول بالعن لا يخلو من قوة واحدا من شئ المشتري فانه
وقيل ان كانت في يده يد قول ابن الحنفية قال اذا حلف البائع بخبر المشتري بن الاخذ والترك وحكام في التكرار
في يده الباس ووجه ظاهره فان كل من كان له العن يدعي فسادا فادخل على ذكره في العقد فالظاهر ان كل من كان له العن
ما من هذا اليد ليس بملك الا ان قال ان في ملكه المشتري السلو الاعلى الوجه المخصوص فكون يده بالنسبة الى ما عاده ذلك
فانه على قدر عدم كونه محققا سبب الخرج لها عن ملكه وكل بان الدعوى لو تضمنت او اذ انقضى وان لم تنقذ الدعوى
قول المشتري مع عينه ان كانت بالفه مدعي القول الاول واجتهد بان البائع مع التلف يدعي على المشتري ما لا يفي
بنكره وبمعنوم الشرط في الرواية السلو فانه في عقد المخصص مع الاعضاء بعقل الاصحاب وقد سبق ان العمل على هذا
كانت في يده يد قول ابن الحنفية وكل اعتبار اليد في ذلك فانه موقوف بابتها على يد البائع وسبق ملكه
بعد قول المشتري لانه منكره اذ اجمعا بين قول البائع والمشتري وايضا ما اعقبا عليه وقد سبق قول المنكر لما عاده
وخصه ان ثبت الملك للمشتري واستعمال عن البائع اذ مضمون عليه وكذا استحقا ما يدعي المشتري وسبق الزيادة يدعي البائع
المشتري فيقدم قوله بضم الزيادة لان قول كل واحد منهما ساق ليعول الا في حث ان كل واحد منهما شخص مدعيه بما ساق
الا في حث ان كل واحد منهما شخص مدعيه بما ساق
فيما احكام العارض وانما يسجل البيع مع العن لا يشترط ان يكون البائع والمشتري على وجه صحيح
في الاطلاق ليعود الملك اليه في اي قوه اي يعود الملك اليه بعد العن فموقوف على صحة ما ساق
اقوى بالنسبة الى الاخر فموقوف بالعين والمال منقضى الدليل على الوجوب لان ذلك على الاصحاب وان لم يرد

والمشتري لانه منكر الزيادة فموقوف على ارادة ذلك وان كان اذ انكل وجه العن الذي عاده
والسلو لان كلاهما مدعي ومدعي عليه على هذا فانه احتمالا لان احد عاده ساق في العقد
في العقد والى الاشارة بقول المصنف فروع واجزا للمصنف انه يبدأ بيمين من ادعي عليه اول فان كان المدعي عليه اول
فيمدح بالبائع ولا يقبل البائع وليس بعيد ثم يحتمل ان يحلف كل منهما بيمين واحدة جامعه من الشئ والاشياء التي ذكره
عن عمن او من لو انكل الاخر وضعف بان العن لا يشترط ان يحلف بعد التلوه لان حلف المنكر انما يكون لما عاده ما عاده
ما عاده فانه يحلف عليه بالار او التلوه واعلم ان المصنف لم يذكر حث العن فانه قد ذكره في التكرار قال اذا حلف كل
منهما بيمين على حث العن عندنا كما لو ادعي على الغير بيمين شئ او شرا فانه كطف وطفت الدعوى وكان الملك
اقبالا على كل من كان له العن فثبت العن على كل من كان له العن فثبت العن على كل من كان له العن فثبت العن على كل من كان له العن
او يمس على العن اي بعد ما ذكره ان يحلف كذا وكذا فيكون هذا احتمالا على سبيل البديل من الاول وهذا هو الحق لما قلناه
في كل الاخره هذا توجه على كل من الاحتمالين فالتوجه على الاول ما ذكره او لا وعلى الثاني ما ذكره ثانيا فان نكل فمولا
فما قال لان كل من كان له العن يدعي فسادا فادخل على ذكره في العقد فالظاهر ان كل من كان له العن
على اصل العن كان له العن فثبت العن على كل من كان له العن فثبت العن على كل من كان له العن فثبت العن على كل من كان له العن
فثبت في جابله لانيات الحق كان تلوها عنها موجبا ليعود فمولا الوصف صاحبها عن المنكر فلو كان المبيع مالا فثبت
في عقد العن بضم الزيادة فكون مع الكاره لما يدعي المشتري مدعيها عليه غنا محض اذ عاده من العوض والبائع ينكره وقد سبق
فكون كل منهما مدعي ومنه وما اذني به هو
فما قال البائع قال القول قول البائع مع عينه اذ كان الشئ قاعا لعنه وقطع فيها بالارسال ويمكن الجواب بان
وعمل الاصحاب فيكون القول بضم الزيادة هو الاقوى وان كان القول بالعن لا يخلو من قوة واحدا من شئ المشتري فانه
وقيل ان كانت في يده يد قول ابن الحنفية قال اذا حلف البائع بخبر المشتري بن الاخذ والترك وحكام في التكرار
في يده الباس ووجه ظاهره فان كل من كان له العن يدعي فسادا فادخل على ذكره في العقد فالظاهر ان كل من كان له العن
ما من هذا اليد ليس بملك الا ان قال ان في ملكه المشتري السلو الاعلى الوجه المخصوص فكون يده بالنسبة الى ما عاده ذلك
فانه على قدر عدم كونه محققا سبب الخرج لها عن ملكه وكل بان الدعوى لو تضمنت او اذ انقضى وان لم تنقذ الدعوى
قول المشتري مع عينه ان كانت بالفه مدعي القول الاول واجتهد بان البائع مع التلف يدعي على المشتري ما لا يفي
بنكره وبمعنوم الشرط في الرواية السلو فانه في عقد المخصص مع الاعضاء بعقل الاصحاب وقد سبق ان العمل على هذا
كانت في يده يد قول ابن الحنفية وكل اعتبار اليد في ذلك فانه موقوف بابتها على يد البائع وسبق ملكه
بعد قول المشتري لانه منكره اذ اجمعا بين قول البائع والمشتري وايضا ما اعقبا عليه وقد سبق قول المنكر لما عاده
وخصه ان ثبت الملك للمشتري واستعمال عن البائع اذ مضمون عليه وكذا استحقا ما يدعي المشتري وسبق الزيادة يدعي البائع
المشتري فيقدم قوله بضم الزيادة لان قول كل واحد منهما ساق ليعول الا في حث ان كل واحد منهما شخص مدعيه بما ساق
الا في حث ان كل واحد منهما شخص مدعيه بما ساق
فيما احكام العارض وانما يسجل البيع مع العن لا يشترط ان يكون البائع والمشتري على وجه صحيح
في الاطلاق ليعود الملك اليه في اي قوه اي يعود الملك اليه بعد العن فموقوف على صحة ما ساق
اقوى بالنسبة الى الاخر فموقوف بالعين والمال منقضى الدليل على الوجوب لان ذلك على الاصحاب وان لم يرد

او قيمة على التفضل مع غيره وتحت كل من العوضين ان كان مثليا وقيمة ان كان قيميا على تقدير عده وقول المصنف على التفضل
اشارة الى ان القيمة في وقت التلف وقوة العوض والا على وقد عرفت اعتبار قيمة وقت التلف لان العوضين متساويان في
موجوده فاما تلفت بغيره فليس بغيره ولا يفتقر الى الدلالة بها على البيع ولا يفتقر الى الدلالة بالافلا ولا في الزمان والى
بعد صوره هذه الافعال بوجه سبب الحق فلا يفتقر الى الدلالة بها على البيع ولا يفتقر الى الدلالة بالافلا ولا في الزمان والى
في البعض والكل واذا تعادلت في البعض افضى العوض في البيع ربع العوض في النصف النصف وعلى هذا نفع جماع من كان
في بعض لم لا اذا تعادلت في بعض صار بيعا وسلمى وقد نفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع النصف النصف في البيع
بعض المبيع بغير غيره العوض اذ قد عرفت والى سبب الحق في البيع والتلف وسبب يرضى العيب مع ذلك لا يفتقر
قطعا كتاب الدين وتوابعه كبره الاستدانة اختار اتي مع الغنا عنها وسواء كانت اكرهت بغيره وضمنها
كونه قادرا على الوفاء او لم يفتقر عند الموت وعده في الاثر في ذلك ولا يحكم خلافا لابي الصلاح حيث هو مباح
التعادل على القضاء والاختيار الوارده في تعليقه اذ الاستدانة لا تبلغ الحزم وتحت الاكراه لو كان له ما يرجع اليه العوض
اطلاق العايدة بغيره الاستدانة اكرهت محققا اذا كان له ما يقضي منه سواء كان غنيا او محتاجا وكذا اطلاق العايدة
وفي التكره نفي الاكراه مع الحاجة اذا كان له وفاقا او كان له من يقوم مقامه في الاداء ويجوز ان يكون قديرا الاختيار في الاداء
هنا فلا يكون العايدة مطلوبة والزواية عن الرضا عليه السلام يدل على جواز الاستدانة مع الحاجة ورواية تيسر على العايدة
بوجود ما يوفى به او لولي الذي يقضي عنه في المعتمد في التكره ونزول مع الاضطرار اليه في نزول الاكراه مع الحاجة
الى الدين فلا يرضى في اللفظ له التكره ولو خاف على نفسه او عياله وجب الاستدانة بدل على الاول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الحسين ما نوا وعلمهم دين والظاهر لا فرق بين ان يكون له وفاقا او لولي وعده لو تمكن من الصدد حيث لا وفاقا ولا
كرهت فيفتقر على كفايته وموته عايلة على الاقتصاد قد سبقا ومن العايدة الاقتصار في الاستدانة على ما
حاجة وان لم تبلغ مرتبة الاقتصاد في النفقة اما بالنسبة الى عياله فيستعين بما يبلغ مرتبة الاقتصاد ولا يحتاج الى التمسك
بنا على ان قوله على الاقتصاد ومقتضاه على ثبوته عايلة ولو جعل قديرا فيها امكن ان تحمل المصايف فيه الكفاية في
ان فيه الكفاية دون مرتبة الاقتصاد الا ان نزل الكفاية على الكفاية عايدة فكون لغير الاقتصاد موضع والى
سعي ان يقال ان سوط كراهية الاستدانة منوط بالحاجة فالمقدار المحتاج اليه بالنسبة الى نفسه وعياله كراهية فيسعى
احد الامرين الوفاء والولي وما عداه يكره لو تفاوت وكبح العزم على العوض بالنصف والاجماع قد روي انه لا
وانه ينقص من المعونة بعد نقصان النسبة ويكره لصاحب الدين الزوال عليه في المدون وان لم يتركه في نفسه
ما سبق عليه فان فعل فلا نعم اكثر من ثلاثة ايام وقوم الخليفة ما رآه عليها والصحة انه مكره كراهية لغيره وفي
وجوب النسي عن اكل طعام بعد الثلاثة وهو الاكراه الشديد وسعي اختيار ما يهدى اليه بالمكره عايدة في الدين
للاختيار لا على السلام بذلك وهو الاحتياط قطع لان العدة يجوز قبولها مطلقا ولو اتى المدون الى المدون
مطالبة بظاهر هذه العبارة انه التجا الى الحزم مختصا بغير المطالبة بالدين اذ لا يقال لمن دخل حصنا اتفقا او كان
ولا لمن جاء شخصا بالالوض التحسين بطلبه الذي فعله هذا لو دخل الحزم لشدة كونه لا على قصد الانقياد كونه
كان مورا او اخره في التجرد موقوف على ما اراد من ذهب المصنف في الخلف الى كراهية المطالبة وان ادانته خارج الحزم
بعض الاحتياط سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الشقة والجم والطلاق قوله تعالى ومن خطا كان له ما وصح قوله
عليه السلام في العزم بطوف لا يعلم عليه ولا يرعى حتى يخرج من الحزم العوضي الحزم مطلقا وسواء المتجدي لكن نصيب على التمسك

الدين بان يمنع عنه ومن اسار التمسك كماله عليه اذ روي وقد سبق السبب عليها في كتاب الحج اما لو استدان في
اليوم كان سبب المطالبة وسواء الاستدانة في الحزم فان قل قد يطلب سببه يكون في الحزم فلما فصيح المطالبة مطلقا
وسواء بطلان الاجماع فان قل بطلان سببته ما دام في الحزم فلما اذا لم يستحق المطالبة ضمن الوض لم يستحق اصله لا
سبب في بعضنا فان قل افضى الحق المطالبة بعد الخروج فلما لا دليل ذلك لا عموم ومن دخل كان اسما وليس له
في الدين ما يوفى به او لولي الذي يقضي عنه في المعتمد في التكره ونزول مع الاضطرار اليه في نزول الاكراه مع الحاجة
الى الدين فلا يرضى في اللفظ له التكره ولو خاف على نفسه او عياله وجب الاستدانة بدل على الاول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الحسين ما نوا وعلمهم دين والظاهر لا فرق بين ان يكون له وفاقا او لولي وعده لو تمكن من الصدد حيث لا وفاقا ولا
كرهت فيفتقر على كفايته وموته عايلة على الاقتصاد قد سبقا ومن العايدة الاقتصار في الاستدانة على ما
حاجة وان لم تبلغ مرتبة الاقتصاد في النفقة اما بالنسبة الى عياله فيستعين بما يبلغ مرتبة الاقتصاد ولا يحتاج الى التمسك
بنا على ان قوله على الاقتصاد ومقتضاه على ثبوته عايلة ولو جعل قديرا فيها امكن ان تحمل المصايف فيه الكفاية في
ان فيه الكفاية دون مرتبة الاقتصاد الا ان نزل الكفاية على الكفاية عايدة فكون لغير الاقتصاد موضع والى
سعي ان يقال ان سوط كراهية الاستدانة منوط بالحاجة فالمقدار المحتاج اليه بالنسبة الى نفسه وعياله كراهية فيسعى
احد الامرين الوفاء والولي وما عداه يكره لو تفاوت وكبح العزم على العوض بالنصف والاجماع قد روي انه لا
وانه ينقص من المعونة بعد نقصان النسبة ويكره لصاحب الدين الزوال عليه في المدون وان لم يتركه في نفسه
ما سبق عليه فان فعل فلا نعم اكثر من ثلاثة ايام وقوم الخليفة ما رآه عليها والصحة انه مكره كراهية لغيره وفي
وجوب النسي عن اكل طعام بعد الثلاثة وهو الاكراه الشديد وسعي اختيار ما يهدى اليه بالمكره عايدة في الدين
للاختيار لا على السلام بذلك وهو الاحتياط قطع لان العدة يجوز قبولها مطلقا ولو اتى المدون الى المدون
مطالبة بظاهر هذه العبارة انه التجا الى الحزم مختصا بغير المطالبة بالدين اذ لا يقال لمن دخل حصنا اتفقا او كان
ولا لمن جاء شخصا بالالوض التحسين بطلبه الذي فعله هذا لو دخل الحزم لشدة كونه لا على قصد الانقياد كونه
كان مورا او اخره في التجرد موقوف على ما اراد من ذهب المصنف في الخلف الى كراهية المطالبة وان ادانته خارج الحزم
بعض الاحتياط سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الشقة والجم والطلاق قوله تعالى ومن خطا كان له ما وصح قوله
عليه السلام في العزم بطوف لا يعلم عليه ولا يرعى حتى يخرج من الحزم العوضي الحزم مطلقا وسواء المتجدي لكن نصيب على التمسك

كتاب الدين

أما هذه العين العارية بالذم عن مظهرها كما في الاعادة للدين لتسويح البنية بعده فاعلم ان المظانة قبل
ان تارة تفتقر الى المادون في عدم شئت والاول اصح قول للمرتين السبع المظانة لان ذلك مقتضى المادون
في قول مرجع المالك على الرهن بالذم عن الفهم وما سبب ذلك مقتضى على فان كان المالك قد استحق المالك لان سبب الفهم
كان لا يخلو مصلح الرهن في وفاء ذمته وان كان ما سبب ذلك مقتضى على فان كان المالك قد استحق المالك لان سبب الفهم
استحق الاول ان الفهم في العين بالذم عن الفهم ما سبب ذلك مقتضى على فان كان المالك قد استحق المالك لان سبب الفهم
تفاهت عنها في الوضو المذكور لوجوب استحقاقه في وقت البيع لان مال الفهم في الزمان والمكان فلا يصح زيادته الفهم على الوضو
لم يحن الفهم والاولا كان باطلا والجواب عن الاول ان الفهم في المادون في الزمان والمكان عند ذم الرهن وان كان قد
بعض بعض في الوقت فانه يمنع من ارادة الرهن الموصوفين على ذلك بل هو في وقت البيع المادون وعن الثاني ان خصوص ذلك
السبع ليس رضاء المالك لانه قد صار رضاء المادون الاول حتى لو خرج بعدم الرضاء لم يمتد بفتح ح ان بعض المال جودا
منه الفهم فلا يحن ان ضمان الفهم حيث يكون الفهم اقل منها انما هو في الفهم فلو كان اقل منها في الفهم فالفهم بالمثل فلو لم يلف
في المادون فلا يحن فالاخرى حوط الضمان لا امين قال الشارح عند الدين ان مراده تلك الرهن المستعار في يد المرتين فافهم
ان الضمان على المرتين لانه المدين لا يحن الا بالضرورة واضعوا الضمان العارية للرهن مضمونة ويد المرتين فربما على يد الرهن
المستعير في ضمان فكون المرتين كذلك والشارح وللمضن قال ان المالك موضع استئجاره وحكي عن المصنف رحمه الله في الدرر
في كونه انما هو على قدر قدره المالك مطالبته بالملك عند الحلول وقيل اسكال وما بعد الحلول فان الرهن اذا كان مضمونا للمدين
فلما كان الرهن بالذم عن الفهم فادخله عارية او غلبنا على العارية في الرجوع فيها قبل الاضلال وجب ان الضمان على
العارية مستعمل في الوفاء وان استأجره لزم عليها الفهم بالذم عن الفهم فان قلنا بغير الرجوع قبل رضاء المرتين على
معنى ان يلمز المرتين بالدين او رهن او مضن بغير المطالبة لزم المالك ان يملك المطالبة للرهن وامساك الرهن الى ان يلف الاول
وجب ان يملك الثاني عند المضمون لانه في عقد لزم فليدرك ذلك ان تقول ان كان هذا المالك مساعدا على الرجوع ويحب على المرتين
المطالبة بالمال او البديل فان الاول الضمان لان مده عارية وان كان مضمونا على ان يلف ذلك فلا وجب لاحتمال الضمان على
بعد التقدير الخاص فلا يحن لخصوصه ترتيب حكم المذكور عليه اما قبل الحلول فعلى قدر ان يدفع الرهن بل يجب على المرتين القول
ان لا وجب ان يصح العدم فعلى الوجوب المأخذ المرتين ولف في مده الفهم وعلى العدم الضمان وفي هذا نظر لعدم مطابقة
ذلك للعبارة فان الذي فيها الاثر عدم الضمان مع احتمال فلا بد من فرض المسئلة في موضع كحل الضمان احتمالا في الثاني وجب ان
على عدمه وهذا كلامان الاول ان اطلق وجوب العمل على المرتين فان اراد تعميم الحكم في وجوب قبول عوض الرهن والدين
فان كان الدين قبل الاجل لا يجب قبوله بدون الرهن فكيف يصحوره وجوبه مع الرهن وان اراد وجوب قبول عوض الرهن مستغنى
توابعه على كونها عارية جارية وجب القبول بل جواز الرجوع شئت جانا وعلى الذم لاجل كمال تخصص الحكم بما اذا دفع الرهن
لا وجب لانه ان حكم يكون العارية جارية فالجواز على كل حال والارز فالذم على كل حال فلا وجب لانه ان حكم يكون العارية
توابعه او المسئلة وسواء على القول بكونها عارية جارية لا يبطل الرهن بالرجوع ولا يجوز للمرتين امساك العين بل جعلها القول
حكم او ما عاقبها عند عدل خصمها الحكم بقضائها فان لم يعمل المرتين كان ضامنا ولا يحن ان توجب العارية على هذا التقدير يحتاج
الى كلف المسئلة ان العارية للرهن جارية اولادها واعلم ان في العبارة اولادها اسكال فان قول اولادها فان خالف فلما كان
شعرا الا على بعض ان يكون العارية للرهن لانه من غير توقف وقول بعد وقيل اسكال بعض الرهن في كونها لانه ان العارية
بالاجل لا يحن ذلك فرض المسئلة فيما اذا بدل المرتين قبول الدين او البديل فلا يحن بل يوجب اسكال على الرد في روم العارية جارية

يبطل

أما هذه العين العارية بالذم عن مظهرها كما في الاعادة للدين لتسويح البنية بعده فاعلم ان المظانة قبل
ان تارة تفتقر الى المادون في عدم شئت والاول اصح قول للمرتين السبع المظانة لان ذلك مقتضى المادون
في قول مرجع المالك على الرهن بالذم عن الفهم وما سبب ذلك مقتضى على فان كان المالك قد استحق المالك لان سبب الفهم
كان لا يخلو مصلح الرهن في وفاء ذمته وان كان ما سبب ذلك مقتضى على فان كان المالك قد استحق المالك لان سبب الفهم
استحق الاول ان الفهم في العين بالذم عن الفهم ما سبب ذلك مقتضى على فان كان المالك قد استحق المالك لان سبب الفهم
تفاهت عنها في الوضو المذكور لوجوب استحقاقه في وقت البيع لان مال الفهم في الزمان والمكان فلا يصح زيادته الفهم على الوضو
لم يحن الفهم والاولا كان باطلا والجواب عن الاول ان الفهم في المادون في الزمان والمكان عند ذم الرهن وان كان قد
بعض بعض في الوقت فانه يمنع من ارادة الرهن الموصوفين على ذلك بل هو في وقت البيع المادون وعن الثاني ان خصوص ذلك
السبع ليس رضاء المالك لانه قد صار رضاء المادون الاول حتى لو خرج بعدم الرضاء لم يمتد بفتح ح ان بعض المال جودا
منه الفهم فلا يحن ان ضمان الفهم حيث يكون الفهم اقل منها انما هو في الفهم فلو كان اقل منها في الفهم فالفهم بالمثل فلو لم يلف
في المادون فلا يحن فالاخرى حوط الضمان لا امين قال الشارح عند الدين ان مراده تلك الرهن المستعار في يد المرتين فافهم
ان الضمان على المرتين لانه المدين لا يحن الا بالضرورة واضعوا الضمان العارية للرهن مضمونة ويد المرتين فربما على يد الرهن
المستعير في ضمان فكون المرتين كذلك والشارح وللمضن قال ان المالك موضع استئجاره وحكي عن المصنف رحمه الله في الدرر
في كونه انما هو على قدر قدره المالك مطالبته بالملك عند الحلول وقيل اسكال وما بعد الحلول فان الرهن اذا كان مضمونا للمدين
فلما كان الرهن بالذم عن الفهم فادخله عارية او غلبنا على العارية في الرجوع فيها قبل الاضلال وجب ان الضمان على
العارية مستعمل في الوفاء وان استأجره لزم عليها الفهم بالذم عن الفهم فان قلنا بغير الرجوع قبل رضاء المرتين على
معنى ان يلمز المرتين بالدين او رهن او مضن بغير المطالبة لزم المالك ان يملك المطالبة للرهن وامساك الرهن الى ان يلف الاول
وجب ان يملك الثاني عند المضمون لانه في عقد لزم فليدرك ذلك ان تقول ان كان هذا المالك مساعدا على الرجوع ويحب على المرتين
المطالبة بالمال او البديل فان الاول الضمان لان مده عارية وان كان مضمونا على ان يلف ذلك فلا وجب لاحتمال الضمان على
بعد التقدير الخاص فلا يحن لخصوصه ترتيب حكم المذكور عليه اما قبل الحلول فعلى قدر ان يدفع الرهن بل يجب على المرتين القول
ان لا وجب ان يصح العدم فعلى الوجوب المأخذ المرتين ولف في مده الفهم وعلى العدم الضمان وفي هذا نظر لعدم مطابقة
ذلك للعبارة فان الذي فيها الاثر عدم الضمان مع احتمال فلا بد من فرض المسئلة في موضع كحل الضمان احتمالا في الثاني وجب ان
على عدمه وهذا كلامان الاول ان اطلق وجوب العمل على المرتين فان اراد تعميم الحكم في وجوب قبول عوض الرهن والدين
فان كان الدين قبل الاجل لا يجب قبوله بدون الرهن فكيف يصحوره وجوبه مع الرهن وان اراد وجوب قبول عوض الرهن مستغنى
توابعه على كونها عارية جارية وجب القبول بل جواز الرجوع شئت جانا وعلى الذم لاجل كمال تخصص الحكم بما اذا دفع الرهن
لا وجب لانه ان حكم يكون العارية جارية فالجواز على كل حال والارز فالذم على كل حال فلا وجب لانه ان حكم يكون العارية
توابعه او المسئلة وسواء على القول بكونها عارية جارية لا يبطل الرهن بالرجوع ولا يجوز للمرتين امساك العين بل جعلها القول
حكم او ما عاقبها عند عدل خصمها الحكم بقضائها فان لم يعمل المرتين كان ضامنا ولا يحن ان توجب العارية على هذا التقدير يحتاج
الى كلف المسئلة ان العارية للرهن جارية اولادها واعلم ان في العبارة اولادها اسكال فان قول اولادها فان خالف فلما كان
شعرا الا على بعض ان يكون العارية للرهن لانه من غير توقف وقول بعد وقيل اسكال بعض الرهن في كونها لانه ان العارية
بالاجل لا يحن ذلك فرض المسئلة فيما اذا بدل المرتين قبول الدين او البديل فلا يحن بل يوجب اسكال على الرد في روم العارية جارية

Copyright

ersity

اسمویا

فلو رهن الثاني في قديم الرهن بعد سداد اوله وعنده فان السقوط على هذا السقوط وعدمه بعد انقضاء الرهن
 الاول فلا خلاف اصله ان هذا الرهن لا يتصور اصلا لما خففناه فلا يصح ما ذكره والصحيح عدم اختصاص الثاني بالفاضل عن
 دين الاول بل ولو علق الرهن بالدين او بالعكس سقط العزم اما في الثاني فظاهر واما في الاول فلان الاول في الرهن الثاني فلو
 عن الزمان لا العيني وجوبه بل القيمة ليكون رهنا قوله ولو اذن في الحق فهو حق قبل الاقراض صح الرجوع على السكال يشترط
 سقوطه من الاول وعندهما يشترط من الرد في سقوط حق الرهن بالاذن وعدمه ووجه الرد ان الاول في المقسط يدل على الرضا
 بالمقسط فيمكن عدمه فظاهر ان الثاني الرهن هو المقتضي للمقسط لا الرضا به فالاصح صحة الرجوع ولم يوافقها الرهن
 بسقط الرهن وان كانا باذن الرهن وان صارت ام ولده لان الرهن بعد عامه ولو اذنا سطل تخفيفه والاحمال وانما
 بالاذن غير مناف وان صارت ام ولده فلا يمنع سعيها اذا تعلقت بها حق الرهن سابقا على الاستيلاء اما مطلقا او مع
 حار ومع الباء يجب بل القيمة ليكون رهنا وذلك اشترقا الزمان لا المحل فلا منافاة حتى يتم لو اقتضاها امتنع البيع الزمان
 بعد الكفر وفي غيرها السكال يشترط من علق حق الرهن سابقا مقدم ومن عزم النبي عن بيع امهات الاولاد وليس مولا كان
 مستاقا كما قوله في الخلاف سعيها مع حار الرهن ومع ياره يجب بل القيمة ليكون رهنا جها من الحسن ويضعف بان
 الزمان لو تمت في معلقه بالعين والا فلا تعلق لها العزم الثاني قوله في المبوط يجوز سعيها مطلقا وسواها من اديس
 وكلها في شرح الارشاد دغن المبوط خلاف ذلك فظاهر انه وهم وكفى القول بمجموعات بيع الرهن لاد الدين ومجموعات
 منع بيع ام الولد فظاهر امتنع فلا بد من المخرج المخصص بعض بعض او المخرج هنا هو سبق حق الرهن الذي لا دليل على
 مطلقا فكله القول بغيره انما هو جواز البيع مطلقا اقوى وان كان تفصيل الخلاف حوطا ولو مات في المطلق فخلية
 بعد اداء المكن الاحمال بالاذن فاما مع القصور انما لا قيمه هنا والاراد بوجوب القيمة جعلها رهنا كالعين حتى يقطر على حق الرهن
 ولو اذنا وعلى امره شبهة اي وكذا يجب العزم لما لا لو وطى شخص امره شبهة فمات في المطلق لان الامه بال فقد حل كسب النبي
 مضمون ما اذا استندت لها الى سببها رغبته من حيث الضمان عليه وجب عليه العزم ولا يضر في ذلك كون الوطى للشبهة لانهما امتنع
 التزم لاسقاط ضمان مال الغر اذا استندت لانا الذي يكون سببته ولا فرق في هذه الحكم من كون الوطى وجهه او كان عليه كسب
 في قول الشبهة لانه لو لم يمت عدم الضمان بدونه الا ان يعال على الضمان بدونهما بطريق اولي لان ضمانه مع عدم التكليف يوصي الضمان
 بطريق اولي ولم ولا ضمان زوجة لان الوطى حتى شرعا فكيف يعقل تربية الضمان عليه اذ لا عدد من قبله ولم ولا الزاني براهمة
 فظاهر لان الاستيلاء انيات بيده والحولة لا تدخل تحت اليد اي الاستيلاء وسوا الوطى الذي يربط عليه الاحمال والطلاق يعرف و
 بالحولة لا تدخل تحت اليد لان الذي يدخل تحت اليد هو المال دون الحوالة والضمن سابق للمحل لا بالاستيلاء بخلاف منافع العبد
 غير مضمون وضع العبد عليه وان لم يسوف لانه مال واخره بالحولة عن الأم فانهما تضمن مطلقا وبالحوالة عن الأم فلو اذنا حوالة
 على الثاني واحملها ضمنها لو مات في المطلق كما صح بالمضمون في الذكره لانه احدث سبب يلاها فيها على كره منها فضمن مينا
 حتى يعلو العاقلة ولو في اعتد العزم يوم التلف والاحمال او الاعلى نظر المراد ان ذلك العزم السقوط فلو نقصت العزم بعضا في
 العزم نصيب كونه فهو مضمون قطعها ما تعاقب السقوط باعتبار وقت التلف والاحمال وما سنها في اعتباره حيث كانت العزم
 في الواقع السقوطها وفي الرهن الذي هو الموصود والباقي بحال عليه نظر والاجع اعتبارا فمجهين التلف لانه ضمن الاشغال
 فقصده في ضمان العزم وقد سبق لهذا اسطر في البيع الفاسد والعين الموصودة سببا في بعد ذلك واعلم ان المراد الاعلى في محل
 تضمنه والاعلى الاعلى من يوم الاحمال الى حين التلف لان جميع ذلك الزمان العين في مضمونه وان كان المستأجر فلو كان الاعلى بعد
 اليوم يوم التلف والاحمال ان المراد الاعلى منها وان لو قال اردت بالاطلاق ان يكون الثمن رهنا لم تعقل اي بطلاق

الصلوات

الاول في ادعاء وليس الاكبر واضح فان شرط الرهن على من المبيع في العقد الذي يوصي وجوبه وشروطه انما اشترطه الرهن
 الاول في ادعاء وليس الاكبر واضح فان شرط الرهن على من المبيع في العقد الذي يوصي وجوبه وشروطه انما اشترطه الرهن
 يتصور العقد في الذمة موثقي دون الاول ولان شرط الرهن مقتضاها ساق استحاق الرهن على الشخص بعد شتد اما
 فانه انما التوثيق وانما يكون كونه تاسا لا كالحايد ليعمل معنى التوثيق كونه شرط لان الرهن غير متصور
 على عامه للملك بل على اصل الاستحقاق والتبوت الا ان يرد شتم الملك فذلكم حيث ان لا يثبت الا على المالك لا على غيره وهو خلاف المقام
 ولو قيل في وجه الاستحسان ان ما اشترطه في ان حصول سبب الوجوب كاف في صحة الرهن وعدمه لم يرد لكن يرد من حيث يقول بعد
 بالذمة والاشتراط انما هو ما اشترطت ورهنت ولو قدم الاثران لم يجر الرهن بل بعد السبب كما هو معلوم فاما في وجهه
 لم يجر لعدم الرهن ح على سبب الدين المعصني لصحة وهو ظاهر اختياره في التذكرة وسلك على الصحة في المسألة لعدم قبول الرهن على الجارية
 اسلفا في اول الباب في الرهن والبائع عدم اختياره لوجوده واضرار الخ الصحة فيها وفيما لو قال بعثتك هذا وارفعه على الرهن فقلت
 ورهنت وانما هو لا المصنف في سببها في المبطالان في الاول والصحة في الثانية والتوق عظماء الذي يقتضيه المبطالان في الثانية
 من عدم القبول ولان ما هو هذا الرهن الاعيان للصحة في وجهه فان هناك جفا في الجمل خلاف ما هنا ادعاء وقت هذا فعلى
 المبطالان هذا لا سبب لاشراط احد الامرين من كون المبيع تاسا او ابتكالا في التوثيق وجب صلا لان تعال المحقق في الاعيان الصفة
 تكون المبيع فيها اطلاقا في التوثيق لوجود سبب بيع الرهن بها من هذه الجهة لا في باقيها فبائع الاجر لو سها اعباءا في ولو رهن على الشخص في وجهه
 او على مال الجارية بعد اداءه على السوء الماض والماض في الحال لا على المستقبل اما العن فانه ثبت في الذمة وان كان العن في الجارية
 لان ذلكا بطل الماشية على التوثيق فهو بغير عقد مضاف نعم لو قلنا ان المبيع لا يستقل الا با نقضا الى ان يرد عدم جواز الرهن
 ح لاشتمال التوثيق وانما مال الجارية فانه بعد الرقابة بكتاب خلاف ما قبل اذ لا شيء في الذمة من المبيع لان ذلك عقد جائز بخلاف الرقابة
 وما في السابق فان الصحيح ان عقد الرهن لا يورثه وانما السوء الماض والماض فانهما واجبان بخلاف المستقبل ولو لم يورثه الرهن على
 الكسايه في طلبها وخالف الشيخ في جواز الرهن على مال المرفقة وجوز الترخيع ما لا يثبت في الذمة فساد في غيره واجتنب الشيخ في المعصني
 نعمه ضعيف لان الترخيع الى المولى لا يبيح ان الترخيع ابطال ظاهره انما لا يثبت في الذمة بالعقد الصحيح فلامر له واللاح الاقل له ولا على غيره
 قبل استوار الجارية في قبل انما يربا الى الحد الذي يوجب الذمة فان علم ثباتها على الترخيع لا يثبت التوثيق ح ولو كان جواز كل فطره
 في الخطأ على العاقلة وذلك لان ما لا يثبت في الذمة في رهنه عليه بخلاف ما قبل الحلول لان المعلوم عليه الوجوب في رهنه الجارية
 من العاقلة بعد الحلول فيما كان قبل الحلول كاملا وخرج عن الوصف المعصني كجواز الترخيع كالتخييل بعد رهنه الجارية
 فلا يكون محل ثبوت الذمة متعينا فلا يصح الرهن بقوله مطلقا في غيره اسي ويصح الرهن بعد الحلول وقبله في الخطأ لان الذمة
 مال الجارية ح والثبوت في ذمة متحقق والاجل في رهنه الجارية في الثبوت في رهنه الجارية في العمل المطلق التام في الذمة لان الذمة
 من غير الرهن بالاسمجار عليه منها بخلاف المعلوت العين عند الاصباح وهو تعدد رهنه الجارية ولا يظنون ان الذمة حالها
 رهنه بل كجواز زيادته في الرهن بدين واحد الا انه لان معنى التوثيق بشئ لشيء الا في التوثيق لشيء في رهنه الجارية في رهنه الجارية
 شرط على ما خالف في ان المعصني في الرهن معبر في تحقق الرأية بحيث لا يحصل من دون فيكون في سبب كالمعصني في رهنه الجارية
 قولين والمطلوب الاشارة اطلاقا بطريق التوسع اذ لا يحل تقديمه على عقد الرهن وانما اراد يكون شرط عدم تمايزه بين
 يلتصقان الى قول تعالى رهنه مقبوض من حيث اذ امر بالرهن المقبوض فلما تحقق الرهن المطلوب شرعا بدون القبض
 التوثيق انما يتحقق بمجرد اذ امر بالرهن المقبوض والنفي للصحة ويضعف لعدم الدلالة ان الاداء انما يقع في رهنه الجارية
 والقبض لم يلزم ان يكون الرهن لا يتحقق بدونه بل الام المقبوض مع اللار شاذ الى مال التوثيق والظاهر ان ليس الاداء في رهنه الجارية
 الرهن في يد المدين اذا حصل مال التوثيق بدونه وهذا غير شرطيا تعاونا والرواية ضعيفة ومن حيث ان وصف الرهن يكون

الفصل في العيش

من حق ان يحق معنى الرهن بدون الغرض وبضعف بان الصوة قد يكون كاسود نحوه فلو تعالى الان بان يكون تجاره عن حق
 على الاحتياج ما جاز العدم وعدم الدليل وبالجملة لا يظهر ما على الامر بان العدة الساتل على الزرع ولان الحق لا يناد
 بغيره وانما العاقبة عن اهل البيت في الاحتياج الى الدليل والاقدم عليه نحو هذه الحالات الضعفة بعد عن مرشد الاشارة
 مع عدم الاشترط وهو المطلبية بانكسار المراد بان المطالبة ان لا تكون على طريق الاحتياج والظاهر ان المراد انكسار
 على الغرض في حق الرهن لانه على تعد الاشترط لا يشترط المطلبية في عقد البيع العدة اذ لم تستحق الى الان الا ان شرط
 في عقد البيع ونشأ الاشكال من ظاهره فلو تعالى مقوضة فانه ارشد الى ان كمال الوثوق لا يحق بدونه وجبت حتى يصل
 في العقد كان المطلبية بالغرض الذي امر به ومن استغنى المقتضى اذ العدة لا بعينه ولا سبب غيره والارادة الى الوثوق بالغرض
 لا بد على كون ذلك مستحقا للرهن على الرهن في عقد البيع وقيل شرط في اذن الرهن ولا في قبل ان الغرض شرط في الرهن
 في على ان السبب في اذن الرهن في شرط الصحة اذ ان الرهن لان الغرض بدونه غير مستحق اذ لم يحصل الرهن الى الان
 وما بعد ان شرط كيف يكون غير في السبب في شرط الصحة ولو فرض من دون اذ ان الاوه هذا كل نوع على ان الغرض
 في الغرض فلا بد ان لا يشترط الاستدراك على شيء من الغرض عندنا ولو كان في يد المهر من الغرض في
 في الغرض زمان يمكن فيه ما على شرط الغرض كفي استحقاقه قبل العدة لمحق غاية السبب لان استدراك الغرض مقصود
 من يتصور دلالة دليل بعضي كون الغرض باقيا بعد الزمان فكفي بالغرض المقارن للعدة فلا شرط في ان يكون في يد
 في الغرض الزمان لان الامر بالغرض ان على اعتبار الغرض بالغرض مطابق وعلى اعتبار الغرض الزمان اما بالارادة او بالاعتقاد
 الغرض المطابق لا يساعده يحصل الحاصل في المعنى الا في وضو ظاهر لان الزمان الدل على ما كان من تواع الغرض وقد
 ان الغرض الزمان في كاف في الاساس فلا معنى لاعتبار الزمان بعده نعم لو كان ما في عقد مع الزمان اعتبار
 ان اوله في البيع المتوقف دخل في ضمانه في عقد البيع المتوقف في عقد الال وهذا من الاحكام الاستدراك وخاصة انما كان
 الزمان للعدة كافيا في ضمان الرهن لكونه معناه او جيب الكفاية في الغرض المعنى في البيع لمحق عوارضة العدة دخول البيع
 لكونه لو كان هو الشيء او الاثر في ضمان الرهن بالعدة لو كان غيبا اي لو كان مال الرهن مضمونا فوه
 الغائب فلا اثر في ضمان الرهن في العقد والظاهر ان هذا ما على احواله المضمون ان الغرض ليس شرط في
 تمام قوله بالعدة ووجهه ان الرهن يقتضي كون الرهن ما في يد المهر في يد المهر وفيه ضعف ظاهر وان الرهن
 في ضمانه في يد المهر فاذ تحقق المقتضى للباقي ان دفع الضمان لان وجود احد المتساويين بعضي نوع الاوه وفيه
 من منع التساوي في وجهه وكحل الضمان لان الاستدراك بضعف من الاستدراك ويمكن اجتماع مع الرهن كالمعنى في الرهن
 مع ايراد الرهن دوام الضمان او في هذه الاحمال اعتبار الشيخ في الخلاف والمصنوع في ان يكون توجيه هذا استدراك
 في وجهه لو لم يكن في حال لان الرهن في الضمان لان الرهن قد يكون اما في يد المهر وقد يكون مضمونا في ضمان
 ان الاستدراك بضعف من الاستدراك ما على ان التساوي مستحق عن المورث فان المبدء اعني الحديث في حق الشيء المعنى
 في رده فعلى هذا يكون دوام الرهن اقوى من استدراكه كمال ابد الضمان بضعف من استدراكه واذ اذ الضمان
 مضمون على استدراك الرهن ولم يكن الزمان مع قوته رافق الضمان فلان لا يرفع الرهانة المبدء الضعيف دوام الضمان
 من استدراكه او في فيكون استدراكه مانع الوجهين اذ يكفي في ان يقال ان الاستدراك في ضمانه انما هو في ضمان
 لكن ان جعل هذا دليلا على الاستدراك على الاحمال الذي هو في ضمانه انما هو في ضمانه مع الرهن في الغرض بان
 الرهن مع قوته لا يرفع ابد الضمان مع ضعفه فلان لا يرفع ابد الرهن الضعيف الضمان المستدرك القوي لطلب اولي

التوثيق انما يتحقق بعد روايته محمد بن قيس لارهن الاقبوضا والنقل للصح ويضعف لعدم الدلائل فان الاداء العاقل
 والقبض لم يلزم ان يكون الرهن لا يتحقق بدونه نعم الام بالقبض مع المارضا الى مال التوثيق والطاير ليس الى الاداء العاقل
 الوصون في يد الرهن اذ لا يحصل كمال التوثيق بدونه وهذا غير شرطياتنا والرواية ضعيفة ومن حيث انه وصف الرهن بكونه

يوافق في قولنا ان الرهن لا يتحقق الا بعد روايته محمد بن قيس لارهن الاقبوضا والنقل للصح ويضعف لعدم الدلائل فان الاداء العاقل
 التوثيق انما يتحقق بعد روايته محمد بن قيس لارهن الاقبوضا والنقل للصح ويضعف لعدم الدلائل فان الاداء العاقل
 والقبض لم يلزم ان يكون الرهن لا يتحقق بدونه نعم الام بالقبض مع المارضا الى مال التوثيق والطاير ليس الى الاداء العاقل
 الوصون في يد الرهن اذ لا يحصل كمال التوثيق بدونه وهذا غير شرطياتنا والرواية ضعيفة ومن حيث انه وصف الرهن بكونه

ولا كان هذا مستتباً على وجه التحديد في المسئلة لعدم زوال الضمان عليه معناه لا حاشي الى هذا البناء
لذلك لم يمتنع الساق في استثناء المانع مما ذكره يمكن الاستدلال بالظاهر قوله عليه السلام على اليد ما أحدث حتى يرد على صاحبه
الضمان مجرد العقد لم يكن العاد المذكورة في الحديث غارة ولو جوب استصحاب ما كان قبل الرهن الى ان يحصل الساق وهذا هو
الصحيح اذا عرفت هذا فان رجوع المصنف بغير كلامه في المسئلة هو وجه ما اذا ادن الرهن في العارية في يد العاصب العارية
ساق ذلك بظاهر قوله في العقد والرضاء ان في رجوع المصنف بغير ما ذكره عظمه لكن لو اذن الرهن الخاص في القرض في
الضمان فثبت من ان ذلك بل بعد استنباطه في اليدام لا هو موضع اشكال ولو ادعى العاصب اوجه فلا وجه ان الضمان
وجو الوفاء كلامهما اما في ما ذكره للضمان وكحل ثبوتها في الرهن والتحقق ان نال الضمان ثابت الى ان يودي الضمان الى
ماله كما دل عليه الحديث ثم في قول الحق تعالى لا يملك بالثابت اليه في الحفظ ثبات اليد وحق وكل موضع جعل المالك
العاصب في مساله في الحفظ واشتات اليد فيكون في الرهن وما لا فلا وما كان المصنف مساهماً في الحفظ واشتات اليد
المالك كحفظ ماله كانت به ثبات المالك وجوب زوال الضمان الثابت على العاصب به ان يكون المالك حراً مع ما في يد المالك
به المستوعب محض في ماله في الحفظ ومع ذلك فان المستوعب بالتقدي يخرج عن كونه مستوعباً اما المسألة فان كان
في الاصل يد امانة الا ان الضمان قد جامع يد المسأله اذا تعدى وليست يد شارعين المالك في الحفظ انما هي يد المستوعب المستوعب
لمصلحة المسأله وجوبه في الضمان مما الى ان يحققي التبادر الى المالك بغيره وكذا كمال عليه الحديث وفي العارية والتكليف
بالبيع والاعتاق نظير من انهما امانة وهي ضايق للضمان ولان العارية كالا حارة في التسلط على الاشياء والتكليف كما
في الاستئجار في الحفظ ومن ان العارية لا تاتي الضمان كما في بعض اقسامها ومع شرط الضمان مطلقاً وكذا القول في التوكيل لان
الوكيل اذا تعدى لا يتولى بحره المستعدي ولما سبق في الرهن والظاهر عدم زوال الضمان بهما في لو وكل في ثبات البيع التوكيل في
البيع وعدم زوال الضمان هذا مستحب ولو ابر العاصب من ضمان العاصب والمال في يده في شكل اشتاؤه الامام المرحوم
سبب وجوبه لان العاصب يوجب القيمة عند التلف اما كان ابراً مما لم يكن لان الوجوب انما يتعلق بعينه التلف لان العاصب اذا
موجبه لا يتعلق بالذمة شي سوا وجوب رد ما ومعلوم ان الامام المرحوم هذا انما الامام من بعض العوض وموضاها في التلف
فان قلت اذا كانت العين موجودة فثبت ان العارن وجوب رد ما على الفور لكون يد العاصب بعد وان وضاعها عند التلف وهو
ان ذلك فادارة العارن بالامام الاول فيسقط الثاني وهو ان قوله الضمان اشترط العود وان لا يرد وجوب رد على الفور
انما يعلق به الى الثابت في الدار لكون اليد بعد وان وكفه وانما يرد على يد امانة لا دخل للامام في ذلك
ذكره في وجوبه الثاني من وجوبه لاسكال لا يحصل لان وجوبه في الشيء لا يقتضي على ابراً يدك الشيء الذي هو
كان الا في ابراً يدك ولا يبرده يد امانة وانما يبر ابراً يد امانة يستتب في الحفظ عند واشتات اليد على الظاهر في الثاني
لان بيعه في ولا يقال ان السادة قد فعل على هذا الا يقول بكفي فيها السادة بالا اعتنا وموبا عتاً كونه عاصباً
وباعتنا كونه وكذا في اشارة اليد على المالك احد فان قيل قد اختلفا في ان ضمان العاصب يرد على العاصب في التلف
بالا برأفحت لوجه ذلك لم يكن بينه وبين هذا امناً فان المقتضى لادال هناك كون الرهن امانة وهو في الامام
ممنوع المكان الحكيمن واستماع الاقوال اما المصلحة الموقوفة او الموقوف عليه الضمان او العاين باليوم او الزمان
زوال الضمان عنهم بالاربعين لان ضمانهم اخذ من ضمان العاصب فيسبق ان ضمان العاصب يرد على العاصب بغير امانة
كان ضمانهم اخذ لان لو ابراً على فان العاصب اثم ولا اثم في الموقوف واخاف والمشتور في العاصب على العاصب
مواخذه لباثني الاحوال كلامهم ولا يصحون المانع وهو من السوا حيث عرفت من الحكم في الاصل

الاجابة
ولا يبر الرهن على الاقاص من اذوم بعد الرد لان الاشكال السابق في ان لا يطالب بالعوض في الموقوف في عدم الجواز من
سحق المطالبة انما ان يبر الرهن على المانع حتى يبر عليه فلو رهن ولم يبر لم يبر عليه سوا فاما الاقاص شرط الرهن
ملا في العارية ساقه لان لا يرد من هذا ومن ما دفع عليه وانما هو عند فلا يستقيم التوقيع في ان لو كان شرط في بيع
المسا في الحار لان الرهن بالعدا ما وقع على شرط وبطل المطالبة في بيعه عليه ام لا عارية تحتل كلامه من الامم وما ذكره
ساق في شرط الحق من ان لا يبر عليه بون بان الحكم هذا لذلك لانها من قبيل واحد وقد خرج تحتها المستند بذلك والاشكال
بالاجابة لان مقتضى العقد لازم وجوب الوفاء ولان الاخلال بالشرط يقتضي العوض على المالك الامن عصى الله وما كان الاخلال
ببعضه لغوا واجبة الحق ان الواجب للمالك ان يبر عليه نعم ينبغي ان يكون الجواز لا مستناع للالتفاق على ثبوت الجواز بالاشياء
ومما يدل الدال على عت بعد الاجابة وكيفية كما تقدم في كيفية القرض ساقا تقدم في البيع من اعتبار الاثر باليد
ما يوجب باليد والمقتضى فيما يتعلق بالتخليه فيما لا يتعلق بالاداء لاكتفاء فيه بالتخليه مطلقاً على قول فكون الجواز هناك ايها المالك
عن القاض من عدم الاكتفاء بالتخليه هنا وان قلنا بالاكتفاء في البيع والتوق على ما ذكره ان البيع يوجب استحباب القرض في
في التخليه على الرهن فان القرض سبب في استحقاق الامر المترتب عليه وفي هذا التوق نظر لعدم ظهور الملائمة ويمكن ان نقول بوجاهة
سوال القرض لما كان في السبب ساقا على القول باعتباره وجب فيه الاخذ والتعلق لا ينبغي ان يبرده وفي البيع لما كان المعصود زوال
الضمان عن السباع والقطاع سلطه حريه الكتي بما تزل مواثيقه وهو دفع اليد والتخليه وان كان لا يتم قدره او يجرى فيه
ساق الاول في قوة بالاربعين او الاول في مثل هذا الموضع انما يستعمل بطريق الجواز لان مقتضى العبادات في اوائها يبر كامل
المعرف لان فعله لا يعد بغيره فلا يكون مكملاً للسبب في ذلك لا يجوز للمؤمن استئجار الرهن لان القرض المعبر على القول
به هو ما يبره في الاستيثاق وذلك جرح للمؤمن ووكيله دون الرهن اذ لا يبره في معنى الاستيثاق ويضعف ان القرض
اليد بالوام فهو من غير اصل او ساه وهذا مع انه لا يحصل بكمال معنى الاستيثاق بصدق في فضل الرهن عن الرهن لان
بالوكلاء يبرده به فكون مقتضى الكونه راعياً وقاضاً كونه وكل المؤمنين والامم جواز استثناءه في واخاره في الجواز
وبل الاستثناء بعد الرهن بمسئولة اشكال يشان من ان يبره يد من مغايرتها للرهن والامم الاكتفاء باستثناءها
فانما قالوا ادراج القرض والوقت والمدة بغير رهن عت الرهن حتى يكون عبارة شاملة لا مقام للملك ولست مكانه سوا كما
كنا بطلنا او شرط لا يقطع سلطه القرض على كل تعرف برب المالك قبل القرض فهو رجوع كالبسج العتي والامم ادراج الرهن
من ارض القرض اطلاقاً حكمه بكونه شرطاً وفي عت هذه امم الشرقات المصلحة للملك ضاقت بظاهره فلو كان الرهن امانة فادامه
الرهن من تعرف اشترط الميزان للملك في منع التعرف بالا قباض عن الرهن السابق فيبطل العقد السابق والحين والاشارة في
ساق اوله في الجواز في الرهن كذلك لانه يبر اجسبا من قوله وكل تعرف برب المالك الى اوجه وبين معادله وهو قوله وان لم
يبره في الامم والكتابة ويطبق الاجال لان كلامهما منع المولى من التعرف وما احسن قوله ويطبق الاجال فانه لا يبر المالك والامم
تعرف من عرف المالك ولو اعلب بما قبل القرض فلا يبره في ارضه او يبره في ارضه فلو كان خلا وعصر قبل القرض
بما كان شرطاً والمعن للمعروفات السابق وفي قوله فالاول في الجواز ضاقت لان المتبادر من قوله هذا بغيره على ان
يبره في الجواز فكيف يتصور جوزه عن ذلك وعدده والمطلوب انما هو بطلان عقد الرهن الواقع قبل الاقوال من دون القرض
حيث انما عتاً يحتاج في كونه هذا الى استيفاء عدة اخذ ووجوب الوفاء بان يبره وهو القرض من ابراً السبب في شرط
به السبب كما لا يخفى عليه في ابراً بيع القرض وسوءه في شرط لانه لا يبره من ذلك البطلان بالاشارة وانما الامم عدم

ان مقتضى شرطه انما هو في
ضمان المشتري حتى لا يبره في

[illegible]

للموكل بالبيع ما سبق وانما استحق المشتري الرجوع على المدين لان القبض ما لا يستحقه كونه قايما على ملك المشتري
لنفس البيع واما عدم الرجوع على العدل فقد سبق في بيان المصداق على العطف على الضمير المحرر وورد
شرطه في رد البيع على الراهن خاصة لان العدل وكل المدين يفتقران الى الرجوع بالبيع وطوبى
الاستحقاق الذي بالبيع ليعتبر في العقد الواقع من جهة على تقدير صحة فلا ينافي وقوعه صحيحا ومتى وقع
العقد صحيحا كان قبض المدين من حق كونه ملك الراهن وتعلق حكم الاستحقاق به بخلاف ظهور الاستحقاق فان
العقد المعتبر عليه باطل فلا يدخل في ملك الراهن فلا يصح قبض المدين قوله ولو لم يعلم المشتري بوجوبه
حال البيع فله الرجوع على العدل يمكن ان يكون هذا من قسام مسئلة العيب يقتضيه باق الكلام لاختصاصه
بالعيب فيكون عوده الى الاول لانه معار الفوت على علم المشتري وهو المبادر الى التمسك بما لا يقتضيه آخر الكلام
بعد عوده الى كل من المستلزمين في الاول بقرينة المعادلة والى الثانية بمقتضى باق الكلام اذا تقرر هذا فنعلم
المشتري بوجوبه على العدل يقتضي كون المعاوضة باعتبارها جارية بينهما وان التمسك بالمفوض اليه مملوك له فكونه
على مقتضى ذلك لا اعتقاد ذلك اكل وكيل باع ما لم يرد ولم يعلم المشتري في شره لا يغيره من ذلك لكن قول المص
حالة البيع يقتضي لو لم يعلم حاله البيع لكن على حالة الاقراض للمدين كونه وكلا يستحق الرجوع وقدر نظر لان الاقراض
له لم يكن بنفسه فكونه مضمونا بل هو كونه وهو الراهن يكون اعتبارا به بالنسبة الى ساقط اذ يد في الحقيقة المتأ
للراهن وفيه اطلاق العنان ولم يقدح بحالة البيع فانه قال فان كان العدل قد علم المشتري انه وكيل الراهن فان العدل
على الراهن وفي هذا الاطلاق شيء وكان هذا في ما هو الغالب من ان الاقراض متصل بالعقد خصوصا في البيع
والعقد يكون وكلا في حال العقد والقبض والحجز فاوله ووجه العدل على الراهن ان اعترف بالعيب او فاقطع
لا يخفى ان الضمير المستكن في اعتراف العدل للراهن يكون قوله فان نكر معادله ويستع عود ضمير كونه في الاعتراف
وان كان مع ذلك اعترف الراهن وقيام البينة وحلف العدل للمدين مردودة شرط الرجوع عند تحقق الواقعة قوله فان
فالقول قول العدل مع بينة اي فان نكر العدل العيب الذي ادعاه المشتري والحال انه لم يعلم بوجوبه ولم يثبت
فالقول قول المدين كما هو ظاهر ولا يجوز عود الضمير الى الراهن لانه لا معنى لكون القول قول العدل بمبينة والمشتري
قوله فان كل خلف المشتري يرجع على العدل اي فان نكل العدل عن البينة وقد انكر العيب خلف المشتري بالرد يرجع على
العدل وهو ظاهر قوله ولا يرجع العدل على الراهن لا اعرفه بالظن لانه انكر العيب في ذلك يقتضيه بطلان دعوى
وكونه ما فلا يسوغ له المطالبة بما اقرب يكون المطالبة به ظنا ومن ثم لا تسع دعواه ولا يثبت ولو اظهرنا ان
كان قال انكار العيب كان حرجا على الظن ان الاصل الحق لم يعد استحقاق المطالبة على تقدير الاثبات وقد سبق
في بيع المصنوع او كتاب التاج قوله لو تلف العبد في يد المشتري بان مستحقا قبل ادائه التي يرجع المالك على
من العاصي العدل والمدين القابض والمشتري لا خصوصية للعبد في فرض المسئلة فيه وانما ذلك على طرقتين
واما اعتبر المدين كونه قابضا لانه اذا لم يقبض لم يكن له يد على العصب وليس من لوازم الرهن قبضه لما تقرر
كون القبض ليس شرطاً فاما على الاخر فلا يمكن التمسك فيه به ويستقر الضمير على المشتري بالتلف في هذا
اذا كان المشتري عالما بالعصب سابقا لانه لا غاصب في العلم بالعدوان وانفراة بالتلف في بيع الموجب انما هو
في جانبه ويعلم هذا القدر من عدم بطلان قوله ولو لم يعلم بالغصب استقر الضمير على الغاصب هذا اذا كان
العدل والمدين القابض عاقلين بالغصب لهذا المشتري مغرورين فان علموا جميعا كان له الرجوع على من كان

في هذا

انشاء

عن منعه وعلمه استقر الضمير على الظن لا استوعب في هذا العدوان والعلم بالحال وانفراة بالتلف ولو انكره كذا في الرجوع
على منتهى ولا يرجع على منعه لما قلناه ومنه ما لو باع واحد وسلكه آخر على الظن لم يرد على العدل دفع الثمن الى المدين
قبل قوله في حق الراهن لانه وكيله على اشكال قال الشايح ان الاشكال هنا في مسيلتي احدهما ان الموكل في الدفع اذا دفع
من غير شاهد هل يكون ضامنا ام لا وفي لالة العباد لا على ما ذكره نظرنه يستفاد من كلام المص الا في ثبوت اشكاله
المسئلة وان لم تقرر هذه العيان على انه لا دخل في ذلك فان القول قوله وقول الراهن لان هذا هل يعد تفریطا ام لا سواء كان
القول قوله ام قول الراهن نعم قد يتصور له اعتبار وهو انه على تقدير عده تفریطا لا يكون عوالة الاداء فانه اذا قال
واشهدت في وقت الاداء لان ما دام لا يقول ذلك لم يدع دعوى على تقدير صحته يكون مسقطا للمطالبة والرجوع فلا يكون
مسوقا ولا يثبت عليه جواب ويكفي قوله واشهدت ومطالبي معناه كادته على الوجه الشرعي ومع هذا فلا يربط للعا
ولا اشعار لما به بوجوه الرجوع ومنشاء الاشكال من حيث انه امين فظاهر حاله اداء الامانة ولانه لو لا ذلك لاي
الى عدم قبول الوكالة مفضي الى الضرر ومن ان الاصل العدم وشان في الوكالة انشاء الله تعالى ان لو كمل اذ ادعى الركان
القول قوله عند ادائه المكن الوكالة بمقتضى هذا يكون العتوى هنا كذلك ومن لم يشهد فقلنا بان ذلك تفریط كان حرجا
لما انه لم يرد ولا يثبت في حق المدين لانه وكيله في الحفظ خاصة فلا يثبت في غير هذا اقوى لا نقاء الوكالة في الاداء من
فرد لولا كماله وكل رجلا في ادائه دين فادعى تسليمه المصاحبة الذين فان القول قول صاحب الدين يمينه قطعا وبحال
وحال المدين لا يقتض عن ذلك المسئلة ويحتمل قبول قوله على المدين في سقاط الضمان عن نفسه لا عن غيره لانه امين
قوله في سقاط الضمان عن نفسه ولا لانه قد لا مقتضاة قبول قوله في حق من هو امين عنه وليس امين عن المدين
فانما احفظ الوثيقة في الاداء ولا في القبض فلا وجه لقبول قوله في حق المدين قوله في حق المدين قوله في حق المدين
الضمان ولم يثبت على المدين انه قبضه اي فعلي الاحتمال الثاني يبقى الضمان عنه بالنسبة الى الراهن والمدين معا القول
قوله في حقهما ولا يثبت على المدين انه قبضه لان الضمان للمدين لا يثبت في حق الراهن والراهن معا القول
من شاء والاصل بقاء حقه فيرجع على الراهن وللراهن احراز الرجوع على عدم القبض قوله وعلى الاول خلف المدين
يرجع على من شاء من العدل والراهن الاصل عدم الاداء بالنسبة الى الراهن ولا يثبت على المدين ولا يثبت على الراهن
سقط العدل والراهن لان الدعوى لهما لكن لو خلفه احدهما هل ينعى عن من يدينه فيرد دينه من ان الدعوى
واحدة ومن ان لكل واحد حقا والظاهر لو خلفه قبل الدعوى من الآخر حق الاخر في الدعوى والاحلاف قوله وان
يرجع على الراهن لم يرجع على العدل ان كان وقع بحضرة او بينة مانت وغاب لعدم التفریط في القضاء اما مع الدفع
بالبينة فلا بد من قضاة على طرقتين الاحتمال واما مع الدفع بخبرة الراهن فان التفسير يترك الاشهاد مستند الى الراهن
لعله بالحال وسكونه عليه فلا يعد العدل مفرط حرجا وانما فرض البينة غائبة او ميتة لئلا له انكار المدين وعلمه
اسكان بانه عليه قوله والادعاء على اشكال منشأه التفریط اي وان انتفى الامر ان اشهاد بينة مانت وغاب و
دفعه بخبرة الراهن يرجع الراهن على العدل على اشكال انشاء من ان التردد في كونه مفرط بترك الاشهاد وعدمه
في الاشكال على كونه وكلا في ابراء ذمته في نفس الامر فقط او في الابراء باطنا وظاهرا وفي استعلام ذلك القول
انما وليس بعد ذلك فقال ان لو كان يحلف عليه رعاية العتقة والمصلحة بالنسبة الى الموكل والادعاء يكون سليما
عن الصنيع وهذا لا يجوز له البيع بنسبة ولا التسليم قبل التسليم ولا يثبت ان الدفع بخبرة شاهد معرض للاكثار وهو
القابض وعدم علم الوارث بالقبض فذلك تفریطا موجبا للظمان لا يخفى من قوة واعلم ان قوله وكونه امين

ersity

المرتب عليه ان كدبه ظاهر الباع ان من جملته منشاء الاشكال فيكون وجه الشك الآخر وهو عدم استحقاق الرهن
ولا يكاد يستقيم لان كونه امنا وكون الامن انما عليه الممن اذا الذي يستلزم منه في الاداء انما يكون مع عدم
نقصه ونفرت طله فاذا قصر وخرط ليضم وان حصل القطع بصفحة قوله فلا يثبت به المدعى قوله لو غصب
المرتب من العذر ثم اعاد الله ذلك الضمان لان الغاصب يترأ بالتسليم الى المالك والى وكلة في القرض والعذر
وكل فيه فيكون بالتسليم اليه ويخرج عن الغصب والضمان به قوله ولو مات المدين ولم يعل الرهن كان تسليم
ماله المراد من العبارة ان اذا كان الرهن في جملته تركه المدين بحسب الواقع وما في المدين ولم يكن ذلك معلوما
فما تركه من الامن بحسب الظاهر وان كان في نفس الامر بعضها حال الرهن لان المكلف به هو العمل بالظن
وقول المصنف ان تسليمه له اياه اذ اذله في الواقع وانما هو مال الظاهر هذا
هو المراد من العبارة وان كانت لا يثبت عليها لان من جملته ان الرهن اذا لم يعلم عنه في التركة
ولكن علم حصوله في الجملته يكون كسبل ماله والمتصور هنا ثلاث صور الاول ما ذكرناه والا الثاني ان يعلم
رهن في التركة ولا يعلم عنه فلا حظ في الاصل ان لم يعلم القدر والقيمة الثالث ان يعلم في المثلث قبل موته
رهن ولم يوجد في التركة فاحتمل الحال ثلثه بغير تقييد وبقاء عنه وان لم يعلم عنه ونقصه فيمنع وجه
يكون مضمونا فتعارض اصلان اصل المبرأة واصل بقاء ملك الراهن وعدم طرما يقتضي خروجه عنه وعنه
المتحقق اصل بقاء الملك لا يعارض اصل البرأة لان صالته بقاء الملك لا يقتضي شغل منه المتيقن به وسأ
نظير هذه المسئلة في القراض انشاء الله تعالى اذا انقضى هذا الذي يمكن حمل عبارة الكتاب لا يقتضي شغل
ذمة المدين به وسأ في نظير هذه المسئلة الاولى لا تمنع انطبا قها على واحدة من الطرفين بل فان
وكلا فالأقرب جواز بيعه من نفسه بغير مثل وجهه القربان الفرض وهو البيع بالثمن المطلوب حاصله
المشترى غير منظور اليه ويحمل العدم لان ظاهر الوكالة لا يتناول الا ما يجوز بالادان ويوجد فيه
عليه ولو المدين قدم من حقه في المثلث في استحقاق المدين بالرهن في الاستيفاء من حيث مقدم على الشئ
بأى الغرض في حقه المدين وان جرح عليه والمثلث لا يسقط من دينه شيء او تلف بغير تعد ولا يقرب ظلم
فان تصرف بركوب وسكنى او ليس وشبهه فعلة الاجرة والمثل الاجرة في مثل الركوب والمثل في اخذ الدين فالنبي
والشهر مرتب قوله ويقا في المونة اي اذا انفق المدين على ما يحتاج اليه من المون ونقصه في ضاهة بقاء
في ذلك وانما يقع النقص اذا انفق باذن المالك ومع تعدن فاذن الحاكم ومع التعدن فلا بد من الاستيفاء
استحقاق الرجوع وانما يجوز الاستيفاء للمنافع اذا اذن المالك ومن يقوم مقامه قوله فان تلف ضمن فمدين
يكون ماليا قبل يوم قصده وقبل يوم هلاكه وقيل الاربع هذه الاقوال الثلاثة في هذه المسئلة وفي نظائرها والآية
هو القول الثاني ويحتمل ان يعتبر قيمته وقت التلف وقتي تعدن المثل في المثل ينقل الى القيمة فيعتبر فيه حين المطالبة على
قوله ولو لم يوجد الوارث استقل بالاستيفاء المراد بالعلم هو الظن للمعاليك الظاهر غير شرط بل يكفي خوف
جوده دفعا للضرر المحتمل كما صرح في الذموس قال ومن عذر رهن وخاف خيود الوارث ووارثه فلا بد
وليس على المدين الا ان يضمنه العشر في البكر ونصفه في النسيئة قوله ولو طارعه فلا بد
لغرضه ان لا يضمنه العشر في البكر وانما جازية على مال الخبير قوله ولو طارعه فلا بد
الرهن ميعا عند تعدن الاداء بعد الحول لاداء فان تلف قبل مدة الحول لم يضمن ولو تلف بعد مدة الحول

المرتب

اما بطلانها فلا يبيع مشروط زمان واما الرهن فلا نه موقت واما الضمان باللفف بعد الحول لا قبل فلفف بانه
بعد الحول يبيع فاسد فمكون مضمونا لان كل عقد يضمن بغيره بفساده ولا يصح اذا اوجب الضمان
والفاسد وفي ولا يبيع تراصا على ذلك لتراصهما على البيع الصحيح ولعموم على اليد ما اخذت وقدره
وكا عقد يضمن بغيره بفساده لان التسليم انما وقع على اعتقاد العقد لم يقصد التسليم فانما كان على
العدم ولم يثبت التسليم فانما يقع في مقتضى قوله والا فرب عدم دخول المدين في الامع الشرط او كما يسطر
وجه القرب عدم دلالة اللفظ على دخولها في الدكات والاصل العدم والاكثر على دخولها والاصح الاول ولو
شروط دخولها او عدمه فلا اشكال في ثبوت الشرط قوله وتقدم قول المصنف في المدعى على المدعى لان
العشر بنية وهو اعرف بها قوله ولا تدخل المدة عند الموت في رهن الحقة لا ينافي ادخله في ستمها ودخلها
في البيع قبل التاثير الضمن على خلا الاصل قوله ولا الشئ في رهن الارض وان قال بحقها الامع الشرط لا يفسد حقوق
الارض ومع الشرط فلا اشكال في دخول ولو قال وما اشتملت عليه لم يبعد الدخول كالباع ولذا ما ثبت بعد
رهنها لم يعدم دخوله فيها فلا يعدم ذلك بما الارض لحي فنه خلا الزمان المتحد وان فيها ولو كان الغرض من الشرط
الموتون فهو رهن به قوله وفي دخول الارض تحت الحداد والغرض من الشرط والبن في الضرع والصف المستخرج على ظهر
الحوان واعضا الشجر نظير في بعض حواشي نسخنا التمسك ان لا يفسد احد ما هو مستودع من الحايط والثاني
ان موضع الاساس والذية في القاموس والصحيح هو الاول وجه الدخول على الاول ان جزء الحايط فهو مدلول عليه
فرضا وجه العدم ان الاشارة للحصة انما ينطبق بها ظهر وعلى الثاني فوجه الدخول كونه تافعا اذا لا بد منه للحداد
وجه العدم انشاء دخوله في سماء اللفظ والاصح على الاول الاول وعلى الثاني الثاني وتردد المصنف في الغرض بغير
ان المراد بالاش موضع الاساس اذ يبعد ترده في دخول بعض الحداد وان الموضع شبيه بالمعز وبما اللين في
نفس النظر في الرد في ان جزء نظر الى انه جزء طوبى بالدين وان لعادة قاضية باخذه وكونه منظورا اليه
بحسب فلا يكون اخلا في سماء اللفظ عفا ومثل هذا ياتي فيما لو باع شاة في ضرب عبالين وقرب منه الضو المسحوق
وهو الذي يقع سلعيا بغير تعدن بغير عفا الا ان الظاهر دخول الضو كونه جزءا حقيقته وانما يخفى عن الجزئية بعد
الافضل ومثل اغصان الشجر ولا يخفى ان المراد ما كان من الاغصان باسما وما حرك العادة بقطع من ضعف الخيل
وعنه ودخول عذرين قوي قوله والا فرب جواز اجار الراهن على الاثر هذا فيما لا يدخل في الرهن من المتحدون
وجه القرب ان اتفاق تصوف في الرهن وكل الرهن والمدين يمنع من التصوف ولا يثبت بالاضراب الرهن
غالبا ويحمل ضعفا العدم للاصل والاصح الاول قوله ولو رهن ما يخرج بغيره كقطعة من الباذنجان صح ان كان
الخيل في الحداد الثانية او بعدها وان لم يمتد على راي اما اذا كان الخيل قبل الحداد الثانية او بعده مع التمسك فلا
يخشى الجواز اذا لمانع واما مع عدم التمسك وكون الحول متاخرا فان الضمة قوله لحد ما العدم وهو احتداد
الشئ لتعدن الاستيفاء وليس ينبغي لان المانع مستف في وقت انشاء الرهن ويحذر لا يقتضي مع الضم الاصل
على ان حصوله غير مقطوع به لا مكان التلف مع ان عدم التمسك لا يقتضي تعدن الاستيفاء لتحقيق ثبوت الخيل
كان الطوق بعينه هو الصلح والاصح قوله وتقدم على الخيل عليه وان تاجر على خيل الرهن في الحداد الثاني
تعلق بقوله فيقتضيه العدم ويستوفى المبيع او مساوي حقه له وان كانت الحايطة قلا او حياطة طلبة
واطاحت قيمة فله استرقاقه والا استرقضه مساوي الحايطة وج يكون الباقي منه بعد موجب الحايطة رهنها

الى

وهذا كله اذ الربا من السلب بخاتمة فان من لم يكن مئذرا وكان ولكن كان اعجبا يعتقد وجوب طاعة
في جميع اوامره فالحاكم في السلب عليه القصاص والضمان صرح به في قوله ولو حتى على مورث المالك
فلما ذكر القصاص او الافتكاك فيه من الرهن وفي الخطاء مع الاستيغاه الصريح في قوله فانه يعود الى العبد
اي هذا الحكم المذكور في الجاني عدا ولو قدم الحار والمجرور على القصاص او اخرج عن الرهن كان أولى فالجواب
مختصا بين القصاص والافتكاك في العبد وفي الخطاء الافتكاك اذ القصاص وهذا اذ استوعبت الخاتمة
فتمتته وانما كان للمالك الافتكاك من الرهن لان الخاتمة اذ استوعبت قيمته استوفى بها كما سبق في الرهن
بين الخاتمة على المولى وعلى مورثه وان كان الحق للمورث في الموضوعين ان الجاني على المولى الواجب فيها للمولى
لأنه لا يمتنع بثبوت مال المورث مولى العبد على العبد فينبغي ان المولى من مورثه فينبغي ان الرهن مولى والمولى
لا يمتنع بثبوت مال المورث مولى العبد على العبد فينبغي ان المولى من مورثه فينبغي ان الرهن مولى والمولى
مع عدمه فالجاني في رهن أي ما فاتك من المقابل للجاني في العبد والخطاء على المورث مع عدم الاستيغاه
من العبد بعد مقابل الجاني رهن كان لم يمتنع في عديمه فكلوا أي يقتصر منه في الجاني خاصة لا يمتنع
ان يمتنع المولى على عبده ما لم يمتنع رهن من غير الرهن فله قتله وسطه حتى المورثين تفرغ ثبوت
للمولى على المستثنى غير جدي لان هذا ثابت على كل حال فان للمولى القصاص من الرهن ويدور في رهن واحد
فوله والعفو على مال فينبغي ان يمتنع حتى المورثين الاخر أي ولد العفو على مال على العبد وكذا لو كانت الخاتمة خطاء
الدين يجب على العبد في رقبته لان السلب لو حتى على عبده المرهون وجب عليه ان يمتنع حتى المورثين فان
على عبده اولى فعلق المالك برقبته العبد حتى المورثين الاخر اعني من مورثه المقتول لم يمتنع ولو حتى غير مال فينبغي ان يمتنع
أي يجوز بالقتل كما صرح به في كل موضع يصح فيه العفو من مجور وهو حيث يكون العفو بالبيع وما
فانه فان قلنا ان الجاني عدا موجبة لاحد الامور من القصاص والدين لم يكن للمولى الاحد هما وليس له العفو جانا
وان قلنا ان جيب القصاص فقط يختص في كل من الامور الثلاثة وحيث قلنا ليس له العفو جانا فلا بد ان يمتنع
العفو على الدين ولم ولو اجبت رشا فلما أي لو كانت الجاني خطاء بحيث يوجب الرشا في الرهان في الرهن
الثاني حيث ان الجاني بمقتور خطه فينبغي ان يمتنع المورثين المذكورين برقبته القاتل ويتعلق به حقه فعلى هذا يجب
خطاء وفي العدا اذ اعني المولى على مال يجب ان ينظر ان كان الواجب فيها اكثر من قيمته القاتل او بقدرها هل يبايع
وجها واحدا هو هو قول الشيخ رحمه الله نعم لان ربحا رغبه راعف بزيادة يتوقع بها من القاتل والشا
لا بل ينقل الى يد من الجاني عليه رهن من مئذنه لانه لا فائدة في بيعه وقوى في ثرة الرهن الجاني
من رهن المقتول بسبب الجانيه في مال العبد لا في العين وهو متجه فعلى الوجه الثاني ينقل القاتل بقدر الواجب
من رهن القاتل على الاول بايع منه قدر الواجب ببقا الباقي رهن فان تعذر بيع البعض ونقص المستقيم مع الباقي
الزائد على الواجب عند من رهن القاتل قال في كره وهذا الوجهان لما يظهر انهما اذا اطلب الراهن بالنقل طلب
القاتل البيع في وجه جانيه ذلك اما اذا اطلب الراهن البيع ومن رهن المقتول بالنقل جاني الراهن لانه لا حصة
عنده ولما كان ينقل على الوجه الثاني جانيه من المقتول بالنقل لانه ان تم دبله وهو ان البيع لا فائدة فيه
من رهن الاول يتعلق به حقه فينبغي ان يمتنع الجاني وما علم من ذلك انه لا فائدة فيه هو دليل الوجه الاول فان
اقصه ترجح الاول على الثاني لان الوجهين لا يظهر اذ اطلب من رهن القاتل بالنقل ولو اتفق الراهن والمورثان على العدا

ما ابتداء وبيع ان يمتنع على
ماله وهو مال الرهن في الجاني
مورثه حتى فيها ابتداء

بذره جانيه

تعتق ولو اتفق الراهن ومن رهن القاتل على النقل فعند بعض العامة ليس له رهن القاتل المناقشة فيه وطالب
مستثنى دليل الوجه الاول ان ذلك قوله ولو اخذ المورثين وتغير الدين بسببه وجعل منه رهنا بالدين الا
اي لو اخذ من رهن العبد الجاني في الجاني عليه وكان كل منهما رهنا بدين فان اختلف الدينان بالحل والرجل
واختار المالك العفو على الدين وتعلق برقبته الجاني وكان خطاء على ما سبق فلما رهن ان يتوقع لدين القاتل
لان كان الجاني دين المقتول فقيد ربا سيقا لا من مئذنه في الحال وان كان الجاني من القاتل فقد يرد الوثقة
للمورث ونطالب الراهن بالحال في الحال ومثله ما لو كان موجبين واحدا الاجلين طول وان نفعا حولا وباجلا
فاما ان يتفقا جنسا وقدر او يخلفا فان لم يتفقا واختلف الحدان في القيمة وكانت قيمة المقتول اكثر من
سنة الوثقة لاستقاء الفائدة لانه بعد النقل لا يتعلق به دين القاتل والقرض عدم الاختلاف بينه وبين
القاتل وكذا لو تساوى في القيمة وان كانت قيمة القاتل اكثر من قيمة المقتول الى دين القاتل وتبقى الباقي
ما كان وان اختلف الدينان قدر الاجنسا فان تساوت قيمة العبدان وكان القاتل اكثر قيمة فان كان المرهون
بالدين القاتل في التوثيق فان لا التوثيق لا كذا الدين في نفسه فائدة مطلوبة بخلاف ما لو كان القاتل
مرهونا باقلها فلا فائدة في التعلق وان كان القاتل اقل قيمة وكان مرهونا باقل الدينين فلا فائدة في النقل
ايضا وان كان مرهونا اكثر من القاتل من القاتل قدر قيمة المقتول الى الدين الاخر وتبقى الباقي رهنا عما كان وان اختلف
الدينان في الجنس فهو كما لا يخلف في القدر والحلول والتأجيل وان اختلف في الاستقرار وعدمه كما لو كان الجاني
موض ما يتوقع رده او صدا فاقبل المقتول فان كان القاتل مرهونا بالمستقر فلا فائدة في النقل وان كان مرهونا
بالآخر فالجاني بوثقه وهو مختار في كره اذا عرفت هذا حيث قلنا ينقل التوثيق في مقام ويقام منه مقام
او يقام عينه مقام القاتل في الوجهان السابقان كذا ذكر في كره وخبره بان لا البيع وجعل الثمن رهنا
ويمكن توجيها بان يعلق الارش برقبته الجاني بالبيع والمورثين مستثنى الاستيغاه بالارش فان تعلقه برقبته
الجاني هذا انما كان حقه لا متاعه لو كان ذلك فله حقه في حصول الارش ببعده فتكون خصوصاً اذا امكن حصول
فانه لا يخفى بالنسبة الى الدين الاخر بان يطلبه طالب الدين بزيادة ولو اتفق على البيع فلا يجب ولو تساوى الدينان
في الارض وحكم بعدم النقل فقال المورثين في ائمنه وقد حتى فيصعوض وضعوا ثمنه مكانه فلا فائدة في
احتمال الضرر عنه ولا حتى بعد هذا الشأن ما في عبارة الكتاب من القصور عن زيادة الحكم المشبهة اطلاق
البيع في عبارة الجرد العبارة لا يستقيم كما هو معلوم بزيادة في مال الجاني وفي الخطاء مع الاستيغاه اقل الحكم فيه
فالحكم في العدا اذ اعني المولى على الدين وباقي جميع الاحكام السابقة ويمكن ان يكون مع الاستيغاه قدر العبد
والخطا في الخطاء وحده وهو الامور لان خاتمة العدا لا يستوعب كل هو ظاهر وفي بعض النسخ هذه الزا
من رهنه على ما ذكره شيخنا الشافعي في بعض حواشيه قوله والمقابل مع عدمه فالباقي رهن أي ومن رهن
مقابل الجانيه مع عدم الاستيغاه لم يمتنع الرهن بالقيمة لو ائمنه المورثين واجبي وكذا لو ائمنه الراهن
وانما تعلق بالقيمة وان كان العدا لما جري على العين لان الرهن مائة الاستيغاه بالعين يستوفى الدين
فتمتته ولم يمتنع بها الوكا لانه تعلق بالعين ولم يمتنع على تعلقها بالقيمة ولم يمتنع بالقيمة
فرضا المورثين وانما تعلق بالدين لان العين لا تذهب بغير الاوصار التي تعلق بها ثم واداهم الرهن المستحق
المورثين دانته لظواهر هذه العبارة مشكلا لانه قد سبق بزيادة المصنف ان للمورثين مطالبة الراهن بالعفو

د

وَمِنْهَا

لا يكون راعا وما يدل على صحته كما شئت والكاشف هو دليل على سبق العدة الموثرة الثامنة وأما الموقوف عليه
 فهو من علم العدة أعني علم الصحة أو الزوم ولهذا قال المعصية ذلك فبينه على أن ما كان عديما أي المراد منه
 العدم لا بوصف يكونه موقوفا والعفو عدي لان المقصود منه الأسبق وهو عدام ما في المدة فيكون
 ما يقع من أن الكشف في حاله يظهر بعد زوال المانع من بقاءه بخلاف الموقوف وليس فيه ما يدل على أنه
 كذلك لكن شكل الحكم الزوم كان بان للعفو ما ان يكون سببا تاما أو لا فان كان الأول لم أمانه مع
 وجود المانع أو بطلانه وان كان الثاني لم يزم كونه موقوفا ومثل هذا يأتي فيما لو اعتق الراهن أن لا يفرق
 بين غناه الشارع بالفق من الرق فكان سببا على التعليق أخرجه عن ذلك فيقول الحكم هذا الذي يدل
 عليه الدليل هو البطلان لوجود حق الرهن المتناهي لوقوف العفو ونقل الشارع عن المص وجمعا للناظرين
 في صحة العفو وبطلانه ومع عدم الفك يضمن الراهن لأن مال الحافذ فيه قضاء دينه ولا يخفى ما فيه
 لو أبرأ الرهن لم يرضخ أي لو أبرأ الجاني وجهه ظاهر فانه غير مالك لشرائه الجاني والأقرب
 أنه حقه فان لا أبرأ العاصد يفسد ما يضمن هذا بيان وجه القرب ولو صح أن لا أبرأ يضمن
 فله امتناع حقه مع صحة الإبراء حيث وقع التضيق فاسدا فما في ضمنه أيضا كذلك إذا لم يثبت التتابع
 حيث هو تابع مع انتفاء متبوعه وأطلاق التضيق هنا بالحجز والتوسع لأن سقوط حقه لا رخصة
 أبرأ إلا أن يحمل الإبراء على إبراؤه مما في ذمته ويحمل تنقيها السقوط لالأبراء إذا اقتضى امره واستمع
 أحدهما مانع نصح الآخر اقتصارا بالبطلان على موضعه ومثله ما إذا وهب الراهن الرهن من غير
 أن يرضخ الدين في كل الرهون رهنا بالباقي على أشكال اقرب ذلك أن شرط كون الرهن رهنا على الدين على
 أن يرضخه ينشأ الأشكال من أن رهن المجموع يقتضي مقابله الأجزاء بالأجزاء إذا ظهر من مقابله
 أنه لا يخلو بمقابلته الأجزاء بالأجزاء ومن أن التقسيط يقتضي أنه إذا تلف جزء من الرهون لا يبقى الباقي
 جزء يقتضيه الحفظ وهو باطل قطعاً ووجه القرب أن مع عدم الشرط لا يقتضي الرهن المجموع بالأجزاء
 بدون الشرع وأما أنه قد يتوهم عدم افتناء المص نظر إلى أن المذكور في كلامه هو الحكم مع الاستمرار ولا
 فيه لأن التراجع مع عدم الشرط وليس كذلك لأن الأقرب يقتضي القوي إذا لا يتطرق الاحتمال مع الشرط
 فلو بدونه ولو رهن بعدين كل منهما رهن بالجميع هذا ما بناء على أنه مع الإطلاق يثبت رهن الجميع
 فأضرب على اشتراط ذلك إلا أن تعدد العقود الصفقة أو حتى الدين واستحقاقه الظان
 بالصفقة هذا الدين المرهون به وكذلك القرض في البيع في قولهم يقتضيت الصفقة وإنما عطف الصفقة
 لأن تعدد العقود مع اتحاد العوض المرهون به لا يقتضي أن لا يكون كل من الرهين رهنا بذلك الدين
 مستحق الدين واستحقاقه فان تعدد ما يخل بذلك لكن فيه مناقشة لأن تعدد العقود اتحاد لا أثر
 لتعدد الصفقة وظاهر العطف بالواو يشعر باعتبارهما إلا أن يقال لما يرد من ذلك رفع العنا
 بما يستتدرك الوكيل ولا المالك في الرهون المستعارة من شخصين لأن الوكيل وإن تعدد يرد الوكيل وكذلك تعدد
 اتحاد الراهن لأن الانتفاع بالعين المستعارة في جميعها هو حق للراهن عليه ولو دفع أحد الموارثين
 الدين يفتقر نصيبه على أشكال أي لو دفع أحد وارثي الراهن نصيبه من الدين وهذا الاشكال
 في المستدرك بأنه مع الاشتراط يكون الرهن رهنا بكل جزء وبدونه على ما يقتضيه التقسيط لا وجه

المفصل السابع
في النافع

ادع كاشترط لا ينفك قطعا ويدور بغيره بغيره لا ينفك قطعا
لغيره فالأقرب انفسا حصته اذا رهن جيني هذا وتعلق الدين بالرهن
ولما منع الراهن من التصرف في المورث وتعلق بغيره لا ينفك قطعا
انفسا حصته اذا رهن جيني هذا وتعلق الدين بالرهن
كالمكمل والموزون ولا كالعبد لأن خوارق الميراث تعلق بغيره لا ينفك قطعا
برضاها ولا دخل الميراث في ذلك لأن استنفاقه ملك الراهن كما قلنا لا يمكن لغيره من القسم
به الشيء كان توقف على رضى الميراث وإذا قال المالك مع الراهن لو استوفى الميراث
فالأقرب صحة الجمع وجهه القريب جاز كل منهما مع الآخر فكل مع الآخر لا مانع وتعلق الميراث
تعلق في القبض ليس من شخص واحد وهو ضعيف قول لكن لا ينفك قطعا
بل لا بد من وزن جديد وكل لأن قوله استوفى لنفسك يقتضي الامتداد على كل حال
لأنه من كون الأذن في الاستيفاء أم التجدد فعل ولو سلم فاشبات أيدى كل زمان
أنه ليس كذلك فلا ينعين للفعل الجديد كالمكمل والموزون في الموزون ولو قال بعد
صح البيع دون القبض لأنه لم ينعى قبض الراهن وقبض الميراث فيقول ان قبض الراهن
شوطا للبيع ولا ملكا للميراث فيصح البيع بملك الراهن الثمن والآراء الذين يملكه الراهن صحح
فتضاه يكون مضمونا عليه فان القبض انفسا حصته اذا رهن جيني هذا وتعلق الدين بالرهن
القبض فاستدأ اقتضى انفسا حصته اذا رهن جيني هذا وتعلق الدين بالرهن
بيع مطلقا صح تعلقه بالملوك على وجهه يصح ولو اختلف في عقد الرهن قدم قول الراهن مع
أي لو اختلف في وقوع العقد وعدمه لأن الاختلاف في احواله شأني ولا يطردها فيما تقدم قول الراهن
بأنه فلو ادعى دخول الغل في رهن الأرض قدم قول الراهن في انكار الدخول والوجود عند الراهن
الميراث دخل الغل في عقد الرهن الجاري على الأرض فان نكر الراهن الدخول والقول قوله بيمينه وكذا
أنكر وجود الغل في وقت رهن الأرض فان ذلك كاف في الجواب لاستلزامه في رهنه ويقدم قوله بيمينه
فان كذب الراهن وأصر جعلنا كلاً وردت الميم على الميراث أي فان كذب الراهن في انكار الدخول
رهن الأرض بان كان الغل مقطوعا بالوجود صح لم يكن جوابه عن الدعوى بانكاره وجوده كافي في الجواب
لكونه كذا فلا بد ان يجيب عن الدعوى بدخول الغل في الرهن جواب صحيح من قرار وانكاره اصر على الجواب
بعدم الوجود بعد ما ثبت الحاكم بالجواب الصحيح جعلنا كلاً وردت الميم على الميراث في انكار الدخول
الشهد الخيال عدم الثمين لظهور كذا الراهن وليس شيء لأن الميم لتبوء رهن الغل ولا يلزم من كذا
الدخول ولا يلزم ان يكون كذا الراهن على الميراث الدخول بان قطع بعدم وجوده وقت الرهن اسف
حاجة الميم لولا ان عدل الراهن حلف أي وان عدل الراهن على الجواب بانكار الوجود عند ظهور ذلك
اياله إلى أن في رهن الغل كان جوابا صحيحا يخلف عليه وهذا عدل قوله فان اصر وأما ما صح جوابه
لو يسقط منه ما ينافيه فان يسقط ما ينافيه كان أقرب انه رهنه الأرض وما دار عليه حايثها مثلا فان
ج لدخول الغل بغيره القطع بوجوده وقت العقد ولم ولو ادعى عليها رهن عينا فلا حدما اذا صدق

ان يشهد على الآخر ما لم يجر نفعاً بان يشهد بالرهن على الدين وعلى كل جزء منه وحده نفع جبر النفع لك
انه مع الرهن كذلك يصير مال كل منها رهنا لكل جزء من أجزاء الدين فتكون سهم الآخر من العبد
بما عليه من الدين ان كان رهنا بدين في ذاته ووثيقة بما على حصته من العبد رهن بها من الدين ذلك
نفع وثيق ولا يخص نفع النفع فيما ذكره فالأول ان يعر بعين لا يقتضي الجواب فيقول ان وثيقه
عنه جبر النفع فقبل الشهادة مع العبد لربوا في الشروط اذا مانع كان يكون دعواه ان كل حصته
رهونه بدين ولا تقتصر بها جبر النفع ولو كونه كل منها عن نصيبه وشهد على شريكه لم يقبل شهادتهما
أعدها كذا لا لأن بقول الصغير لا تطعن في العدالة والكذب ليس منها لأن الصغير لا يصدق
في العدالة ولا يقبل بذلك وان كانت عبارة هنا قد توهم خلاف ذلك فان ما توهمه غير مراد وإنما الذي
فان كان على العبد أو على رسوله أو على الأئمة عليه وعليهم السلام فهو الكفاية وما عدا ذلك فهو الضعاف
ينبغي ان لا يقدح في العدالة منه إلا ما أخرج عن الرواية وأذن بالحسنه اذا عرفت هذا فيقول لو سلم ان
الكذب خارج في العدالة لم يكن ما هنا من قبول الشهادة لأن المانع من ذلك على هذا القول هو التقدير
هو بعد الكذب ولا يجوز ان يكون هذا انكار الذي رغبه انه كذب يشاع بين الناس وغلط وتوهم ذلك
ج فلا يلزم ما ذكره ومن هذا يعلم ان من اقر بيمينه شاهد لا يقبل شهادته ولو ادعى على واحد
رهن عينا عندهما فصدق أحدهما خاصة فقصه رهون عند المصدق المصدق الدال بصيغة الميم
المعقول فلو شهد الآخر فاشكال ينشأ من تشارك الشريك المدين حقا فيما صدق الغير أحدهما
عليهما ولا فان قلنا بالتشريك لم يقبل ولا قبلت تحلل الكلام ان منشأ الاشكال التردد في ان صدق الغير
لأحد الشريكين في شيء ادعى عليه هل يقتضي اصل التركة استحقاقا في المصدق عليه أم لا يدعى ذلك قوله فان
قلنا نعم وانما لم يقبل على تقدير القول بالتشارك لأن الشاهد يدفع عن نفسه ح مشاركته فيما اقر به المدعى
فلهذا التحقيق فيقول ان كان سبب الاستحقاق موجبا للتشريك كون الدين رهون به مستحقا لما دارت
تصادقتهما والرهون مستقل بهما بالآثار والدين مال استراك منه وتوهم ذلك فلا اشكال في مشاركة
أكثر المصدق وعدم قبول الشهادة وان لم يكن ثم ما يقتضي التشريك في الدين ولا في الرهن فلا اشكال في
عدم المشاركة وانشاء المانع من قبول شهادة تروسي في الأصل ما يوافق ذلك ولو ادعى في متاع فادعى
أحدهما انه رهن وقال المالك ودعيه قدم قول المالك على رأي هذا الراي هو راجح لأن الميم على الميراث وجا
على المصدق المدعى ادعى رهنه بمقدار قيمة المتاع تعويلا على روايته فيها ضعيف فلا يقبل في الصغير
ظاهر قوله ولو قال الرهن العبد فقال بل الجارية بطر رهن ما ينكره الميراث أي انما كان كذلك لأن الرهن يخص
خو الرهن وهو جاري من طرفه فاذا نفي رهن العبد نفي عنه ولم ينجح الميم فيقول الميم على الراهن لشي
ما يدعى رهن الجارية قوله أما لو ادعى المانع اشتراط رهن العبد على الميم فقال المشتري بل الجارية
احتمل تقدم قول الراهن وهو الأقوى والخالف وفيه البيع وجه الأول ان نكار اشتراط الجارية وانكار
استحقاق الميم كان كافيا في استحقاقه فيقول المانع في اشتراط رهن العبد والميراث الراهن فيه
لا يملكه ويضعف بان انكار اشتراط رهن الجارية يستضي انشاء هذا الفرد من أفراد البيع الذي
لغيره الراهن وهو للزوم من الجارية لأن الميراث على تقدير وقوعه فكيف يثبت جرد انكاره ويسقط

اختلاف

العبد

حق الآخر من هذا العقد المدعي ووجه التحالف ان اختلا الشئ على الثمن من جملة ممتلكات الثمن فكل واحد
لا يخفى ان لو قال بختك مائة وخمسين فقال بل مائة لا تقاها على قدر سقوط الاوصاف واختلافها في بنية
الرايد ونفيه فانه منكرا ان يرد يقال هو المنكر خلا ما هنا وهذا قوي متين وعلى ما قولنا الممحل
عقد البيع بعد استقاء شرط كل من الجارية احدى ما يقع المرتبة والاخر باليمين وقسمه بعد استقاء
على قدر سقوط الاوصاف واختلافها في بنية الثمن فانه على وقوع عقد مع شرط ويحمل الفسخ لغوات
الشرط وسعدان بنية الفسخ في عقد لا يجرى في المرتبة شرط رهن الجارية مما ينافي وجوب الكفالة بالعرف
الذي يدل الدليل على ثبوت التسليم على الفسخ ولو قال رهن البعد فقال بل هو الجارية فانه في قولنا
لا تكان رهن الجارية ولا بد من اليمين ولو قال رهن على الرهن من الرهنين صحت اليمين دون رهن
لان ذلك مستند الى بنية وهو اعم ولا طريق الى العلم بها الا من قبله ولو قال الرهنين انه كان قد اقرب
انما دفع عن الدين الاخر والقول قوله باليمين ايضا اما لو انكر الغريم الفسخ فانه قوله من هذا بعد
الاول حيث يقضاه فان على الفسخ ويختلفان في تعيين الاصل فثبت الدين الفلاني وقال الاخر بل يثبت الدين
فانه اختلاف في المفسر عنه فاما مع الاختلاف فيه فان القول قول منكره ولا فرق بين الاحالة
في جرح البنية او في اللفظ فلو قال الدافع ثوبت الدين الفلاني وقال الاخر بل يثبت الفلاني فانه اختلاف في
كانت البنية امر فليسا لا يطعن عليه الا من قبله لان الامر للخصم الذي يدعي فثبت الدين الفلاني وقال الاخر بل يثبت الدين
عليها باليمين ولا بد من ثبوت هذه الاحكام كلها انشاء الله في كتاب القضاء وكلام المصنف هنا من ذلك وانه
الاختلاف في اللفظ فظاهر لو قال دفعته فابلا انه عن الفلاني او اقررت بذلك فانكروا قال في قلنا انه عن
الفلاني وقدم قوله بيمينه لانه منكره ولو قال لم اؤخذ عند التسليم لحد الدين اتمل التوزيع وان يقال له ان
الاداء الان الى ما شئت وجه الاول ان القابض ملكه بالاختصاص قطعاً لوجود مقتضى وهو الاستحقاق واستقاء
المانع فلا بد ان يسقط من الزمة من الدين ما يقابل ولا ترجيح لاحد الجانبين فيعين التوزيع وهو الاصح
ووجه الثاني استقاء البنية حال الدفع فليست ادركها الا ان المرجع في ذلك الى اختياره وحيث لم يستقر الاختيار
شيء فليخص من شاء ويدفعه اقتضاء ملك القابض لمقبوض وقوعه عن شيء بل وكل انظاره على ما لو كان
مشركا كان درهما بدينين وسلم مشكورا لادى درهمها ثم اسلم الى قوله وان لم يقصد فالوجه ان لما كان
المسئله في المشركين انهما لو كان الحال اثار من المانع في حقهما او الجواز الذي لا ينطبق اليها المانع وتقر به
ما سبق والاصح التوزيع ايضا ولو كان لزيد عليه ما يدعى ولغيره شيئا وكل من يقبض لهما دفع الدين
لزيد غير وفذلك والا فالوجه ان اي وان لم يكن كذلك بان لم يدفع لواحد منهما بعينه بدليل اوقاف الوجه
السابقا ما يتان هنا والاصح التوزيع وفي العارة مناقشة لطيفة وهو ان موضع الوجهين ما اذا كان
ولم يشيئا لا ما اذا لم يشيئا احد بعينه اذ لو تواهما لم يطرح محج الوجهين فينبغي ولو اخذ من الماطل
فالاعتبار بنية الدافع ويحمل القابض ولو فقدت الوجهان لاختار من الماطل يقتضي ان يكون الدافع هو الذي
فلا بد عليه من الاخذ بالحكم ودفع حيث ان الوجهين بائنان لان فيه الحكم فائمة مقام بنية المدعي فانه
الدافع وهو الماطل احد الدينين وثوى القابض الاخر فبنية الدافع ان ترجح بنية الدافع لان استحقاق
هو بنية وترجح بنية القابض لان الاخذ فيها صيرها غير مقتضى كما في التركة اذ اخذت فلهن ولو

اذ التهم ان استمر الخصم لا يثبت فلا يثبت للدافع اصلا ليعتبر ترجيحها وعدمه وان حصلت البنية عند المدعي
الدفع فلهذا لان المهور المجرى يكون حريدا ولا فاء وبالمع بين صدور البنية منه مع كون لا يثبت منه فلهذا
تاما لا يثبت وقوله ولو فقدت يديه ما لو فقدت بنية كل منهما اذ لو وجدت البنية من القابض فقط
فرجحان اعتبارها عند ظاهره ومع فقدتها فاصح الوجهين التوزيع كما في باقي النظائر واعلم ان الشايع ولا
المع ربح ان محج الوجهين احتمال ثالث في مسألة الاخذ من الماطل فلهذا التي في موضع الوجهين لا ولبس هو
عرب لان موضع الوجهين مسألة اخرى وهو ما اذا فقدت البنية من كل منهما وهما محج الاحتمال ان الاول
لو لم ولو كان التوزيع في الابراء قد تم قول المتين لا منكره والاصل بقاء الدين ولو قدم قول الرهن
في عدم الرهن مع اليمين في عدم رد الرهن لانه لا اصل عدمه واليمين على من انكر وفوق بنية وبين السوداء
والوكيل ان كل منهما يقض لخصم ما لثالث ليعين المرتبة فثبت بيمينه وفي قول الرهن على راي لا منكر
للازيد والاصل عدمه وقال ابن الجيد تقدم قول المرتبة ما لم ترد دعواه عن قيمة الرهن تعويلا على رواية فيها
ضعف مع مخالفتها لظاهر المتن قوله وفي الرهن على نصف الدين كله لان الرهن ينكر وقوع الرهن
على الزائد عن النصف وعلى الممحل منه لا الحال اي وتقدم قول الرهن في ان الرهن على الدين الممحل لا
الحال وكذا العكس لان ما انكر المرتبة الرهن به يندفع بان كان وعليه في دفع لغيره الممحل بغيره وظاهر
العام يقتضي ثبوت الرهن بالدين الخالف لما خالف الراهن على ثبوت الرهن به وليس كذلك في جوانب الشبهة
احتمال التحالف هنا وليس فيه كما لا يخفى لا يدفع ما ينكره المرتبة من غير ان كان نعم لو اختلفا في المشروط منهما
في عقد البيع جاز احتمال التحالف هنا ويحجه كونه الاقوى وفي قول المرتبة في عدم الترتيب والقيمة لكونه
منكر في كل من السيلتين اذ الاصل عدم تفریطه والاصل عدم ما يدعيه الراهن عليه من زيادة القيمة حيث
لزمته بعدا وتفریطه وفي ان رجوعه عن اذنه للراهن في البيع قبله ترجحا للوثيقة ولان الاصل عدم
بيع الراهن في الوقت الذي يدعيه وعدم رجوع المرتبة في الوقت الذي يدعيه فيتعارضان وينبغي الاصل عدم
الرهن ويحمل تقدم قول الراهن على بقية العقد ما اتفق به هنا هو تخان في الخبر والارشاد وهو هذا
الشيخ والزمنا الآخرين وفي حكمه عن الشيخ ولم يثبت في واجح المص على ما اتفق به الوجهين الثاني منهما
وهو الشيخ والظاهر الاول كما يدعيه الاول من جهة جانب الوثيقة عملا بالاستصحاب الثاني ان كل
دعوى الراهن والمرتبة قد استندت الى اصل فيشكلان وينبغي اصالة استمرار الرهن بخلاف معارض اما الا
فلان الراهن يردى صدور البيع على وجه مخصوص وهو قبل رجوع المرتبة والاصل عدمه لان الاصل في كل
امر ممكن المعدم حتى يعلم وجوده والمرتبة يردى صدور الرجوع منه على وجه مخصوص ايضا وقبل صدور
البيع والاصل عدمه ايضا فوقع التعارض واما الثاني فلان الرجح ما ذكره من نظرين وجه الاول
ان الاصل وان كان عدم صدور البيع على الوجه الذي يدعيه الراهن الا انه لا يثبت به الا ان الخصم الناقض عنه
وهو صدور البيع مستحجما لجميع ما يعتد به شرعا وليس هناك ما يحل بخصته الا ان الرجوع قبله وبكفي
فيه عدم صدور العمل بوقوع ذلك والاستناد الى ان الاصل بقاء الاذن السابق لان المانع لا يشترط
العلم بما فيه لتأثير مقتضى والامر يمكن التمسك بشئ من العمل الشرعية اذ لا يتطعن بغيره فانه
على الواقع وهو معلوم البطالان فان صلى مراعاة للافعال والشروط يكسب له صلوته الاستناد
الى اصل عدم طرد الجاحشة لما نفعه من الصحة على ثوبه وبذنه الطاهر وان لم يعلم استقامتها بحسب

لصحة فلا يستطاع الغرض الواجب ليهب بكونه المقتدر ويجعل عدمه لتقصير المقتدر بكونه عن الدين مع المقتدر
 الدين باقوان والمقتدر بكونه وليس في ان نقصه في اوقات حقه على المقتدر لا يستطاع حقه عن الدين ولا نقص
 لغرضه مع تمكن المقتدر فان كان الدين على المقتدر لا يتوقف على اقرار المقتدر وكان اراد معنى آخر وهو ان المقتدر
 لم يقصر فيما يجب عليه حيث اقبلت الواقعة فلم تساعده عن الدين بعد نقصه فان المقتدر من المقتدر لم يقصر
 من حيث الكفاية والسنة والمقتدر بغيره **و** من اتمته للعبد بغيره من الرهن عند الحلول اي الغرض على المقتدر
 منه الحلول حيث لم يعلم فلا يحتاج الى الغرض لسانه واما الغرض للعبد الذي اقربانه معتق فثبت له ليس على
 الغرض في الاولين بغيره لسانه فثبت له انما يعتق بغيره من الرهن اذ لا يعتق اخر من غير الغرض له مثلا اذ حل
 قتيله وقوله عند الحلول مستند بل مفسد لان فكه رجب سواء كان قبل الحلول وبعد وان كان بعد الحلول قبل
 متمكنا من الزام المقتدر باستيفاء دينه وفي الرهن لا ان قبل الحلول لم يمكن ذلك با رضاه او لا ولو بعد زوال
 رجب عليه فان تعذر بيع وجهه بالقيمة مع الميزان والاريد على اشكال لا شبهة في خوف تلك القيمة
 فمادون مع القدر على الميزان والاشكال مع عدم القبول الا بزيادة على القيمة ومنشأه من ان الدين على المقتدر
 ضرر يكون منقضا ومن ان التخلص ولو كان لا يملك الا ذلك فيجب هو الاصح لان ادخل هذا الضمير على نفسه برهن المقتدر
 لو اجمد بماله **و** فان اعتق فلا ضمان الا في المنافع التي استوفىها المشتري لغيرها اذ منافع الحل لا تضمن في الغرض
 اذا اعتق هذا العبد المقتدر به بسبب من الاسباب وان وجوب التخلص يستطاع عند حصوله بالعقود ولا يملك
 ضمانا في احد سوي المنافع التي استوفىها المشتري لمقتومها وكول الرهن سببا في تسلط المشتري على استيفائها
 استوفى بنفسه او بوكيله او بالاجاز او بالعارة ونحو ذلك والمباشرة ضعيف بغيره واما المنافع التي فاته فله في
 ضمانها لان منافع الحل لا تضمن بالقرائن اذ لا يدخل تحت اليد الذي يدخل تحت اليد هو المال ويظهر من العبارة انه
 استوفى المنافع غير المشتري بان غصب العبد فاجت فاتفق به اذ لا يملك ضمانا على المقتدر وهو محتمل ان ذلك ليس باسما
 اذ ليس يثبت بعد رهن المقتدر واما ما ذكرك بعد ان الغاصب يحمل الضمان لان الظاهر غصبه لرهنه انه محمول وذلك
 لا يعتد بغيره المقتدر وقوله يضمنه الما يتبع به بعد القبول كجائز اي قبل القبول اما ضمانا لغيره فثبت بعد رهن المقتدر
 وزوال السلطة الظاهر عند فواته واما ضمانها قبل القبول في حال العبودية ويؤثر السلطة ظاهر فقد ثبت
 وذلك لان المدفوع اليه احمق منافع ملك المشتري ظاهرا فيستحق ان يراعه فلا بد من ضمانه فاذا دفع اليه
 المشتري وهكذا الى ما لا يخفى له فيكون التمسك وهذا لما يراه على تقدير ان كان كل من ضمن للعبد لا بد من دفعه اليه
 على وجه يعلم به المشتري وليس ذلك بل ان كان ضمانه له على وجه يرضى ببقائه في يد او يد شخص آخر ولو كان
 لم يملك لا يعلم به المشتري ويستمر عنه العبد الثاني ان كل ما وصل الى المشتري من العبد يجب على المقتدر ان يدفعه اليه
 الا فيما لو سعى العبد انه لا يضمن المقتدر الا احمق منافع دون ما دفعه للكاتبه عدم الضمان رجب فاذا اخذ المقتدر
 لا يضمن ضمانه دفعه اخرى ولا يقال ان بين هذا وبين ما زاد على احمق منافع مال الكاتبه فربما لان العبد الذي
 باختاره واماها فان لما خذ منه فهدا فلا يلزم من استقاط الضمان هناك سقوطه لانا نقول ان الضمان
 بمال الكاتبه ليس باختياره قطعا واما هو لخاص رقبته من سلطة الرق بغيره في النشأ عن تعذر المقتدر في دفعه
 اذ عرف هذا فلو كان امتناع هذا الضمان قد احمق منافع الضمان بكونه لما يتبع به بعد القبول كجائز اي قبل القبول
 ومكرها المشتري ولا يمكن ان يتبعها وكذا الواقع بها المشتري او يثبت ويحتمل ذلك منها باذن العبد اذ كانت
 المال ووقع النشأ في المال وكذا الواقع بها لا او تخرج امره لا بغيره اذن المشتري ويحتمل هذا

العبارة وردت في بعض النسخ
 لا سنة حاشية على العبد
 النسخة حيث رتبته في بعض النسخ
 بالواقع على ان المذكور ٢٥٢

بإذن

أول النسخة في بعض النسخ

Copyright

ersity

الضمان في بعض النسخ
 الضمان في بعض النسخ
 الضمان في بعض النسخ

من اول الامر بوزن الكتابة فلا يمان في هذا الزمرك هناك منافع مستوفاة اذا لا تقرب هناك يدخل الماس
في ملك العبد ويجعل ضمانه للاصناف لان صفة في غيره مستند الى سببيه وفيه قوة قوله وكذا لو ابرأ
السيد او اصران هذا ايضا مع عدم استيفاء شيء من المنافع او اصران في هذا المال الذي ابرأه السيد لا
يقضي الاقرار ولا ابرأه ولو عجز عن أداء الجميع وجب دفع ما يملك منه او لو عجز المقر عن أداء جميع ما املك
وجب عليه ان يملك من دفعه اذا لا يسقط الميسور بالعسور ولا يملكه خفيقا للام على العبد وتقبل لا يملكه
ولو كانت مشروطه فمضى الفقه لعجز عن تمام مال الكتابة ثم استوفى جميع المقر ما دفعه في التخليص
الضمير في دفع يعود المقر وكذا في قوله العجز ولا يخفى ان ضمير استوفى يعود الى الكتابة المعنى انه لو دفع المقر
لعجز عما سواها من باقي مال الكتابة ولا وجه لتعيب الفقه في المقر اذ لم يكن في كل ما دفع من قليل وكثير
استوفى العبد فان مال المدفوع لم يتبع المقر ولا ينفى به دينه على العبد لان اقراره يقتضي قضاء الكتابة وموافاقته
ذمته وانما حاول هذا المخلص رقبته الخ وفقدائه من الرقبه الثابتة ظاهرا حيث لم يحصل رجع الى ما دفعه
ويجمل العدم لان المشتري ملكه بالدفع اليه على ان من مال الكتابة فلا يثبت الرجوع به فان لما اخذ من الزوق والبر
لو دفع الى الكاتب المشروط فدفعه الى مولاه او دفع الى المولى فضا الى المولى وان يقال ان الرجوع فيما بينه وبين
ان كان اقراره صحيحا واما ظاهرا فان دفع الى المشتري ذلك واخير بالصوره حين الدفع فله الرجوع عليه وكذا لو
اقر بان الدفع ما كان هذه الجدة والا فلا ولو جنى على عبد المقر وبفسه او موثبه وكان عبدا او كان
خلص منه بعد رها من احوال العبد المذكورة لو جنى على عبد المقر وبفسه او موثبه وكان عبدا او كان قبا
خلص منه من سلطنة المشتري لثابته عليه ظاهرا مقدارا ما اوجبه الجناية فيسقط رجع المقر
وجوب تخليص ذلك القدر ويسعى في تخليص ما بقي ان في منه بعد الجناية بقبه وهذا لا يستقيم على الظاهر
بالا ان يكون في الجناية عذرا اذ لا يقتصر رضي بالاسترقاق وخطا وسلمه المشتري فلم يقدح في ذلك
على ملكه يقتضي الجناية فيقطع سلطنة المشتري عنه فيسقط وجوب تخليصه لحصوله بذلك لكن لا
يسقط ما رجع عليه من مال او نصا فلو ثبت عليه اجرة مشا فمع بقا صاحبها جميع شروط النقص
فداه المشتري في الخطا سقطت المطالبة بالجناية ولا يجوز له اخذ عوض الجناية الا ان يجزأ بالمال
ويدفع اليه بغيرها متى لم يخلص بالجناية فوجب التخليص اذ امارت وورث المقر قبل الاستيفاء والقبه
يكون عبدا او كان بالان وجوب التخليص في هاتين الحالتين اذ لو كان حر لم يعقل وجوب تخليصه والقبه
في قوله بعد رها يعود الى الجناية المذكورة في قوله جنى ضمانا قوله ولو اوصى شخص بخدمته دائما ولا يخرج
فاعتق ضمن اجرة المثل كل خدمته مستوفاه من احوال العبد المذكورة انه لو لم ينفك المقر ووصى بالخدمة
دائما ولا يخرج رقبته فاعتق الرقبه الموصى له بما فان المقر ينفك له اجرة المثل كل خدمته مستوفاه وعلى المقر
رضاء اكثر الامر بضمه كل ما استوفاه منه مما لا قيمة من خدمته وغيرها قوله ولو اوصى عبدا
البحر منها فبعد المستوفاه وما وصل الى مولاه من كسبه او كومات العبد وقدا وصيه على ما استوفى
يعتق ويكر ان يكون هذا فرعاً على ما سبقه من مقتضى الجنبه على كل من العبد من صير لوارثه لئلا يملك
من الارث ولو سكت عن قوله ليرخص لان العبد لا يبرأ وانما يقتضيه كونه وارثا اجرة ما دفعه
المستوفاه على ما سبق وما وصل الى مولاه من كسبه وهذا الحكم لا يخرج الا على القول بجمع الارث

فيها

University

فلم ولو اعتقه فاحل كسبه بالولاة ضمنه للأمام من احوال هذا العبدان للمشتري والموصى به بقبه
تبرعا جنى ثبت له عليه الولاة ظاهرا فاحل كسبه بالولاة اذ اضمنه المقر للأمام اذا كان المقر قد اعتقه
سائبة اذ لو اعتقه بغيرها كان الولاة له ولا يضمن لنفسه فلا يتصور ضمانا لا في السائبة واطلاق ضمها
الكسب للأمام يخرج على اكثر الامور والارض اجرة المنافع خاصة ولو انتقل الى مورث المقر فاعتقه
في كفاها او نذر غير معين وجاز المقر التركة اخرج الكفاة والنذر ولا يبرأ من الديون والوصايا مع
التكليف من احوال هذا العبدان لو انتقل الى مورث المقر فاعتقه في كفاها او نذر غير معين
واحتراز بما لو كان نذر العتق ضمانا فان نذر عتقه لخصه فانه ان العتق باطل فكذا النذر لخصه
بعينه وهو مقر وضمانا اما اذا كان النذر غير متعلق بعينه فانه يلزم ولا يجوز عتاقه لكونه جزا
نوع المقر الذي هو الوارث واحد الوارث فاذا مات مورث المقر وجاز التركة او بعضها اخرج الكفا
او النذر مما في يده لبقا بما في ذمة مورثه ولو ان مورثه قضى بالعبد المذكور بعض المقر الواجب عليه
كان عتقه من ذمته الواجبة عليه وجب عليه اخراج تلك الزكاة ايضا وقوله ولا يبرأ من الديون في
والوصايا مع التكليف معناه انه لو كان المورث في ذمة او وصى لجامعة لوصايا المقر اخرج هذه الكفا
ونذر العتق تلك الديون والوصايا مع تكليف ارباب الديون والموصى لهم لوصايا التركة لنفق العتق
ظاهرا فلا يقبل اقرار المقر عليهم وبقي جميع التركة في الديون وتبقى الكفاة والنذر في ذمة السيد
ان يقتطع من التركة ما يقتضيه التقييط للكفاة والنذر ويخرجها ولا ينفذ اقرار المقر على اربابها
فانها من الخلف فلا جاز ان يبيع بغيرها بقبه لئلا يعلم ارباب الديون فليس يبيعه وجوب ما الوصا فان
تصور المسئلة فيها بحيث يستوعب التركة ولا يبرأها الكفاة والنذر ويخرجها ولا ينفذ اقرار المقر على اربابها
مشكل فانها من التركة فلا بد ان يبيع بغيرها بقبه في ذمة المقر والنذر والكفاة مع قد يتصور قصور الباقي
فلا يبرأ من التركة ولا يقال انه قد يتصور اجارة الورث الوصا فيستوعب التركة لعدم جواز هذه الاحاق
منه الا انه قد يتصور وقوعها منه فيواخذها ما ظاهرا قوله ولو استولى عليها المشتري لم يحبس على الولد
تصيب المقر لو كان وارثا او لو كان المملوك الذي قالوا ان يسبق عتقه امرا وانتقلت الى المشتري فاستولى
ومات وكان المقر وارثا له فان نصيبه من المستولاة على قدر الرق لا يحبس على الولد نصيبه من التركة
لا عتاقه بكونها حرة قوله ولا يحبس من مال المشتري بالنسبة الى المقر فلا يخرج ما اوصى له به الا في
في يده لو دفع اليه فيعتق عليه من احوال هذا العبدان لو كان مشتريه قد مات ما وصى المقر المذكور
بشي من ماله ولو عجز الوارث فاجتبه الى معرفة قدر الثلث يخرج منه الوصية لا تحبس ذلك العبد من التركة
لا يخرج باقرار الموصى له فلا يستحق باعتاده شئ من الوصية اذ التركة بمقتضى اقراره ما عدا العبد يكون له
حسبا تلك ما سواه ولو كان ما اوصى له به المشتري ديناً عليه فدفع اليه عن دينه وجب القبول فيعتق
عليه بمقتضى اقراره فان قلنا انما يخرج قول المدفوع عن الدين اذا سواه اجسدا وقدا وكيفية فقول
العبد قلعت يمكن فرض المساواة كما لو كان الدين عتقا ثبت بالسلف وطابق الواجب في الذمة ويجب ايضا
بقوله لو اخص طرقت تخليصه من الرق في قوله عن الدين لان ما كان خليصه لوجه آخر فاطلاق بعض
الشارحين وجوب القبول لا يخرج من شيء اذا عرفت ذلك فقوله فلا يخرج ما اوصى له به منه المتبادر

ن

ن

على

ها

Copyri

ومعنى قوله وان طعن في الشك فيه انه على الحق طعن في المغاظة اي ذهب فيها والمراد انه لو صار شكا
حالته فحق باق له وصلى المال الى وجه الخيرات ليس يتبين ظاهرا اطلاقا انه لا فرق بين الاقراض
في ذلك وعدمه ولا بين ذلك لايقا حاله او لا يظهر كلامه في كون ان الثاني يميز بقوله تعالى ولا تسلف
كل البسط فتقعد ملوما محسورا ولا دالة في المعنى على كون ذلك تميزا وربما فرق بين كون هذا
الفعل قبل زوال الحجر وبعد زواله وفي الصيغة ابوع وجن لانه وان علا وشكر كان في الولاية الظاهر
ان تصديق الاستقلال بالثبوت الولاية قال في كون حكم الحد اولى لو عارضه الاب والاصل علم استقل الان
وهل يكون الحد الاعلى مع وجود الابن ولا يترتب فيه نظر والوجه ان له استفتاء القضاء لان له
التصرف والمض وجوب الغبطة والشك في ذلك لانه لا ينفك في نفسه والاصح الاول لانه ربما ظهر
علامات جوة وليس بظاهر انتفاء التشكي في الجدة اذا بلغ الطفل اذ كان ذلك وعلم بفعل الولي في نفسه والعلم
على مال لا مطلقا اي ليس له العفو مطلقا غير معتد بالمال لا انتفاء الغبطة في ذلك وقال في كون وان عني
مطلقا فالاقرب اعتبار المصلحة ايضا فان كانت المصلحة في الحق مما اذا عدها كما ان له المصلحة بعقل
مع المصلحة وما قرينة قوي متين ولم لا يطلو عنه اجماعا اذا لمصلحة في ذلك ولم لا يسقط ما لا يفي
الغنى الامع المصلحة ولم ولدان باكل مع فقير وان يستعفف مع الغنى ظاهر العبارة ان الاستعفاء
موقوف الى الله والاجرة اذ لا يملك الاثر في الواحدة لانه لا يملك الاجرة على غير متروك
ويجوز ان الاكل وان زاد على الاجرة لظاهر الآية وهو قول الشيخ والاصل جواز اقل الامرين في الاجرة وقد كان
لوجوب الاستعفاء مع الغنى لو انشئ باقل من الاجرة وعدم جواز ما زاد على مقابل العمل لان الاستعفاء انما
في مقابلته ولم واستتموه قدرا لا تاكله النفقة على اشكال يشاء من ان ذلك الكتاب مال الطفل ولا
ومن ان ذهب الى النفقة ضرر عظيم وفائدة نصب الولي دفع الضرر وبما يفي للمعالي على الوجه الاعلى
يكفي المصلحة والاصح عدم الوجوب لم فان تبرم الولي فله ان يستاجر من يعمل في الصحاح يوم اذا سئمه
وتبرم به مثله والبرم اي امه واجبه قوله ويستحق له البيع اذا اطلب متاعا زيدا مع الغبطة ولا
يسحب له الرخص في بعض السلع عوضا عن تحت تحت في الموضعين وفي بعض جوانب شيخنا الشهيد انما هو
لترد في الاستفتاء بين الوجوب والاستحباب فما زال من الامر من هذا لان ذلك استفتاء قلت في الغرض
لا يخفى لان ما سبق تردد وبما هنا فتوى وجزم في مخالفة ثابتة نعم قد يقال هو رجوع عن التردد في
وان قدما بينهما وقد يقال في الاعتذار لشيخنا الاستحباب مع التردد السابق ان الاستفتاء على تقدير وجوبه
لا يستدعي زيدا من مراعاة حصول زيادة لانه مال الطفل معهما بالنفقة انما البيع في وقت مخصوص
والشرع وجه معين فلا وعلى تقدير الوجوب ان التردد في الاستفتاء الذي يحتاج الى فسخ وسحب
النماء اما ما حصل بغير تكلف وسعي فانه واجبه لا محالة ولو كان في نسخة الاستحباب واجبه الا في شراء
الرخص على بعض الوجوه فان العود عند الشراء العالي لا يجوز قطع الكسب في ذلك المستعفى عنه
المصلحة في تصرفات الولي وهو معتقده عن مثل هذا فعل المراد الشراء حشا لا يكون حشا ولا لا
الى العالي ويحل العاق على استحباب النبي في شراء الرخص لم واذ انشئ الحق في حفظ مال الطفل
لم يكن للاجر على اشكال يشاء من وجود المنع فالعود عند الشراء لا يطلب الاجرة حشا

الغبطة والمصلحة ومن اطلاق الآية بالاكل مع الحاجة ففتنا وضوء النزاع ولان للاب من يد شفقة
وغيره وليس للاجر في العود لما فيه زيادة الشفقة وان كان معه اجرة لا يعذر ولا ولي ولا يترتب
بالاصالة وهو الاصح لم وهل الوجوه التي بنفسه مضاربة فيه اشكال يشاء من ان له الزرع الى
غيره في اجرة بنفسه ومنه الرجاء ما مال اليه فلا يستحق عليه الا بعدد ولا يجوز ان يعقد الولي المضاربة
مع نفسه في وجوب الاجرة الاولى ان جاز الدفع الى غيره جاز مع المصلحة وانما جاز لكونه منوطا بنظر
فاذا كان معه كان دخل في الحفظ واقر الى مقتضى الوصية فيكون جواز بطريق اولي ويرد عليه انه
لا بد من الجواز من قبله الاذن له والمتبادر من الاذن في عقد المضاربة الدفع الى الآخر وتجاويز الوصية
المداسد التصرف في اذنه وهو نوع ذلك وتوضيح الوجه الثاني في الاصل في مال ان يكون
لما كلف فلا يخرج عنه ويستحق عليه الا بعدد يقتضيه ولا يعقد الولي لنفسه اما ان العقد يقتضي
متعاقدنا ولا بد من الاذن في ذلك وبجواب عن الاول بان المتعاقدين يكون حصصهما بالحق
وتعاقبا بالاعتبار وعن الثاني ما قدمناه من ان اسناد التصديق بالوصية يتناول كل نصيب بالمصلحة
ولم يجوز انصاع ماله وهو ان يدفع الى غيره والرجاء كذا للتمتع بالصناعة طائفة من مالك بعينها
للجواز ذكره في الصحاح وجواز ذلك منوط بالمصلحة ولا فرق في ذلك بين ان يكون المجرى مال الطفل
منه عا وبالاجرة مع المصلحة قوله وان ينفق له عقارا وشتر مائة وان يشتر بمبني كل ذلك مع المصلحة
فولسو خطه مع عبادة في النفقة وبني ان يحسب عليه اقل ما يحتاج اليه وهذا الحكم على الاحتياج
لان الواجب هو ان لا يرد عليه قوله وقرض ماله اذا خشي تلفه من غرق او خرب وشبهه في اخذ
عليه رهنا لحفظ قيمته فان تعذر اقرض من الشفقة في اخذ عليه رهنا لحفظ قيمته فان تعذر اقرض
من الشفقة ولا بعد وجوب الاقراض اذا ظهرت امارات حصول التلف الشفقة في اخذ عليه رهنا لحفظ
قيمته فان تعذر اقرض من الشفقة ولا بعد واذا قلنا ان اداء الدين في الوكيل بعينه اشهاد تفريط بغيره
لوجوب الاشهاد هنا حدرا من التفريط وكما يجوز ذلك الموصي يجوز له ان يبيع ماله ويشتري به
المؤمنين مع عدمهما ولا ضمان في موضع الجواز قوله ولو احتاج الى نقله جاز اقرضه خوفا من الطريق
تفريط من الشفقة الى ولكن اقرضه في هذه الحالة على قصد حفظه والفرق بين هذه والتي قبلها ان الاقرا
هناك من غير صغير مع ظهور علامات الخوف والاقراض هنا لا بالطرق مظنة السارق وقاطع الطريق
وغيرهما وان كانت امارات الامن موجودة اذ لا يجوز السفر مع امارات الخوف قوله وكذا ان خاف تلفه بطلا
مدة ولم يمكن من بعده اي وكذا ان خاف من التلف المالى لو خاف تلفه بطلا ولم يمكن من بعده
بغير قوله او تعبته كسبوس الزرع وعن الحنفية معطوف على قوله اي وكذا ان خاف تعبته وان لم يخف
التلف بغيره من الشفقة قوله ولو اراد الولي السفر كان له اقرضه ولا يجوز له في هذه الحالة نقله لان الطريق
مظنة العطش الامع الحاجة وجواز القرض هنا غير مشروط بالخوف او سفر الولي مع مال للصانع يجوز
اقرضه لم فان تمكن من اخذ الزرع وجب الا فلا ياتي ان يكون اخذ الزرع في جميع ما سلف ويؤونه
يكون مفراطا ولا يسقط قوله وللمر الاستئانة فيما يتولى مثله فعلة لان ذلك خارج عن العادة مثله
ولا يستدرك مقتضى قوله والاقرض في الموضع ذلك وجه القبول انه قام مقام الاستئانة في الجواز
ولما قلنا ان جريان العادة بالاستئانة في مثله وهو الاصح اما لا يقدّر مثله على نقله ولم تجز العادة

انقضها بالتقادم

يقول مثله فان يجوز الاستثناء له قطعاً بالمرء وقول الولي في الاتفاق بالمعروف على الصبي او ما له
 أي في الاتفاق على ما له وانما يقبل قوله بالبيع لقوله في كونه ولا يمدح فلا أقل من التمسك في حيزه
 سواء كان ذا او غير ذي اشكال في الاشكال في غير ذلك من مصادفة الصحة في تصرف المسلول
 منصوص لتعمل ما يعتد به صحة فلهذا اذ عسر اقامة البينة على ذلك ولا يميز بين من حاله
 بقاء الملك على الملك الى ان يثبت المناقل والاول اقوى قوله وهل يصح بيع المهر وشراؤه مع اذن الولي
 نظراً منشاؤه من زواله شرط اعتبار الصيغة ومكان اذن الولي مصير لها بمنزلة الصبي في البيع
 وليس بعيد البينة على الاعمال الصبي واقواله شرعية ام لا ولا يصح قوله وامر الى الابد بل هو
 وان علا فان نقضاً فالوجه فان فقد الحاكم ان بلغ فاسد العقل فلا تحت في ان لو لا يملكه الحاكم
 ولا لا والحد للكل فتوهمنا يحتاج الدليل قوله وحكم الصبي فيما تقدم الاطلاق فان للولي ان
 يطلق عنه والا بيع فانه لا ينفذ وان اذن له الولي لم يكن الصبي في محل الاحتياج الى اطلاق بيع
 ان سؤالا الولي عنه بخلاف المجنون وان للصبي مدة يتصرف به بعده بخلاف المجنون فانه لا يملكه
 وتقتله له منه ولا يخفى ان اطلاق المجنون انما يسوغ مع المحل وكما يستثنى اطلاق من مشابهة
 المجنون للصبي في الاحكام فكذلك البيع فانه لا ينفذ من المجنون وان اذن له الولي بخلاف الصبي فقد سبق الذكر
 والفرق ان المجنون غير المميز فلا اثر لعارضه ولا قصده قوله وانما التيقن فهو الذي يصرف امواله
 غير الوجه الملا ثم لافعال العقلاء المراد ان يشاء ذلك فلا يتحقق وقوع ذلك ثم وبجوها في الغد
 والاخذ من سائر اكثر الناس في بيع من التصرفات المالية وان فاسدت افعال العقلاء لا فرق
 في ذلك بين الذكر والانثى بل الانثى اشكاه في نقصان العقل والاخذ اقرب ومن ذهب الى
 الحيقا بحرها وان بلغت شدة قلة والنكاح الظاهر لا فرق فيه بين الرجل والمرأة لان النكاح يقتضي
 الصداقة فهو تصرف مالي من طرفيها فالزوج يملك من الزوجة جعل البضع في مقابلته وهو مطلق بالاشياء المنقولة
 ولهذا لو انكثت نفسها بدون مهر المثل لا يصح بل الولي لا يصح منه ذلك لا بالمصلحة فالحاصل ان تصرف
 مالي لم يوقف على بيعه على حكم الحاكم او يكون بغيره كسفه الاقرب الاول ولا يزيل الاجابة
 اقول الاول ما ذكره المصنف فانه الثاني توقفه على حكم الحاكم وزواله زوال السفة يظهر من كلامه البينة
 في شرح الارشاد وجود قول بوثقة بخير السفة وتوقفه على الحكم بوجوه بعض كلام الشهود
 بوثقة بظهور السفة واستفاضة بالتقاضي وذلك حيث يقطع بالامرين وهو الاصح لظهور قوله تعالى فان
 الذوق الحق سفيهاً ايما اثنت عليه الولي بخير السفة فتوقفها على امر آخر يحتاج الدليل ان تقر هذا
 في الذي يلي ما قد قاله الاول انه الحاكم سواء تجرد السفة عليه بعد بلوغه او بلغ سفيهاً توقفه على
 على حكم الحاكم فتكون النظر اليه الثاني ان يبلغ سفيهاً فالولي لا يملك له ولا يملك له ولا يملك له ولا يملك له
 الحق عليه على حكم الحاكم ان يكون لولا يملكه مطلقاً مع امكان كونه لولا يملكه من بلغ سفيهاً اذ لا يملكه
 اعتباراً حكم الحاكم في ثبوت السفة وعدم زواله لان الامارات قد يقع الغلط فيها ويضعف بان الحق
 قد يجرى من ان يبلغ سفيهاً يكون في حكمه استصحاباً ما كان اذ لم يزل الناقل وقت نظر ذلك لا يملكه
 عن زوال السفة في غير ذلك فاذ استشهد الامر على الاب رجح الحاكم على المميز واصلاح المال
 الى لا يكاد يخفى على ذلك بعبارة قوله والافني ضايعاً ان قضيتها باذن الحاكم كان البائع او جاهلاً وان كان

انقضها بالتقادم

انقضها بالتقادم

انقضها بالتقادم

Copyright University

لا الثاني قوله ونفق على من استغنى من بيت المال جواب عن سؤال تقريره ان الاقرار بالنسبة يقتضي شئ
في ان لا ينفذ لانه اقربا يقتضي التصرف في المال والجواب ان النسبة ثبتت بالنسبة الى ما عدا المال
فنفق على المقر به من بيت المال لعدم ثبوت استغناؤه من بيت المال نفسه في حواشي شيخنا السيد
اذ لو قيل يكون من بيت المال ان النسبة ثبتت بالنسبة الى ما عدا المال وبما لا يملكه المسلم لصالح المسلمين وهذا
لاجل قول واحد جواب ان النسبة ثبتت بالنسبة الى ما عدا المال وبما لا يملكه المسلم لصالح المسلمين وهذا
منهم فلا يتصور ان يقال وجوب النفقة اضرايا المسلمين ولا يقبل لكل فرد منهم شئ من بيت المال ولو صح في
على مال الاقرب بيت المال وجه القرب ان من حفظ نفسه وهو اولى حلفا للمال ويحتمل لعدم
ذلك مفتوح للعرض من الجح لا مكان ان يواطع المقر على الاقرار في الضميمة الى العرض الفاسد
وجوابه ان دفع ذلك بقرائن الاحوال فان للمقدم الاستغناء لا كما يحتمل ولا يثبت من جوارحه
فيما الضميمة الا ان حصل الرتبة ولم ينعقد لحرمة في الواجب مطلقا في سوا استوفى النفقة وراى
نفقة المستقر وفيه التظوع ان استوفى نفقته سفر وحضر او مكنته تكسب الزائد لا يحتمل
اما مع تكسب الزائد فانه يرد عليه انما يكسبه مال فيستحق به الجح وجوابه ان من لا اكتساب له من بيت
ويعد صار محتاجا الى زيادة النفقة وايضا فان لا اكتساب عن واجب على نفسه وليس للمولى فيه علم
فلا يرد من جرحه وما حصل به الاتفاق شئ من المال الذي تعلق الجح بقرنه والاحتمال الاول بالضميمة وان
يستوفى الضميمة ولا يمكن فكسب الزائد حلاله المولى بالضميمة قال في كذا اذ احلنا للم احد
ذلك لفظا هو قوله حلاله بقرنه لك وهو الذي يقتضيه الجح عشق ايام وهو يدل على هذا التبع من غيره
اعتبار للتوالي والزمان وكونه في الجح وعدم ذلك ونقل شيخنا الشهيد الثاني رواية ثمانية عشر يوما فان قلت
بذلك الضميمة عن هذا الاخصا فلا يثبت الا فالان لم يرد على احرامه الى زمان الفاك والفق
بان احرامه في هذه الحالة فاسد لاستلزام التصرف في المال قوله والولاية في ماله للحاكم خاصة الا ان كان
اذ احدث سفيه بعد البلوغ وشيئا والا فالولاية للاب والجد ثم لوصي احدما قوله عند الطلاق فان لم يقع
وان كان المولى لان الطلاق يبدل من اخذ بالساقية والا فرب انه يملك شيئا سواء كان فاضل الضميمة
او ارض الخيانة على راي وغيره من سوا ملكه مولا على راي او لا الضميمة فعيلة من الضميمة وهو ما يرضى
المولى على العبد ويقاطعه عليه من كسبه في كل يوم او في كل اسبوع ويحتمل لك فان الفاضل عند الكسب هو
فاضل الضميمة فقد قيل بان العبد يملك وكذا قيل انه يملك ارض الخيانة عليه وقيل يملك اذا ملك المولى والا ف
عدم ملكه بحال لانه الدالة على ان العبد المملوك لا يقد على شئ ومن جملة القدر على تلك المذكورات فيكون
التفصيل لذلك قوله ولو اعتق فاعلى الاقرب الزام المولى هذا هو الوجه وللشيخ قول يلزم العبد والخان
المصر في ان يعول على رواية لا دلالة فيها واعلم ان نظم العباد عن حسن لان طاهر استنباط استنباط
بعده في لزوم الدين المولى يقتضي التبع عما عدا ما مع ان يختار مع العتق لزوم ايضا فلو قال وكذا لو اعف
على الاقرب كان احسن قوله ويشارك غيماؤه وعزماء المولى الجمع غيماؤه المولى لان الدين لزوم منه فاطلا
غريماؤه الجح لو وقع الاستدانة منه ولم يضر في الاذن في الاتباع الى النفقة لانه الغالب ولان
النسبة عن غيبة غالبا ولا يما معوضة للنفقة والقياس قوله ولو تلف الثمن قبل التسليم فعلى المولى حصة

اذا تفرقت تلك الصور والظاهر ان المولى لا يملك المملوك في نفسه ولا يملكه في غيره

العقل الثالث في المملوك

لا

ان تلقى بيد العبد كلفه سيد السيد له وليس له الاستدانة الا مع ضرورة الحاجة الماذون فيها لا في غير
وغيره يتبع به بعد العتق ليس للعبد الاستدانة مع عدم الاذن بدليل ما سبق الامع اقتضا ضرورة الحاجة
الماذون فيها الاستدانة في يلزم ما استدانة لضرورة المولى لان الاذن في الحاجة يستلزم الاذن في جميع
ضرورة ما كفل المتاع وحمله واجرة حافظه ونحوها مع الاحتياج الى ذلك وغير المستدان لضرورة
الحاجة الماذون فيها اذ التفت عليه يتبع به العبد بعد العتق ان عتق وسيد رج في غير شيان ما استدانة
لا ضرورة الحاجة الماذون فيها وما استدانة لغير الماذون فيها مطلقا اذ عرفت ذلك فالضميمة في
قوله فيلزم المولى يعود الى ما دل عليه قوله الامع ضرورة الحاجة الماذون فيها اعني ما استدانة وكذا ضميمة
قوله في الاضاح معطوف على محذوف يدل عليه قوله بعد العتق ان عتق وان لم يقتض صانع ذلك للمولى
في الدنيا قوله ولا يستعصى على راي هذا هو الاصح لان ما يحصل بسعة ملك المولى وقد علم ان اداه هذا الذي
ليس على المولى وقال الشيخ يستعصى وان جرحه ان لم يعلم المدين علم الاذن وهما ضعفاء ولو اخذ المولى
ما استدانة وتلف في يد تجار العبد من ابتاع العبد بعد العتق والزام المولى بحل لان كل واحد منهما انتبى
على العتق وانما فلتبع العبد بعد العتق واخره فلا يرجع على المولى لان اقراره بالتلف في يد ولو غرر العبد
قال هذا مالك او ليس فلا يرجع له ولو اعظم المولى في هذه الحالة فان اعظمه قبل العتق فلا يشمله وان غرر
بذلك العتق فليس بعد رجوعه على العبد ومثله لو اخذه المولى ثم رده على العبد فتلف في يده ولم يستعيد
لغيره والبايع العبد لو لم ياذن المولى في بيعه في القرض والبيع لك كالكلام عليهما قوله ولو اذن له
المولى في الشراء لنفسه في تلك الاشكال الضميمة في تلك يعود الى المولى لان العبد لا يملك عند المص كما سبق
الاشكال من ان الاذن في الشراء لنفسه فاسد فلا يثبت عليه صحة البيع فلا يملك بشت مع الملك للمولى
حين الاذن في الشراء لنفسه ضمن امرين مطلق الاذن في الشراء وتعدى بكونه لنفسه فاذا ابطال العتق في المطلق
واذا كان الشراء في الجملة ما ذوا فيه امر الملك للمولى ويضعف بان الاذن لما تعلق بامر واحد وهو شرايخص
العبد وقد استوفى ما ساعد فيكون البيع الواقع غير ماذون فيه فلا يملك للمولى وهو الاصح قوله وهل يملك
العبد البضع الاقرب لك لان حش الملك بل لاستلزام الاذن كان قوله لان حش الملك الجح
جواب عن سؤال القدر حيث انتفى الملك فكيف يستتبع المولى وجوبه ان لا يساخره ليست من حيث الملك
بل لاستلزام الاذن في الشراء لنفسه الاذن في المولى لانها اذا كانت مملوكة له كانت جميع التصرفات حلالا
فاذا ابطال الاذن الاول لم يلزم بطلان الثاني وليس شئ لان الماذون فيه هو الشراء لنفسه فاذا احقق استلزام
اذا خذ التصرفات لما الاذن فيها فغير حاصل وهذا تقرير على ثبوت الملك للمولى وهو ضعيف شئ على ضعف
قوله واذا اذن في الحاجة جاز كما ينبغي تحت اسمها واستلزامه حمل المتاع الى الجح والرد بالعتق كانه
اراد بالاندر لاج ما يبع الدلالة الاثر ايمه فان حمل المتاع الى الجح ليس جملة اقسام الحاجة اذ الحاجة هي
الاكتساب وهذا من مقتضاها فليس له ان يملك ولا يباح نفسه لعدم تناول الاذن في الحاجة في شئ
منها ولا يملك التصرف في منفعة فتوقف على الاذن ان قبل الاذن في الحاجة مع وجوه الاكتسابات
وهذا من جملة ما اقلت المتبادر من الاذن في الحاجة الاكتساب له شئ آخر فلا يكون اللفظ تشاؤا للاكتساب

ن

ين

مه

لا

بمنفعة فله ولا قربان له ان يوجب اموال التجاره وسجه القربان ذلك فخره وجه الاكتساب بالمال
فتنا ولا اذن وتحتل منعها العدم فوهما ان التجاره في البيع فلا يتناول الاذن فيها الاجاز
والاصح الاول **فله** ولا يتصدق قال في كذا الامع على كراهية المولى وهو حسن **فله** ولا يتصدق
على نفسه من مال التجاره لانه مناف لمضود التجاره وعندنا جوفه يجوز فان اضطروا لم
الاستيذان منه وفي القرض لا اتفاق امكان يكون ذلك ضروريا للتجار ولو استاذن الحاكم
في الاقراض او الاتفاق مع تعذر وتعذر من اجرة المولى فلا كلام في الجواز وكذا لو تعذر ذلك
وبلغ حد الضرورة فان له دفعها **فله** ولا يعامل سيده بعبا ولا يشاء خلافا لما كتبه لا يتصرف
لسيده ولا كذلك المكاتب لا يتطاع سلطانه المولى عنه وكونه تصرفه لنفسه وقال ابو حنيفة
باجواز **فله** ولا ينضم ما اكتسبه بالاختطاب والاصطيات الى مال التجاره لعدم تعلق الاذن به
ولو علم كان له ان يخله **فله** وهل يغزل بالاباق نظير ينشاء من ان لا يصل بقاء حكم الاذن عند الا
ومن شهادة الحال بان السيد لا يرضى بالاذن بعد الاباق وان الشارح قوله منزلة الموت وهذا
نكاحه عن امراته ويضعف بان التمسك بصريح الاذن قوي لان يتحقق العزل **فله** ولا يصير ما دون
بالسكوت عنه شاهدة بغير شرائه واذا ركبته الديون لم يزل ملك سيده ما في يده خالفه
الحاكم ابو حنيفة **فله** وقبل اقراره بدون المعاملة في قدر ما اذن له لا اذنه فان قربان في ذمته
مقدار ما يبيع قيل ان لم يتجاوز المقدار المادون فيه لان ما دون فيه جاز **فله** فيكون مقبولا
ما سواه ويحتل عدم القبول ان لم يصدق المولى لان الاذن له في المعاملة لا يستلزم قبول اقرار
المولى والحقيق ان البحث يحتاج الى التفرع فان ريد ان السيد اذن لبيده في المعاملة بعد اقراره
البيد ما لا يتجرب به فعاد ويبدع اعراض يدعيها اشتراها في ذمته وان دينها باق وادعى تلفها
سده انه يقبل اقراره فنه على السيد فهو مستبعد جدامع انكاره ذلك وان اريد ان السيد اذن
في التجاره والمعاملة بعد اقراره ولم يدفع اليه شيئا فعاد ويبدع اعراض يدعيها اشتراها في ذمته
التم ان يقبل اقراره فهو قريب نظرنا الى شهادة الحال ومقتضى الاذن والتصرف بمعامله لم يقبل
انه لا يضر اقراره على المولى وشهادة الحال ليست حجة لشغل الذمة الحالية والضرورة يندفع بالامر
وليس اقرار العبد بولي من اقرار الوكيل نعم يشك الحال لو اقرار العبد المادون بان ما في يده ملك افلان
او غصبا ونحوهما في القبول وعدمه اشكال لا ينفك الى ان لا قرار على ما في يده لا على المولى وشهادة
ليست حجة لشغل الذمة الحالية والضرورة يندفع بالاشهاد وليس اقرار العبد بولي من اقرار الوكيل
نعم يشك الحال لو اقرار العبد المادون بان ما في يده على المولى وقد صارت يده بالاذن كيد الوكيل
بيده لمؤا **فله** سواء اقر لاجني اولايه اولايته وفي ابو حنيفة لا يقبل اقراره لما ولا يخفى ان
لو كان يغير من المعاملة من غير المادون لا يقبل **فله** لو اقر المادون بدين اقتضته ضرر التجاره
لا يتصرف في غلظ فعل القول في المسئلة السابقه هنا ولا يتقيد بمقدار المادون بالتجاره في
ضرور التجاره لا يتصرف في مقدار **فله** ولا يجوز معاملة جرح دعواه الاذن مالم يسمع من السيد

اشياء

نوع

بينة عادلة في الجور ذلك مالم يسمع من معاملة من السيد الاذن له او يقيم العبد بالاذن بينة عادلة
وعدم جرم يقيم يكون الحجة معطوفة على الحجة لا على المخروم ويكون الحكم بخلافه او يقيم بينة عادلة
في الجور **فله** والاقترب بقول الشيع لان اقامة البينة على الاذن عند كل معاملة مما يتعدا وتعد عليه
في الشيع لان اخبار جماعة من اخبارهم ظنا قويا متاخا للعلم عند كل معاملة مما يتعدا وتعد عليه
الاخبار شيئا عاهدا مع انه ان ريد قول الشيع في بيعه على المولى لو انكر فهو مشكوك لانه سأل في
في الشيع لا ينعقد لا يثبت به الملك الذي يتخصر آخر عليه فكيف يحكم بتم المولى في قطع سلطانه المولى
عنه وخروج املاكه عنه بتصرفه لو اعتبرنا في الشيع حصول العلم بالاخبارات اجتهاد ذلك لانه
اقوى على البينة ج وان ريد جواز المعاملة بتسببه تخشع يرتفع المنع ويكون الدعوى بين المولى والعبد
لو انكر باقته فهو محجة لكن اشتراط حصول الشيع لجواز ذلك لا وجه له بل لا يبعد الاكفاء بخلاف
الواحد الاصل في اخبار المسلمين الصحة وقد نكاد بالعدالة بل لو اجبر من ثم خيرة الظن امكان القبول
اذ ليس ذلك باقل من خبر من يدي في الكوالة عن الغير في بيع ماله وليس باقل من خبره في الهدية ولو
ظفر بموافق على هذا لم يعد **فله** ولو عرف كونه ما دون ما قال جرح على السيد لم يعامل القبول
اقراره في عود الجرح لانه اقراره على نفسه **فله** فان قال السيد لم يحمله احمل ان لا يعامل لانه العاقد
والعقد باطل بغيره والمعاملة اخلا بقول السيد لا يشبهه في ان يحضر السيد وخوله وليس للعبد
دخل ولا يعتبر رضاه كما لا يعتبر في ثبوت الاذن له اذا اذن له المولى فلا يتعد مخالفته للسيد لان
السيد احق بنفسه من نعم قد تخيل ان صحة العقد منه متعذرة لان العقد بغيره باطل فلا يكون قاصدا
الى عقد صحيح ويرد ان الشرط لصحة العقد القصد اليه من حيث كونه صحيحا للقطع له بجهة ما يغير
يترك صحة بيع الغائب من العامة هذا النوع من البيوع ويجوز المنفعة الخالفين والاصح ان ان قصد
الى العقد ولم يقصد بيعا عه باطلا يصح فلا ينفك **فله** ولو ظهر استحقال ما باعه المادون
بعد تلف الثمن في يده رجح المشتري على السيد لان الثمن عليه فان العبد لم يقبض الا للسيد ويده
زمان **فله** ولا يقبل اقراره غير المادون بمال ولا حقه في بعض النسخ بمال احد بغيره او وكلاهما غير
حسن لان في قول المحدثين في كلامه فعلى نسخه واحدا يلزم التكرار ولا فائدة في التقييد بمال يكون لاحد
باري لان المال المتصرف به نحو المجد والمنفعة ايضا لا يقبل والتقييد يمنع العموم **فله** وهل يتعلق بذمته
نظر ونشأ من التردد في كونه مسلوب اهلية الاقرار بعبارة لا غنة كعبارة الصبر والرقية ما يغير
في النسخ لغير الغير والخلاف في المقطع بكونه كمال التصرف لو اقر المولى فلا يخرج بذلك عبارة عن عبادة
فيعد لغوا ونحو اقراره الخلاء على انفسهم جاز والعبد منهم فيقبل اقراره بالاضافة الى نفسه وح
فيؤاخذ به بعد العتق **فله** ولا يقبل اقرار المادون وغيره بالجنانية سواء اوجبت قصاصا او مالا لان
لاذن انما يتعلق بالتجارة دون ما عداها واقرار العبد على نفسه اقرار على سيده فلا ينفذ لكن يتبع به
فله ولا باخذ ما قلناه من ان لا يثبت اقراره على المولى وهل يبيع به بحيث يكون هذا من جهة السيد المشتري
للحد حيث يعتبر تعدد الاقرار لا يبعد القول بذلك للعموم السابق نعم لو عدل عن الاقرار بعد العتق نأول

السقوط في الرهن بالشبهة فلو ولو صدقة المولى في ذلك فالأقرب النفوذ وجه القرب ان لما كان حق المولى وقد زال بتصديقه ويحمل ضعيفا لعدم احتمال سلب الاهلية ولان المولى لا يملك في الرهن والمصاعلة وليس بشئ لان المشتق من الرهن وما نصحت من السند التي تصدق به وقوله في ذلك شارح على ما سبق من الحدود العنصرية ويجوز على الرهن في البركات كاطنية والصدقة والوقف والحياتيات الحياتية معا على من الحق وهي العطية والمراد ان يبيع باقل من القيمة او يشارى بازديدها فان ذلك لا ينافي الزيادة وان كانت تنجز على راي بشرط موته في ذلك المرض هذا هو الاصح عليه لا يحار ولو كان من مرضه ذلك ثم مات نفذت لاجلها واقران ذلك ان كان بينهما والاثنان الاصل سواء كان الاخير اوارثا على راي هذا الحد الاقوال ورواها قول الخ ومما اختار هنا هو اختيار الشيخ الذي في الشرايع في اوجه علاه بالخير وبما حفظه على حق الوارث ففيه جمع بين الحقين والمراد بهتمته ان تشهد قريته كان في قرانه فلو كان عدلا ما مونا انجته مع التمسك بالعدالة تمنع من تركها كالحجر في تصديق حق الوارث حيث لا يجوز واذا مات حل ما عليه من الديون دون ماله على راي اما الاول فاجماع واما الثاني فلهما الدليل ونسب الشيخ وجاعته على ان ماله حل ايضا بروايتي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام وفيه ضعف والاصح عدمه والاقرب لما قاله السليمان والاحتياط به وجه القرب انهما من جملة الديون التي عليها في الموت كغيرها على ما يعمم النص ويحمل العدم لان الاجل في الشرايع من العوض فلو حل مال السلم بالموت كونه نقصا العوض وهو باطل لا شفاء العمل يقتضي العقد على ذلك التقدير وكذا القول في مال الجارية على الدية فان الاجل فيها يتعين الشارع فبدونه لا يكون دية ويضعف بان ذلك حق اسقطه الشارع بعد ثبوتها بالعادة وضرب الدية ودليل السقوط النص الدال بعمومه على الحلول فماد كراجهما في مقابل النص لا يقال تعارض عريان اعني عموم حلول الديون وعموم تاجيل الدية ومال السلم فيفسا فطمان ويرجع الى الاصل لاننا نقول ليساعا بل عام وخاص فان المدين من الديون مطلقا ولو لم ذلك كان طريقا الى بقاء الاجل في كل فرد من افراد الديون والاصح حلوها كغيرها واعلم ان الضمير في قوله به راجع الى ما في قوله ما عليه من الديون فله ولا يحمل الجواب على عدم الدليل والقصاص لا يقول به في رد ثبوت المتوفى المتعلقة بتركته وهل هو كعقوب الارش برقة الجاني او كعقوب بالرهن احتمال لا شك ان دين المتوفى يتعلق بعد موته بتركته لا يخص جهة الاداء فيها لكن هل يتعلق بتعلق الارش برقة الجاني او الدين بالرهن كل يحمل وجه الاول ان الدين يسقط بتركته من غير تفرط من الوارث ولا يلزم الضمان كما يلزم ضمان الارش المتوفى لولا الجاني لان قبله وفيه نظر فان الدين لا يسقط من دية المتوفى الا بالارث فانه يسقط تلف الجاني ويندفع ببقائه في ذمة الجاني فيستويان في تعدل الاستيفاء في الدنيا وايضا في التركة لا باختار المالك كما ان تعلق الارش برقة الجاني كذلك وايضا فان ليس للمدين الاقل الام من الرهن والتركه كما ان الجاني عليه ليس له الاقل الام من الارش وقيمة الجاني وليس الرهن كذلك في شئ من الاموال المادية ووجه الثاني انه سبب دين في ذمة المالك الحر وهذا يستقيم اذا قلنا ان التركة باقية على حكم مال الميت وادامه الدين لم يقصر ولو قلنا ان وجه الشبهة ان موت هذا التعلق بالشيء من دين سابق في ذمة من كان مالكا له مطلقا وسقط الدين عنها في ذمة المدينون بالاداء وليس ارش الجاني في ذلك في شئ منها واما المساوية في ذلك

دين الرهن

دين الرهن ويضعف بان مشابهة الدين المتعلق بالتركه لكل من الارش ودين الرهن يقتضي ان لا يكون من قبل واحد منهما وايضا فان محو التركة في شئ من الصفات لا يقتضي المساواة في الماهية ليشتركا في باقي الاحكام والاحتجاجان هذا تعلق مستقل براسه ليس من قبل واحد منهما وله ويظهر الخلاف فيما لو اعتق الوارث وبيع نفذ على الاول والثاني اثر الخلاف لا يظهر في الاحكام التي اختلفا فيها فلو تصرف الوارث في الجاني للاحققة لها باعتبار تعلق الدين والحياتية انما يظهر في الاحكام التي اختلفا فيها فلو تصرف الوارث في التركة ببيع او اعتاق او هبة او رهن ونحو ذلك بتي الحكم بالنفوذ وعدمه على القولين فان قلنا ان التعلق هنا كالتعلق في ارش الجانية تحت تصرف الوارث ويحتمل اداء الدين ان ساوى لتركته او نقص كما في الجاني خطأ فان تصرف المولى فيه نافذ قطعا ويزيده اقل الام من الارش والقيمة وان قلنا ان التعلق هنا كالتعلق في دين الرهن لم ينفذ شئ من ذلك كما لا ينفذ تصرف الراهن في الرهن بل يقع موقوفه على ما اخترنا من انه تعلق براسه يحتمل النفوذ تسكما باصالة عدم الضمير واصالة عدم بلوغ الحق الى مرتبة لا يكون المصروف معتبرا وان في القول بالصحة جمع بين الحقين ويحمل العدم لاشفاء فائدة التعلق بدونه ولا اداء النفوذ الى ضياع الدين وايضا فان اصل التعلق يقتضي ثبوت حق سلطنة للمدين ومع اجتماع الحقين الشخصين لا ينفذ تصرف احدهما والكل ضعيف فائدة التعلق بحد الاداء على الوارث ان تصرفه في التسلط على المقتضى ان لم ينفذ ونفع الضياع مع النفوذ وثبوت اصل السلطنة لا يستلزم المنع كما لا ينقضه بالاداء المتعلق بالجاني فحرية لا ينفذ والتخصيص في القول بالنفوذ هو قوله وهل يشترط الدين اشكال قريب ذلك اي هل يشترط التعلق بالدين بكل التركة استغراقا ماها بان يكون بعد الوارث حتى لو كان انقص منها لم يتعلق الا بقدره ام لا يشترط ذلك فيتعلق الدين القليل جدا بجميع التركة وان تجاوزت الحد في الكثرة اشكالا قريب ذلك حذف المستلزم للظهور ومنشاء الاشكال من الجرح لما وقع لاجل اداء الدين وذلك يحقق بقدره فيختص الجاني بقدره وهذا هو وجه القرب ومن ان لا اولوية لبعض على بعض في اختصاص التعلق به ولان الاداء لا يقطع بكونه بذلك البعض الجاني والملف ولما هو قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين ولا نعلم ما خرج المشتري من صلاته استغراق الدين بذلك وجان يتعلق بكل ما يمكن ادائه منه من امواله لان حدوث تعلقه ببعض اخر عند تلف بعض معلوم انتفاءه والاصح انه لا يشترط ذلك في تعلق الجميع مطلقا وله فينفذ تصرف المولى في الزايد عن الدين هذا اقرب على الاقرب وهو استلزام الاستغراق وعلى ان تعلق الدين بالتركه كعقوب الدين بالرهن ولو كان تفرعا على انه كعقوب الارش الجاني كانت التصرفات نافذة مطلقا او اراد بالولي المستحق للتركه فانه وليها وهو الوارث والمعنى ان اذا كان الدين قبل من التركة يكون تعلقه بمقداره من التركة وبشيء الباقي لاجل الوارث فيه فنفسه تصرف فيه وبناء على ما اخترناه لو قلنا بان تعلق الدين بالتركه كعقوب بالرهن لم ينفذ في شئ منها المتعلقة بجميعها وثبوت المنع قوله فان تلف الباقي قبل قضاء الدين يصح الوارث الذي لان ذلك البعض الذي تصرف فيه الوارث متعين بالقضاء لم يبق في شئ تصرف فيه الوارث ولما يستحق استحقاقا باه بعد القضاء تعين عليه ضمانه وهذا دليل على ان التعلق بجميع التركة لا يكتف بالتعلق ما يمنع حدوث تعلقه به ليجب بذل جيش بعد قوله فان عسرنا لوجان ان تدين الفسخ وجهه ان تصرفه

انما جاز شرط الاداء ولم يحصل العدم لسبق الاذن في التصرف وقد امتنع التعلق بغير وجه
عن تلك الاثر والحق القطع بالاول وهذا دليل على تعلق الدين بجميع التركة وان قل له
القول بطلان تصرف الوارث لو لم يكن في التركة دين ظاهر يقتصر الوارث في ظاهره بان كان
قد باع متاعا واكل منه فردا ليعيب وتردى في بحر جفها عذونا وناو سر جنايته بعد
موتها فاحتمل فسار التصرف في متاعه سبب الدين فاشبه الدين المقارن وعدمه فان ادى
الوارث الدين والافسح التصرف في متاعه لا يقتصر على القول بطلان تصرف الوارث بقاءه على ان تعلق
الدين بالتركة كتعلقه بالرهن وبما انه لو لم يكن في التركة دين ظاهر لو سكت عن قوله ظاهر
لكان اولى اذ ليس في هذا الفرض دين ظاهر ولا حق يقتصر الوارث في الجميع انصافا فانه يحق فيه
ذلك انصافا ثم ظهر دين لوقال بطلان حادثة في مكان او لما قلنا من انه لم يكن هناك دين وتحت
ذلك بان يكون الميت قد باع متاعا واكل منه اذ لو كان منه من وجود الوجوب رداه عليه عند الفسخ
ولا يحتاج الى تقييده بكون الميت قد اكل من كل الثمن بل يكفي تصرف الوارث في الجميع انصافا فانه يحق في ذلك انصافا
ثم بعد ذلك رد بالعيب السابق لحدث العلم ببيع وبان يكون الميت قد حقق بغير عذونا فافردى متروكا
بعد الموت ويصرف الوارث في التركة وبان يكون قد جنى جنايته ووداها ثم بعد الموت والتصرف
الى النفس مثلا فانه يحق فسار التصرف في سبب الدين فيكون ذلك بمنزلة تقدم الدين فيكون
كالدين المقارن في بطلان التصرف في التركة معه ويضعف بان تقدم السبب لا يقتضي تقدم المستند
والمنع التصرف انما هو مع وجود الدين لا لحدثه لستيق وجود سببته ويحتمل عدم الفسخ لغيره او فوا
بالعقد والتعلق في ثالث بالبيع حين لم يكن حق آخر ولا مانع من صحة التعلق فابطال الحاجة الى دليل
وهو مستفاد وهذا هو الاصح فغلب هذا ادى الوارث الدين فلا تفتت والافسح المدين التصرف فوصلا
الى اخذ دينه من تركة المتوفى والتحقق انه قد كان هناك عهدة وورث حيث كان البيع مهنيا والبيع
المحفوف عذونا وانا والحفاة في محل السراية وتلك العهدة كانت متعلقة بالذمة فبعد الموت يتعلق بالذمة
نعم لا يمكن ان يقال ان الوارث ممنوع من التصرف هنا بخلاف وجود العهدة اذ لا دين يقتضي العهدة الا لا
يثبت تعلق الواجب بالحادث بالتركة واعلم ان قوله فان ادى الوارث تفريع على احتمال الثاني الذي اشار اليه
بقوله وعدمه في كل حال فللوارث مساهمة التركة واداء الدين من خالص ماله اي على كل من احتمل التركة
تعلق الدين بالتركة كتعلق الارش بالحافي واحتمال كون تعلقه تعلق الدين بالرهن لان التركة تنقل الى الملك
بالموت فتختص في جهات القضاة ولو قلنا ببقاء حكم مال الميت فتختص في جهات القضاة ثابت اذ لا ينقل
الى ملك المدين وهل يتعلق حقوق الغرماء بزوايد التركة كالكتسب والشايج والقرعة الا في المنع في
النسب اشكال فريد المنع ومنشاء الاشكال التردد في انتقال التركة الى الوارث بالموت وبقائه على ملك
الميت ومنشاء التردد ان الملك تمنع بقاءه بغير مالك والميت يمنع ملكه لا انتفاء لو ازم الملك عهدة
عدم ثبوت التركة عليه ونحوه ولا ينقل الى ملك لادان فطعا فتغير انتفاعها الى ملك الوارث وان
المقتضى لتلك الوارث وهو الموت موجود والمانع لنسب الانتفاع بالدين بالتركة وهو لا يصح للانتفاع
المنافاة وان كان مفهوم الاية الشريفة يدل على عدم الانتقال لبعدها اداء الدين والوصية لكن المفهوم

سببه

ضعف

ضعف لانه مفهوم المخالفة يحث على القول بان تعلق الدين بالتركة كتعلقه بالرهن وان الدين يتعلق بزوايد
التركة وكيف كان فالأصح ما قبله المصوب ويحسب من التركة الدين في الخطاء والعهدة قبلها الوارث
شرط العهدة لا يثبت الدين في العهدة الا بقبول الوارث ولم ولا يلزمه ذلك وان لم يقض الدين على راي
الشيخ لا يستوي الوارث القود الا بعد ضمان الدين وهو ضعيف والقوى على ما هنا الوارث المقتضى
جيد ماله وتبقى ردة وصار ماله فلو ساء وزوفا هذا تعريف لغه بدليل قوله بعد شرعا يقال
نفسه ونفس من فليس له الميراث مال كما صار في راضية فلو ساء او صار بحيث يقال له معه فلس
القاضي تقيسا حكم بافلاسه والدادام الزوفا في الدوام المغشوة قوله شرعا من عليه دون ولا ماله
فيها لو قال من عليه كما اشار وهذا التعريف صادق على البصير اذا استدل له التولي الى هذه المرتبة وكذا
السفينة وكذا المديون كذلك قبل الحج مع ان واحد من هؤلاء لا يعد فلسا شرعا او نفلسا فما يكون حكم
الحاكم والمجرب بالنفس لا يثبت الا بحكم الحاكم اجماعا فلم وهو شامل من ماله وهو لا ماله في عليه
في المجدد باحتطاب وبشبهة اي يندرج في التعريف المذكور من مال الا صلاحا اذ يصدق عليه كمال له
في يديونه لان السالبة لا تستدعي وجود الموضوع وقوله فحق عليه في المتجدد كانه جواب عن سؤال
تقديره اذ لم يكن له مال فبعد اذ يكون الحج وجوابا عن الحج في المتجدد من امواله الحاصلة بعاملة عندها
وهذا يدل على ان بعض الفلاس شرعا لا يحقق الا بالحكم من الحاكم لم والفلاس سبب في الحج بشرط خسة
اي ثبوت الفلاس بالمعنى السابق وهو حصول الدين وعدم ما يفي به سبب في ثبوت استحقاق الحج لكن مع
شروط خمسة لم وفرض ما في ذمه عنها فلو لم يقتصر لم يحجر عليه اجماعا منها سواء ظهر في ماله ما رأت
الفلاس ان يكون نفقته من ماله لا من حرقه ونحوها ولا خلا للسيا في الاول وانما يؤمر باداء
الدين مع طلب الغرماء فان باطل تخير الحاكم بين حبسه والبيع عليه لم والتماس الغرماء الحج بعضهم
انما يحجر مع التماس البعض اذا كانت تون ذلك المعص لا يفي ماله بها كما ساء لا انتفاء بعض الشرط
لو وفيها لان دين غير المتضمن ليس للحاكم الحج لاحله فهو بالنسبة الى الحج بمنزلة العدم وقرب في
جواز الحج وان ساق لا ينتظر التماس الباقي فلا يضيع على المتضمن ماله وهو محتمل وعموم الحج لجمع
ما ساق في كلامه لا يكاد يخرج الا على هذا الوجه وفي هذا الوجه قريب لم ويحسب من حركه
ماله معوضات الديون الراد بعوضات الديون الاشياء التي تملكها بعض وكان هو منها ديناني
ذمة وشبهه انها مملوكة له وان كان ربا بها باختياره الرجوع فيها وعدمه ولا يخرج عن الملك لا
بالرجوع وكما تحسب هذه من جملة ماله فكذا الدين الذي هو عوضها محسوب من جملة دينه وعند بعض
العاملة لا تحسب من امواله فتعبر في الحج قصور ما عداها من امواله عا سوي الدين الذي عليها واعلم
ان الصير في قوله من جملة ماله يرجع الى المديون الذي يريد تعلق الحج به وان كانت العيانة لم يستعمل عليه
بل ساقا يقتضيه خلاف قوله ثم يحكم الحاكم للمدين والائتمام وكذا السفينة ولكن بشرط ثبوت
الولاية عليه للحاكم فانه يقول لا يملك ولو كانت الولاية للوالي والوالي لم يكن له الحج الا في
له المطالبون دون الضاب لان الحاكم لا يستوي مال العاينة الذي لم يحفظ اعداها موافق قوله
ولو كان يحض الديون مؤجلا الى قوله ولا يدرى لوجه شيء ولا يلام عليه الحج لا ربا بها كما لا يحجر بها

النفس في النفس

في الحال اذا تابع بافع لمفسد عند اثنين في ذمته وشط في البيع ان يعتقه في صحة البيع المذكور على ان يصرف المالك
للمال الموجود عند هذا المفسد او موقوفه فان قلنا بالبطلان كان الاقوى هنا القول ببطلان البيع لان الظن
الواقع فيه مخالفة حكم السنة حيث ان مقتضى القصر في المال الموجود حين الحجر فان البطلان على تقدير صحة البيع
للمفسد يبطل البيع لان المفسد لا ينقله الى ملكه ولا يحل بيعه بالمجرد كغيره على ما سبق فيكون باطلا فبطلان البيع
بطلان لان الشط اذا بطل بطل خصوصاً هنا لان عتاق المصدور مطلوب للبايع مقابل بعض لان الزوج
يكون قفاذا فاقف ففقدت بعض الثمن فتمنع التمتع ويخرج على ان الشط اذا بطل لا يلزم بطلان العقد
انقائه فيكون بطلان البايع على الفسخ وفي هذا التفرع نظر اذ لا يلزم من بطلان التصرف في الاموال التي تعلق بها
حق الغرماء بطلان ما ليس كذلك فهو بمنزلة ما اذا كان المورد الذمة وهذا لا يتعلق بحقوق الغرماء بالعقد بل
صحة البيع لان تعلق حقهم بالمجرد انما هو في المجرى الذي لم يشط في سبب انتقاله ما منع تعلق حق الغرماء
به وهذا كذلك لان انتقال المصروف في سبب العتق وهو مناف لتعلق حق الغرماء به ولا يلزم منه فسخ
المانع من صحة الشط في صحة البيع واختار المصنف رحمه الله على هذا وان قلنا بكون التصرفات موقوفة على البيع
لاستفاء المانع جرح وجاز العتق على معنى انه يكون موقفاً اي مراعياً فان فصل نقد العتق وان قصر المالك حصل
صرفه في الدين لانه مال للمفسد ويحل رجوعه الى البايع لفقد الشط فيبطل على الفسخ وان كان المبادر
عبارة الكتاب عدم محج هذا الاحتمال ولا يخفى ضعف هذا التفرع كما حققنا لذلك قال المصنف رحمه الله في آخر البحث
والاخرى صحة عتقه في الحال في الاقوى صحة البيع والعتق في الحال ولا ينافي ذلك على كون التصرف باطلا او موقوفة
اذ لم يفسد الغرماء في ذلك تعلق اصلاً وهذا هو الاصح واعلم ان نظير العتق عند حسن ما يظهر من المداغم
كون الاقوى بطلان البيع ثم تعلق على كونها موقوفة بان ما صرح به لآخر من ان الاقوى صحة البيع والعتق في الحال
فلو قال احتمال بطلان البطلان هنا ووقوعه موقفاً على القولين للسايقين والاخرى صحة البيع وجاز العتق
في الحال كان احسن وابعاد من الخلل في الفهم ولو ذهب بشرط الثواب لم يكن له اسقاط الثواب لانه حال
ثب عليه فلا يكون له اسقاطه لانه تصرف في المال بالاستقاط فيكون ممنوعاً منه وهذا انما يكون اذا كان
العتق قبل الحجر ولو شرط عليه في عقد لزم رهن عن ماله فهو كاشتراط الثواب فذلك قوله ولو
اقردين بها بقوله اي قولاً واحداً لقوله عليه السلام اقرار العقل على نفسه جائز وليس الاقرار بالعتق
حيث ان فيه قولاً بوقوعه باطلاً فلا ينفذ اصلاً ولا بعد الحجر والاقرار بالعتق في نفوذه بعد الحجر وفي نفوذه
حالا اشكال يسألني عن قوله تعالى الله تعالى والفرق في مقصود الحجر المنع من التصرف فينا سببه الغرماء
لكونه تصرفاً جديداً واما الاقرار فانه اخبار عن تصرفات سابقة لم تعلق بها الحجر ولم يقض الحجر سلب
اهلية العتق عن مجرد قوله وهل ينفذ على الغرماء اشكال فيشأ من تعلق حقهم بماله كما لم يمت ومن مساواة
الاقرار بالسنة ولا يتم فيه لانه لا ينافي تعلق حق الغرماء بماله المفسد اقوى في تعلق حق الرهن بماله الراهن
لست احجرها بصريح حكم الحاكم بخلافه هناك فكم ان الراهن لو اقر ببيع رهنه لغيره او ببيعها اياها
لا يسمع في حق الرهن فلهذا كذلك بطريق اولي ومنع مساواة الاقرار بالسنة في جميع الاحكام والتميز
على الغرماء موجوداً لانه يرد اسقاط حقهم ويحل ان يصر الاقرار في حقيقة انه من حق الغرماء لانه
في ذمته ما لا للغير ولا يثبت احد في ذمته ما لا للشخص كذا باقراره من ادعاء ما ثابت فينتفي التهمة ضعف

بطلان التصرف في موقوفه

لا كان الموطاة بينهما المقصد اقرار الغرماء لتأخير حقوقهم ووقوع ذلك كثيراً ولا يصح عدم التوقيع
فلم ولو استدل الى ما بعد الحجر فان قال عن معاملة لزمه خاصة لا في حق الغرماء اي لو سئل الذين
الغرماء الى ما بعد الحجر الى السلب الحاصل بعد الحجر فلا يخفى اما ان يقول عن معاملة او يقول عن خلافه او
جائز فان قال عن معاملة لزمه حكم الاقرار خاصة وقصر الماد من قوله خاصة بقوله في حق الغرماء واما ما
ينفذ في حق الغرماء هنا جزمنا لان المعاملة الواقعة بعد الحجر متى تعلقت باعيان اموال كانت باطلاً او
موقوفة فلا يكون الاقرار بها زائداً عليها قوله وان قال عن خلاف مال او جازة فكذلك السابق وهذا هو القسم
الثاني وهو ما اذا اقردين واستدل الى ما بعد الحجر وقال لزمه ما لا خلاف مال او جازة ولا شبهة في لزوم
الاقرار لكن هل ينفذ على الغرماء فيه الاشكال السابق وهو المذكور فيما لو اقردين سابق على الحجر فان في
نفوذه على الغرماء اشكال ومنشأه اشكال في الموضوعين واحد ولما فرق بين المعاملة لما كان صادرة
عن الاختيار والرضا من الجانبين لزم الصبر بها الى الفلك واما الجازة والاداء فانها تثبتا عن جهة
غير رض من المالك والمجني عليه وهذا اذا ثبت الجازة والاداء ثبت الضرب بوجهها مع الغرماء وسبق
عن فريضة الله تعالى قوله وكذا الاشكال لواقعين لكن هنا مع القول بفساد المقتلة وان قصر السابق
اي وكذا في الاشكال السابق فيما لو اقر المفسد بعين اعيان الاموال التي يده شخص والراجح هناك
راجح هنا الا انه هنا مع قبول الاقرار بفساد العين الى المقتلة ولا ينظر الى كون باقي اموال المفسد قاصراً
عن ديون الغرماء لان الضريبة ما هو بالدين وصاحب العين مختص بها اذا عرفت ذلك في العيان منها
فان قوله وان قصر الباقي يقتضي بقاء الحكم بتسليم العين ان لم يقصر الباقي وان قصر على ما هو مقتضى
باز الوصيلة وليس مستقيم ادع عدم القصور كيف يتصور صحة الحجر ويمكن ان يجعل الواو حالية اي بتسليم
العين الى المقتلة والحال قصر باقي الاموال عن حقوق الغرماء لما قلناه ولا يخفى ما فيه ولو كثر المقتل
فثبت في كونه المقتل الحجر عليه في اقراره بكون الغرماء قد قسمت بين الغرماء لتعلق حقوقهم بها سابقاً
واخر اجبا عنهم انما كان مع صحة الاقرار ومع رد المقتل الحجر عليه في اقراره لا يكون الاقرار صحيحاً ولا
يسكن بان الاقرار على تقدير نفوذه على الغرماء لا يبطل برد المقتل وتكديسه بل يخرج العين عن المقتل لا
ولم يتعين ما لكما فيكون ما لا يحل للمالك فكيف يعود الى المقتل قطعاً بخلاف الجميع فان فيه اشكالا
هذا معادل قوله لكن هنا مع القول اي ومع عدم قبول الاقرار بالعين معني عدم نفوذه على الغرماء اذا
فصلت العين عن الدين وان ارتفاع القيمة ونحو ذلك دفعته الى المقتل قطعاً بغير اشكال لان اقرار
العقلاء على انفسهم جائز وان لم ينفذ على الغرماء بخلاف المبيع فان دفعه الى المشتري لو فصل عن ديون
الغرماء اشكال لا يشأ من تكافؤ احتمال بطلان التصرف الواقعة بعد الحجر المصادفة للمال وكونها موقوفة
وقد بينا فيما مضى الفرق بين الاقرار والانشاءات الصادقة من المفسد حيث كانت الاولى لازمة له والثانية
عليه قطعاً والثانية على تردد بين البطلان والنفوذ عليه وفصلت العين التي تعلق النص على الانسان
بها ولو قسمت بطلان جزمنا فلا حاجة الى اعادته اذا اتفق وهذا القول ثبتت العين المرفوعة حيث لم ينفذ
الاقرار على الغرماء ولم ينفذ امواله بدوهم وجب عليه للمقتل نعمتها ان كانت في حياها ولا قبلها لاداء
مال الغير على قوله بامر الشرع فيلزم الضمان قوله وكذا الاشكال لو ادعى اجني شراً عين في يده منه

لا ينفذ

في حق الغرماء

قرار

قد

Copyri

ersity

من غير رهن ولا كفيل وشبه المطالبة بالحرم والضمائم وانما عدم المطالبة بالاشهاد فلا صلا للعدل والميل
ما قلناه سابقا حيث رضى بالاداة فدون اشهاد والظاهر ان ذلك لان في ترك الاشهاد ضورا بيقين وهو
بالاداة والحرف والعموم واستشهدوا بشيئين في حاله فثبتت الاداة واستدانتها ومتى لم يثبت
بالاشهاد الى صاحب الدين فلا بد من اجابة ذلك على المدينين والامر بكل فائدة الامر ولا حقيقة ذلك
ثانته انما المتفق استحقاق المطالبة قبل الاجل فكل ما يقع على استحقاق الاخذ من الرهن والضامن والكفيل
لا يجوز خلاف ما كان من قبل على اصل الدين وهو الاشهاد والحاصل ان في منع قبول المطالبة بالاشهاد ضورا
عظميا وليس فيه تكليف باداء الدين ولا ما جرى مجراه فلا يقل من القول بغير المطالبة به وهو معتبر للمص
في كونه ولا فرق في هذه الاحكام بين كون الدين قبل الاجل ام لا بل الربح من اجل نصفه فاشافا
طولا لم يكن له المنع لا شفاء الاستحقاق خلافا لما لاك لبعض الشافعية ولا يمنع المالك من التسفر
معه ليطالبه عند اجل لكن لا يلزم ملازمة الوكيل اما الجواز مع عدم الملازمة قط واما ما منع من الملازمة
فلما فيه من الاضرار بالملازمة من غير استحقاق اذا ثبت هذا فاذا اجل الاجل وهو في السفر ويكسر الاداة
ويجب عليه اما برجوعه او بانفاذ وكيله او بانفاذ رسالته او غير ذلك من الوجوه التي يكون طريقا الى
الاداء هكذا قال في كونه وهذا فاضطر الى عدم وجوب الاداء في غير بلد الدين وقد حققنا ما في كتاب البيع وما
الدين قوله ينبغي للحاكم المباداة الى بيع ماله لئلا يطول مدة الحق مخرج المص في الخبر بوجوب ذلك وفي كونه
بالاستحباب والوجوب الظاهر وعبارته هنا يحمل الامر وان كانت اظهر في الاستحباب الان التعامل برشدا في
الوجوب فان المنع من التصرفات بالجر على خلاف اصله فيجب لاقتضائه على قدر الحاجة قارة كونه ولا يفتي في
لاستحبابه لئلا يطول فيه المشيرون فمن ينجس وهو حسن قوله واحضار كل متاع الى سوقه هذا ايضا يحمل
الامر بوجوبه في كونه بجواز بيع المتاع في غير سوقه بمن مثله ولا بعد الوجوب الا ان يقطع بانفاذ
الزيادة باحضار في سوقه فلو شق نقله الى سوقه لودى عليه فيه من واجضا الغرماء وهذا ايضا يحمل
وقد صرح في كونه باستحباب احضارهم واحضار المفلس ووكيله ولا يوجب حضورهم زيادة نفع
وجب مع ما فيه من الفوائد فان المفلس اخبر بمتاعه واعرف بجهن من رده ومنه ويعرف العيب من غيره
ولا يكتفي الرغبة بحضوره فان شراء المالك من المالك احب اليه المشتريين ولا بد بعد من التهمة والطالب
المفلس ولطالع على العيب ان كان فباع على وجه لا يرد ومثل هذا في الرهون وفي احضار الغرماء طبع
والبعد من التهمة ورجاء الزيادة منهم من البداية بالخوف بلفظه لا ريب في وجوب هذا الوجوب
على الامانة والوكلاء في اموال مستأمنين فالحاكم اولى فان تصرفه في غير ذلك لا يجوز له تعريض مال الرهن على عيبه
فبيع الفاكهة والطعام ونحوها اولا ويمكن ان يقال كون الشيء مخوفا بلفظه في نفسه لا يقتضي حضور
المفلس في الوقت فلا يلزم وجوب المباداة اليه لان ذلك ما هو عند خوف التلف فلا يلزم من كون الشيء
مخوفا التلف باعتبار شأنه وجنسه ان يكون مخوفا التلف في وقته فلم يرد بالرهن والخاف قال في كونه
الرهن والخاف فباع بقية الدين وعوض الجاهل فتمتع الى الغرماء او بعض الرهن عن الدين فباع
الدين بالزيادة وهذا الحكم كالذي قبله ينبغي ان يكون على الوجوب في نفسه والقول على منادى من عند الغرماء
لانهم استحقوا اصرافهم والمفلس فانعاسوا وعين الحاكم هذا الحكم ايضا ينبغي ان يكون على الوجوب

المفلس في كونه

في كونه
في كونه
في كونه

لان الحق في ذلك للمفلس فانه ماله والغرماء لانهم استحقوا اصرافهم بل يبيعهم وان كانت العادة مخالفة وفي كونه
ينبغي وحله القول فيه ان الحاكم يرد اليهم التعيين فان اتفقوا على منادى وكان مريضا او ثقتا مضاعفا للحاكم ولا
رده وعين مرضيا وليس ذلك كالرهن والمريض اذا اتفقا على غير ثقتهم لبيع الرهن اذ لا ينظر للحاكم فيها
مخلا ما هنا فان الحاكم نظر الى حال المفلس اذ يبيع حكمه وبقا ظهر عنهم فيتعلم حقه ولو اخذ المفلس
شخصا واختار الغرماء غيره فان كان لهما منطوق عاد واما في كونه المتعلق اذا كان مريضا وان كانا متعلقين
مريضين من لهما الى الآخر اخذ الحاكم مع الاحتياط وان كانا غير متعلقين لاختار بينهما واعرفهما واقربهما
اجن ومن هذا يعلم ان عيان الكتاب يحتاج الى تفريق ان كان المبيع رهنا او حيا او مريضا او مريضا او مريضا
او في الحبس عليه ان لم يرد الحق فان زاد دفع ما عدا الزيادة وان لم يتعلق به الآخر الغرماء امره بالاختار
ثقة يكون المال عند مجموعها الى زمان القسمة فليس هو احق به على المفلس وقد تقدم كلامه في ان الحق الدال الحق
منه المار مع العذر من مال المفلس واطلاق هذه العادة منافية لم ولا يسلم المبيع قبل قبض الثمن بل من اخرا
او معناه هذا الحكم ايضا على طريق الوجوب على ما لا يخاطب التام في حفظ المال والظاهر ان رضى المفلس والغرماء
لان في كونه السليم قبل القبض لكان غيرهم آخر فدينه متعلق بالمال قوله وانما يبيع من مثل بقية المالك له لا
يكون البيع بدون من المثل في ذلك الزمان والمان لما فيه الضرر ببيع من المثل بقية المالك له لا
يبيع بل المفلس يرضيه قوم يشيرون العقار في بلد المفلس كما قال في كونه ولا وجه لتخصيص العقار بل وكذا اعني
انفذ الحاكم لهم واعلم المحضر والشراء فيتعرف الثمن على المفلس وكذا لا يبيع الا ابتداء للمدين كما في غير جنس
حق الغرماء لاداءه وان كان المتصرف على الغير برأى فيه المتعارفة في العامة ولا يبيع الا بالما سبق من وجوب
قبض الثمن اولا ولما في ادامته الجح من الضرر قوله فان خالف جنس الحق صوفي اليه او ان خالف نقدا بالدين وجب
بجنس حق الغرماء مرفوعا ببيع به الى الحبس وجوب الكرامة المر برضه الغرماء فان رضوا جاز صوفه الغرماء برضا
المفلس والاوجب الصوف لان ذلك معاوضة لا يجوز لاتباع اضيماء له ولا يكلف الغرماء جح على انتفاع غيرهم
بل يكفي باسائه حاله محسوسا لو كان المحضر محسوسا في الورثة فانهم يكتفون اقامة البينة على انه وارث غيرهم
والفرق ان الورثة اضط من الغرماء والاطلاع على انتفاع غيره آخر وهذه شهادة على انتفاع غيرهم
فلا يلزم من اعتبار حاجتنا ان الضبط اسهل اعتبارها حيث كان عسر قوله فان قصت المصلحة تاخير القسمة
جعلته دمنة على احتياط فان تعذرا ودع ما عسر في قوة في المقترض مع الملازمة الامانة وصح بان ذلك على طريق
الاولى فلما اودع مع وجود المقترض الامين المماجاز ولا يجوز تأجيل القرض بسبب مقتضيه من اشتراط في بيع
رخوة قال ايضا وينبغي ان يودع من برضه الغرماء فان اختلفوا او عتوا من ليس بعدلهم بلفظ الحاكم وعين
هو من اودع من انتفاء ولا يودع من ليس بعدل ولم يعتبر رضى المفلس وينبغي اعتبار قوله ولا يباع دار السكنى
ولا خادمه وبيعها فاضلها وهذا اذا كان من اهل الاخداع ومثله في ركنه وينبغي ان يرد الفاضل ما يعمه
الفاضل باعتبار العين وباعتبار القيمة فاذا كانت الدار واسعة يكتفي ببعضها او بنفسه بكتفه دار بكتفه
بعضها والدار متعذرة او بنفسها لذلك وجب البيع والاقتضا على ما يكتفي وكذا في ركنه وينبغي ان يرد الفاضل ما يعمه
دست ثوبه يلو على جاله خسفا وشفا قال في كونه والاولى اعتبار ما يكتفي به في افلاسه لا حال ثروته ولو كان
يبيع في حال الثروة دون ما يكتفي به في افلاسه تعتبر اير يرد على الافلاس وينبغي ان يبيع بغيره زيادة على ما

غيرهم سئل عن العادة

ينبغي

Copyri

sity

في ذلك ما يدل على ان المال المشترك بين الفليس والغرماء وعندهما وان صعب فهمه من الجارة باعتبار علم ذكر
 الفليس هناك في كلام المصنوع فانه اختار الرجوع بالخصصة وجعل النقص احتمالا لا كيف يكون عند في
 الشركة وقد ما اشكال مع ان الاشكال يقتضي كفاية الطرفين عند والاصح الرجوع بالخصصة والاشكال في البناء
 فيسلفا لو تلف المال بعد النقص في احتسابه على الغرماء اشكال هذا تفرع على احتمال النقص في اوتلف المال
 في الغرماء بغير تفرط وظهور غير مبرأ على النقص في احتسابه عليهم بحيث يجب عليهم الغرماء اشكال في بناء
 من عدم التفرط واصله البراءة ومن ثم فمضوء الاستيفاء والنقص ليس فاسدا كما لا ينبغي مع تأيد
 بظاهر قوله عليه السلام الذي اخذت وهو الاصح واعلم ان في كلام المصنوع قسستان احدهما انه قد سلف
 في الزمان بالظن انما سلف النقص للاستيفاء وكذا في ظاهره فلا وجه للاشكال ههنا الثاني فيتميمه التلف
 يكون بعد النقص لا يحصل له لان ان راد بالنقص يفرج الحاكم بقوله فنقصت القسمة فلا اثر لهذا القول في القسمة
 مع هذا القول وعنده وان راد اخذ المال منهم ثم اعادته اليهم على طريق الاستيفاء فلا حرج هنا قطعا ويرد بالنقص عليهم
 بوجود الغرماء فيقتضي فلا يخرج بذلك عن حكم النقص للاستيفاء لانه لم يدخل في ايديهم الا على وجه العلم والخرج
 السبع مستحقا رجوع على كل واحد من الغرماء من الثمن ان كان قد تلفت بحمل الضرب لا بد من ايراد الفليس والاخر بتقديم
 لان من مصالح الجح ليلاب رغبت الناس عن الشراء ما يخرج المبيع من مال الفليس طاهر استحقاقا خذ ما لك الرجوع
 المشتري على كل واحد من الغرماء بخلاف من الثمن يقتضيه الحساب بعد خصمه الثمن الى الدينون اذا تلف الثمن فيقبل على
 الغرماء وبحمل الضريبة مع الغرماء لانه من لم يلم الفليس فهو من حمله الدينون اذا تلفت بعد الجح بضرر ختمها
 مع الغرماء والاخر عند المص هو الاحتمال الاول اعني التقديم بالثمن على الغرماء لما ذكره من ان ذلك من مصالح الجح فانه
 لو ادرك كان الناس ليجزوا ظهور الاستحقاق وخصوصا التلف للثمن برغبتهم عن الشراء خوفا من ثواب جح استحقاقا
 الضرب فيقول الربا في شرا اموال الفليس فنقص القيمة فيحصل الضرر للفليس فخص الضمان فيه فيقدم به و
 يعرف الغرماء بخلاف ما اذا امنوا باعتماد الرجوع الى جميع الثمن وما قرينة المص جذا اذا نقر هذا فلا بد من جرح
 المسئلة فان التلف للثمن اما ان يكون قبل قبض الغرماء اياه او بعده فان كان الاول فالتلف في يد الحاكم والامان
 كتلف في يد الفليس لانه كونه يخصص الضمان فيه فيقدم به ويضرب مع الغرماء على الاحتمالين ولكن هذا اذا لم يكن
 الغصب معلوما عند القبض والا استقر الضمان عليه لانه غاصب وان كان الثاني فان تلفه في يد الغرماء
 مضون بقضه اياه للاستيفاء فيجوز المشتري في الرجوع عليهم جميعا كبقدر ما تلف في يده والرجوع على الفليس
 سواء كان او اعاد اليها هاتين لان بعضهم كان مضونا فاعلم الرجوع عليهم لان القبض لم يحصل به ابقاء الدين لا بد
 مال الغرماء وان رجوع على الفليس رجوع هو على الغرماء لما قلنا لا ولم ولو ذلك زيادة بعد الشراء استحقاقا
 ان استحقاق الحاكم ان يضمن العقد للدين اذا رضى المشتري ويستحق للمشتري الرضا اما لو كان هناك ما يقتضي
 الفسخ جاز فلا اشكال في وجوب الفسخ قوله وان بقي من الدين شيء لم يستحق لظاهر قوله تعالى في قسطن
 الى المشتري وللوا ان من على يد المشتري فلا يجب على اخذ الزكاة والصدقة ولا المرأة على التزوج لما ذكره المهور
 قوله وما يتبع ام ذلك من غيرهن نظرا فان منعنا في مواضعها ومواقع الضيق الموقوف نظر
 فانه لو كان المضاف اموالا لا اعيان ومن كونها لا تعدا لظاهره والا فاقوى مما منشأ النظر
 في ذلك من عارض عويج مع امواله فان ام الولد لما لم يمنع بيع امتهات الاولاد لا فيما استثناء والنقص

الثالث

فيما يتعلق بالدين
 من جهة الدين
 او من جهة الجح
 او من جهة الضمان
 او من جهة الشراء

في حال الاطلاق وتكون له اعيان من الثمن ما يترك له ويشاع بالبلد والمخير القيل القيلة لا باليسط ونحوها
 لو كان في هذه موهوبت في الدين بمقتضى الرهانة في الجح ونفقة من حجب عليه نفقة
 بالمعروف وكسونه جاري عادة امثاله الى يوم القسمة فعلى نفقة ذلك الموهوب خاصة جاري عادة امثاله
 قد في نفقة ونفقة من حجب عليه نفقة وهو بالمعروف كما يستحقه عليه لان اعتبار جاري امثاله ربحه عند لان
 لا اسواق القيل خارج عن جاري العادة ولو مات بعض من ينفق عليه في أثناء النهار قبل رجوع نفقة الباقي
 تولاه ولو اتفقت في طريق نفقة فالاقرب الاجراء الى يوم وصوله ظاهر العادة الاتفاق الى يوم وصوله الموهوب
 وهو مستقيم ان لم يكن دون موضع آخر فان كان دون ذلك اخرج في وجوب الاجراء الى وطنه الموقوف اشكال
 وجهه الغرماء الاضطرار المودى الى اهلاك او الشقة العظيمة لولا احتمال العدم في هذه الصورة صنف جدا
 في اوله بقله كفته الواجب لاجا وكذا كمن زوجته ومولوكه لا قرينة اذ لا يجب للفليس القرب على المورث كس
 في اوله كخلاف في فان ظهر بعد القسمة غرم رجوع على كل واحد بخصصة يقتضيه الحساب وحمل النقص وجهه
 ان كل واحد من الغرماء ملك ما هو قد نصيبه بالاقبال الصادر من اهلته في حمله فلا يجوز النقص لانه يقتضي
 ابطال الملك لثابت اتم الخصصة الزائدة على قدر نصيبه باعتبار الغرماء الاخر فانها غير مملوكة له فستعاد ووجه
 الثاني ان القسمة الواقعة واحدا المستحقين غائب باطله لتوقفها على رضا الجميع فيحتمل نقصا ويضعف بان ذلك في
 الشركة وهذا لا شركة اذ المال للفليس ثم يستحق الا ابقاء فلا يستحق الغرماء الاخر سوى الخصصة وما سواها وخصصة
 فيه فيكون صوره الى الدين معتبرا وفي الشارح الاحتمالين على ان الذين هل يعلق بالثمن تعلق الدين بالدين او
 الارض برتبة الجاني فعلى الاول يخرج الاحتمال الاول على الثاني لثا وهذا البناء فاسد لانه لا يلزم من كون تعلقها
 كتعلق الارض برتبة الجاني ثبوت القسمة التي هي حقيقة التي هي فرع الشركة الحقيقية فان الجح يعلم ملك الجاني
 ولا يشانه بخلافه وان استحق ذلك ثم اعلم ان فائدة الاحتمالين يظهر في موضع الاول اذ تصرف واحد في
 مقدار نصيبه فعلى الاول يبقى على الثاني يجب لكلا الثاني وجوب الزكاة اذ بلغ النصيب التصاب واجتبع الشر
 على الاول دون الثاني اذ التلف واحدا اخذ وكان معسرا فاعلى الاول يرجع على الباقي بالخصصة التي تقتضي
 المصا وعلى الثاني ما اقلقه المعسر بالنسبة الى باقي الغرماء بمثلثة التالف فيجوز ما سواها ويقسمون بينهم سوى الفليس
 الرابع لو اذنت القسمة الآن فعلى الاول يقتضي قيمة الخصصة خاصة فان ما سواها مملوك للباقي فستعاد الحقيق
 بين الغرماء ويمكن ان يقال لما اذنت قيمة الخصصة وهي يد الغرماء وقد قبضوها عن دينهم ملكوا منها الا ان يصيب
 بعد الحساب فلا يستعاد منها الا حق الغرماء الخامس لو حصل ثمن وهو في كلام المص قوله في الشركة في البناء المتجر
 في يد الغرماء اشكال في بناء تلف الى الاحتمالين المذكورين فعمل الرجوع بالخصصة الثمن مشترك بين الفليس
 والغرماء على نسبة المملوك بالنقص فاذا كان دين الغرماء الظاهر بقدر عشر مجموع الدينون كلها بعد اعتبار
 مثلا ملك كل واحد من القابضين تسعة اعشار المقتضى فيملك تسعة اعشار الثمن وتبقى عشر المقتضى
 الثمن على ملك الفليس فيجمع الجح ويدفع الخصصة الى الغرماء ويقسم ثمنها بين الجميع وعلى احتمال النقص لا شر
 بالاصل والثمن باق على ملك الفليس فيقسم الجميع بين الغرماء واعلم ان المشا ذم من العانة تفرع الشركة في الثمن
 وعدمه على احتمال النقص وليس مراد ولا يلحق في نفسه وهو ظاهر وكذا المبادر ان الشركة في الثمن وعنده
 بين الغرماء الظاهر وباقي الغرماء لا بينهم وبين الفليس وهو الذي فهمه الشارح ولا شبهة في انه غلط لا محالة

القول
بعد

والنظر هنا وهذا النظر في ما سبق من جهة المحذور على المفسر في قوله وتروى في غيرها من الآراء
على هذا القول في هذا النظر هناك أيضا أذهي على أحد الأفعال في تعلقات الحزب ومساء النظر الثاني من التردد في أن
المنافع تعدل أم لا أم لا وإن كان ما ذكره المصنف كالمندفع وقوله لا تعدل أم لا تعدل في الظ
بن الناس ما لا أو لا من الأموال الظاهرة بل هي من الأموال الخفية وبالحمل فالحق لا يتناول بعقد الأول
فوجه النظر ما قلنا لا وما قرأه من وجوب الواجب قوي فإن مثل لو كانت المنافع أموالا لوجب اعتبارها
الحمل فالحمل لا يتناول ذلك ولو قلنا بالعدم أمكن التفتي من التزم بأن الحزب المال الحاضر والمنفعة محذورة
تسببا ولا توفيقا عما حيث يستوفى الجميع فيستقر ملك الحزب فلا يوجب عليه الأقدام على ارتكاب هذا الأمر
الخطير نعم لو لم يكن الأعيان نقول المؤثر وحسب كونه ما كماله وإذا لم يبق له مال واعتبر فيه الغرماء
فكبحه ولا يحتاج إلى أن الحاكم المراد إذا لم يبق له مال بعد القسمة للمال المحذور وإنما قلنا محذور لأن الحزب
لحفظ المال على الغرماء وقد حصل الغرض في ذلك الحزب فلا حاجة إلى الشافعي في أحد قوله لكن يسئل على هذا الحزب
من كماله فلو رفع عنه الحزب لا يستفاء المال رجاء أن لا يقع الحزب على من لا مال له إلا أن يقال الحزب في هذا القسم
لا يرتفع الأبقال الحاكم عندما يقتضيه سقوطه واجتهاده قوله وكذا لو انتفوا على رفع حزم وهذا الحزب
الوجهين وقد قولا المصنف أن الحزب لهم وهو حقهم وهم في أموالهم كما لم تكن في المرفوعين ويجعل التوقف
على إرجاء الحاكم لأن الحزب على الحاكم المفسر لا يقتضي على الغرماء بل يقتضي على العوم ومن الجواب أن
يكون له غرم آخر قال في كره والوجهان متفرعان على أن بيع المفسر من الأجنبي لا يقع فإن صح فهذا القول
والذي يقتضيه النظر عدم التوقف لأن الأصل عدم غرم الحزب ولو لم يكن الحزب لاجله لزم استمراره بعد القسمة
وضمما بقي الاحتمال وهو ضرر منفي على أنه لو بقي الحزب لاجله لم يكن الحاكم دفعه كما أنه ليس له رفع الحزب قبل
القسمة من دون رضی الغرماء قوله ولو باع من غير الغرماء بآذن فالأقرب الصحة وجهه القرب يعلم ما سبق
فإن الحزب لهم والأصل عدم غرم الحزب ولما كان يقول الحزب وإن كان لهم ظاهرا إلا أنه من الممكن كونه لهم
غيره بأن يكون للمفسر في الواقع غرم آخر فيبعد ظهوره بيقين علم نفوذ البيع فيكون عندنا بقاؤه غير معلوم
الصحة وهو الاحتمال الآخر ويمكن أن يقال جزم الحزب بالنسبة إلى غير الملتزم من الغرماء يقتضي المشاركة في
الضرر أما توقف صحة البيع على أنه مع كونه غير معلوم فيأصل الاستماع للحطاحج ولا دليل يدل على بطلانه
بعد الظهور ولا امتناع أبدا تصرف ثبت صحته وكذا توقف صحة العقل على أن الحاكم لا دليل عليه مع
أنما حجي عليه حقوق الغرماء والقول بالصحة قريب إن كان التوقف على أن الحاكم أو قوله ولو باع من غير
بالدين والدين سواء صح على الأقوى لأن سقوط الدين يسقط الحزب وهذا فرع زوال الحزب والدين من
غير توقف على حكم الحاكم وجهه القوة أن صحة البيع موجهة لسقوط الدين يسقط الحزب كما عطل الصحة
وفيه نظر فإن ذلك ليس ولا يلزم من كونه كذلك صحة البيع لأنها فرع زوال الدين والدين لا يزيل
إذا صح البيع فيكون صحة البيع موقوف على زوال الدين المقتضى لزوال الحزب وزوال الدين موقوف على صحة البيع
وذلك دورا وكان أقرب أن صحة البيع وارتفاع الحزب لا يقتضي صحة البيع بل يقتضي صحة البيع فان رفع الحزب
شطب لصحة البيع ويمكن أن يقال صحة البيع موقوف على رضی الغرماء به وشراؤه من المفسر يستلزم رضاه
لوجوب حمل الشيء على المعتبر شرعا وهذا إذا وجد الغرماء أو كان المشتري يبيع ويحمل الغرماء لا يمكن

الحزب

وحياته أن صحة التصرف غير موقوفة على إذن غرم غير ظاهر وقت التصرف وعلى هذا الوجه عن أخذ المشتري
بقتضيه الحزب ويجعل بطلان البيع في مقدار تلك الحصة هذا إن لم نقل بالنقض ولو قلنا أنه يمكن الحكم بطلان
السع من رأس الدين لا يجوز جعله حتما لا يستحق استيفاءه والحالة هذه فلا يجوز أن يقال بطلان مال
وأعلم أنه لو كان شره الغرماء غير الدين فعلى ما سبق ختان من صحة بيع الأجنبي للحزب بالحق هنا في
الحزب وأن ظهر غرم إذا انقضى هذا فما قواه المص لا يخلو من نظر إذ لو ظهر غرم والحالة هذه بطون الحزب
السع في مقدار الحصة وإن كان الحاكم ليس بغير صحة مقابلة مال وأعلم أن عبارة الشارح هنا غرضها
قال سقوط الدين معلول صحة البيع وهو مشروط بصحة البيع فحذره وهذا غلط لأن كونه معلولا لصحة
البيع هو عبارة عن كونه مشروطا به وهذا لا يقتضي الأول والثاني عليه أو بعده من الغرم فإن طلب
فك فله غرم منعه ما كان الحزب عليه أو من الغرم لأن حقه متعلق بغرم الحزب ولا يستحق سواء فلا ذلك كان الغرم
منعه لو طلب فك وأعلم أنه إضافة العبد إلى غير الحزب عليه فلو سبب علاقة جناية عليه فإن
لاضافة يكتفي فيها إلى ملائمة قوله ولو تلف من مال المودع قبل القسمة فهو من مال المفسر سواء كان
المال للمفسر والعين أم لا إذا كان التالف بعين فظاهر أنه هو مال المفسر تلف في يد أسيه المفسر عنه
ولما إذا كان التالف لغيره فلا بد من ملكه بالسع عنه ولم يملك الغرماء لأنهم إنما يكونون بالدين المقتضى
وقد تلف في يده أسيه لكن لا بد من التفتي كونه التالف بعينه بطوله ومن وجهه الغرماء عن ماله كان الحزب
غرمه وإن لم يكن سواءه مستند ذلك التالف والاجماع ولا فرق بين أن يكون للمفسر مال سوى العبد أم لا
تسببا لعموم التوقف له وله التفتي بالدين مع كونه الحق بعينه غرضه أنه لا حزم أحد مع هذا أيضا أن
بذلك ما مع الغرماء بالدين الذي هو الدين لولم والحزب على أشكال التفتي حمله مع غرضه ومقتضاها الأشكال
أن الأصل في البيع اللزوم وظاهر قوله تعالى ونوا فقترض في الخروج عن مقتضى الأصل وظاهر الآية على
ما به تدفع الضرورة ومن ذلك النص على بقاء الحزب فيكون حزم هذا الفرد من الأثر فلا دليل على عودها إليها
وأصل اللزوم معارض بأصل بقاء الحزب واستصحابه ويمكن ترجيح الفورية بأنها الأشهر في كلام الأصحاب
وفيها جمع بين الحقين فالقول بالنفوذ قريب قول سواء كان هناك وفاء أو لا هذا نص في الأصل بقوله
وإن لم يكن سواءها لكنه على الشيء المحذور أي هو الحزب كان سواءها وإن لم يكن وعلى تقدير أن يكون سواءها
فهو الحق سواء كان هناك وفاء لما في الدين أو لا وقال الشيخ في طه أنه ليس له الرجوع إذا كان هناك
وقال لما في الدين بخلاف ما لو مات المفسر فإن صاحبه العين إنما يخص بها إذا كان في التركة وفاء لما في الدين
على ما ذكره في قوله فإن قيل كيف يتصور أن يكون في التركة وفاء لما في الدين مع الحزب قلنا يمكن تحذير مال
آخر للمفسر يارث واكتسابه بخلاف ما لو مات المفسر فإنه أموالها وأموال الدين إنما تترك على أموال مع غيرة
الدين المتعلقة ببيع واحدة فإذا خرج الدين من بين يديه والمتاع من بين أمواله صار في يده بالدين
وأعلم أن الجملة التي تضمنه كون الحزب على الفور معتزلة بين هذا التعميم وما قبل الجملة أنه معتزلة
فحسب أنه من جملة أحكامه ولا فرق فيه من حيث أنه جار على القواعد فإن قيل مع أن جميع الدين إنما
وتعمد المانع زائل فلما ثبت الجواز كان الحزب والأصل بقاء وفاءه وشروطه أم لا بعد الاستيفاء والأفلاص
فلازمه المال به فلا رجوع لعدم تعدد الاستيفاء مع قوله ولا يسقط الرجوع بدفع الغرماء للدين ويجوز

المطالع في الأخصاص

على الغرماء

بعد البيع

ن

ظهور غير ملامح في جوار ذلك بين ان يكون دفع الغرماء لذين صاحب العين عالم او من مال المفلس سواء دفعوا
الى المفلس لوقوع نفسه صاحب العين او دفعوا الى صاحب العين وسواء كان في العين ما يقتضي رخصته في
دفع القيمة او لا لان الجواز قد ثبت بالنقص فلا يستقط ما ذكر وتعدل المص بالامر في اعني المنة ويجوز ظهور
في غير الاصل في جميع الصور فان جوزه ظهور في غير آخر انما يمنع لو دفعوا من مال المفلس او من اموال المفلس
هبة ولو دفعوا الله هبة وشروطا على انفاء صاحب العين فعلى ما قلناه من جواز الشراء بشرط الاعيان
وتعنه لا اعتبار بالغير الظاهر واما المنة فاما يكون اذا قدم بالذات ودفعوا المنة من اموالهم حينئذ
يكون في العين زيادة تقتضي الرغبة في ذلك العوض فيكون مقتضى التعليق المذكورين وجوب القبول مع
انقضاءهما وقد صرح في كونه بان اذا كان في السعة زيادة لعلها السعة او كثرة الراغبين اليها بحيث يرقى
صعود سعرها يجب على صاحبها اخذ دينه الذي يملك الغرماء وقد عرفنا ضعف ذلك فان العذر في
ظاهر النص في هذه الاوهام لا يجوز قبول ولو امتنع المشتري الكوسر من الدفع فلا رجوع ويستوفيه التاجر
على الاخر خلافا للشيخ مناو الشافعي فان اصل في البيع اللزوم فلا يرد عنه الا بفسخ ولا في فساد الباع
قبل قبض المشتري التمس يقتضي الرضا بدينه فلا يتولى فسخ بل يرفع امره الى الحاكم ليحكم بحجزه على الوفاء او تسليمه
من ماله وهذا في غير خيار التاجر لا يقتضي غير واحد منهما وقد سبق في البيع واعلم ان هذا في جمل العذر
بقوله تعذر الاستيفاء بالافلاس فان التعذر هنا ليس من جهة الافلاس بل من جهة فلا رجوع لو كان مؤجلا
لعدم الاستحقاق حال الفسخ فيتعلق بالعين خوفا في الغرماء فلا دليل على سقوطه ولم ولو حال الاجل قبل فسخ
الحجز في الرجوع اشكال فيشأ من ان ظاهر الجرح يشبه الجعوم فانه عزم وجد من ماله ومن سبق بعلق الغرماء
بها فلا دليل على الابطال ايضا فان عموم النص في ان يعلق حقوق الغرماء باعيان امواله وهو يقتضي عدم
اختصاص الباع بعد الحول لاستناع لاختصاصه بعلق حقوق الغرماء وهو الاصح قوله كونها معاوضة
هذا الشرط اجماعي ولو يرد ان لم يكن معاوضة محضه كالنكاح مثلا لفسد المال المقصود فيه ولهذا الجواز
اخلاء العقد عنه فلا يتسلط على الفسخ بتعذر الوصول الى المال لم يتعذر الاعراض في تعذرها في كل من
المذكورات قوله ويثبت في الاجارة والسلم لان كلاهما معاوضة محضه فم يرجع الى راس المال مع بقائه
او يضيء قيمة السلم فمع تلفه او بولس المال على اشكال التعذر الوصول الى حقه فيمكن من فسخ السلم بعد
ان ذكر ثبوت الاختصاص في الاجارة والسلم اقتصر على بيان حكم الاجارة سمي بانه فاذا كان راس مال الباقا
فيه ورجع اليه وان تلف فهو جرح يبين ان النص بقيمة السلم فيه والنص براس ماله وان يفسخ عقد السلم لكن
على اشكال الثاني فيشأ من تعذر الوصول الى حقه فيمكن من فسخ السلم كذلك المص وفيه نظر لان ما ذكره الضمير
قياسا على كراهة وتقديرها وكل من تعذر وصوله الى حقه فسخ المعاوضة المتضمنة له ومعلوم على صاحبها
كفيه ومن ادعى لان السلم في جرحه وانما تعذر لاعسا المسألة اليه اذا عرفت هذا فاعلان في عداد السلم
شئنا كذا مما لم يفسد التلف بكونه قبال الجرح وبعد وجوب الفرق بينهما فانه اذا تلف الثمن قبل الجرح لم يبق
للسلم الا السلم في ذلك الجرح وان كان ماله فليس سقطا بثلثها استصحابا لما كان وهذا هو الاصح الذي
لا معاوضة ولا احتياج بكون عقد السلم هذه الصورة لانها مصادرة لان ذلك هو المتعارف السابق
ان قوله او يضيء بقيمة السلم فمع تلفه فيه شيء لان الذي يستحق الضريبة هو جرح الحق حتى ان اموال

المعاوضة
السلم لا يتضمّن
سواء كان راس مال السلم
أو لم يكن

المفلس

المفلس وانما اذا لم تكن جرحا حتى صرف اليه الامع رضى الغرماء بالاعتراض عن الحق ولعله اراد بان
بالقيمة هنا النص باعتبارها لانه لما يعلم مقدار المستحق للسلم من مال المفلس باعتبار دفعه المتأخره كان في
بها فحجز في العيانة والعجز ان الشايع يحمل ان اشكال في ضربه بالقيمة مع الملف نظر الى ان بعض
منع من المعاوضة على مال السلم قبل قبضه فان كلام المص لا يستقيم الا بتأويل ما يجوز او الحمل على رضى السلم
بأخذ القيمة ومع ذلك فهو لا يرى المنع من هذه المعاوضة فكيف يستشكل وجوبها لما ذكره عن مستقيمة
تتم ولو افلس مستاجر الدابة او الارض قبل المدة فلم يجز فسخ الاجارة تازيلا للمنافع منزلة الاعيان في
الافلاس الطاري على الاجارة اما ان يكون على المجر او على المستاجر وعلى التقديرين فاما ان يكون مورد الاجارة
الذمة او العين فالصور اربع فاذا افلس المستاجر والحال انه لم يسلم عوض الاجارة ولا مضى شيء من المدة المضى
فلا فرق بين ان يكون الاجارة وارده على العين كارضد ان تعين فسخها فلم يجز في الحالين فسخ الاجارة تازيلا
للمنافع منزلة الاعيان فكما ثبتت النص في الاعيان المتعاضض عليها يجب ان تثبت في المنافع لانها اموال لا اثار
في الضرر في كل من الموضعين مع ان الاجارة معاوضة محضة لا تقتضي بها الا العوضين وذكرها ركن في العقد
لمولم وله النص فيخرج الحاكم الدابة والارض ويدفع الى الغرماء أي ويجوز انقاء الاجارة فنصوب الاجرة مع
الغرماء فليس هذا الجرح للمالك العين المستحاجة كما يسع اموال المفلس ويجوز اعيان امواله التي لا يمكن بيعها وحصل
من الاجرة فهو الغرماء هذا اذا كانت الاجارة على عين وفي الذمة وحصل التعيين ولو لم يكن قد عين ولم يظلم
لحاكم التعيين في يوجع العين جرح ولو لم يكن الاجرة لم يحصل عليه الامضاء أي بعد ثبوت استحقاق الفسخ لان لا
عدم الوجوب ولا فرق بين كون المدين مال المفلس او من الغرماء ولا بين ان يكون المدين المصلحة الغرماء او غنيمتهم
او محض مصلحته لما قلناه وبجوه على ما ذكره المص في هذا الغرماء التي لمصلحة من ماله وجوب القبول لها وهو
ضعيف هذا كله اذ الربح في المدة شيء فلو مضى منها بعض فكم لو تلف بغير البيع ولم يوجع عليه وهو في
بادية فسخ الجرح نقلت العين الى ما من باجن المثل مقدمة على حق الغرماء أي ويجز على المستاجر وهو في مكان
كالبادية والحيث في ايط الفسخ ففسخ الجرح وكانت الاجارة لنقل متاع لم يكن الجرح طرح المتاع في البادية
المملوكة ولا في موضع غير مختار بل يجب عليه نقله الى ما من باجن المثل لذلك لنقل ذلك المكان ونقله
بما على الغرماء لانها لصا تة المالك وحفظه ليصل الى الغرماء فهو مصاح الجرح فاذا نقله سلمه الى الحاكم
مع مكانه والاحالة على يد عدل ولو كانت الاجارة لو كره المفلس وحصل الفسخ فالأقرب انه ينقل الى ما
باجن مقدرة دفع النص على نفسه على تقدير حصوله بدو ذلك قوله ولو كان قد زرع الارض ترك زرع
بغير مقدرة على الغرماء اذ فيه مصلحة الزرع الذي هو حق الغرماء وكذا كل ما كان في هذا النص قوله ولو
الجرح بعد تعيين الدابة فلا فسخ بل يقدم المستاجر بالمصلحة كما تقدم المرتين هذا احد فسخي ما اذا كان المفلس
هو المجر وهو اذا كان الافلاس بعد تعيين محل الاجارة سواء كان التعيين في اصل العقد او بعد زوده على
الذمة وانما يمكن للمستاجر الفسخ هنا لا من مقدمه فالمستفعة في هذه الصورة للنقص اللان المنفعة على الجرح
كما لم يفسد عليه ولا من على المفلس ومتاع العين وكذا ان حصل رافع فان لم يحصل كانت
الاجارة وهل يبيح الجرح مستمسكا الى انتصافها فانه تردد ولم ولو كانت الاجارة على الذمة فله الرجوع الى الجرح
ان كانت باقية او النص بقيمة المستغنى لو كانت الاجارة وارده على الذمة ولم يحصل التعيين للمستاجر

Copyri

ersity

هناك بيننا والقوي في هذه كالتي قبلنا لم والا احتمال عوده الى الاول استوحقه والى الثاني لم يحق
وتساويهما فيصير كل نصف فن في ذاته لم يوق البائع المتني فيما اذا اعد معاوضة فنه احتمالا لثبته
احدهما استحقاق الاول الرجوع لان حقه سابق وفيه نظر فان العاقد معاوضة لا احق به الرجوع
فانه حين صدور المعاملة الثانية لم يكن الاول حق الرجوع فكيف يكون حقه استوفى بحج ذلك
على القول بان وجود السبب كوجود المستند فيه ما عرفت الثاني كون حق الرجوع للنائي لغرض حقه
ولان القبط لا استحقاق الرجوع انما هو في طريق بناء الثالث تساويهما في الرجوع ويكون لكل واحد
منهما الرجوع بنصف المتناهي في السنين وفيه نظرا لبناء سوان الاول لا احق به لخال المعا
الثاني وبعد اقل من ثلث ثبوته لان حق النائي عن المعاوضة الثانية مانع وذلك لان ثبوتهما يستلزم
ثبوت لوازمهما والا لم يكن صحيحا اذ لا يقع بغير الصحة الاما لم يثبت اثره عليه وهذا من جملتها فيجب
ارتفاع لوازم الاولى لان السبب الطاري في اللوالم السبب السابق والا لم يكن صحيحا ولهذا وانقلبت
العين من الاول لم يعلم يكن الاول الرجوع في واحد اعملا بمقتضى السبب الطاري ولو اعتبرنا سبق
الرجوع في وجه اعتبار هنا ومما قررناه يظهر ان الاحتمال الثاني اقوى وهذا كله متفرع على القول بثبوت
الرجوع في المسئلة الاولى فلو منعنا انما امتنع هنا بالنسبة الى الاولى وحما واحد بطريقه الاولى ولم الثاني على
التغير فلو طرأ غير بفعله ومن قبله تعالى فليس له الا الرضا به وبضار بالثمن ان كان العيب لا ينفرد بالعقد
ولا يفسط عليه الثمن وهو نقصان الصفة في شرط العوض من حمله شروط الرجوع عدم تغير العين فلو
تغير فاما بالنقصان او الزيادة فان كان بالنقصان بطر وعين فاما من قبل المشتري ومن قبل البائع ومن
قبل الجاني ومن قبله تعالى ونقد في سماءه فان كان افة سماوية فلا يخ انا ان يكون العيب في المالف منه
كانه لم يصدرا واستعمال الجازي بحيث كل فردا بالعقد في حيث يتبع مستقلا ويمسقط عليه الثمن او لا
الاول من عدم من عديم والثاني مثل بالعقد وحرقه فان المالك ينفرد بالعقد ولا يفسط عليه الثمن فان الثمن
يقابل بالعقد مثلا ونحو ذلك لا يخرج عن كون العقد المحصور وفيه ما فيه فان كان الثاني لم يكن للمالك
الرضا به على تلك الحال والضرب بالثمن مع الغناء عند المص والتشبه والتمسك بالبيع لا حتى لا العين
لا يفتح المتخذ بعد العيب فالحق قبل الفسخ في الثمن في عين مضمونة له فلم يكن له الرجوع بارس
اطلاقا في المبدأ القول استحقاق ارض النقصان وقراه المص في الف وهو في عين لانه لما فيه المعاوضة
يرد الى كل واحد منهما ماله فان كان باقيا رجع به وان كان فالفادح ببدله كائنا ما كان والفرق بين
كل والا باعوض ضعيف وقول ان البائع لم يكن له حق في العين لا بعد الفسخ بل ان اذا فسخ وجب ان
يرد اليه جميع ما جرى عليه العقد علا بمقتضى ابطال المعاوضة وقول ان العين في يد المشتري لم يكن
مضمونة عليه في الجملة يعني على انها لو تلفت او شيء منها كان التلف ماله لان المقبوض يعقود المعاوضة
و بهذا فاذا ارتفع عن المعاوضة وجب ان يرجع كل من العوضين الى المالك على ان هذا الدال المقبوض
في الذي له فسط من الثمن في المبدأ المستحقة فان في العلوم المذهب في الاول لا وخانه الاخيه فان
العلم فمما انه وهم لا يقولون به على ان القول بان العقد مثلا لا فسط لهما من الثمن الاول المستحق فان
لم يرد يعني انه لو لا وجود الدال بهذا المشتري جميع الثمن المخصوص في مقابلته بالعقد وان كان العيب في
لياد من العاقد ارادته ان السابق في الفهم ان الضمين في قوله بفعله يعود الى المشتري فاح الوجوه في عدم

المعاوية

فان اذ حال عنده حال
النفوس

من علم نهر الحق

الرجوع الى الاخر مع بقائها لانه غير ظفر بعين مال ولو كانت باقية ضوب بقيمة المنفعة وهل المنفعة والضمان
فلا شك السابغة السبق قول سبق المعاوضة على الحجر فالأقرب عدم تعلقه بعين مال لو باعها عليه بعد الحجر
قد سبق هذه المسئلة في بحث منع التصرف وذكر الحكم فيها احتملا ثلثة لاحدها ما قرره هنا فهو رجوع
الى العزم ووجه القرب سبقه على الغرماء باعوا اموال المسلمين حين الحجر وانتفاء المنفعة للرجوع والعين
خصوصا وقد تعلق بها حق الغرماء والخبر لا يتناول ذلك الحديث لو ارد عن الحسن عليه السلام عن رجل ترك له
في حجره مائة رجل منه بعينه قال لا يحا صمد الغرماء يقتضي وحدان مائة الرجل عقيب كسوف الدين فلا
فصل علمه ولا الفاء والتزدد انما يحكي في الجاهل بحال المقتضى ما العالم فلا شيء له خيرا وعبارة المصنف
مطلقا وكذا انكتبه سابق قولم ولو فتح المشتاجر بالا يندلج بعد القسمة احتمال فزاحة الغرماء بالماضي لا يستلزم
الى عقد سابق للحجر والمنع لانه من حيث بعد القسمة بنى المصنف في كراهة الوجهين في هذه المسئلة على ان وجود
السبب كوجود المشتب او لا قال فاذا قلنا بالاول اجمع عليهم بما خصه لوجود سبب الرجوع قبل الحجر وان قلنا
بالثاني لم يرجع لان دينه تجدد بعد الحجر ولما كان ان يقول ارجو السبب وان كان كوجود السبب لا يغير
ما ذكره لانه لا يحكي حجره من جميع الوجوه قطعا ومن بعضها لا يفيد وخصوص هذا الوجه دليل على
والمنع قريب قولم ولو باع عبدا باخرى وتباعا ضامرا قلنس المشتري وتبقت العين في يده ثم وجد البايع
بعينه عبدا ارادة فيه فتم ما عداه وبصرف مع الغرماء وتحمل التقدم لانه ادخل في مقابلتها عنقا قال
المفتي في مقابلة ساقط شيء لا يقتضي التقدم بذلك الشيء بل ولا الضرب به كما سبق فمن باع المقتضى بعد
الحجر اهلا ولا رسا ان كليهما ممنوع بل هذا الاحتمال وينبغي بناء هذه المسئلة على ما ثبتت عليه الاولى
من ان وجود السبب كوجود المشتب او لا في احتمال عدم فزاحة الغرماء لانه من حيث بعد الحجر وبالحكم
فالمسئلة موضع توقف فان كان على الثاني لا يخفى من توقفه بقاؤه في ملكه هذا يدل على ان ما ذكره سابقا
في السلم من الضرب بالعين بعد الفسخ على اشكال المأهول اذا كان تلف العين بعد الحجر لا قبله قولم ولو عاد الى ملكه
بلا عوضا لهية والوصية احمى الرجوع لانه وجد متاعا وعادته لتلقى الملك عنده او وكل من وجد
متاعا فهو اخير في الوجه الاول ووجود حديث يدل على ان كل من وجد متاعا رده حيث يتوجد متاعا رده حيث
يقتضي وجدانه عقيب الحجر بلا فصل اما على الوجه الثاني فليقل الملك من غيره فلا اثر له خصوص فانه
لم يثبت ما نصته والتوقف في هذه المسئلة الى ان ينقطع الطمع في وجود ان حديثا يدل على ان السبب
قولم وموعة فاحتماد بعض كاشرا فان وفي البايع الثاني التي هي الاولى مع القول بالرجوع في مسئلة
العزمين عوض ولو عاد بعض كاشرا فاما ان يكون قد وفي المشتري البايع الثمن اقل او لا فان كان
قد وفاة فالحكم فيه كالحكم في الاول يعني العود بغير عوض فحي وانه على تقدير سقوط الرجوع في العود وتمام
الرجوع وعدمه مثل الوجهين السابقين وجه عدم الرجوع الى العود لما كان معاوضة بوجبة سلطنة البايع
اذ المعاوضة مناط الرجوع لانه فلا يبقى للرجوع لا متناع بثبوت حق البايع مع بقاء حق الاول ووجه
الرجوع الى استحقاق البايع الثاني الرجوع انما هو مع عدم ثبوته الثمن فاذا وفاة الثمن لم يبق له ما ي
استحق الرجوع فبذلك المانع من حق الاول وانما يقع هذا الاحتمال في تقدير سقوط الرجوع في المسئلة
لاول اطلاقا لانه على تقدير عدم الرجوع ثم تقدمه هنا بطريق اولي ولا يتقدم بثبوته كما لا يلزم بوجه



انما لاف التما وتلاستوخ العليل وحمل كونه كناية الا حتى لان اتلاف المشتري نقص واستيفاء فكانه
جز من البيع الى عرضه كذا ذكر في كونه الجند على اصد من ثبوت الصياها ايضا لم يكون بطرقا وان كان
بفعل البائع فهو كناية لا محالة لانه حتى على المس له مملوك له ولا ضمانه وهذا لم يذكر المص ويذكر
ان ذكره في قوله وان كان كناية اجني الخ قوله وان كان كناية اجني اخذ البائع وضرب حجر من القن عليه
نسبه نقصا القيمة لا بارش كناية اذ قد يكون كل التي كالمواشري عبدا بمانه تساوي ما بين فقطع يد
فاخذ العبد والتمن وهو باطل هذا هو القسم الاخر وهو الرابع وهو ثالث ما ذكر في العيانة وهو ان يكون
التعب كناية الخ قوله ان اجني بنت عليه الارش لافلس وهو ظاهر فثبت البائع بعد الفسخ عوض الجاني على
المقتن بضاربت الغمائه لانه المشتري اخذ هذا النقصا وكان مستحقا للبائع ولا يجوز تصديعه عليه خلا
القسم الا في التما وتلاستوخ حيث لم يكن لها عوض كذا علق في كونه وفيه نظر فان استوفى استحق هذا النقصا
في وقت لم يكن العين مضمونة عليه ولم يستحقها البائع الا بعد الفسخ ولم تكن الامعة فلم يكن له الا اذا
بها الزمانا لم يما ذكره من العقل سائقا والتعليل الصحيح ان الفسخ المعاوضة لوجبه جوع كل من المتعاون
الى ماله فثبت رده عليه كمالا لانه انما قبضه في مقابلة العوض لا في وقت فاق بالفسخ فان فسخ المعاوضة
الفسخ في الجوع لا في بعضه وان بعضه اذا عرفت ذلك فبناء على قوله مرجح الجاني على المقتن في الصورة
المذكورة جوع من المقتن نسبة اليه كنسبة نقصا القيمة اليها ولا يرجح بارش كناية كاشا ما كان المكان
بقدر الثمن فما لو كان الجديساوي ما بين وقدا اشترا بمانه وحشي عليه فقطع يد فان ارشها تصف القيمة وهو مائة
ورما كان نقصا القيمة السوقية كذلك فلو استحق البائع الرجوع فالارش يرجع بالعبد وبمانه فثبت له الثمن و
التمن وهو معلوم البطلان وحكي المص ولعن ابن الجند اخذ العبد المقتن بتمنه ورجوعه فقطع التالف وقوله
وهو الموافق لاصول فان الفسخ موجب العود الى عين المال فما فات منها الجوع الرجوع الى قيمته في القمي وما ذكره
من لزوم الجوع بين الثمن والمقتن ممنوع لانه بعد الفسخ يأخذ بذلك الجاني من العين على انه ثمن وانما البيع
اخذ واحد العين كلها وعوضها الذي هو محسوب بمثلها وهذا هو المختار اذا ثبت هذا قبل الرجوع فثبت
القيمة السوقية باعتبار العبد خصوصا وبارش كناية المقدرة فما من القيمة حيث يكون لها مقدار ظاهر عادية
في قوله والافنقصا القيمة الاول وهو صحيح كلامه في كونه لان المقدرة ما هو في الخانات واما الاعراض
فليست بعضها على بعض باعتبار القيمة وهذا لا يستحق المشتري على البائع في ارش العبد المبيع الانقصا القيمة
السوقية فقط وهو مخرج من واعلم ان قول المص لا بارش كناية الخ فيه تصور عن بيان ماله لان المص
رجوع بنسبة النقصا من الثمن لانفس نقصا القيمة السوقية ولا بارش كناية فكان عليه ان يقول رجوع بنسبة
النقصا من الثمن لانفس نقصا القيمة السوقية ولا بارش كناية فكان عليه ان يقول رجوع بنسبة نقصا القيمة
لانقصا النقصا ولا يبعد كناية لزوم المخدوخ والخ فان المخدوخ لا يزم على المقدرة بانه رما كان نقصا القيمة
السوقية ايضا استوفى الثمن كمقدرة الجاني فخرج المخدوخ عن هذا ان نقصا الثمن عن القيمة والانقصا القيمة
اي هذا الحكم الذي ذكرناه وهو الرجوع بخبر من الثمن بنسبة القيمة نقصا القيمة اليها انما هو جوع
ناقصا عن القيمة خلا من لزوم ما عوا انه لا يزم وباطل وان لم يكن الثمن انقصا من القيمة سواء كان مساويا او
والرجوع نقصا القيمة اذ هو عوض الغائب من العين والمخدوخ والمخدوخ مستوفى لبقايل ان يقول ان كان الفسخ من
لقيمة الغائب من العين وجب اعتبار القيمة مطلقا وحصة الثمن وجب ايضا اعتبار مطلقا ولا وجه للمفاد

ersity

بلا قسم في الحكم اصلا والمخدوخ الذي ذكر ليس بشي قولي ولو كان للتالف قسط من الثمن بعد من عند المص
خصه من الثمن والغريب بغير التالف او اذا كان للتالف المبيع في يد المقتن قسط من الثمن حيث يمكن افراد
بالمبيع ولا يكون من ارجح المبيع بطرق التبعة كما في المداقي لا يباع الا بغير العبد وليس لها قسط من الثمن
على ما ذكره في ذلك بعد من عند فان للبائع الفسخ في المبيع واخذ حصة من الثمن وسقط نصيب
بخصه بالتالف الثمن هذا حكم المص وقد تقرر في خبره الاول ان اخذ البائع حصة من الثمن ان كان
على طرق المعاوضة توقف على رضى المستحقين وصدور العقد على الوجه المعتبر من عا ولا يقوله احد وان كان
على جهة الفسخ فلا ينفذ اخذ حصة من الثمن بل يفسخ وبأخذ التالف ان الفسخ من وجهه بعضه بعضا
وذلك غير جائز لافلس انه اطلق النصيب لحصة من الثمن وذلك لا يستقيم على اصله بل يجب ان يقيد
بما اذا كانت القيمة ازيد من الثمن فبارس المخدوخ السابق فان ساقب ونقصته فثبت عند الفسخ بنقصاها
كما سبق والذي يقتضيه النظر انه يفسخ المعاوضة مطلقا او يترك مطلقا او يترك مطلقا خذ من ارفع
بعض الصفقة ويقال بغير حيث يكون على الفسخ من بعضه فلو خذ من بعضه فبطلت مطلقا خذ من ارفع
المبيع في الاخرى فبطلت حصة من الثمن وذلك حيث يكون القيمة ازيد من الثمن اما اذا كانت انقصا او مسا
فان اخذ حصة من القيمة ولا يمنع ذلك لكون العبد من ثمنه ببيعين نظرا الى ان كل منهما قسطا من الثمن
وان كان في الثاني ناقصة لان المنع من بعض الصفقة نحو كل منهما واطلاق حكم ابن الجند بعض الفسخ في
المبيع واخذ الباقي بتمنه وبضرب قيمة التالف وقوله المص في فسخه بتمنه وعلى كل حال فقول المص اخذ
الباقي بحصة من الثمن لا يستقيم على ظاهره واعلم انه لا فرق بين كون التالف في الثمن في هذه الصورة قبل
الخروج بعد لان الفسخ موجب الرجوع الى الجوع العين كما قلنا لا يزم قد يقال ينبغي ان يكون ما ذكره المص والمص
مخصوصا اذا كان التالف قبل الجوع اما بعده فحين ان يجعل كل نصف المبيع في يد الجاني واعلم ان الاعتناء
بالقيمة يجب من التالف لانه وقت الانتقال الى المالك قد تم ولو قبض نصف الثمن وساقب العبدان قيمة
احدهما اخذ كل المقتن في مقابلة التالف بغير ما ياتي وبأخذ العبد الباقي وعلم الرجوع اصلا بل
نصف الباقي خاصة لا التقسيط للتصريح بالتمنه الا في التالف الاول فقول المص في مقابلة التالف
ويجوز في الطرف الباقي مع الغمائه في اخذ العبد الباقي وهو قول ابن الجند لان الرجوع في كل العين مع بقاء
للموكل فليكن له الرجوع في الباقي منها اذا ساقب ما بقي من المقتن وان الباقي بتمنه ووجه الخبر فيثبت الرجوع
اذا لم يكن قد قبض من ثمن العين شيئا فليجعل المقتن في مقابلة التالف كل ذلك ضعيف لان فيه مع بعضه
مقابلة المقتن بالتالف ولا منقص له فان جملة الثمن في مقابلة جميع المبيع ولا اولونه كون المقتن في مقابل
التالف على كونه في مقابل الباقي فتعين التوزيع فحين فلا يكون الباقي عين مال ينقص عوضها الثاني ان مرجع
بنصف الجوع ويصوب بربع الثمن مع الغمائه ان شاء او يضرب ما بقي من الثمن وهو قول ابن الجند لا يقتضي
لانه اعتبارا يكون نصف المصاعبة عين الذي لم ينقص عوضها بنسبة الرجوع فيها وتضعف ان فسخ
في بعض المقتن بعض الصفقة لزوم ضم الثمن وكلاهما محذور بالتالف علم الرجوع اصلا لانشاء النقص
ومنع تناول الخبر هذا المص ولقول النبي عليه السلام وان كان قد قبض شيئا فهو اسوة الغمائه والضمير يعود الى المص
المبيع فنقصه تغلق الحكم جميعه على ان اذ لم يتناول الرجوع التقسيط واعلم ان الاصح انما فرقوا تناول الجاني

Copyri

فقد يكون ما يقع من العين منطبقا على الباقي وهذا متحقق لو بقي ثلث الثمن وكان الباقي قيمة ثلث قيمة المجموع وعلى هذا
قوله ولو تغيرت الزيادة المتصلة كالشمس والنور وتغير الصفة فللمبايع الرجوع بمجانا أي باخذ العين مع الزيادة
ولا يجب عليه لاحلها عوض وهذا قول الشيخ وحاشا لأن هذه الزيادة تخص صفة وليس تخلفا فليس له الرجوع
بالألفه وقال ابن الحنفية واختار المصنفون ولفظ الزيادة للمفسر لا للمبايع في ملكه وليس كونه ملكا مستورا
بكونه من فعله ولأن الرجوع في العين لا يكون شرعا على خلاف الأصل فيقتضي فيه على ما إذا لم يلزم قول المفسر
وهذا هو الأصح فيجب إذا رجع في العين أن يكون مبرا من كل عيب فلو كان له عيب قبل ما بالذوق بين الزيادة
هنا وبينها في موضع المختار أدى رجع بعد الفسخ في مجموع العين فثبت استحقاق الرجوع رابته هناك في كل
وقت بأصل العقد بخلافه هنا فإن الاستحقاق لا يجرى في الرجوع بالامتناع بخلافه ولا يجرى في الرجوع
المنفرد فيها وبين الولد على ما سبق في البيع له ولو صار له عيب في الرجوع في الرجوع في العين لأن
هذا ما لا يخفى على من جرت صفة العقد غير الحقيقة فإن قيل فليس في الرجوع في العيب في العيب فثبت
لأن العين هناك كان في ملك المصنف منه بخلاف ما هنا لا لا يتغير في ملك المفسر لم يوجبت بعد البيع
أو حلت الخلة بعد لم يكن له الرجوع في الثمن وأما قولهم في الولد وان كان جدينا في ملك المبيع جازية
لجنت بعد البيع لا قبله لأن الحمل يكون جزءا من المبيع فيستحق الرجوع به ولو كان خلة فانه يستحقه أيضا
قبله لما قلنا لا يمكن للرجوع في الرجوع في الثمن وان لم يولد بخلاف البيع حيثما لم يولد في الرجوع في الثمن
العقد لأن ذلك ثبت بالنسبة على خلاف الأصل فلا يتعدى وهذا هو مذهبنا في تخصيص الحكم بالخلة بالذكر والأصابع
لا يتجانس المثل كذا لك لئلا يترك هذا الاختلاف بين البيع وغيره لم يتغير في الباقي فثبت الثمن فهو ملك له
حدث في ملكه وكذا القول في الولد كونه للرجوع فيه حتى لم يولد ما قلنا ولا فرق في ذلك بين نفسه وبين جدينا
وقت الرجوع وقول الشيخ في البيع أن الحمل جزء من المبيع فلو لم يولد في الرجوع في الثمن وان لم يولد بخلاف البيع حيثما لم يولد في الرجوع في الثمن
من غير الرجوع لو فسخ بيع لأرض وقد شغلها أما لو أجزأ أرضا فزرعها وأفسد فسخ المجرى ترك الزرع إلى المصنف باجراً
لأن مورد المعاوضة هناك الرقبة وقد أخذها وهذا المنفعة ولم يمكن استيفائها للمالك فانه يرد وكسوف
المملكتين الصغار والمواضع النخل وكذا كل من يجب بقاءها إلى وان أخذها بغير الحق وبقاء الحمل إلى وان الوضع
أمر معلوم وكذا بقاء الزرع فيها لو كان المبيع أرضا وفسد البايع بعد شغل المفسر بأياها بالزرع فانه في هذه الحالة
كلها يجب الأبقاء إلى زمان الأخذ بغير الرجوع وذلك لأنه دخل البيع على أن المنفعة له فلما زرع كان زرعه ملكه وتك
استحقاقه بغيره بجائنا واستوفى منفعة الأرض بذلك فلا جرة عليه إلى زمان الأخذ بخلاف ما لو أفسد المستاجر للأرض
بعد زرعها أياها فإن المجرى إذا فسخ يجب عليه الأبقاء بأجرة المثل إلى زمان المصنف أما وجوب الأبقاء فلا بد من
مخبره وأما كونه باجراً المثل فلاك مورد المعاوضة هناك أي في مسألة شراء الأرض الرقبة فترتب على الفسخ عود
المبيع إلى ملك البايع ولا يلزم عود المنفعة التي استحقها المفسر بالزرع وهذا أي في مسألة إحقاق الأرض مورد
العقد هو المنفعة فإذا فسخ المجرى وجب عليه الأبقاء لم يمكن استيفائها فيستحق عوضها والامر كان للفسخ
فائدة ولأن المنفعة بعد العقد لم يستحقها المفسر بجائنا فكيف يستحقها بعد الفسخ بغير عوض ومما أقرنا به
دليل وجوب بقاء الثمن بجائنا ولم ولو أفسد بعد الغرس والبناء فليس للبايع الأزالة مع الأرض على ما ذهبنا
اختياراً لتحقيق الذين سجد وجهه أن هذا من جملة المنافع في هذه الحالة التي استحقها المشتري وذلك

قوله

بجو

بجو وغرسه وبنائه صدر بحق فلا يجوز أن ينزله دون الأرض ولا معه وقول الشيخ في أن الأزالة مع الأرض وقد
يستدل عليه بظاهر الخبر فإن المتبادر من الرجوع إلى العين واستحقاقها الرجوع إليها بما فيها من العين التي قد فسخت
منها بما تم له من العود من الفرق بين الغرس والبناء وبين الزرع والنبات أن لهما أمداً قريباً ينتظر فلا تعد العين معه
كالبناء بخلاف الغرس والبناء ولما في ذلك من الضرر العظيم وهو استحقاق منفعة العود أما ومنه ما لو أجزأ المصنف
طوبى له جازاً فليس له الرجوع في الرجوع في العين ولا يجرى في الرجوع في العين ولا يجرى في الرجوع في العين ولا يجرى في الرجوع في العين
مع الأرض فلو يرد من أن يقوم الغرس قائماً ومقلوباً فإرشه هو التفاتاً قائماً بالآخر لا لأنها لا تحسب
بأبوابان فللمبايع مقابل الأرض ما يجرى على القول بعدم استحقاق البايع بعد الفسخ الأزالة مع الأرض بالطريق
في وصول الحق إلى استحقاقه أن يتابع لأرض مع ما فيها من الغرس والبناء فللمبايع ما يقابل الأرض وطريق مع فسخه
أن تقوم لأرض وما فيها معاً ثم يقوم الأرض شغولاً بالبناء والغرس مع استحقاق الأبقاء بجائنا ونفسها
المجموع الفتيان فما قبلها من الثمن بعد التسيط هو مقابل الأرض وما بقي لصاحب البناء أو الغرس ولم يمتنع
بعث الغرس والأبنية منفردة أي لو امتنع البايع من بيع الأرض فإن بيع ملكه عليه عوداً من بيع الغرس والأبنية
منفردة أي وحدها بدون الأرض الذي عادت إلى البايع بالفسخ حيث أنما مال المفسر ولا بد من بيع أمواله الحقوق
الغرس وأما يتابع على حالها التي هي عليها من كونها في أرض غير مستحقة للأبقاء بجائنا على ما اختار المصنف
على هذا المولم من بيع الغرس والأبنية منفردة نقصاً في القيمة ويرد أن استحقاقها ما هو كذلك فلا يثبت
عزمه ولو أفسد من الغرس فلصاحبه قلعه مع عدم الزيادة وعليه تسوية الجفر أي لو اشتري مني وأفسد
بمنه بان قصر ما دلت عن الثمن مع ديون أخرى ودفعتها وجرى عليه فلصاحب الغرس الرجوع بدونه قلعه لأن له تخلص
ماله من ذلك الغرس لكن يجب عليه تسوية الجفر التي احتقرها للقلع لأن ذلك لمصلحة وتخلص ماله ونفسه من قواع
عدم الزيادة أنه لو زاد لم يكن له القلع وهو مناف لما سبق في كلامه من كون الزيادة دائمة للبايع إذا رجع أمّا
على ما قلناه من أن الزيادة للمفسر فمخالفة الرجوع وليس له القلع لأنه سريته ولم ولو أفسد من الغرس والبناء
لم يكن عليه إرش لأن صاحب الغرس دفعه مقلوباً وان قلعه صاحب الغرس ضمن طم الجفر لأنه تخلص ماله أي إذا
استوى رجل أرضاً فارغة واشترى آخر غرساً وغرسه في تلك الأرض فمفسر عن كل أرض والغرس حيثما كان
عليه فكل من صاحبه الأرض وصاحب الغرس الفسخ والرجوع إلى ماله وكل منهما تخلص ماله من مال الآخر لأن صاحب
الغرس لم يكن يستحق منفعة الأرض وإنما استحقها المفسر بالبناء وقد زال هذا الاستحقاق بفسخ كل منهما فاد الغرس
بعد الفسخ ليس للمفسر الحق استحقاق المنفعة له في الأرض بعد فسخ بايعها فينظر إلى إراد القلع ضار الأرض كان له
ذلك فإذا قلعه بنفسه لم يكن عليه إرش لأن صاحب الغرس نادى دفعه مقلوباً فبالفسخ استحقاقه كما كان وإن أراد
القلع صاحب الغرس كان لذلك فإذا قلعه بنفسه ضمن طم الجفر أيضاً لأن ذلك حدث في ملك الغرس تخلص ماله
وبصحة بسبب فعل غير مضمون إذ لم يكن الغرس في الأرض عدواناً وبفهم من قول المصنف إذا أجزأ الغرس لو زاد لم
كن له القلع وهو صحيح على ما قلناه من أن الزيادة للمفسر أمّا على قول المصنف في أن كل منهما مظلماً
الآخر فلتخلص ماله من مال الآخر المظلم لأن الغرس لم يقع من واحد منهما بغير حق وأما ذلك ففعل المفسر حين كان
مالك الغرس والانتفاع به لكل واحد من ذلك وأما ما دلت الحاكم ولو استأذنه كان له البيع والشراء فيكون الغرس من
بيع صاحبه لا من استئذنه لحيث الفسخ خرج عن تلك الصلاحية وانقصت هل يستحق صاحبه على الأرض

منه
عاصم الأرض

منه

للفلس وهو عبارة عما زاد على قيمة الثوب ووجه هذا التفرع ظاهر بعد الاطاحة بما سبق وان لم يقل بالمال
فقد احتمل ان احدهما تخصيص البايع بالصنف على ما سبق فكون ما قبلها من القيمة له والفلس فتم
الصنف اذ لا مال له على ذلك التقدير سواء الثاني بسط الزيادة على مال الفلس وهو الصنف ومال البايع وهو
الثوب لعدم الاولوية ولما كانت قيمة الثوب ثلثي مجموع القيمة كان للبايع ثلثي الزيادة والفلس ثلثها وهذا لا
يستقيم الا على تقدير العلم بان يكون الصنف الثوب بالصنف لاحظه من الزيادة واختار المصنف في كون الزيادة
كلها للفلس لانها عوض الصنف والصنف جميعا وهما له الاشياء للبايع فيما يكون احتمالا رابعا ولا ريب ان
اقوى على تقدير العلم ان قول المصنف ان الثوب نصف ما لم يرفع وقوله فالتمس رابعا وقوله او النسيط فالتمس الاثر
ليس على وجه واحدا في الاعمال فلا بد من تقدير عامل نصيب رابعا وان لا مثل بسط ونحوه في الفرق بين عمل
الفلس بنفسه او بالاجرة في الشركة لان ما عمله بالاجرة مملوك له بالحق وضيقه ولو افلس قبل ابقاء الاجرة
القضارة فان لم يبقها بالاعيان فان لم يزد فتمت بمقتضى ما كان هو فاقدر عينه ما له وان زادت فكل من
البايع والاجر الرجوع الى عين ماله فليسوا في القضاة عشرة والقضارة خمسة والاجر درهم ودرهم الف
يدرم والبايع بحصة واربعه للغرماء اي لو افلس في الصورة المذكورة سابقا اعني فيما يكون الزيادة صنفه
قبل ابقاء الاجرة فتمت وكان نصيبا امثلا فان لم يبق الصنف بالاعيان فان لم يزد فتمت بمقتضى ما كان هو فاقدر عينه ما له وان زادت فكل من
البايع والاجر فاقدر عينه ماله فهو اسوة الغرماء وهذا تقدير ما سبق من ان له ان يحبس الثوب الى ان يأخذ
الاجر فربما على ان الصنف كالاعيان اذ مع عدم الزيادة لا مال له بحسبه وان زادت فكل من البايع والاجر
الرجوع الى عين ماله اما البايع فظاهر واما الاجر فلان التفرع على ان الصنف كالاعيان فان قيل لا مال له كان
المال للفلس وهو انما يستحق الاجرة قلنا اننا حيث لم يبق الصنف بالاعيان لم يزد بذلك كونها عينا في
الحقيقة تفرد بالاختصاص والرد وانما اردنا انها مشبهة بالاعيان من بعض الوجوه نظر الى كونها متقوية
بعوض فكلما انصاع الاعيان على مستحقها لا يتبع هذه وليست القضاة مورد الاجارة بل مورد الفعل
الحاصل للقضاة لكن ذلك يتبع الرجوع اليه فيحصل الحاصل بفعله لا يتبعه اختصاصه به متعلق حقه فان له
الحبس الى ان يقبض كما سبق فحينئذ ينظر كم قيمة الثوب ومقابل الصنف قدر الاجرة ويقسط الحاصل
بعد البيع بان يدفع الى البايع ثلث الثوب والى الاجر ثلثه والباقي للفلس فيصرف الى الغرماء اذا عرفت ذلك
فاعلم ان قول المصنف فكل من البايع والاجر الرجوع الى عين ماله فيه توسع بالنسبة الى الاجر وليس للبايع
الحا اشارة انهما وان جعلت منه مع الافلاس ثلثين لا الولد اي لو كان المبيع الذي حصل الافلاس
بثمنه جارية كان للبايع ان يتراعها وان جعلت من الفلس ولا يبيع الاستيلاء من الاخذ فان ام الولد باع في
من رقبته فلا يكون الاستيلاء ما نفعنا من اخذها باعتبار تعدد اخذتها فلا يمنع مانع من تناول الحجر
الدال على الاختصاص بها اما الولد فانه حرم نسب فلا يسئل له عليه له ويتعلق حق الغرماء بعوض المالك
خطا لا عدا الا اذا رضي به ولا يحرم عليه اي ولا يتعلق حق الغرماء بعوض المالك عدا على الفلس وعينه
منه الا اذا رضي الفلس البعض لان الولد حرم هو القضاة لا العوض ولا يجب على الفلس الرضا بالعوض
علا بالا اصل له ويجوز الدابة والدار والمملوك وان كانت مملوكة هذه اذا كان كل واحد من هذه
ممنوعا من بيعه لكونه موقوفا وكان الدابة والدار والمملوك سوى ما يستثنى له والاوجب البيع فتمت المسئلة

نظر في

شدة

ك

Copyright

ersity

المطبعة
في بيوتها

24

أقوى ولو تنازعنا في تعيين المبيع بعد الرجوع قد قول الفلاس أنه منكر فيضرب بالثمن خاصة أي لو تنازعنا
البائع والمشتري بعد تحقق الرجوع مع الاتفاق على بقاء العين في تعيين المبيع فالقول قول المشتري فإنه وإن
المبيع ليس هو ما عنده البائع لأنه منكر والبائع منع فإذ أحلف أن دفعته عوالة فيضرب بالثمن بعد
الوصول إلى العين ويشكل فرض المص أن أراد بالثمن ما جرى عليه العقد وهو المتبادر إلى النص ويشكل القول
لأنه بعد الفسخ والرجوع كيف بقى استحقاقه للثمن فلا بد لصحة هذا الفرض من حمل الثمن على القيمة التي أعتق
عليها أو ما يحلف عليه الفلاس وفرض التنازع في تعيين قبل الرجوع والفسخ قول وكما يفعل قبل الرجوع
ما جرى أي ما يفعله المشتري قبل الرجوع ما مضى لأن ذلك كماله أهلية التصرف وهو عقد شيء المتعبد
بنفس أو مال من عليه مثله أو كماله أهلية التصرف بشئ من الثمن بالمعنى الآخر والحوالة والكفالة وتحت قوله
وهو عقد ما سبق في البيع على القول بأنه العقد فإن الثمن هو العقد لأنفس الإيجاب والقبول وإنما الثمن
أثرها ويرد على هذا أنها وفي البيع أن البائع والثمن غيرهما قد يكون صحيحا وقد يكون فاسدا ونقل المالك
لا يكون إلا صحيحا وكذا التعبد بحال الثمن لا يلزم أن يتوقف عليه الانتقال وكذا التعبد قد لا يرتب عليه
أثره والتعبد بالنفس هو الكفالة وبالمال من ليس عليه مثله هو الضمان بشرط أن لا يشترط انتقاله في الحوالة
عليه والأثر واحد للضمان والقبض الآخر من الحوالة يتحقق بقوله من عليه مثله لم يسمي ضمانا بقوله أطلق في
غيره يحتاج إلى تفسير بكونه ضمانا بالمال من ليس عليه مثله فيكون الضمان واقع على معنيين وهذا بخلاف الكفالة
لا يطلق على ضمان المال لا العقد فيقال كفاؤه بالمال وفي جواز شئ تحت السيدان الكفالة والحوالة لا يطلق عليها
الامضاء فيقال في الكفالة ضمان النفس وفي الحوالة ضمان المال من عليه مثله فيكون قوله يقول مطلقا مستلزما
ذلك وفنه نظر فانه على هذا لا يكون صدق الضمان عليها بطريق الحقيقة وتعرف المص بيقين الحقيقة
فالحوالة لا يختص من عليه مثله كما ساق في كلام المص إنشاء الله تعالى والضمان ما ذكرناه وهو الذي ذكر
في كونه قولا لا يكفي الكفاية مع القدرة لأن النطق معتبر في العقود اللازمة بالأجماع ولو لم يكن مع علمها
في الإشارة الدالة على الرضا كما كان العتق أي مع القدرة لا بد من الإشارة الدالة على رضا المقتضى ما كتبه
لأنشاء دالة الكتابة إذ يمكن وقوعها عتقا أو غرض آخر له أو شرط الحياز تحت هذا فساد الضمان
بأشواط الحياز فيه وظاهر الكتاب في البيع الصحيح وهو صحيح كونه هناك وهو الأصح للأصل ولأنشاء المال
فإن قيل يضمن إبراء ذمة المضمون عنه والأبراء لا يدخله خيار الشرط قلنا هو حكم من حكم نقل المال لأنه
متضمنه فإذا تحقق النقل غير منقول تحقق الإبراء والأفلا لم ولو شرط تأجيل الحال صحه ظاهر أن
صح هذا بالأجماع ونؤيد أن نقل المال إلى الذمة جائز واشتراط الأجل في عقد ذمة لا مانع منه وإن كان
أمر إذا أجاز والأقرب جواز العكس وجه القرب أن الأداء يتجلى جاز فكذا الضمان لأنه كالأداء وقيل
الشئ لا يصح لأن الفرض لا يكون قويا من الأصل وفي هذا التوجيه ضعف ولأن الضمان نقل المال على ما هو
ولا رد تأجيل الحال لأن ذلك شرط زائد مستقل صاحب الحق بأشائه في العقد لازم بخلاف الأصل الذي هو
مستلزم من المضمون له والمضمون عنه ولأن الحلول زيادة في الثمن ولهذا لا يختلف الثمن به وفيه الزيادة
غير واجبة على المدين ولا ثابتة في ذمته فيكون ضمان ما لم يحل فلا يصح عندنا وهذا التوجيه الآخر
البيع في الدين ولا المص وحسنه في الف وهو المختار ولو حصل مع السؤال على شكل عقد فزع على

المضد

الوط

الوط وإنما يكون ذلك مع السؤال لا في التبرع وتحرر المسئلة أنه إذا سأل المدين عنه عن أن يضمن ما عليه فلا
حالاً ففهم ذلك فهل محل ما عليه بذلك فيشكل إنشاء من أن الضمان في حكم الأداء متى أذن المدين بغير
في قضاء دينه مجزأ بقضاء استحقاق مطالبته ولأن الضمان في السؤال موجب استحقاق الرجوع على الرضا
ومن أن الأذن في الضمان لا إنما يقتضي طول ما في ذمة الضمان ولا يدل على حلول ما في ذمة المدين عنه باحدى
الدلائل ويمكن أن يقال استحقاق الرجوع بما إذا بالاذن يقتضي الحلول والتقصير إن كان الأذن في
قضاء المدين في الحال موجب الرجوع كذلك قوى طول المدين ما ذكرنا وأعلم أن الشارع ولا المص قال
أن موضع الإشكال ما إذا أذن في الضمان وأطلق ما إذا أذن فيه حالاً فلا إشكال في الحلول وليس شئ بل
قد يقال أنه مع الإطلاق لا إشكال في عدم الحلول قوله وشرطه البلوغ والرشده يجزئ بذلك عن الشيء في
الحل والمجوز بالسفاهة إذا لم ياذن له الولي فله الملاءمة حين الضمان وبما استحق بالاعسار ولا يشترط استمرار
الملاءمة فلم يجز له أن يرضخ الضمان أما المولى يعلم فإن له التمسك بالشروط السابقة لما بشرط حين
الضمان وإنما خص هذه بالتعبد لئلا يثبت الفسخ وإنما كان هذا موضع توهيم
سواء الفسخ دون غيره لأن الضمان في معنى أداء الدين والمضد الأصلي منه الاتفاق نقل الدين إلى ذمة الضمان
وأما يكون ذلك إذا كان الأداء منه الباع فلا حرج إذا فاق هذا المقصود الذي إنما يضمن الضمان عليه غير المضمون
للفوات المقصود منه كما يتخير المشتري إذا ظهر في المبيع عيب أو غير ذلك كان المقصود هو الصحة والأخذ
بالقيمة أو دونها الباع متى على المكايسته وهذا بخلاف ما إذا باع بوجلا وظهور الأعسار أو ليس مقصود
البيع الأصلي بالنسبة إلى أداء الثمن كما في الضمان فظاهر أن هذا الحكم موضع وفاق قوله ويضمن ضمان الذمة
بدون أدنى الرجوع خلافا لبعض العامة قبل قد يقضي إلى تعطيل بعض حقوقه نحو استحقاق الحسن ولما هذا
ليس لوازمه وإن كان يترب عليه بطل الرجوع ولو كان هذا مانعا لمقت من جميع المعاوضات والظهور الجواز
بها قولهم وفي ضمان المملوك بدون أدنى السيد إشكال ينشأ من أنه إثبات ما لا يثبت بعقد فاشبه
النكاح وانقضاء الضمان على مولاه لا هو صحيح الوجه الأول من وجهي الإشكال أن النكاح ممنوع منه العتق
بضمين إثبات ما لا ذمته وهذه العلة قائمة في الضمان وفيه مع كونه قاسما باطلا مع كون المانع في النكاح
هو إثبات المال في الذمة وينقضها إذا أخل العقد عن المبر فإن المانع من العقد ثابت مع انقضاء العتق ونحو
الثاني إنما مانع هو نص المولى بتعطيل عن ذمته وذلك مستفاد من استحقاق المطالبة بعد عتقه وضعفه
ظاهر لأن المانع هو كونه لا يقدر على شئ بنص القرآن العزيز وإن ذمته مملوكة للمولى فلا يملك إثبات شئ فيها
بدون أدنى ما يثبت فهو من عوض أطلاق وجبته لا يفتح لأن ذلك يفتي على العهد بالنسبة إلى كل جان ولأن
ذلك لا التزام والأصح عدم الصحة وإن جازنا لا يتبع به بعد العتق قطعاً لأن سيده مملوك للمولى ولا يملك
التصرف في مال مولاه ولو أذن بعتقه بكتبه وذمته فتبع به بعد العتق أي وأذن المولى للملك
في الضمان وأطلق فلم يشترط الأداء من الكسب في محرم ولا النصير إلى أن يقتضيه احتمال أن الأول يقتضيه
في كسبه لأن إطلاق الأذن في الضمان إنما يحمل على الضمان الذي يستغنى الأداء فانه المعبود والأدب
التي لا يصح من مال السيد متع وهو التوجيه أن مقتضى عدم القصر على الكسب يقتضي
الأداء على السيد وهو قريب من قول ابن الجيند ولا يخفى من قرب الثاني لتعلقه بذمته فينتج به أن الأذن في الضمان

ب

منہج

المصنف له أصل محم
وليس له على الحقيقة الضمان حتى وثوقه وهو
مبرأة الذمة فيستصحب كذلك الأصل عدم البلوغ

28

معرفه المصنف عن نفسه لا بد من
غيره عند الصانع بما يمكن
الى الصانع اما ان لا تستقر

فقد نزلت في قوله تعالى
فمن يقرضه فليقرضه
فمن يقرضه فليقرضه
فمن يقرضه فليقرضه

الروحة لا يملك العوض عن العيدين في بيع ضمان الماضية والماضرة منها المتأجلة فقط وأما الماضية فلا
القرينة على صحة المساواة لا في مقابلتي فيسقط بالعقود قوله ولا ضمان إلا ما تكا لود بعة والمضاربة سواء
ضمن الأعيان مطلقا أو ضمان على نقد واللف لا يفسد بثبوت شيء في الدفعة إلا أن أذلت مستحقة قوله وضمن
أو الحائنة وإن كان جوازا أي وإن كان لا يشترط جوازا كان يشترط الأجل لأنه ما لم يثبت في الدفعة ومنع بعض
من ضمان الدفعة لجوازها قوله وما لم يفسد لأنه ما لم يثبت في الدفعة من ضمان كالفسخ والعارية المضمونة والأمان
مع التعدي على أشكال أي بغير ضمان كل من هذه على شكل ينشاء من أن ضمانا ثابت في الدفعة ولو جردت
ومن علم بثبوت المضمون في الدفعة لأنها لما ثبتت مع التلف مع بقائها فالواجب هو رد العين وفي كونه ضمانا
لضمانها صورته الأولى أن يضمن رد أعيانها وجوز أن يضمن ما يضمنه على المضمون عنه ويسكن به المضمون
في الدفعة وأما التعلق بغير ضمان الضمان ويضعف لما ثبت في الدفعة هو جوب ردها وليس بالثابت في ضمان
فثبتها على نقد والتلف في ثبوتها لأن ذلك ثابت في دمة الغاصب في ضمان الضمان ويضعف لأن الثابت في
الدفعة هو كونها جارية بغير ثبوت دمة الغاصب في ضمانها والقيمة لما يثبت بعد التلف فيها فبذلك ضمان ما
يجب أيضا فإن كونه جارية بغير ثبوت ضمانها حكم شرعي تابع لوصف الغاصب والاستعارة والتعدي في الأمانة
وهذا لا يمكن نقله بالضمان لأن الذي ينقل بالضمان هو الشيء لا الحكم الشرعي لعدم صحة ضمانه وقوله وضمن
للبائع عن المشتري بأن يضمن المضمون للرجوع إلى البيع قبل استيفاء ثمنه أو قبل استيفاء ثمنه أو قبل استيفاء ثمنه
لأنه ينفذ في نقل الشيء وغلبت الاستحسان في ضمانه عن المشتري للبائع إذا كان دينا أما إذا كان عينا
فهو من جملة الأعيان المضمونة ولعل يجوز ضمانه لعموم البلوى ودعاء الحاجة إليه وأطبق الناس على ضمان
قوله وضمن عهدة أن ظهر عيبا واستحق أي بغير ضمان عهدة الثمن أي ذكره على ظهوره عيبا أو ظهوره عيبا
والمراد ضمان عهدة عن المشتري للبائع لأن الأرض على نقد ظهوره عيبا حتى ثابت من الضمان وإن كان متروكا
لجواز الفسخ قبل التصرف والبدل واجب على نقد الاستحقاق إذا لم يكن العقد على عهدة ولا يصح كونه غير معلوم
البشور حين الضمان للضرورة وانكشف بثبوت بعد قوله والمشتري عن البائع بأن يضمن عن البائع الثمن متى
مستحقا أو رد بغيره على أشكال أي ويضمن ضمان عهدة الثمن للمشتري عن البائع إذا كان قد مضى البائع كاستحقاق
في كونه على نقد خروج البيع مستحقا لأنه مضمون بغير البائع بغير استحقاق ورده على المشتري حتى ثابت بغير
ضمانه وأما إذا رد البيع بغيره فثبت أشكال ينشاء من أن الثمن لما وجب بالبيع فيكون ضمانه ضمان ما يجب
ومن تقدم سبب الفسخ ودعاء الحاجة إليه هذا هو المتبادر من العبارة ورد عليه أنه يشترط في العبارة بعد
أن الأقرب أنه لا يضمن ضمان عهدة الثمن للمشتري عن البائع طول بده إذا خرج البيع مستحقا وقطعا نظر إلى أن ضمان
عهدة الثمن معناه ضمانه بده وأما المطالبة به على نقد الرد بالعيب نظر إلى تناول ضمان عهدة الثمن لهذا القسم
أشكال فيكون هذا الأشكال في تناول اللفظ لهذا القسم وقد قال الشيخ أنه إذا ضمن عهدة الثمن في بيع
البيع مستحقا ففسخ المشتري لبعض الصفقة طالب الضامن بالثمن كله لكن عبارة المصنف في هذا القول
فالأشكال في وجوب الثمن على الضامن هنا إنما شاق على تقدير اللزوم لوضوح بعضه إذا خرج عيبا ورد به
والمصنف لا يقول به كما شاق وأيضا فثبت في كلام المصنف بعد صفحه رد كذا الشيخ هذا قولنا وأرض العيب
أي ويضمن ضمان العهدة للمشتري بالنسبة إلى أرض عيب البيع فانه جزء من الثمن ثابت جيب الضمان وإن لم يكن

لو جاز بيعا أو ردها
وحواله بغيره أو ردها
أو ردها بغيره أو ردها

فإن لم يكن مضمونا
فإن لم يكن مضمونا

جديد فيكون ضمانه مندرجا في ضمان عهدة الثمن قوله ويضمن ضمان نقصان الصنف في الثمن للبائع وفي السلم للمشتري
ورد أنه المضمون في الثمن والمنقضي الصنف نفع الصاد وبالسليم فصح وأنه في العاموس بغير الميزان وأما صحة ضمان
أنه على نقد ظهوره النقصان أو العيب بغير ثبوت الحق للمضمون له في ذمة المضمون عنه حين الضمان وإن لم يكن
نقصا للضمان ووجه قوله والأقرب أنه لا يضمن ضمان عهدة الثمن لو خرج البيع مضمونا ورده أي رده البائع
والضمان الثمن لما يجب رده في هذه الحالة إذا رد البيع وأما الواجب لأرض ووجهه القربان ضمان ما
يجب لكن الثمن قبل الفسخ حتى البائع فلا يضمن ضمانه للمشتري ويحمل الفسخ للضرورة ووجود سبب جرده وهو
العيب للفسخ والأقرب في ثبوت قوله والصحة لو كان ضادا بغير الاستحقاق كقوات شرط معنوي في البيع أو
انقضاء شرط فاسد أي في الأقرب الصحة في هذه الحالة ووجهه القربان الحق ثابت وقت الضمان وإن
لم يكن معلوما لا نكشافه بعد ذلك فلا يكون ضمان ما يجب يحمل على الصحة لأن المضمون ليس بآمن في ذلك
لأنه غير موجود غائبا في الباطن إنما مضمونه على نقد التلف فيكون كضمان الأعيان المضمونة وقد سبق
بالبعد لأنه وقت الضمان غير معلوم البشور لأنه إنما يضمن على نقد انكشاف البشور وقدر جواز الاحتياط
ضمان العين على نقد الاستحقاق مسيس الحاجة فلا يتعدى وليس بعد الجواز لدعاء الضرر إلى ذلك ولشاركته
الاستحقاق في المعنى ولأن الإطلاع على صحة العقد وفساده لا يتعدى في الوقت فيكون ذلك مندرجا عن الضرر
قوله والأقرب ضمان المجهول كما في ذمته وهذا قول الشيخ والكثير الأصحاب للأصل ولقوله عليه السلام الرجم غارم
وهو مطلق وإن الضمان عقد لا ينافيه الغرر وللشيخ قول آخر بعدم الجواز لاختلاف الأحوال بغير الحق
المضمون وكثرة الأول قوي وأما بيع في صورة يملك العلم فيها بعد ذلك كقوله أنا ضامن للذي الذي
عليه ما لا يمكن فيه العلم كضمت لك شيئا مما في ذمته فلا يضمن قوله واحدا لعدم إمكان العلم به لصرف
الشيء في القليل والكثير وأما هذا أشار المصنف بقوله كما في ذمته والضمان ما في ذمته فإن قيل لم يملكه ولم يملكه
أفما يقع عليه اسم الشيء مما في ذمته قلت ليس هذا الفرد هو المضمون لا نقاء ما نعتته والواجب هو
وجوب شيء من صحة الضمان ولم يملكه ما يقوم البينة على ثبوت وقت الضمان أي حين كان ضمانا
المجهول على الوجه المذكور صحيحا فاللزم ما ثبت بالبينة وجوبه وقضاهما لأن الذي في الدفء قوله لما
يجوز ولا ما لو جرد في ذمته وكذا غير ثابت شرعا وأقرار المضمون عنه لا ينفذ على الضامن ولو جرد
عليه المالك برد العين من المديون فهذا أحد القولين للاختصاص في البيع وأما البراج في اللزوم بالبينة
الردودة بما إذا كان الرد برضا الضامن وقال المصنف بغيره ما يحلف عليه المضمون في وقت أن جعلنا
البينة الردودة كالبينة لزم الضامن ما يحلف عليه المضمون له وإن جعلناها كقرار التكرار لم يلزمه إلا
أن يكون الحلف برضا الضامن والتحقيق أن الرضا لا أثر له إنما الموثوق وقوع الرد منه ولعلمه وأما الرد
ذلك وتقسيد المصنف عدم اللزوم يحلف المضمون له بكون الرد من المديون يعطى هذا فانه متى كان الرد من
الضامن ومنه ومن المضمون عنه لزم ما يحلف عليه لأن كونه كالبينة إنما هو في جواز الرد البينة لا ما إذا
كانت كالإقرار وهو أضعف احتمالا لأن ثبات الحق هنا يكون كقرار الضامن وبيننا أن شاء الله تعالى
محتمل كونه كالبينة أو كالأقرار في كمال القضاء ولم يضمن ما يقوم به البينة بعد العلم بثبوت
ج لولا عدم دلالة عقد الضمان على ضمان ما في الذمة كذا في قولنا ويخرج العبدان على أن المراد لعدم العلم

أو لغيره المضمون عن غيره
أو لغيره المضمون عن غيره
أو لغيره المضمون عن غيره

Copyright University

بأن الضمان

ومقتضى الاشكال ان لا يرد ذلك لضمان الدين ومن انتقل المال بالضمان الى ذمة الضمان ورواءة المضمون عنه
فلا يعود وينبع من ان المال ضامن بذلك بل هو باق وان تغرد الاختلاف في الدنيا ولو سلم فلا يمتنع ضياع المال الا
ما تالمدين معسر الضمان الذي ايضا والحق انه لا وجه لهذا الاشكال عندنا نعم على القول بالضمان ليس باقلا فلا
يرجع على المضمون عنه لكن لا يمتنع الاشكال على هذا التقدير ايضا فلو لم يمتنع على القول بالضمان لكانت قيمة المال المشروط بعقد الضمان الاداء منه بل
الرابع جمع الضمان تمام القيمة لانه يرجع بما ادى الى لو كانت قيمة المال المشروط بعقد الضمان الاداء منه بل
الزمان والمكان ازيد مما يرجع به ويرجع بالانقضاء لفقد الراغب في خلق الغالب فادى ما يرجع به في الدين يرجع
الضمان على المضمون عنه تمام القيمة لانه يرجع بما ادى الى ذلك وضعف هذا من وجهين الاول انه لما يرجع بما
ادى ذلك كان بقدر الدين واقل وليس كذلك هنا الثاني ان ما منع انه ادى الى المال الوقيمة والمادى ما يرجع به في الدين
بطلان هذا الاختلاف لا يوجب ذلك فيما اذا كان الدين بقدر القيمة فصالح بالعقد الذي يبيع به المال على ذلك
الدين امكن تحمل هذا الاحتمال بخلاف ضعفنا في وجهه الثاني خاصة لانه الذي قضاه قد علم وجهه مما سبق
وهو الاصح في وجهه وللضمان مطالبه الاصل ان طرأ كما ان يرجع مما اذا عزم على شكاك على يتعلو بطالبه فان
الاشكال في المطالبة الى المطالبة استحقاق المطالبة اذا طرأ قوله كما ان يرجع مما اذا عزم على شكاك على يتعلو بطالبه فان
احد طرفي الاشكال وتوجهه ان نسبة المطالبة الى المطالبة لنفسه التغير الى الغرم فكم ثبت استحقاق التغير
بالغرم حيث ان ثبت استحقاق مطالبته الضمان للاصل بمطالبة المضمون له الضمان ووجه العدم ان المطالبة
فرع استحقاق المال وهو انما يستحق بعد الاداء لان المال في ذمة الضمان لا يتقادم اليه بالضمان ولا في ذمة
المضمون عنه لكن الاداء حدث الاستحقاق وهذا هو الاصح ولم يمتنع المطالبة بالتخلص قبل المطالبة التي
للمضمان مطالبته المضمون له او يدفعه الاصل الى المضمون له قطعاً بان يدفعه اليه فله المضمون له او يدفعه
الاصل الى المضمون له قطعاً فيكون المسايل الثالث على نظام حسن مطالبته ورجوعه بعد الاداء حتى ثابت قطعاً
مطالبته قبل الاداء وبعد المطالبة وضمانه مطالبته قبل المطالبة لا يجوز قطعاً قوله ومن ادى دين غيره من
ضمان ولا اذن في الاداء وتوجهه انه متبرع خلافاً لما لك فانه حوز الرجوع الادى للعدو دين غيره
خذاً من التسلط عليه بالمطالبة وليس هذا كالمو حطط عامه المضطرب فانه يرجع هنا وان لم ياذن المضطرب
لانه ليس متبرعاً بل ذلك واجب عليه ولم يمتنع الرجوع احتمال عدمه اذ ليس ضرورات الاداء الرجوع
وتبوءه للعادة فيكون الاول ان اذن في الاداء اع من اشتراط الرجوع والعام لا يدل على الفرد للمعاني
فان اذن في الاداء لا يدل على الرجوع باحدى الدلائل الثلاث والدالة لا تخص فيها والحق ان العادة ان كان
مضبوطاً في ان من اذن في الاداء يريد الرجوع ويكتفى بالاذن مطلقاً استحقاق الرجوع والا فلا فله الرجوع
المادون في الاداء بشرط الرجوع على غير جنس الدين احتمال الرجوع ان قال اذني او ما على خلافها على ان
ان غلب بالاداء وعدمه لانه اذن في الاداء لا الضمان في الوصل من اذن له في اداء دين الاذن والحال انه قد يرد
له الرجوع على غير جنس الدين كذا ناي من الدوام احتمال الرجوع ان كان اذن في الاداء في الاذن اذني
او ما على لان الاداء من اذنه يخلص للدين ولهذا خلف ان لو اذني شخص آخر يرى يخلص من ذمة
بالصل عنه فان ذلك قضية العرف وهذا خلاف ما اذا قال ادما على من لداهم وعلى الجاهل بالاداء لان
المراجح كون الاداء من الدوام وحيث نص على ذلك استنع الحمل على المعنى العام وانما يقيد بقوله ان غلب بالاداء

المضمون عنه يتحمل من الدين
لانه بالضمان وانما يدفع له
ليدفع الى م

لم يرجع اذني او اذن م

لانه ان غلب وف على انه مع مجرون حاله ووصف لما فان الحكم فيه كالحكم فيما لو قال ادما على لان الاداء المأمور به
ح ويحمل عدم استحقاق الرجوع لان معنى ادما ما عليه رد مثله جتسا وقد الامتناع الحقيقة اذ ما عليه امر على
فصل الى اقرب المجازات ولما منع ان يمنع ان هذا اقرب المجازات لان راداة ابراه الدفعة هذا اللفظ اشبع في
الاستعمال بل يمكن ادما كونه حقيقة ع فيه فلا وجه الاول اذ انقصر هذا فقوله ان غلب يمكن قرانه معطوما
والضمان لا اذن في الاداء ويجهل والضمان لا اذن في الاداء واستحقاقه بالاداء فيرجع بما ادى قوله ولو صالح بالاذن
وكذا الوصل في حط قدره او نقص صفته لانه انما يستحق شيئا بالاداء فيرجع بما ادى قوله ولو صالح بالاذن
يرجع بالدين لان ان اذن يبيع منه فلا يستحق اذ المادون فيه الما هو ضمان الدين قوله ويرجع على ضمان
الدين في كل موضع بطل فيه البيع من راي في يكون البيع باطلا حين انقضاءه بغواض شرط معتبر فيه واقتراح
شرط فاسد ويحتمل ان لا يكون الدين مستحقا للمشتري يخرج عن ملكه ولو لم لا يتجدد الدين بالتقادم او
الضمان باق وتلقه قبل قبضه بل يرجع على البائع لان الملك لا يتجدد بعد البيع فلا يكون ملكا للمشتري حين
الغرم فيكون ضمان ما لم يخرجه ولو طرأ بالارث فلا فرق بين مطالبته الضمان في كل موضع يبيع فيها اذ اظهر المبيع
ورضى بالارث فلا فرق ان لم مطالبته ضمان العهد ووجه الفرق ان ما له نائب حين الضمان لانه عوض جزء ثابت
من البيع حيث ان ذلك المقدار من الثمن لم يبيع في مقابلة عوض وسقوطه انما يكون بالرضا بالبيع وتحمل ضعفا
العدم لان الارش عوض ما لا يفرد بالبيع فلا يتقسط الثمن عليه والاصح الاول وقد سبق في كلام المصنف استحقاق
المطالبة بالارث على طريق الجرف واعلم ان قوله ولو طرأ بالارث في ذمة اذ اذمة المطالبة به والرضا بالمطالبة
مجاز الانح في قوة المطالبة بدو لم ولو ضح لا يستحقا بعضه يرجع على الضمان بما قابل المشتري وعلى البائع الا
اي لو ظهر استحقاق بعض المبيع فثبت جلال البيع فيه بتعصت الصفقة فالمشتري في الغرم بهذا العيب اذ فيه ذلك
يرجع من الثمن على الضمان بما قابل المشتري به لان الضمان صحيح بالنسبة اليه كونه ملكا للمشتري حين الضمان وما في
فانما يرجع به على البائع لانه حين الضمان يمكن ملكا للمشتري فلم يصب ضمانه اذ هو ضمان مالم يخرجه وهذا هو الاصح
وعن الشيخ في صحة الضمان بالنسبة اليه ايضا وجواز مطالبته الضمان به فطالبته بالجمع وله ولو اخذ الصفقة
يرجع على الشفع دون الضمان والمبايع اي لو كان المبيع الذي ضمن الضمان فيه عهد الثمن لمشتري بتعصا مستقرا
فاخذ الشفع بالشفقة رجع المشتري على الشفع بالثمن لان الشفع انما يخدمه ولا يرجع على الضمان
لان الذي ضمن البائع عهده هو الثمن المدفوع الى البائع ولا على البائع الذي تملكه اخذت حتى ولو بطل
البيع فيه قوله ولو باع او اقترض بشرط رهن عينا ومطلقا فثبت تسليم الرهن اذ يبيع لان الاصل لا يلزم ذلك
اي لو باع بايع او اقترض مقرض بشرط رهن عينا مخصوصة او بشرط رهن من غير تخصيص بعينه فثبت الضمان
تسليم الرهن لم يصح الضمان لان الاصل لم يلزم ذلك في التسليم للرهن بناء على ان الشرط في العقد لا اذن لا
يجب الوفاء به لانه مقلب للدوام جائز او قد سبق في البيع والقرض تحقيق ذلك وان هذا منظور فيه في
والتعديل الصحيح ان لا يستحق المعين والمبايع استحقاقها وذلك ليس بالافصح ضمانه وهو لم يخرجه
ذلك ما يجزى المشتري في البيع لو كان رضاء مثله من باع وعرض لوطه استحقاق المبيع ووجه القانع فانه
يشترط الرجوع على البائع ارض التقصا وهو تفاوت ما بين قيمته قايما ومتلوفا على ان يرجع هذا على
الضمان يرجع الضمان او لم يستحق الرجوع به عليه كوطه الاستحقاق فقلع لان ضمان مالم يجزى لانه حين لم يخرجه

في ذمة المضمون عنه
انما هو على ما في
قوله المشتري م

مستحق الاثر في ما يستحقه بعد الفتح قوله وفي ضمان البايع ذلك شك في ان البايع عهده ما ذكره الشارح
اشكال يشاء من ان ضمان ما لم يجرى فلا يصح ومن وجد سببه وهو العقد واقتضاه ذلك فان بيع العنصر
مع جعل المشتري بعضه عهده بما يجرى من مقتضى العقد الرجوع به حاله عند المشتري بعد ظهوره في
مقتضى العقد فلا معنى لضمانه حتى لو ضمن ما لا يقتضي العقد الرجوع به حاله عند المشتري بعد ظهوره في
كعوض المنافع واستوفاه على قول لا يصح ضمان ما لم يجرى من مقتضى العقد الرجوع به حاله عند المشتري بعد ظهوره في
ذلك على البايع فلا وجه له لان ذلك واجب وان كان في اقتضاء هذا الضمان ثبوت اصله يكون مؤكدا فلا وجه
له ايضا لان ضمان ما لم يجرى بعد البيع ولو ضمن ما لم يجرى من مقتضى العقد الرجوع به حاله عند المشتري بعد ظهوره في
امور لا يشك في ان قول لا يصح الاصل في ضمان ما لم يجرى من مقتضى العقد الرجوع به حاله عند المشتري بعد ظهوره في
فانما الاصل ونقل الشارع عن المصنف في دية توجبه بانه مثله واقعه في العبادات كما لو اجب على الكفاية وفي
الاموال كالغاصب من الغاصب فيه نظر فان العقد في المتناهيين مع التمسك بصحتهما ووجه الثاني ان انتقال
المال الى دية احد ما يقتضي ان لا ينقل الى دية الاخر فيكون ضمانه باطلا لا منتفعا مقتضاها ولا يملك الباطل
الاما يتوهم عليه ثم وهذا صحيح جوابا لما ذكره المصنف في الغاصب من الغاصب بتمسك المال في دية مستور في دية
وجبت من جرت يده على العنصر رد على مالكه فلا على اليد اخذت حتى تؤدى فان تعدد وجب البطلان
وهذا الاتفاق والحال فيه بقاء العين وتلفها ومعلوم ان مع بقاءها لا يكون في دية احد وانما الذي في الدية
ردها فظهر انه ليس هناك مال واحد في دية متحدة في دية واحدة في هذا الترخيص ولو زاد في الضمان
بعد اعتبار العلة لان الاصل صحة الضمان الفردي على خلاف الاصل للضم والاجماع لم يجر تعدد منه الى غير ذلك
آخر الثاني التخصيص فيطالب كل واحد منهما بنصف الماله في هذا العرض ولو زاد في الضمان بعد اعتبار العلة
لان الاصل صحة الضمان ولما اشتمل انتقال الجموع الى كل من الديتين ولا اولوية تنقل الى كل واحدة ما يقتضيه
التخصيص وفيه نظر لانه خلاف مقتضى العقدان واردة الضمانان بل ان كان العقد صحيحا برتبته فيهما
الثالث بطلان الجموع في الامور الثلاثة وقد بطل ايمان فتعين المالك وهو الاصح قوله ولو ضمن كل من الديتين
ما على صاحبه تعاكست الاصل والفرعية فيهما او اجازتهما ويتساقطان اي لو ضمن كل من الديتين ما على صاحبه
من الدية تنقل ما في دية كل منهما الى دية الاخر فيتعين كل واحد منهما في فرعها وبضمونيتها اصيلا فيتعين كل واحد
والفرعية فتكون كل واحد منهما فرعاً بالجمعة التي يكون بها الآخر اصيلاً وهذا كله اذا اجاز الضمان لهما
معاً ويتساقطان بعد اداء الدين اذ كان ضمانهما وكان الدينان مستويين كما لو كان لواحد على اثنين
بالسوية فضمن كل منهما على الآخر يسوالة فاذا ادياها ثبت لكل منهما على الآخر ما اداه فاستوى الدينان فلا
ووضعا فيقع التفاد ولا يخفى ان هذا اذا كان الضمان دفعه ما لو وقع على التعاقب فان الجموع على الاخر
اذ اعني وقت ذلك فاعلم ان قوله تعاكست الاصل والفرعية فيهما اشار الى فائدة هذا الضمان
وان لم تكن له فائدة من جهة المطالبة حيث ان المضمين له انما يطالب كل واحد ما كان ليطالبه لكن يترتب
عليه فائدة اخرى باعتبار الاصل والفرعية فلو اداه المضمون له احد ما من شي وثبت دية الاخر منه
وعز ذلك قوله ولو شرط الضمان من مال بعينه وجعل عليه لنفسه قبل الاداء من مال بعينه وجعل عليه
قبل اداء الدين المضمون له مقدم على الغرماء بدية تعلقة بالعين المشروطة الاداء منها كل في دين من الدين

ظ
لا
في

في
ضمائهما
لواحدة

في ضمان ما لم يجرى من مقتضى العقد الرجوع به حاله عند المشتري بعد ظهوره في
مع الغرماء بعد ادائه من مال بعينه وجعل عليه لنفسه قبل الاداء من مال بعينه وجعل عليه
من مال بعينه وجعل عليه لنفسه قبل الاداء من مال بعينه وجعل عليه

لما سبق احتمال كونه لتعلق الارض بالجا في وجوب الجعنة مقدم على جواز الرهن كما سبق الرهن وجب فاذا استوفاه
من العين استحقه المخلص على الموصى فيرجع عليه به ولا يتساقطان اذ اداه الموصى الدين الاخر لعدله
الدين كما لان احدهما يستحق الجميع لعدم والاخر حكم الغرماء فيضرب معهم بالمصلحة فالرهن على مقتضى
المخلص غير مستحق الا في كسب يقع اسقاط به واعلم انه لا بد في الحكم من قيد ان يكون المالك
المشروط الاداء منه بحيث يفي بذلك الدين اذ لو قصر كان الضمان بالدين من جهة الغرماء ولعله انما لم
ينعزل اليه اعتمادا على الغالب من انه لما اشترط الاداء من مال في الدين على ان ليس في العيان ما ينافيه
لان قوله يرجع على الموصى ما اداه صادق في الجميع والاقل لا يكون اداء الموصى قبل الجعنة اذ لو كان بعد لاعتد
لانهم الغرماء فلا يضرب بل يصير الى ما بعد الفتح كما باع بعد الجعنة على وجه الوجوه لان الضمان لا يستحق شيئا
على المضمون عنه الا بعد الاداء عندنا وهذا لا يستحق الا في دية واحدة ولا بد من كون الاصل طارفا بعد الضمان
او كون الضمان عالما بتقدمه ورضاه بعد علمه فانه لو لم يكن عالما ومنه لما علم لم يترتب هذا الحكم ولا
طوله في ضمانه بالجميع خاصة اي وان لم يجر المضمون له ضمانا بل اجاز ضمان احد ما دون الاخر طوله
اجيز ضمان الجميع الذي الذي عليهما بعض الضمان وبعض باطل الاستدانة دون الاخر وهو معنى قوله خاصة
قوله فان دفع التخصيص في مال مقصود ويقبل قوله مع التمسك بتمسك المال في دية مستور في دية
الدين وكان ينبغي ان ياتي بالعوض بدل التخصيص بل لا يختص بالتخصيص في مال مقصود بل في مال مقصود
من الدين فان قصد عن نفسه لم يرجع على المضمون عنه وان قصد عنه يرجع عليه فان وقع اسقاط بينه وبين
المضمون عنه قدم قوله بعينه لانه اعرف بقصده وصرفه الى شيء مخصوصا لما يكون بدله فان اطلق فالوجه
اراد الاطلاق دفعه من غير قصد من الدينين ولا قصد الجموع فالوجه عند المصنف التخصيص اي توزيع الملق
على الدينين بالنسبة لانتفاع صرفة الى احد ما نظر الى عدم الاولوية فتعين الاول لاختصاص الحال فيهما فاحتمل
الان ما يشاء لعدم القصد وانتفاع وقوله بدونه ويضعف بان المدفوع اليه ملكه حين القبض فتعني
ان لا ينسب شيء من الدين في مقابلة لان قبضه انما كان عن جهة فتعين التوزيع لما قلناه من ابقاء الاولوية
وهو الاصح واعلم ان المصنف تردد في نظره في هذه المسئلة ثم رجع الى الفتوى هنا قوله وينبغي الاشارة الى
ما قصده المصنف فان اطلق في التخصيص اي فان اطلق الاشارة وقوله عن قصد شيء مخصوص واحد منهما
او من كل منهما بالنسبة فالحكم بالتخصيص المذكور في المسئلة السابقة تعين ما ذكره ولو اداه الموصى
ففي لوجه الدين عليه او على الضامن متبادر منه كون احد الدينين وجب الدين على المبري وما ذكر في اول منشاء
الاشكال صريح في ذلك نعم يمكن احتمال التخصيص احتمالا ثالثا ويحتمل ايضا العزلة لان الواقع غير معلوم فهو
شك والذى بعينه النظر ان يقال ان المبري ان صرح في عقد الاداء بتعيين الدين الذي يبرأ منه بحيث
العالم بذلك جاز تعلقه على عدم سقوط الحق عن دية المضمون عنه ولا يلحق على البتة على قول العلم ان لا
في فعل الغير ولا يتجوز المبري اصلا فاذا اختلف على في العاقل المستقط للدين الذي في دية المضمون عنه
تسلك اصالة بقاء الدين والحق لا يقطع بقاءه ولو لم يكن الاداء عنه فيستحق الرجوع عليه وفيه نظر
لان عدم علمه بالمسقط لا يقتضي عدم اصاله بقاء الدين زالت بالتعبد بوجود مسقط احد الدينين والحق
اصل الطمان كما اشبهت فيه الظاهر بان الضمان في الامور ثابت بالجموع مستحقة في الظاهر بالجميع

اشكال يشاء من ان ضمان ما لم يجرى من مقتضى العقد الرجوع به حاله عند المشتري بعد ظهوره في
مع الغرماء بعد ادائه من مال بعينه وجعل عليه لنفسه قبل الاداء من مال بعينه وجعل عليه
من مال بعينه وجعل عليه لنفسه قبل الاداء من مال بعينه وجعل عليه

والصدق والصدق لا يردان للتعليل وكان الاولى في العادة ان يقول فانك المستحق فان كذبه ولا طوق الى الابد ان
قطعاً وان صدق فان كان في غيبة الاذن في الرجوع احتمالاً ان ينشأ من كونه مقصراً بترك الاشهاد اذا كان
مخافة الاحتياط ولم يتدبر في الابدات ولا يمكن ان يتفقد به الاصل وعدمه لان المادون فيه القضاء
وقد حصل في الاول في ظاهره كما مناه في كتاب الرهن واعلم ان قوله ذلك يشير الى عدم الرجوع وان الراد
بالاصل هنا المدون وهو الاذن بحال ان ليس هنا ضمان فيكون مضمون عند الرجوع لا عرفة براءة
ذمته وفعل ما اذن فيه فلا يخرج استحقاق المادون بظلم المستحق هذا هو الاحتمال العادل لقوله لعل ذلك
ووجهه ان جئت ان تصدقاً معتبراً براءة ذمته من الدين الذي كان وبفعل المادون ما اذن له فمحمولاً
ومعلوماً فلا يخرج استحقاق المادون عن الثبوت بظلم المستحق وطلبه ثانياً وضعفه ظاهر لان عرفة براءة
براءة ذمته باطنا فقط وفي كونه فعل ما اذن فيه منع وقد سبق منك وهل الخلاف الاصل لو كذبه ان قلنا
بالرجوع مع التصديق خلفه على نفي العلم بالاداء اي هل المادون اخلاف الاصل الى الاذن على تعدد تلبية الاداء
ينفي على استحقاق الرجوع مع التصديق وعدمه فان قلنا باستحقاق الرجوع على ذلك القدر خلفه على نفي العلم
بالاداء لان كل موضع لو اقر المذكر ليقع المدعي عليه بتوجيه عليه التمسك بغيره فيستحق وعندي في هذا
الاحتمال انظر لان جواب المدعي عليه بانكره واقراره في توجيه الدعوى فاذا ادعى المادون الاداء باء لم ينظر
المدعي عليه بحال الا اذا قلنا بان الاشهاد عن واحد ادعى القول بوجوبه لا يستحق شيئا جرد الاداء حتى يقر
ومثبات ومثله ما لو ادعى الجدة ولم يذكر الاقارب للاحكام لها بدونه فيتمتع بالدعوى واجاب المدعي عليه
بالانكار توجهت عليه التمسك وحيث كان المدعي به فعل الغير خلف على نفي العلم به وان قلنا بعدمه فان قلنا
اليمين المردودة كالاقرار لم يخلفه لان غايته النكول بخلف الضامن فيقتصر كضيق الاصيل وان قلنا لا يخلف
فعلة بكل خلف هذا مغلل لقوله ان قلنا بالرجوع مع التصديق اي وان قلنا بعدم الرجوع مع تصديق الاذن
الذي تمامه الاصيل يخرج توجه التمسك وعدمه على قاعدة هي ان اليمين المردودة كالبنية او كالاقرار ومنه تفرق
ثابتان انشاء الله تعالى في كتاب القضاء فان قلنا انها كالاقرار لم يخلف اي لم يخلف المادون الاذن على عدم العلم
بالاداء لان غايته اي غايته توجه خلفه اي اقصا احوالها اذا خاف من اليمين ولم يقصر النكول عن اليمين فمدى
الضامن اي المادون سيما ضامنا بحال كما سمي الاذن اصيلاً فاذا خلف صار كالصدق الاصيل على الاداء وان
مع تصديقه لان المفعول عليه وان قلنا ان المردودة كالبنية توجهت التمسك عليه واذا كان كذلك فعلة بكل خلف
المادون فيكون كما لو اقام البينة بما يدعيه هذا حصل كلامه وعندي فيه نظر لان الذي يخلف عليه ما هو الذي ادعى
قطعاً والحال ان لا يكون دعواه ان ادعى بالاشهاد او بدونه فان كان دعواه الاول فلا شبهة في ثبوت ذلك في
المردودة سواء قلنا هي كالاقرار ام كالبنية ومتى اقر بذلك الاذن كان الرجوع مستحقاً وان كانت الدعوى الثابتة
فان قلنا باستحقاق الرجوع بهذا الاداء وكونه غير مقصود استحق الرجوع بتصديقه وباليمين المردودة وان قلنا
انها كالاقرار وان قلنا بعدمه وحكماً بكونه مقصراً فلا رجوع سواء اقر الاذن او ابنت ذلك باليمين المردودة
او بالبنية فلا يظهر هذا الذي ذكره وجهاً اصلاً ولو حمل الاصل وصدق المستحق احتمال الرجوع لسقوط
المطالبة باقرار الذي هو اقوى من البينة وعندها قد قول المستحق ليس حجة على الاصيل لان المطالبة بغير المطالبة
وقد حصل ذلك بوجه اقوى فان اقرار المستحق اقوى من البينة التي يمكن ظهوره فتسبها وفيه نظر منع كون المطالبة

بالقضاء

بالقضاء ذلك وانما يرد ببراءة الذمة ظاهراً وباطناً وعدمه اي واحتمل عدم الرجوع لان قول المستحق
حجة على الاصيل وفيه نظر لان اثبات ذلك بقوله انما هو من جهة سقوط المطالبة لا من حيث كونه حجة عليه
والا فلو علم الرجوع لعدم تحقق ما يقتضيه الرجوع وهو الاداء المادون فيه واقرار المستحق لا يحققه لان
كثير وجوز المطالبة بين المستحق والاصيل بالتصديق عليه الى مدة واخذ الاذن من المدون ولو كان الدفع
مقصود الاصيل فلا ضمان اذ التقصير ينسب اليه هذا قسم قوله ولا فان كان في غيبة الاذن اي لو كان
الدفع من المادون الذي سماه ضامناً بخلف الاصيل الذي هو الاذن فلا ضمان عليه حيث انه غير مقصود
بترك الاشهاد اذ التقصير ان ينسب الي الاذن لان امره بالدفع وهو حاضر وسكوتة على ترك الاشهاد
تؤذن برضاه فيكون هذا التقصير من قبله ولا يقرط لو اشهد رجلاً وامر ابنه ومستورين ذلك
لان الاموال ثبتت بالرجلين الذين قد علم شرعاً بعد التمسك وكذا الرجل مع امر ابنه كذلك فلا يكون مقصراً
بترك الاشهاد اذ قد تم بطريق الاثبات وتكون الشاهد في نفس الامر فاسبقين لا يعد بقصراً لان
الخلف هو العدالة ظاهراً غائبة ما في الباب انما لا يثبت الا بالمعاشرة الباطنية ومعلوم لانها لا يعلم
بما في نفس الامر بل من كونهما عدلين في نظر الشرع حين الاشهاد وفي رجل واحد خلف مع نظر
اقراره قوله مقطوعاً لو اشهد رجلاً واحداً لا يخلف هو معه عند الحاجة الى اثبات الدفع الى المستحق نظراً
من مسد طريق الاثبات بذلك فان الدفع يقتضي الشاهد واليمين ومن ان لا يشهد اشهاداً مشتتاً لان الدفع
لا يثبت شاهد واحد وفيه نظر لان الواجب هو مسد طريق الاثبات وهو حاصل بهذا فان الاشهاد كذلك
اذ انضم اليه يمين كان مشتتاً لكن ورد عليه انه لو امكنه الاثبات باليمين المردودة لم يعد مقصراً ولا يستبعد
ان يقال الواجب هو الاشهاد الذي يستعمل الاذن باثبات الدفع به فان قيل قد تعيب البينة او ثبوت قلنا هذا
ليس بمورد وانما يخاطب عقوده ولو اتفقا على الاشهاد وموت الشهود او غيبهم فلا ضمان لعدم التمسك
في الاثبات الشهود ليس عقوده ولو ادعى الدافع فانك الاصل الاشهاد وتعارض اصله علم الا
وعدم التقصير لكن تأيد الاول باصالة براءة ذمته عن حق الدافع اي لو ادعى الاشهاد الدافع وهو المدون
فانك الاصل وهو الاذن تعارض اصله علم الاشهاد واجل عدم التقصير الموجب لعدم استحقاق
الرجوع لكن الاصل الاول امتداد باصل آخر وهو اصالة براءة ذمته لاصيل عن حق الدافع فان شغل ذمته
بكونه ثانياً وانما يحدث بالقضاء المادون فيه بالاشهاد والاصل عدمه الى ان يثبت من حاشي الاصل فمقدم
الكان باليمين قوله وفي عقد شرع لتحول المال من ذمة الى ذمة اخرى قبل هذا صادق على الضمان بالمعنى
الخاص فانه عقد شرع لتحول المال من ذمة اخرى الى المال يتقبل من ذمة المضمون عنه الى ذمة الضامن والسبب
في هذا التعريف ان التعريف ان المصالح لا يشرط في الحوالة شغل ذمة المحال عليه حاول في التعريف قوله
هذا التعريف ما يكون ذمة المحال عليه فيه بغيره فانك العقد بقوله مشغولاً مثله ولكن دفعه الى ان عقد
مخصص شرع لذلك قوله وسرى عليها ثلثة المراد شرط الصحة قوله رضي الثلثة اصحابنا قوله بان لا يشترط
في الحوالة عليه ولو لم يشرط في المصالح اليه والمشهد اشترط ووجهه ان نقل المال من ذمة المحال الى ذمة المحال
في الحوالة لا يشترط ولا يشترط في بيع ما في ذمة الغير ولا يشترط فيه الرضا الا ان الشئ ولفظ
البيع في الحوالة وهذا كله اذا كانت الحوالة على مشغول الذمة اما على البرى فلا بد من رضا مطلقاً

المصل الثاني في الحوالة

ط

فليس يعلم بالقدرة لأن الحوالة ان كانت متعاقبة وان كانت استيفاء فلا بد من العلم اذ لا يمكن استيفاء الحوالة
واحتلالها في الآخرة حوالة بالحوالة ولا بد من يقوم به البينة كما في الضمان والمشبوه الاول قوله ولزم الدور
كونه صائرا اليه في اشتراط هذا مع القول بان الحوالة على قولنا لا بد من العلم بالحوالة فاعلم ان
عليه لو كان او رضاء لا بد من شرط الزموم اي ليس هذا شرط الصحة في العمل بالاعتقاد فظهر من وجوده
فله الفسخ لرواية منصوبين جازم عن الصادق عليه السلام وهل يشترط شغل ذمة الحال عليه قبل الحق
الا فربما يدعى لكنه شبه بالقبول اختلف كلام الاصحاب في اشتراط شغل ذمة الحال عليه من اجل انه
الحوالة يجوزها الشيء بدون الشغل بانه ومنه اخرى والا فربما يدعى عدم الاشتراط تسكنا باصل الحوالة
واصل عدم الاشتراط وهذا انما يجري على القول بان الحوالة استيفاء انما على القول بانها باقية فلا بد من العلم
نعتقد الحوالة اشده شي بالقبول لان كل واحد منهما يقتضي نقل الماله ذمة مشغولة الى ذمة برتة فكان حاله
بقوله لذلك ضامن لغير الحوالة على الجمل وان كان على ما كان على ما كان لواجب اداء الدين
ولست بالحوالة اداء وانما هي نقل الدين من ذمة الى ذمة فتنتع دون رضا صاحبه خلافا للاحد فان قيل
لزم وليس له الرجوع وان افتقر لان الحوالة مؤخره للبراءة من الحق فلا تعود الاسباب لرواية حقيقة من جمل
عن ابن الحسن عليه السلام خلافا لبعض العامة قوله ولظهر له ففهم حال الحوالة بخير في الفسخ لرواية منصوبين
جازم عن الصادق عليه السلام لوجود مقتضى الجواز ولو لم وهل يتخير لوجده في البسائر والعلم بسبق الفسخ اشكالا
اي لو اخل على شخص فاحتمال عليه وكان معصرا ولم يعلم باعسان حتى يحدد له البسائر فهل يتخير في الفسخ
فيه اشكال يشاء من ان مقتضى له هو العيب بالفقر وقد زال فيزول الحكم ومن الخيار قد ثبت من العيب
والاصل بقاؤه وهذا اظهر فان مقتضى ليس هو العيب في الجواز بالفقر والعيب بالفقر وقت الحوالة وهذا ينبغي
فينبغي حله وهو ثبوت الفسخ قوله وفي ناقله فينبى الجمل عن دين الحوالة وان يبرأ الحال على راي هذا مذاهب
ابن اديس وهو المشهور وعليه الفتوى لان نقل الحق بالحوالة يقتضي عدم الاحتياج الى البراءة قال الشيخ لا يبرأ
الا ان يبرأه تحتها براءة ذرارة في الحسن عن الصادق عليه السلام وادى بديه فله ان يرجع على الذي حاله ويكون
تذريها على ما اذا ظهر اصساد الحال عليه وقت الحوالة فجاء بان الأدلة في وجه حقه الى ذمة الحال عليه
وبراء الحال عليه عن دين الجمل هذا ما يتفرع على قوله وفي ناقله فهو من ذمة التفرع ووجهه انه متى انقل
الحق من ذمة الجمل الى ذمة الحال عليه صار ذمة حقا للحال فاستمع بقاؤه على ملك الجمل ولو يرجع على
من ليس عليه حق والكلام هنا انما هو في من عليه مخالف والمخالف فيه الشيخ رحمه الله قال في طه الحوالة لا
بشرطين اتفاق الحق في الجنس والنوع والصفة وكون الحق مما يصح فيه اخذ السيد قبل فبعضه لانه لا يجوز الحوالة
بالسلب فيه لانه لا يجوز المعاوضة عليه قبل قبضه وتبعه من الوجوه وان جزمه والمعتد عدم اشتراط ما ذكر
تسكنا بالاصل ويعوم او فوا بالعقد وبان الحوالة ان كانت استيفاء فظاهرا فان بقاء الدين غير جاز
مع الترخي وان كانت بيعا فظاهر وما ذكره في السلب ونحوه منى على عدم جواز الاستيفاء عنه قبل القبض وهو
مع ان الحوالة استيفاء لا معاوضة كما سألني له ويصح تراض الحوالات ودورها تسكنا بالاصل وعمودها
بالعقد والمادة التي في الحوالات وقوع الحق من الحال عليه على غير مقتضى بيعه بخصه فلا بد من
المردون زيد على غيره والحال غير على غير حاله فبريد على حاله وهذا المشهور للدين في كونه
وتحقق الشرط متى حال الحال عليه برى كالأول وقد علم ان الحوالة واحدة والجمل والحال عليه متعدد

او على مخالف على
راي قد سبق فيها
على ليس عليه حق
ص

والمراد

والمراد بدورها عودها الى الجمل الاول في المثال الجمل خالده على المردون الاول فان كانت ذمة مشغولة
الدين خالدا فلا بد من الفسخ والا فليما اختارنا من جواز الحوالة الى البري وعلى من عليه مخالف يجوز
لو كان احدا من ذمة الحوالة فاما لا مثله في الماله ذمة الحوالة فانه الذي لا مثله وهذا بناء على ان
في الفسخ فليما يفتقر الى القيمة المتعددة حيث انه لا مثله وان كان المذهب ان الواحد منه من اول الامر القيمة
لكل الماله اراد ثبوت صحة الحوالة فيه وان قلنا ان الواحد منه هو المثل ثم ينتقل الى القيمة لان الوضو لا يفتقر
الى المثال والقيمة فاما لا مثله ومتى امكن الوصول الى الحق فلا مانع من صحة الحوالة به وبالقرينة من هذا
لا يجوز ان ياتي الى الزموم ونزوله لا ساق في نقله الى ذمة اخرى ولا استيفاء ولا تسكنا بالاصل
للمورد على اشكال اما بعد جمل الخ فلانه مال ثابت في ذمة الكاشف فصح الحوالة به على العبد واما بعده
فاشكال عليه لم وقوى في كونه الجواز ومنه الشيخ من الحوالة به على العبد واطلق الجواز بغير نفسه ولا يمكن
بالاداء ومقتضى الاشكال الذي كرم المص من جواز تجزئ نفسه وامكان موته قبل حلول الحق فيظهر عدم
الاستحقاق ومن انه مال ثبت بعقد كرم ويصح جواز تجزئ نفسه ولو سلم فلا ينقص حاله من ثلث في مدة الحوالة
والاصح لجواز مطلقا ولو احوال الكاشف المستند على انسان حال الكفانة صح الحوالة عندها وعند كثير من العامة ذكر الم
في كونه المراد من قوله ولو احوال الكاشف سيده منى ما باع جاز وكل قوله ولو كان له على اخفى دين فاحال
عليه مال الكفانة صح لانه تحت تسليمه وقد كان هذا الاخير مغلطا عليه لان الدين شامل للدين وغيره قوله ولو
فصح الجمل الذي كسيلة الحال عليه رجوع عليه وان يتبرع لم يرجع ويبرأ الحال عليه اي بعد صحة الحوالة
الدين من ذمة الجمل الذي هو المردون الى ذمة الحال عليه والحكم ببراءة ذمة الجمل لو ان الجمل بقي الدين
الذي هو المردون احواله فان كان ذمة الجمل على الحال عليه على وجه مقتضى الرجوع رجوع عليه لانه لو ذمة
بسيلة المقتضى للرجوع وان تبرع اي لم يكن بسيلة فان ذلك بعد تبرعا وان لم يقصد التبرع لم يرجع عليه
اصلا ويبرأ الحال عليه من الدين قوله ولو طالت الحال عليه فاقبضه الحال فادى شغل ذمة قوله
الدين مع الجمل اي لو احوال المردون على غيره وقبل وادى الدين فطالت الحال عليه بمثلها ادى فانك قوله قوله
بالدين انه ينكر للدين والحوالة لا يقتضي شغل الذمة على الاصح ولو قلنا باقتضاها ذلك فالاصل براءة ذمة
الحق بخلاف فان الاصل صحة الحوالة فينتعاض ان قلنا شيئا في انشاء الله تعالى ما كان عدم الاعتداد بهذا الاصل
عن قريش لا يرجع الحال عليه مع براءة ذمة الا بعد الاداء لان الحوالة في معنى الضمان وليس ولو احوال
البائع فزاد السلعة بعيب سابق فان قلنا الحوالة استيفاء بطلت منها نوع ارفاق فاذا بطل الاصل بطلت
الارفاق كالمواشري بدلها بمكسرة فاعطاه صحاحا صحه فانه يرجع بالصحيح الى لو احوال البائع بالدين
من المشوي على ثالث ثم رد المشوي السلعة بوجود عيب سابق على العقد في الحكم على ان الحوالة استيفاء اوسع
او عيبا فان قلنا بالاول بطلت لان الحوالة على هذا العقد نوع ارفاق ومساعدة للمردون بجعل ما في ذمة
غيره وما في ذمة فاذ بطل الاصل وهو الدين الذي وقع الارفاق باقيا ما في ذمة الغير عنه بطلت
الارفاق لما يقوله لامتناع نقاء التابع بعد زوال المستوع واما قلنا ان تلك هبة تابعة للدين لانها هبة
للاذن القابض لادنى قطعها على القول المفروض وهذا كالمواشري بدلها بمكسرة شيئا ثم دفع عنها صحاحا
تظهر عام رد العيب فانه يشترط الصحاح ولا يقال بطلت بل المكسرة ليس التبرع بصفة الصحة وان كان

فيلزم

فخرج

Copyri

ersity

لو كان الفسخ كان هذا الدفع لازماً فالتشريع الإرشادي في بطلان الحوالة بفتح البيع وعلمه بحصول
الحوالة تابعاً للفسخ فإذا بطلت لا يشترط بقاء التاجر بزوال تبوعه ووجبه العدم انما كان
الحال على وجه لا يترتب من ذلك الفسخ الطارئ والتحقيق الحوالة اقتضت مقابلة المال المحال له بالمال
ذمة المدين فانما بمقابلته تعاوضه على أحد ما عوض عن الآخر او تعين الحق الذي في ذمة المحل وليس
هنا قسم ثالث بل الغنمة حاضرة بل المحال بها ما تعين للدين كما تعين في أي غنمة كانت فمقتضى الفسخ
او تلك التي في مقابل الآخر هي حقة الاعتراض ولا يخفى ضعف قوله معاوضه فحق الآخر قوله وان قلنا ان
انما اعتراض لم يتصل كما لو استبدل عن الحق بغيره بالغير فانه يرجع بالحق لا بالتبديل وان قلنا ان
الحق لا يعتد بتبديل بمقابلته أحد العوضين بالآخر على حقة الاعتراض فيكون بطلان سطل كما لو استبدل
عن الحق بالمقبوض بغيره بان يباع احدهما بالآخر فترد المشتري المبيع فانه وجع مثل التمسك بغيره
للآخر لا بالتبديل بل بكونه معاوضه مستقلة ومما يدل على ان الحوالة استيفاء انما لو كانت اعتباراً
وبيعا كانت بيع دين بدين ولما حازت في الفقد الامع التقاض فيل الفرق ولو جرت على المحل تسليم ما
احال به كما جرت على البايع تسليم المبيع فلا يترتب الحوالة لكل اللوازم باطله فظهر ان القول بانها
استيفاء اقوى من قول المشتري الرجوع على البايع خاصة ان فسخ هذا التفرع على القول بانها اعتبار
اي فسخ هذا المشتري الرجوع على البايع بالدين المحال به لانه قد صار ملكاً بالحوالة التي هي بيع خاصة اي على
الحال عليه كما لو باع ما في ذمته بغرض من طر البطلان على المعاوضة الحاضرة على ذلك العوض وقد سبق ان
المبيع فانه يرجع على البايع لا على المدين هذا ان كان قد قبض ذلك الدين فان لم يكن قد قبض فينتهي
قوله ولا تعين المقبوض اي على تقدير قبض البايع ما احيل به ثم فسخت المعاوضة بالغير لا بتعريف ذلك
المقبوض للمشتري لانه مملوك للبايع بعقد معاوضه بالاستقلال بل الواجب مثله قوله وان لم يقبضه
هذا امر آخر على كون الحوالة بيعاً اي وان لم يكن البايع قد قبض ما احيل به ثم طر الفسخ بالغير فلا يقبض لانه
ملكه معاوضه مستقلة قوله وهل للمشتري الرجوع قبل قبضه فيه اشكال ينشأ من ان الحوالة كالمقبض
ولهذا لا يحبس البايع بعهدها السلعة ومن ان الغرم للمقبوض ولم يحصل حقيقة فاذ افسخ المشتري بالبيع
ولم يكن البايع قد قبض ما احيل عن الثمن فيباع على ان الحوالة بيع هل للمشتري الرجوع على البايع قبل المال المحال
فيه اشكال عند المصنفين من ان الحوالة كالمقبض بل ان البايع اذا احيل بالثمن وقبله لم يكن له حبس السلعة
ولو لا ان كالمقبض لم يكن لذلك فانه يجوز له الحبس الى ان يقبض بغير خلاف ومن ان اخذ العوض من البايع
انما هو عن المقبوض والى ان لم يحصل القبض حقيقة وان حصل ما يقوم مقامه وليس هذا بشي لان
حيث ملك المحال به بالحوالة التي بيع خرج ذلك عن كونه ملكاً للمشتري فلا بد ان يثبت عوضه في ذمة البايع
حيث حصل الفسخ وثبت التراد في العوضين ولا اثر في القبض وعدمه في ذلك ولان التغير ليس للمقبوض بل
لما يثبت في ذمة البايع بل ان الدين الذي كان ملكاً للمشتري ومن هذا ان توجه السؤال الاول من شئ
الاشكال كون الحوالة كالمقبض في كل المصنفين والصحيح ما قلناه من ان له الرجوع في هذه الحالة
لو قلنا بان الحوالة اعتباراً فانه نفعنا الرجوع قبل القبض بطلانته بمقتضى الحوالة الرجوع اشكال اي بان
منعنا رجوع المشتري على البايع حيث حصل الفسخ ولم يكن قبض الحوالة قبض فهل للمشتري مطالبة البايع

فان الثمن

تجمل

تجمل الحوالة اي قبض المال المحال به ليرجع على اشكال عند المصنفين من ان ليس للانسان فسخه على
الحوالة حق للبايع ولان وجوب التغير متوقف على القبض واستحقاق المطالبة متوقف على وجوب التغير فلو
توقف وجوب القبض على استحقاق المطالبة لزم الدور ومن انه لو لا ذلك لا يمكن معاينة البايع اياه بتأخير
فسخ حقه فيؤدي الى ضياع ماله وهو ضرر ينشأ بقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار ولا يخفى ضعف هذا
الاشكال فان المشتري الرجوع وان لم يقبض البايع كما قد ينشأ لا يترتب على الوجه الآخر الثاني من شئ
الاشكال ضعفه لان احباب قبض مال الانسان عليه ليرتب عليه حق للغير لم يكن قبل ذلك ضرراً والضرر
لان الضرر لم يطرأ على البطلان لا يرد البايع على المحال عليه بل يرد الى المشتري ويتعين حقه فيما قبضه
هذا التفرع على ان الحوالة استيفاء يرجع اليه بعد الفراغ من التفرع على انما اعتباراً وضويرة ان
البايع اذا قبض من المحال عليه ثم طر الفسخ فناء على بطلان الحوالة استيفاء لما استوفى الاستيفاء عنه
لا يجوز للبايع ان يرد ذلك المقبوض الى المحال عليه لانه مال للمشتري قد تعين بالقبض عن الدين الذي كان عليه
كونه له والا استع وقوعه عن دينه فلا يترتب ذلك بزوال الدين فبرده على المشتري ويتعين حقه في ذلك الذي
قبضه البايع لما قلناه **قوله** فان تلف عليه بدله لانه قبضه بدله عن ماله الذي هو الثمن فيكون مضموناً له
فان لم يقبضه اي وان لم يكن البايع قد قبض من المحال حتى طر الفسخ فلا يقبضه الاخر وجع من الاستيفاء
لاستيفاء الاستيفاء بعد سقوط الدين **قوله** فان قبضه فهل يقع عن المشتري تحمل ذلك لانه كان ماذوناً في
القبض بحقة فاذا بطلت بقا اصل الاذن والاصح العدم لان الاذن الذي عليه كان ضمناً لا يقوم بنفسه
الوكالة عقد الحوالة اي فان قبض البايع مال الحوالة في هذه الحالة وفي طر الفسخ فلا يقبضه اياه وقد
سقطت منه فلا يقع له قطعاً اذا استحقاقه لكن هل يقع عن المشتري بحيث يتعين له هذا القبض في احتمال
احتمال ان كان ماذوناً في القبض لم يخصصه وهي الحوالة فاذا بطلت بقا اصل الاذن نظر الى ان الاذن
اذا ارتفع بقي العام واصحهما عند المصنفين وهو الاصح لان الاذن العام انما كان في ضمن الاذن الخاص
والاذن الضمني لا يقوم بنفسه فيرتفع باقتراف ما تضمنه ومعنى قوله والوكالة عقد مخالف للحوالة لانه لو
تسبب الاذن في القبض هنا كان وكالة لانه استنباطه في القبض المالك فان الذي يجازي له من حوالة القبض
هنا انما هو القبض عن المشتري وليس هذه الوكالة ما يقتضيها الحوالة ومعلوم انهما عقدان مختلفان
لا يقضي احدهما الآخر بل بخلافهما لو فسدت الشركة والوكالة فان الاذن الضمني يبقى ويصح التصرف في ان المختار
يقبض بنفسه بالاستحقاق للمحل بالاذن وهما مختلفان فبطلان احدهما لا يفسد خصوصاً الآخر وفي الشركة يفسد
بالاذن فاذا بطل خصوص الاذن في عمومها اشار بقوله بخلاف الحوالة سوال مقدار صورته انه كيف ينبغي
الاذن في قبض المال المحال به بطر بطلان الحوالة مع ان الاذن في التصرف ينفى في الوكالة والشركة الغاشقة
كما لو كان في التصرف اذ اجازت اس الشركة وشاركه على الاستواء في الربح واختصاص احد ما بالحسن ان يعين
الاذن الضمني فيما يحكم ببقائه والجواب الاختلاف بينهما وبين الحوالة لان المحال القبض لنفسه بالاستحقاق لا
محال بالاذن وبما اي ضمه لنفسه بالاستحقاق وقبضه للمحل بالاذن مختلفان لان احدهما حوالة والآخر وكالة
نظراً لحدها لا يقبض حصة الآخر قطعاً من المعلوم ان الحوالة لا يقبض التوكيل كالمبيع لا يشترط فاذا
بطلت الحوالة توقفت ثبوت الوكالة على مقتضى ما في الشركة والوكالة لا تفسد المص على الشركة ايثار والاقتصاد

فان الثمن

Copyri

ersity

واعتمادا على حصول المراد بذكرها فانه يتصرف بالاذن حيث استثنى من التصرف فاذا بطل خصوص الاذن لنفسه العقد
بعموم هذا محصل كلامه والحوال الذي يحصل مما ذكره هو ان بقاء الاذن في التصرف في الوكالة والشركة اذا قصد
اقرب من ثبوت الوكالة بفساد الحوالة اما صحة بقاء الاذن الضمني فيما تحسب كحوال التصرف في بقاء بقاء عموم
الاذن فليس بظاهر لا منشاء بقاء الضمني بعد ارتفاع المطابق الا بدليل يدل عليه غير كونه ضمنا واعلم ان الامر
في قوله لان الحوالة تتعلق بالنسبة بين قوله بخلاف وبين المحذوف الذي تقدم وهذا بخلاف الوصل في الشركة
ويجوز له ولو احوال البائع رجلا على المشتري فالأقرب عدم بطلان الحوالة بتعدد الضمخ لتعلق الحوالة بالمعاقلة
سواء قبض ولا ولو انعكس الغرض بان احوال البائع رجلا آخر يدعي على المشتري ثمن البيع وبعد استكمال الحوالة
فمنع المشتري بالعبث فالأقرب عدم بطلان الحوالة بتعدد الضمخ لتعلق الحوالة بغير المعاقلة من حيث ان
الثنى صار مملوكا للحال الا في عوض دينه الذي على البائع فلا يمتثل حقه بطور الضمخ كالوابع الثمن البائع لشخص آخر
بخلاف ما سبق فان الحوالة ان كانت طريقا لاستيفاء البائع الثمن فلم يتعلق به حتى ثالث وهذا هو الأصح
الشراح فيه الجاه حكاه الشراح ولا فرق في ذلك بين ان يقبض وعلمه كما هو ظاهر لا يتقال الملك بدون
القبض ويحتمل ضعيفا بطلان لان استحقاق الحوالة فرع استحقاق المحل وقد بطل استحقاق المحل فبطل استحقاق
الحوالة وضعفه ظاهر لان قربة حين وقت الحوالة لا مطلقا ولو قصد البيع اصله بطلت الحوالة في الصورة
أي في صورة حوالة المشتري البائع على ثالث وفي صورة حوالة البائع ثالثا على المشتري ووجهه ان الحوالة هنا
فرع بغير الثمن ومع فساد البيع لا ثمن وقد كان الاخرى ان يقول ولو قصد البيع فالحوالة باطله اذ لم يطر بطلان
وربما يخيل ان قوله في الصوريين يراد بهما كون الحوالة استيفاء وكونها اعتضا وليس كذلك لا يقال لهما
صورتان بل قولان فلورادى القولين والى قولان ما ذكرناه أشمل فان البطلان في الصوريين نعم
القولين ولم يرجع المشتري على من شاء من الحوالة والبائع لان كل واحد منهما متصرف في ماله بغير حق ما التحا
فقط حيث وضع يده على المال وما البائع فلا زوالا للحال على ذمته فقبضه منسوب اليه بل أقوى ولهذا
منع من جسر البيع بعد الحوالة بالثمن وان كان كذا في الحوالة اقام العبدية او قامت بنية الحسنة فكذا في
أو ان كان الحوالة البائع والمشتري فيكون بعد البيع حقا فاما ان يكون هنا بنية بالخيرية او لا وفي الاول ايمان
بغيرها العبد او يقوم بنفسها حسنة اي قياما بالواجب دفع التكرار اقامة المعروف شهيد عند الحاكم من
دعوى منع فان ذلك جائز جازنا محافضة على دفع التكرار وليتمها المتبايعان فان قامها العبد او قامت بنفسها
فكذا في الحكم كذلك الذي سبق من بطلان الحوالة ووجب رد ما اخذ الحوالة على المشتري لانه لا يستحقه
قوله وليس المتبايعان اقامتهما التكرار بالبيعة الامع امكان الجمع كادعاء البائع عتق وكيله وادعاء المشتري
عتق البائع مع جملة هذا هو القسم الثالث من اقسام الشق الاول وهو ان يقع البنية المتبايعان وكما انه
ليس لهما ذلك ولا يقع منهما لانها قد كذا باها بالبيعة اذ البائع يفتقر كون البيع مملوكا للبائع فيبيع احدهما
وشراء الآخر معقفي الاعتراف بالرقبة وكل من كذب بنية يقول وفعل لا تسع منه اقامتها اتفاقا وحين فاتها
منها او قبل احدها في بنية وان انتفع بها العبد لانها لا تسع دعواه وهذا ما لم يظهره ما يمكن معه
للمع بين فعلهما اعني البائع وبين الحوالة بحيث لا يكون اعتقادا بما كون البيع حقيقيا جازيا على مملوك منافيا
لحجية حجب الواقع اما لو اظهره كالموادى البائع عتق وكيله وعدم علمه بوقوع العتق وقت البيع فان هذا

مقروء

مع

منع لدعواه وكالموادى المشتري عتق البائع مع جملة ثم بخلافه العلم بعد البيع فانه منعه لدعواه وكالموادى
ادعى البائع والمشتري عتق وكيل البائع والمشتري وهما لا يعلمان فانه منعه لدعواه فان البنية تسع
لا تدفع المناقضة اليه ولو فقدت البنية فلما اختلفا في العلم فبما خذ المال من المشتري أي ولو لم يكن
لهما بنية فلما اختلفا في العلم فبما خذ المال من المشتري أي ولو لم يكن
لكن هل يشترط في صحة الدعوى وطلب حلفه على نفي العلم اظهرها ما يندفع الثاني ويمكن الجمع ام لا عارضا
هنا محتمل وان كانت اظهر في اشتراط ذلك حيث نرى على فقد البنية وجود البنية اما يعتد بالنسبة
الهما بعد اظهرها ما يندفع الثاني وفي كونه صحيح بان لو لم يكن الحوالة حلف المشتري قال ان جعلنا البنية
كالأقرار بطلت الحوالة فان جعلناها كالبينة فالحكم كالمولم يحلف لانه ليس لمشتري فاما البنية هذه
عبارته وفيها كلامان احدهما اعني تحليف المحل ومع نكوله فالمشتري وان لم يظهر العذر الدافع للبينة
الثاني انه حكم بحلفه على كل حال ويكون وجود الثمن كعدمها على تقدير ان الردودة كالبينة فلا يكون
المن فانه اصلا على هذا التقدير والمعروف ان من كذب قواه دعواه لا تسع دعواه اصلا فليتحقق
ذلك فلو وفي رجوع المشتري على البائع فيه اشكال ينشأ من ان المظلم يرجع على من ظلمه ومن انده فحق
دينه فاذن اذا حلف المحل على نفي العلم بافتقار المال المحال من المشتري وهل يرجع به المشتري على البائع
في اشكال ينشأ من ان الظالم المشتري يزعم انما هو الحوالة حيث يقول ان المبيع حقا والمظلم انما يرجع على
من ظلمه لا على غيره ومن انده فحق باذنه فان الحوالة يقضي الاذن في القضاء فاذا بطلت لم يرفع عموم الاذن
وفيه نظر يعلم مما سبق والاصح ان له الرجوع من حيث انه فحق دينه باذن شرعي فلا يكون تبرعا وكيف يكون
كذلك وهو واجب عليه شرعا وزعم الجميع للحاكم عليه وليس لك ما بلغ من اطعام المضطر والرجوع عليه
فلم ولو صدقنا المحل وادعى الحوالة بغير الثمن صريح مع اليقين لان اصل حوالة أي لو صدقنا الحوالة
البائع والمشتري على ان العبد وادعى الحوالة بغير الثمن صريح مع اليقين لان اصل حوالة أي لو صدقنا الحوالة
الحوالة فسادها والاصل في العقود الصحة فيقدم قوله بيمينه لان دعواه موافقة للاصل هذا محصل كلامه
ويبقى تنقيح المبحث بان يقال اذ ادعى الحوالة بغير الثمن فاما ان يدعيها بدين آخر في ذمة المحل عليه فموضع
الذمة فان ادعاها بدين آخر فاما ان يكون المحل عليه مع اتيان الحوالة منكر الاصل المدين ومقرابه
فان اقر بالدين فتقدم قوله مدعى الصحة منه اذ ليس في طرف المدعى عليه اصل ولا ظاهر فان قبل الاصل
ذمة من ثبوت في المحل قلنا قد عرفت بالسبب المنقضي لذلك وهو الحوالة فان الاصل فيه الصحة فنقل عن
الاول ونفي الاختلاف في الغضا موجبا لليقين على من يكون كالمواختلف في صحة البيع وفساده فان القول قول مدعي
الصحة فينبغي وان كان الاصل بقاء الملك على ما لكه نحو ما قلناه ومثله ما لو ادعى المحل وقوعها مع حوالة
سواء واما اذا ادعاها بدين آخر واكتفى المحل عليه فقد تعارض اصل الصحة واصل البراءة كذا قيل ويمكن ان يقال
يتعارض الاصلين ولا يلزم من كون الحوالة لا تستلزم شغل الذمة فيبقى اصل البراءة بغير معارض فيبقى
قول المحل عليه بيمينه وهذا مستحج واختاره في كونه قوله فان اقام بنية ان الحوالة بالثمن قبلت لانها لم يكن باها
ادعى فلو صدقنا المحل البائع والمشتري على خيرة العبد المبيع واختلافه في الحوالة بالثمن وادعى المحل
انما يزعم لو اقام البائع او المشتري وكلاهما بنية يكون الحوالة اما هي بالثمن الذي تضمنه البيع فاما ان يثبت كالتسع

د

فغير

Copyrighted material

دعواهما بذلك لانهما لا يكرهاها فان كون المبيع حرا لا يقتضي عدم وقوع الحوالة بما سمي تينا في مقابلة غايته
هناك انهما يتبعان فساد الحوالة فثبت بالبينة قوله لوجي لفظ الحوالة واختلفا بعد القبض فادعاهما
المحال وادعى المحل قصد الوكالة فالأقرب تقدم قول المحل لانعرف بلفظه وقصد واعتصاده بالاصل
من بقا حو المحل على المحال عليه وحو المحل على المحل فيجوز تصديق المستحق بشهادة اللفظة أي لوجي بين
لفظ الحوالة مع العقد واختلفا بعد قبض ما جرى العقد عليه فادعى المحل أن الذي صدق بينهما من لفظ الحوالة
أريد به الحوالة وهو مدلول الحقيقة وادعى المحل قصد الوكالة بلفظ الحوالة بخلاف الأقرب عند المصنف
قول المحل في أنه إنما قصد الوكالة لانعرف بلفظه باعتبار استعماله في معناه الحقيقة وغيره وكذا هو عرف
قصد الأصل قصد الأمن فله يكون قوله يمينه مقلما ولا اعتصاده قوله بالاصل من بقا حو المحل على المحل
عليه وحو المحل على المحل وفيها نظر اما الأول فلا في اللفظ الواقع مجرد اهل القربان بحمله على حقيقة
لأن الواجب على المتكلم نصب القرينة إذا أراد الجواز فالجواب عنهما دليل زيادة الحقيقة خذ من كون كلامه مشتملا
على الآراء بحمل المقصود والاصل خلافه فإذا كان الواجب حمله على ذلك كان دعواه بعد ذلك مخالفا للأصل
أن هذا لو قدح هنا لفتح في جميع الأبواب مع وضل وأفرار وكما جرحها وأما الثاني فلا في الأصل الذي
ادعاه زان بالحوالة الصادقة بينهما التي الأصل فيها الحقيقة والصحة فلا يقتضي ولو قدح هنا لفتح في
المبيع وغيره إذا وقع الاختلاف بعد صدوره كما لا يخفى بتصديق المستحق وهو المحال لأن اللفظ الصادق
بينهما شاهد له إذا الأصل فيه الحقيقة وهذا هو الأصل وما قربه المصنف ضعيف ولو اختلفا في وجود القرينة
قول من يمينه لا في الأصل لعدم واعلم أن اختلافهما قبل القبض وبعد لا يحد فيه فقول أن عقد
الحوالة من العقود اللازمة فإذا صح وحمل على الحقيقة تعين فيه الأداء إلى المحال لأنه صار ملكه وكان المصنف
لخطوكون الحوالة استيفاء والاستيفاء إنما يتم الملك بالقبض فقبله لا يتحقق الملك فيكون الاختلاف قبل
في استيفاء ما هو مملوك للمحل حين الاختلاف وليس كذلك لأن قبض الحوالة استيفاء ومتممة للملك وإن لم يحصل
القبض حتى لو أراد المحل بعلمه كمال الحوالة دفع البدل توقف على رضا المحال وليس هو كالأداء بغير الحوالة
فإن الملك فيه متوقف على القبض ومنه يجوز لا بد القبله فعلى هذا يكون قوله ولو لم يقبض قدم قول المحل
قطعا في غاية النعدي وما قطع به غير ظاهر ولو انعكس الفرض قدم قول المحال أي لو قال المدعيون بعد
اتفاقهما على جريان لفظ الحوالة أخلفك فقال بل وكلتي قدم قوله مدعى الوكالة وهو المحال يمينه علا صالة
بقا الحقيقين والمدعيون يدعي خلافهما وانقلاهما فكان عليهما البينة وتظهر فائدة هذا الاختلاف فلا في
المحال عليه ونحوه وفي توجيهه نظر لأن الأصل في اللفظ الحقيقة والحمل على الجواز خلاف الأصل والمحل يعرف
بلفظه وقصد الأصل الذي ادعاه بالنسبة إلى الحقيقين زان بالسبب الواقع بينهما ومن هذا علم أن ما أختار
أيضا في غاية التعريب مخالفة لما سبق من نجي الوجهين في المسئلة الأولى فلا أقل من مجيها هنا وإن كان
أحد ما ادعى وفيه جعل هذا الحكم فيما إذا لم يتفق على لفظ المخصص أما إذا اتفقا على الحوالة واختلفا
الاختلاف فالوجهان في المسئلة الأولى على العكس هنا وهذا كله إذا بات باللفظ على وجه المحال
فإن في برك ذلك كما لو قال الخليلك بالمائة التي على المائة التي على يدك فقلت أنت خلتك الاختلاف السابق
القول قول مدعى الحوالة لاستناع إرادة الجواز وقطع به في قوله ولو لم يتفق على جريان اللفظ بل قال المستحق

أحلتني

أحلتني وقال المدعيون وكذلك في استيفاء ديني صدق المدعيون أي لو لم يتفق الشخص الذي حري بينهما العقد
جريان اللفظ الجريان ما سبق ذكره من لفظ الحوالة فاللهم للعبد الذكرى بر قال المستحق للمدعيون أحلتني مالك
على فلا وقال المدعيون وكذلك في استيفاء ديني فإن المدعيون قصد يمينه إذا أصل علم الحوالة ونظروا فائدة
هذا إذا كان الثمن باقيا وأراد الأبدان أو أراد التأخير للدفع إلى بلد الدين إذا كانا في غير وجه ولم يشترط إرادة
في غير وفي ذلك دفع صورة سواء كان بالعام أو لا فإنه لم يكن قبض فليس له ذلك لأن قوله بانكار الوكالة
ولم يطالب المدعيون بالمال ليلا يصنع حقه ويجعل العدم لا اعتباره ببراءة المدعى الحوالة إذا حلف المدعيون
على قول المدعيين فلا فإن لم يكن المستحق قد قبض الدين الذي وقع الاختلاف في الحوالة به والوكالة لم
يكن قبضه ظاهرا لأن الوكالة تندفع بانكاره أياها فتعزل على تقدير كونه وكلا والحوالة تنسفه لكن لم يطالب
المدعيون بماله ليلا يصنع حقه ولأن كان كانت الحوالة هي الواقع فقد دفعه عن المال المحال به وصنع لظاهر
بمنه فظهر بذلك وأن كان الواقع الوكالة فظاهر ببقاء حقه عليه ويجعل عدم استيفاء المطالبة لا الحوالة
بغير براءة دمه المحل فدعواها أياها معترف ببراءة دمه المحل فكيف يطالبه وبما يبطله أو لا يعلم أنه براءة
مطلقا لأن ظاهر تلك ما يستحقه بغير هذا الحكم في الظاهر وفيما بينه وبين الله يعجز ما يعلم الحق ولا أمال
المستحق وكلتي فقال لا لي أحلتك صدق منك الحوالة باليمين وليس المستحق القبض لأن انكار الوكالة يتبعين الغرض
أي بقاء المستحق للدين وكلتي فقال المدعيون لا لي أحلتك عكس الأول صدق منك الحوالة لئلا يستوفى الأصل
العدم والأصل بقاء الحق كذا كانت وفي العيان منا قسمة لأن سوقها يسع بخالفة حكم هذا لما قبله مع
اتفاقهما في تصديق منك الحوالة ولو قال فإن المصدق المدعيون يكون الاختلاف بينهما وبين ما سبق في تصديق المد
وعلمه وح فليس المستحق القبض ظاهرا لأن دفع الحوالة بانكاره وبينه والوكالة بانكار المدعيون لأن الأكارهين
العمل الوكالة وكلاهما وإن كان قبض فالأقرب أنه يملكه لأنه جنس حقه وصاحبه بغير أنه ملكه فلا أقل
من أن يكون ذاتي الملك ويجعل العدم استيفاء المقتضى وهذا الحكم ظاهرا وباطنا على تقدير صدقه في دعوى كماله
فأما على تقدير كون الواقع الحوالة أنه ملكه واعلم أن استيفاء الشئ في بعض حواشيه جواز بقوله يملكه معينين
أحد ما ادعى الملك القمري لأن المدعيون يزعم ذلك وهو من جنس الحق فهو في قوة التعيين لجهة مخصوصة
من جهات القضاء فلا يحتاج إلى آخره الثاني إرادة جواز التملك فتوقف حصول الملك على أحدا من الأقران
المدعيون بالتعيين كان يقول خلافا في ذلك أو مما طلة يدفع غيره في أخذ قصاصا وعذرى أن الثاني بعد
إذا المتبادر من كلام المصنف ملكه من غير توقف على شيء آخر فاما أن يجعل زعم المدعيون بمنزلة التعيين إن لم يكن
أقرب فملكه بالقبض على طريق القهرا ويجعل ادعاء الحوالة المقتضية لبراءة دمه بحيث لا يستحق عليه المطالبة
بعد مما طلة حيثما أثبتت لما طلة أدنكر الدين باطل وزيادة فتنبوع له الأخذ بمقاصد وعلى كل حال فما
فيه المص هو المختار وكل من الأمرين لا خير من محتمل وان تلف أحتمل عدم الضمان لأن الوكيل أمين
لأن الأصل ضمان مال العرفي يداخر ولا يلزم من صدقه في الحوالة تصديقه في أمان الوكالة ليستطاعه
الضمان وإن تلف المال المقتضى في يد المستحق في ضمانه وجهان ولا يخفى أن في توجيه الاحتمال الأول
ضعف لأن صغير القياس المقتضى يجب أن يكون هكذا القاض وكل معلوم ردها إذا كان لا يملك
احتمال الثاني أقوى وهذه المسئلة مما يخرج على قاعدة معروفة بين الفقهاء وهي أن الدين للشيء لا يكون

ولم يصر المدعيون على دفعه في قوله

فقال المدعيون

لا يثبت شيء آخر من صورها ما لو اقر الوكيل بالبيع وقضى الثمن بها وانكر الموكل القبض حلف الوكيل لاستينافه
فلو خرج المبيع مستحقا ورجع المشتري على الوكيل بالثمن لعدم ثبوت الوكالة لم يرجع الوكيل على الموكل لان
كانت له في الغرم لا ينافي مال على الموكل فالقول لان قول الموكل بينه قوله لو شرط في الحوالة القبض بعد
شلا فلا يثبت صحة وان كان حلالا اي وان كان الحق المشروط قبضه وان لم يكن منكره لكان له القبض عليه
الغرم لا يثبت لا ينافي مقتضى العقد فيكون شرطه سائعا في العقد لان الحوالة على كل حال لا ينافي
ظاهرا لان حلوله لا ينافي اشتراط الاجل والاصح الصحة وتوجيه الشارح الصحة يكون بالشرط سائعا في معنى
المصادق قوله وحازت بلفظ الحوالة لاشترائها في المقصود وهو اشتقاق المطالبات في المقصود من وكالة
اذا المقصود من الحوالة لاشترائها فيه فتكون صحة العقد بالحالة لا يتبع ذلك خصوصاً في العقد الجائز لا يشترط
فيما لا يشترط في الاجل قوله ولو انعكس الفرض فان شرط الشغل في اقتراض انعكاس الفرض ان يحل بلفظ
الوكالة فان شرطنا شغل ذمة الحال عليه في الحوالة لم يكن الحال مستغلا للذمة كان ذلك اقتراضا بلفظ
الحوالة محاذاً في حكمه وانما قلنا ان اقتراضاً لا ينافي من المعاني اقرب الى الوكالة والحالة منه
قوله فان قبض المحال رجع على المحل وان ابراء له لم يصب لانه لو ابراء له لا ينافي في ان قبض المحال رجع عليه
رجع المحال عليه وهو المفروض وان ابراء المحال وضع لغيره لا ينافي في ذلك المطلوب منه الا ان ابراء
وهو عقد شرعي للتعهد بالقبض سائعا في صحة التكفل بالاعيان المضمونة فلا يتناها هذا التعريف قوله ويعبر
فيما رضى التكفل والمكفول له دون المكفول لان بيات حوله على وجهه كونه تقييداً على رضا وكذا المكفول
لان ابيات حوله على شخص من دون رضا باطل دون المكفول عند علمائنا قاله في قوله وحكي في الغرم عن الشيخ في
اعتبار رضا وكذا عن ابن ادريس قال وفيه قوة وهو مذهب الشافعي ووجهه ان مكافاة احضار فان تقييد
لم يلزمه الخصم معه ورد عليه انه ان طالبه منه المكفول وجب عليه الخضوع لاداءه اقل من ان يعد بوكيلة
وان لم يطلبه فيمكن ان يقال بذلك لان التكفل يقتضي التسليم على الاحضار وسائعا في كلام المصنف انه لا يجب
مع التبرع وعدم طلب المكفول له ويشترط ايضا الايجاب كقوله لك بدين فلان وخوفه والقول على الفور
وكونهما بالعربية من كلامه قوله وتعين المكفول فلو قال اقبلت احدكما او زيداً فان لم تأت به فبغيره او زيد
او عمر ونظمت لتستتر ايضا تعيين المكفول على وجهه يرتفع الابهام فلو قال اقبلت للتاحل هذا من كلامه
لانه لا يعمل المكفول بعينه وكذا لو قال اقبلت زيداً فان لم تأت به فانا قبلت بغيره او اذ مع التزام احضار احدهما
يعني تعلقي الكفالة بغير بشرط والكفالة لا تعلقي كما سياتي وكذا لا يصح لو قال اقبلت لك بدين او عمر او فلان
سبق قوله ويخرج الكفالة فلو قال ان جئت فانا قبلت به لم يصح على اشكاله ليشاء من روايته الى العباس بن
عليه السلام فيمن قال في الكفالة ان جئت الا فعلى خمسة ادرى فقال لزمته الدائم ومن في الاستشارة
انما هي بوضع الشارع ولا يثبت الوضع بمثل هذه الرواية خصوصاً ما علم عدم جواز مثله ولان التعليق
يقتضي عدم الجزم بالكفالة ولان اثر التمسك بجزم ان يترتب على وقوعه والا لم يكن صحيحاً كما هو مقر
في الاصول ومع التعليق تنعكس ذلك ولان التعليق عليه منعه كونه جزء السبب لا الوجوب كونه معه فان
تراجى القول متوجع فكيف في الاجزاء واذا امتنع ذلك امتنع اعتباره في العقد وهو الاصل في صحة
ومؤمله على كل من يجب عليه الخضوع مجلس الحكم لان الخضوع حق شرعي ولا مانع من اشتراط الاجل والوكيل

العصل الثالث
في الكفالة

بدر
في غيره

واشركا

ياشركا الشيخ لصحتها ما قبلها فيها قوله من زوجته يدعى الغرم زوجته ربح فوجب الكفالة استحقاقها
فيما نفعه قوله بالبيع بناء على ان التكفل بغيره ما على المكفول لولم يرد له لغيره هذا هو الذي وصي ويجوز ان
قد يجب احضارها للشهادة لا عليها بالانفاق فانه ربما لم يكن الشاهدان بحيث يمكنهما تبينهما في الشهادة
لذلك الاحضار قوله ويدل على الجزم لا مكان محض تسليمه بامر من جبهته ثم يعيد الى الجزم اي حوالة الكفالة
لان تسليمه على امر من جبهته ثم يعيد الى الجزم ان اراد وقوله الكفالة بالغايب منع من كفالتها بوجوبه
لعدم التسليم في الحال ولا فرق في ذلك بين كون الجزم ظاهراً او خفياً قوله او عبد الله اي جزم بانه ولفظ من حيث
القبض في رد له وفي خاتمة الشبهة كماله من مولا اذا كان مختاراً بالانفاق وهو معنى صحيح ايضا قوله ولا
يشترط العلم بقدر المال فان الكفالة بالدين لا بد ولو قلنا يلزم الغرم لولم يحض المكفول به وجوبه بذلك لا
بالكفالة قوله ولا ينعكس على حاله لان من ينعكس على التخفيف لانه لا ينافي في حد وفضاء امر المؤمنين عليه السلام
اول الكفالة في حلقه والا فربح كماله المكاتب وجهه القرب انه ما عبد ومدين وكلاهما من الجاهل
لانه يصح ضمانه فكفالة اولى ومنع الشيخ وابن البراج بناء على ان له تعجيل نفسه والا فربح قوله ومن
في مال مضمون كالحصص والمستام ان قلنا بصحة ضمانه فلا يجب في صحة الكفالة وان قلنا لا يصح الضمان فلا
صحة الكفالة لان عليه حقا فيكون هذا في جزاء الاقرب في حقل ضعيفا لعدم ان ما عليه ليس هو الاعيان بل
منه عند عدم الاحضار لو قلنا بغيره قوله وضمان غير الغصن والمستام ليردها على الكفاية الى الاقرب في ضمانه
الغصن والمستام وغيرهما من الاعيان المضمونة ليردها على الكفاية وجهه القرب ان ردّها واجب في ضمانها
ويشكل بانه ان كان ضمانا فشرطه كون المضمون حقا فاما بالذمة وان كان كفالة فشرطها التعهد بنفسه وكلاهما
مستوفى فان رد برئ من الضمان وان تلف في الزامه بالتعهد وجهه الاقرب لعدم كون المكفول له وجه الزام
ان معنى ضمانه ردّها مع البقاء والقيمة مع التلف وجهه عدم الزامه لان الضمان انما كان له فاذا انعقد
بالتلف يجب شيء آخر كما لو مات المكفول ولو قلنا بالصحة كماله ايجد الثاني لكن القول به بعيد قوله والكفالة من
الجب ان قد يمتنع احضار اداء الشهادة على صورته بحيث يكون الشاهد قد حمل الشهادة على الصورة ولا يعرف
القبض قوله والتسليم الكامل انما يكون في بلد العقد ويمكن ان يكون معطوفا على الفاعل اعني ضبطه اي وجب التسليم
الكامل في بلد العقد الخ وسيأتي ما يعلم منه التسليم الكامل ان شاء الله تعالى في اطلاق مكان التسليم انصرف الى بلد
العقد ولو شرطه كان الكفالة لو عين غير لزم وقاء بالشرط قوله ويخرج التكفل عن العدة بتسليمه تاما في المكان الذي شرط
او في بلد الكفالة لو اطلق اذ اذمة المستحق او لوجهه يخرج التسليم عن كونه تاما بان يكون في بلد ظاهر او ذمة من يجزمه
يجوز ذمة وخود ذلك فاذا سلمه كذلك فلم يتسلم قال في قوة الاقوى انه يكفي الاشهاد على الامتناع وان سلمه
فلم يتسلم ولا يجب فعلا الحاكم لان مع وجود صاحب الحق لا يلزمه دفعه الى من ينوب عنه من حاكم وغيره وهو
يجزى قوله وتثبت المكفول في غير الشهادة على عينه او فيما بعد الذي نحرنا البش لاخذ المال اي ويخرج التكفل عن
ذلك لان لم يتعهد بالمال بل بالنفس وقد قامت بالموت ولازمت البتة من الكفالة انما هو الاحضار في حال الحيوة
وبالتعارف بين الناس في حال الاطلاق عليه وهذا في غير الشهادة على عينه وصورة بل لا بد ذلك على عدم الاحضار
حال الشك اذا لم يدفن فان دفعه وحضنا البش لاخذ المال لم يثبت هذا ايضا فيخرج عن العقد بوجهه ويشكل بان
الشرط للشهادة لا على عينه من الامور المستشفة بالاستقلال غير متفرقة على جواز البش لاخذ المال فلا يلزم من

في الكفالة في غير

Copyright

البشر ثم حرمه هنا وقد سبق في احكام الجنان جواز البش كل منهما فلا بد من عدمه ولو علم تغير صورة المستح
لا يعرف برى الكفيل قوله وتسلم نفسه أي وبها يتسلم المكفول في نفسه تسلما تاما الى المكفول له لكن لا بد
ان يتم نفسه عن جهة الكفيل فلا بد من عدمه لانه لا يتسلم اليه ولا الى احد من جهته ولو سلمه اجنبي برى الكفيل
اذا كان عن جهة الكفيل يتسلم على المكفول له التسليم لو كان التسليم باذن الكفيل لانه وكيله حج والا لم يدر
وجوبه فمضى الحق من غير من عليه لكن لو قبل برى الكفيل وهل يجب عليه القول بوسم الكفيل نفسه او يكون كالاجنبي
ظاهر اطلاقه نعم ولعله لو جوب التسليم على كل منهما فاشترك في ذلك فتى اذا اياهما برى الاخر ولا يصح كون الوصي
على المكفول الكفالة تبعا للوجوب على الكفيل قوله وبما هو المستحق لاحد من المالكين فظاهر ان المكفول فستقر
الحق المستحق لطلان الكفالة قوله ولا يتسلمه قبل الاجل وفي غير المكان المشروط وان اشترى الضرر فيما على رايه
لان غير التسليم الواجب اذا جحد بعد فلا يعتد به ولا يجب قوله وقال الشيخ وابن العراج يبرأ مع استقاء الضرر فيما
والاصح الاول قوله ولا يتسلمه في جسد الظالم بخلاف جسد الحاكم لان ذلك ليس بتعديف استبقاء لحقه لان
التسليم لا يعتد بما جحد فلا يجب قوله بخلاف جسد الحاكم فانه لما كان جحد ينعنه من استبقاء حقه اذ يمكن
احضانه وبطالته بالحقيق في جسد ما قوله ولو كانت مؤجلة لغير جحد لطلان بقوله لان الوصي انما
يتحقق بعد الطول فيعتبر ما لا بد منه في التسليم ولو امتنع الكفيل احضان جسد حتى يحضر او يرضى ما عليه
هذا اذا كان ما عليه يمكن اخذ من الكفيل ولو لم يكن كالتقاضي ولو وجبه المرأة والاروى يعقوبه حتى يراى
ان يقال بالحس الى الاخصا فيما لا بد له فاما ما لا بد له كالديون في الفل فسياتي انها تؤخذ منه اذا اخل الحاكم
من يدغمه ويكون ان يقال بعد ثبوت الزوجية تؤخذ منه مهر مثل الزوجية واعلم ان ظاهر العادة ان اذا
ادعى ما عليه وجب على المكفول له القول وبرى الكفيل بذلك وفيه كذا اسند الظاهر كلام الشيخ واختاره
ان طلب المكفول له الاخصا لغير الزامه به نظر الى ذلك يقتضي الكفالة ولانه قد يكون له غرض لا يتعلق بالاداء
وقد رغب المكفول له في القبض من غير الغرم وما اختار هو المتمدن ولو قال ان لم احضره كان على كذا الف
الاخصا خاصة ولو قال على كذا الى ان لم احضره وجب عليه ما شرط من المال هذا مروي طرقا لاجل
وقد اطلق على العمل ولا يكاد يظهر الفرق بين التصديق باعتبار اللفظ وبما يصادق المدين غير نظر
الى حال اللفظ بصير الى البض والاجماع والمصنف في هذه المسئلة نظر في حكمه عن ابن الجبيل فيما
اذا ابدى الضامن المال ثم عقبه الكفالة انه يصح ما اذا ابدى بالكفالة ثم علق الضامن ان الكفالة تصح
الضامن وقال ان كلامه انست برده على الاول ان اذا صح الضامن برى المخون عنه فاي معنى للكفالة حج ويمكن ان
ان السري لزوم المال اذا قدمه براءة دمة المخون عنه فيمنع الكفالة واذا قدم الكفالة كان الضامن المستغنى
لكونه معلقا على شرط باطلا ولما فاق الضامن صحة الكفالة وكيف كان فالمراد ما عليه لاصحاب قوله ولو ما
المكفول له فالأقرب ان يقال الحق في رتبته اي حق الكفالة هو وجه الفرق انها حتى ليست في وقت الموت
ولانه في معنى الحق المالى ويحتمل عدم لصحتها ولا تقاضا بها الاخصا اليه وتعدى وليس شيء اذا لا يقط
الحق بعد انصال الى مستحقه الاول قوله ولو اطلق فيما من بصدقه حتى يقرأ أصل احضان او اداء ما عليه
لا يصح ليد المستوفى المستحقه من صاحبها فكان عليه عايتها واداء الحق الذي سببه ثبتت المدعيه
قوله ولو كان قاطلا لزمه احضانه والدية وان كان لقتل عدوا لا يجب عليه عين القصاص اذ لا يجب الا على

المباشر

المباشر فلما تعدد استيفاءه وجبت الدية كما لو ضرب القاتل عددا او مات قوله فان دفعها ثم حلف العي تسلم
الوارث على فدية ما اخذه وجوبا وان لم يقبله لان الدية انما اخذها لكان الحيلة وقد اختلفت في
مستند الاختيار قوله ولا يتسلط الكفيل لورثي هو الوارث بالمدفوع على المكفول بدية ولا تقاضا
اي برى الكفيل ولو ادم بالمدفوع للحيلة وترك القصاص يتسلط الكفيل على المكفول وهو المطلق فظاهر
سماه مكفولا بما لا بد منه ولا تقاضا وذلك لانه لم يكفل بقوله ولم يدفع برضاة ولم يكن المدفوع واجبا
بالاصالة وانما وجب تعارض وهو الحيلة وقد اختلفت في ذلك ولو تعدد عليه استيفاء الحق من قصاص
او مال اخذ المال والدية من الكفيل فان الكفيل الرجوع على الغرم الذي خلصه قصاصا فله ولو قال
الكفيل لاخر لك على المكفول فدم قول المكفول له لاستدعاء الكفالة بثبوت حتى فان اخذ منه المال تعدد
المكفول ليرد له الرجوع لا عترة بالظلم اي لو تنازع الكفيل والمكفول له بعد صدور الكفالة فقال الكفيل
للمكفول لاخر لك على المكفول فالكفالة فاسدة وادعى المكفول له الحق المصحح للكفالة فدم قول المكفول له
ببسته لان الكفالة لا تصح الا مع ثبوت حق والاصل في العقد الصحة فان تعدد اخصا المكفول فهل يحضر عليه
الدية المال من غير تبينة دكن في كذا اشكالا اقربه عدم الوجوب وذلك صحيح لان الكفالة لا تستدعي ثبوت
المال انما تستدعي ثبوت حق في الجملة فان اوجبه على عدم الاحتمال المخرج او اقامت تبينة به فدفعه المخرج
بدل المكفول لا عترة براءة دمة وانما مظلوم قوله ولو تقبل اثنان برجل فسلمه احدهما فالأقرب براءة
دمة الاخر وجه القرب انما يستلزم من عليه الحق في زمانه ومكانه فوجب قوله فاذا قصدا احدا للكفيل بالتسليم مع
نفسه الكفيل الاخر برى ايضا لانه لا يملك عليه وهو ضعيف والمعمد الاول قوله ولو ادعى ابر المكفول فرد
لار وجوب التسليم عليه باعتبار الكفالة انما هو باعتبار السعة وفي الكفيل الوجوب لان كل منهما بالاصالة
وقال الشيخ وجماعة لا يبرأ لانه لا دليل عليه وهو ضعيف والمعمد الاول قوله ولو ادعى ابر المكفول فرد
لار البين حلف ويرى الكفالة دون المكفول من المال اي لو ادعى الكفيل ان المكفول له ذلك فالقول قوله اذا
يكون للكفيل تبينة فاذا حلف برى من دعوى الكفيل فان جاء المكفول وادعى البراءة لم يكف باليمين التي
حلفها المكفول له الكفيل بل لا بد من يمين اخرى لان هذه دعوى اخرى مستقلة اذ دعوى الكفيل انما كانت
لبراءة نفسه ولورد المكفول له اليمين على الكفيل فحلف ببراءة الكفالة ولا يبرأ المكفول من المال بهذه
الاخواتان يبرأ بيمين غير خلاق ما لو حلف المردودة المكفول فانها يبرأ ولو تكلم المكفول له عن
المكفول حلف المكفول ويرى هو الكفيل وان كان قد حلف على علم البراءة كذا ذكر في قوله ولو ثبوت
الكفالات صح فان براء الاصيل مزاوا الجمع اي لو كفل الكفيل كفيل ثم كفل هذا الكفيل كفيل وهكذا صح لان
صحة الكفالة بثبوت حق وهو ثابت بالكفالة فان براء المكفول لا الاصيل براء والجمع لا يتنازع بقاء الكفالة
مع سقوط الحق فاذا حصل الكفيل الاول من عليه الحق برى ويرى الاخر ان وان احضر الثاني الكفيل الاول
برى ويرى الثالث دون الاول ودون من عليه الحق متى مات واحد برى من كان فوعاله فهو من عليه الحق
ببراءة جميعا وكذا القول في البراءة قوله ولو قال فالكفيل بفلان او بنفسه او بغيره او بوجه او براسد حتى اذا
تعدى عن الجملة اما لو قال كفلت كذا او غير مما لا يمكن الحق برونه وتلقاها ما ساء به من الشاع في
الصحة نظرا لنيشاء من عدم السريان كالبيع ومن عظم امكان احضار اجزاء الا بالجملة فيسري في الجز

قوله

جعل الرأس من القسم الثاني وهذا في الارشاد ذكره جعله ما يجزئ عن الحجة فليس بعيدا فان التعيين بالوجه عن
الحجة معروفة والرأس ليس بعد منه اما لا يعتبر عن الحجة ولا يمكن لجوهر بدونه كالكمية والثلث والربع
وتجوزها في صحة الكفاية لثلاثة نظريين من ان العقل الحان على الحد الذي لا يبري الى المجموع كما في البيع فانه
اذا وقع على جزء معلوم بالاشارة منه وعلى جزء معين يكون باطلا ولا يبري ومن ان كفاية الجزء الذي
لا يملك الحيث بدونه يفيض الى كفاية المجموع لان احضانه لا يمكن الا باحضار المجموع واستيفاء الجزء الذي
ولقد اذ ان يقول ان احضانه وان كان غير ممكن بدونه احضار المجموع لا يقتضي صحة الجزء لان احضار جزء الكفاية
والطولي انما هو صحة الكفاية واحضار ذلك العضو حيث ان صحته انما يكون بكفاية المجموع لا يبري هذا اذا
المتكفل به ليس هو المجموع ولا ما يستلزمه وان كان حكم الكفاية واحضار ذلك العضو غير ممكن الا باحضار
المجموع والعقد استأنس ثلثا من الشرع فلا بد في صحته من النص فان قيل يجوز التعيين بالجزء عن
الحجة فماذا قلنا ما كان التعيين بعينه متعارفا لا يخفى انما البحث فيما ليس متعارفا قوله وكذا لو كان
جزءا يمكن التيقن مع انفصاله كيد ورجله اى هذا الاول منه وجهان فاشان عن عدم التبريد وان كان
الاتصاف بقاء الحيث ومن احضار ذلك على ضعفه لا يكون الا باحضار البدن ولا يشبهه في ان الصحة هنا
بعد والى يقضيها النظر المنع قوله لو هو المكفول او غاب عنه منقطعة فالاقرب الزام المكفول بالمال
واحضانه مع احتمال براءة ويجعل الصبر وجه القرب ان ذلك يقتضي الكفاية فانها يقتضي احضار الغريم
او اداء ما عليه من المال والاصل بقاء ذلك وان يحصل المبرئ وهو المسقط للحيث او موت المكفول وهو
الاصح ويجعل البراءة لان الاحضار اجتمع الامكان واذا غاب عنه انقطع بها خبره كان احضاره متعذرا
فكان منزله ما لو مات وان وجوب الاحضار اذا سقط لم يحجب المال لانه لم يجزئ به وجوبه مع وجوب
الاحضار اذ الربا لا يقتضي وجوب بدونه وتضعف منع كون احضاره مع الغيبة المنقطعة مستعذرا
ان يمكن تحجب عن الكفيل يتبع في البلاد او اداء ما عليه ويجعل وجوب الصبر نوعا للكنة لان الاحضار
هذا الحال لما امتنع وجب الصبر الى ان يعلم مكانه ولا يسقط الكفاية لعدم المسقط وضعفه يظهر مما سبق
ولو وقع في بلاد الكفر حيث لا يقدر عليه او في جنس ظالم حيث لا يمكن تحصيله وجب الصبر الى زمان احضاره
احضاره ولو ربحي تحصيله بوجه وجب عليه السعي ولو احتاج الى بدل مال فاشكال وغيبته حال الكفاية
كغيته بعد ما ولو ما طرأ في احضاره حتى هو بيا وغاب عنه منقطعة او هربه فان وجبنا المال
فلا بحث والافى الوجوب وعدمه هنا اشكال ونحوه فان ذكره واعلم ان جمع المصنف بين هرب وغاب
غيبته منقطعة لشيء بان الحرب كالغيبة المنقطعة واحتمال البراءة وان علم موضع وهو ممكن اذا قطع
مضى توجه اليه الكفيل هرب عنه الى موضع آخر وهكذا قوله على المكفول المضمون مع الكفيل ان طلبه المكنون
له منه والا فلا ان كان متبرعا والا فلا اشكاله لا يشترط رضى المكفول في صحة الكفاية اذا وقع
بدون الاذن فلا يخفى اما ان يطلب المكفول متابعه الكفيل اذا طلب حصونه لان طلب المكفول له المكفول
توكيل في احضاره فلا يجوز له الامتناع وان لم يطلب احضاره فان قال اخرج من حتى في وجوب
المتابعة ويحتمل ان ذلك ليس توكيلا في الاحضار اذ هو طلب للحيث فلا يجب المتابعة ومن ان المتابعة
الكفاية وهو الاحضار او دفع من اصل المال وهذا الوجه ليس بذلك لبعيد وعيان الصيغة الاولى

لنقل

لنقل والا فلا يخفى وان لم يطلب منه الاحضار ولا قال الله اخرج من حتى ولكن اراد هو احضار ولا يجب عليه المتابعة لانه
متبرع بالكفاية فلا يخفى على المكفول ولو كفل بالاذن وجب عليه المتابعة قطعا وقولا مع والافى الاول متبعة
لان متبرع بالكفاية فلا يخفى على المكفول ولو كان متبرعا بل كانت الكفاية بالاذن كما الاول اعني ما اذا طلب المكفول
من الكفيل احضار المكفول اذ يجب عليه المتابعة كما ذكرنا اذا نفر هذا فلو ادعى المالك عنه في شيء من هذه المواضع
فان كان متبرعا بما اذ لم يرجع قطعا وان كان قد كفل بالاذن سواء شرط الرجوع بما يؤيد مطلقا على وجه
الوجهين اذا ادعى مع تعذر احضار المكفول ومطالبة المكفول له وتضييقه في الرجوع عليه لان الاذن في الكفاية
اذن في لوازمها ومن جملتها ان لا يرد الاداء مع عدم الاحضار اما اذا كلف الرجوع بالاحضار والى المال فقد قال في كونه
ان الاقرب انه لا يرجع وان كانت الكفاية بالاذن لان الوجبة الكفاية الاحضار مع الكفاية وقد امكن يكون
في اداء المال متبرعا سواء جسد مع ذلك ام لا وما قرره قريبه لم لو اسلم الكفيل على غيره من الكفاية ولو
اسلم احدا للغيرين بوى الكفيل والمكفول على اشكال فهما مشبهان والاشكال فيهما معا فيما جرح
الضمان في قوله على اشكال فيهما الاول اذا كانت الكفاية بين من مديون الرجوع واسلم الكفيل رجوع الكفاية
على اشكال يشاء من متابع كونه اشكاله بالرجوع فيبطل رضى الحيث بين اثنين كان ومن ان الكفاية ليست
بالحيث بل بين عليه للرجوع بالنسبة الى الذميين بنيت في الذم مع عدم الظاهر وشرط صحة الكفاية
بشروط في الجملة فبينا اول ذلك وان كان الوجبة الاولى ضعفت جدا لان الاسلام لا يسقط حق الذي
وان كان خيرا فنجب حثيته عند مستحله فانه محرم بالنسبة اليه وهذا يمنع المسلم من التعرض اليه ويضمن
ثمنه لو اتلفه مع عدم الظاهر بل بالغ السيد الفاضل عبيد الذي يجوز كفاية المسلم للذي اذا كان في ذمته
خيرا وخير لذي آخر محجبا بان كفاية ليست بل بالانفس مع ثبوت الحق للمكفول في ذمته المكفول وهو
هذا ذلك ولا يشبهه في وجوب المضمون على المديون هذا الى مجلس الحكم لو طلبة المستحق فلا مانع من صحة
الكفاية اصلا وما ذكره حسن الشافى الصورة بحالها واسلم احدا للغيرين فقط وفي الحكم اشكال يشاء من عدم
وجوب الرجوع على المسلم وامتناع استحقاها اياها فيبرون جميعا ومن ان الواجب بالنسبة الى المسلم هو القيمة
عند مستحله والاصل بقاء الاقوال والتحقيق ان يقال ان كان المسلم هو مستحق الرجوع سقط اذ الواجب قبل الا
ما هو للرجوع وقد امتنع استحقا فله بالاسلام امتناع ملك المسلم اياه والاصل براءة الذم من وجوب القيمة على
الذي وحسب كان المانع من حجة المسلم اننى استحقا القيمة وان كان المسلم هو من عليه القيمة على
استحقاله لانه باسلامه منع الحق المستحق في ذمته لذي مستحق فحينئذ يقال ان القيمة تنفي الكفاية هنا و
في الرجوع الاول ويبرون جميعا قوله ما لو كان ضما فانه لا يسقط بالاسلام المضمون عنه وفي وجوب الضمان
المأذون عليه بالقيمة نظرا لما كان الضمان ناقلا يسقط حق المضمون له عن الضمان باسلام المضمون عنه في
رجوع الضمان الى المأذون لو كان لا بد من الانتقال الى ذمته الضمان وبراءة من حق المضمون له لو كان الضمان
بالاذن وادى الضمان الى المضمون لم يماضيه فله الضمان من الرجوع عليه بالقيمة نظريين من ان كفاية لو كان الضمان
بشرط الرجوع وما نفرد الرجوع بالمسلم لا يبري الرجوع بالقيمة ولا يبري باسلامه مختلف في تحريمه على
من يكون مضمونا من الرجوع لما هو مادي ولم يؤد الا للرجوع ويتبع الرجوع على المسلم بها والقيمة هي الضمان
ببرائه وانما يضعف بان الواجب هو الرجوع ولما تعذر الرجوع بالمسلم لا يبري الرجوع بالقيمة ولا يبري باسلامه

سلام

Copyright

University

او بفعلها لانه يفيد فائدة عقود متعددة كما سبق ولوصاح على استفسار او على جوابه ونحو ذلك حتى قول
ولو صاح على ثوب ثلثه بدينار على رقيق من هذه الثوب لم ينعزل في الوبايع الصلح او قلنا ان العيني يثبت في الذمة مثله
ينقل الى القيمة لتعدد المثل واختار المصنف في بيع الصلح كما هنا واستشكله شيخنا السيد في الدرر ونعترف
بأنه في البيع واجه المصنف بعموم رواية معارضة بقوله تعالى وحرم الربا والاحتج عدم الصلح في بيعه ونحوه
في الجاه ووضع الشايط لا فرق بين الروشن والخناس فان كل واحد منهما يخرج المثل في الجاه والبناء عليه
نحو بحث لا يصل الى الجاه للمقابل فان وصل فهو الشايط وفصل للغير في الروشن ان الكون في الروان عارض سلم
خلافا للشيخ منا والى حقيقته من العامة فيما اذا عارض سلم فان منع حكاية المصنف في قوله اما لو كانت مضمرة او
اظهرا للرب على الاقوى وان كانت في المرفوعة فانه لا يجوز التصايط في الضرر وعنده العرف يختلف باختلاف
حال الطرق وظلم الدرب به ان كانت مضمرة في المصنف بالكلية ما فعله اجماعا وبذلك على الاقوى خلافا
للشيخ لان ذلك يضيء بصيرة المصنف في الروايات المطلقة ولو كان خارجا عن ذلك في غير الناقذة وفي الطرق
المرفوعة المسدودة لم يخرج لانها مملوكة لادانها في الروايات فيها وهو محصور في ذلك فيكون التصايط فيها بدو اذن
الماضي قوله ولو اذن ربا للدرب المرفوع او في رزينة او شيئا جازا لاحت في الجواز مع اذن ولو اذن في رزينة
او شيئا جازا لم ياذن او في رزينة او شيئا جازا لاحت في الجواز مع اذن ولو اذن في رزينة او شيئا جازا لاحت في الجواز مع اذن
غير الاستطراق فدعا للشيء المذموم بالشيء المباح في جدار ولا ضرر عليهم ولم يمنع من استخراجه في المرفوعة
لا سيما في الروايات ولا بالباب بعد فتحه لا ينضبط عدم الاستطراق فيه ولا يجوز حصوله للملا والملا في كل
صعيد الجواز كما سياتي قوله ونحو الصلح بينه وبين ربا المرفوع على احدث رزينة وشبهه على ربا في المرفوع
الذلة على جواز الصلح بحيث يتناول هذا وهو بخلاف ابي ادريس وهو الاصح وقال الشيخ وابن البراج لا يجوز لان فيه
افرازا للهواء بالبيع وهو يقتضي البناء على ان الصلح فرع البيع وقد بنا ضعفه ولم وكل من له الاستطراق فيه
او لا احدته بغير اذن لا يصرف في حقه بغير اذنه فكان لادانته ولا فرق بين ان ياذن الباقي او لا وفي
الدارين المتاحصين درين فروعين فتح باب بينهما وليس لاحد منهما اذن في تسكين منعه لانه يستحق المرفوع
في كل السنتين ورضع الجدار الحائل بين الدارين وجعلها دارا واحدة اجماعا فتفتح باب بينهما الى الاخرى
بطريقا ولو اذ هو عبارة عن رضع بغض الجدار ومنع منه بعض الشافعية لان ذلك يثبت له حق الاستطراق
من الدارين المسدود الى دار لم يكن لها طريق منه ولان ذلك ربا الذي الى سائر الشفعية في قوله يشترط بالطريق
كل واحد من الدارين في رفاق الاخرى وعظم المصنف في كونه بالاولوية السابقة اللازمة من رضع الجدار كله مع ان الحد
لا يترتب في شفعية الشفعية ج نظرا في بقاء استحقاق الشفعية بسبب الاشتراك في الطريق ونظر في بناء
التردد في كونه لك موجبا للاستدلال في الطريق من الجانبين الموجب الكثير وعدمه ويمكن ان يكون المراد في حد
استحقاق الشفعية لكل من الشريكتين في الدارين المرفوعين بالنسبة الى الدارين الاخرى نظر في بناء من التردد في كون ذلك
موجبا للاشتراك وعدمه الا ان هذا الاستدلال اعلى القول بقبول الشفعية مع الكثرة والاصح ان الشفعية على ما
كانت قبل في المرفوع فتحة لا يوجب قبول الاستدلال في الدارين في طريق الاخرى ويمكن ان يكون معنى
العامة في قوله استحقاق صلح الدارين المفتوح بينهما باعتبار كل منهما الشفعية في الاستدلال في الطريق او
كما للدارين سترتين في غيرهما والقسمة في الطريق نظر في بناء من ان جاز تلك الدارين في رفاق الاخرى

في الجاه

جاء في

د

Copy

ersity

يقتضي علم التوقف على الأذن مع الاشتراك وحكي في كونه عن الشيخ منع التوقف على الأذن والآخرة والأصح التوقف لما قلنا
وقوله في الدروس نعم لو كانت الأرض موقوفة وقفا عاما لم يتوقف على الأذن بالنسبة إليها حتى إعادة بيعها
والأصح نفسه والأساس مشترك في الآلات والأشياء المشتركة فهو مشترك وإن لم يوطأ به الشريك بمده
أمكن وجوب الأحاقق لأن تصرف في الآلات كان منوعا منه وربما تعلق العرض بها وطلبت فتحها لذلك فلو لم يجر
صاحب السفل والعلو على عازة الجدار الحامل للعلو إذا كان علو الجدار الواحد وسفلها لغيره فانهما مشتركان
منهما منطقتا الآخر بالعمارة أما صاحب العلو فلا تملك غيره ولا يجب عليه عمارة ملك غيره وأما صاحب السفل فلا تملك
يجب عليه عمارة ملكه لأجل الغير لكن يجب أن يقيده ذلك بما إذا لم تكن جدران العلو وسقفه واجبا عليه بعد
الأنه فإن وجب كذلك لونه البناء وقد يمتد عليه في الدروس ووطأ صاحب العلو بناء جدران السفل قال
في الدروس لم يكن لصاحب السفل منع وظاهر سوى كلامه أن ذلك حيث يكون جدران السفل لصاحب السفل ولا يكون
حله جدران العلو واجبا وهو مشترك إذا كان الأساس ملكا لصاحب السفل أو مشترك كما ثبتنا عليه سابقا
ولو طلبا شئ من طول أو عرض حاجزا ولا يجوز لحد من الواضع القسم في كل الطول ونصف العرض وكذا في نصف
وكل العرض ونصف الفرقة في الناحية دون الأولى بل يخص كل وجه بصاحبه هكذا من أحكام الجدران المشتركة
راجع إلى الأول الكلام من قوله ولو كان مشتركيا والغير المشتركين في الجدار فتمت طولا وعرضا جاز قطعاً بشئ
الترافق فلا يرخص القصص معه لو شئ أو اكتفاء بالعلامة فإن لما ههنا ولو طلب أحد من القسمين وأصح
الآخر فلا يخفى أما أن يطلب القسم في كل الطول ونصف العرض فهذا هو كل العرض ونصف الطول ههنا
فإن كان المطالب الأول لم يجب الإجابة ولم يجب المنع قطعاً لأننا لو اجبنا القسم على هذا النحو لا اعتبر الفرقة في
لأن الأخذ بغير فرقة ولا ترافق من القسم ولا مثل له في الشرع والفرقة ربما وقعت لأحد على الشئ الذي في الآخر
فلا يتمكن من الانفعال بما وقع له ولعدم إمكان فصل كل شئ عن الآخر لأنه أن كفي بالعلامة وهو خط بين السهمين
كان بناء أحدهما على نصيبه موجباً لتعدي الشئ والحامل إلى الآخر وإن كان بالشرع ضعف الجدار وتناقضت
وإن كان المطالب الثاني فقد أطلق المصطلح على الجوار على القسم فيه أيضاً وفي كونه قال إن انتهى الضرر عنهما أو لم ينته
عليها وإن ضرر المنع لم يجر ويتحقق كلام الدروس لأجابه على القسم في كل العرض ونصف الطول مع انتفاء الضرر
عن المنع فينسحب الجدار فكان يرى أن الشرع والاحتياط لا يفرق بين الجدار لأن منعه لا يفرق بينه وبين غيره
ليس بعيداً عن عرف هذا فاعلم أن شيخنا الشهيد وفي بعض حواشيه أن القسم طولا وعرضا هي القسم في كل الطول
ونصف العرض وفي نصف الطول وكل العرض فيلزم التكرار أجاب به بخلاف الحكمين فإن الأول يعطى الجوار والثاني
عدم الجوار والفرق بينهما فرق ما بين العام والخاص وعندى أن السؤال والجواب كلاهما ليس بشئ فإن معنى العبارة
إنما لو طلبا القسم على واحد من الصورتين جاز أو عرضاً فلا يخفى في الجواز لأنهما نقص الجدار كله فكيف قسمه
وحيث يخص ولو طلب أحدهما القسم وأمنع الآخر فإن طلبها كل الطول ونصف العرض لم يجر المنع قطعاً للضرر
بالتفريق وإن طلبها في نصف الطول وكل العرض لم يجر أيضاً وإن كان هذا أو غير الأول والأجابه انتفاء الضرر
المستبعد وإسكان الفرقة في معيار القسم ههنا بخلاف الطول وكل العرض فإن القسم بناءً على من المستبعد
المقرر فيها دون الأولى فلو طلب صاحب العلو عمارة السفل فيفرض صاحبها كماله المستبعد التقصير بالغير
المنع من ذكره في الصحاح وهو آلات البناء فله ولو أعادها بآلة من عنده فله ذلك ليس على إطلاقه بل هو قيد

المذكور غير ما كان
من أحكام الدروس
العلو والسطح
وغيره من أحكام
الشئ

الفرق بين ما كان
أجراً وما كان
معاملة بين
الأفراد

ما إذا ملك الأساس للآخر ولا مشترك بينهما والام بخبر دون الأذن قوله ولا يمنع صاحب السفل من ارتفاع سفل
لكن يمنع من فتح كوة وضرب وتدنيس الكس واحد الأوتاد والفتح لغيره وأعلم أنه يمنع من الضرر الضعيف
للحد الحامل للعلو لأن ضرر صاحب العلو في منسحق له قوله ولا يجب على منسحق أجر الماء في ملك غيره مشترك
المالك في عمارة سقف الجدار وإن جرت من الماء فانه لا يجب عليه عمارة لجور في ملك غيره مشترك
اصلاح الفناء لجور في غير سببه لأن استحقاق الجوار لا يقتضي استحقا عانة الجور قوله ولا على المالك
العلو للجوار على السقف الجاريل بينه وبين السفل وإن كان مشتركاً ووضع ما جرت العادة بوضع الضرر
وأما جاز للجوار ووضع ما جرت به العادة بوضع من آلات المنزل وجوها للضرورة فإن الساكن في كذا
مضطر إلى ذلك لا بد له منه أما ما لم يجر العادة به فلا يجوز إذا كان مشتركاً قطعاً ولو اختص به فله النصيب
في ملكه كيف يشاء ولو لم يكن السفل مشتركاً وتعلق ما لا يتأثر به السقف المشترك كالنور ما ضرر الجوار
في السقف فله أخيراً المص في من منع تعلق صاحب السفل بالمنع في السقف سواء بتأثيره أو كالتأثير
وتحذره هنا قريب على أن العادة بذلك نعم لا يجوز خصوصاً لو تدعى قطعاً أو لا تستحق وضع خشبة عليها
فستقطبت ووقع الحائط استحق بعد عودة الوضع بخلاف إعادة الأوتاد والأشياء إذا استحق وضع خشبة عليها
يقتضي التكرار ما لم يصرح به ويعمل بقضاء المادون فيه لا يبقى استحقاقاً إذا كان الوضع مشتركاً بعد ذلك
الأمم معين فانه يقتضي استحقاق إعادة القطع بقاء الاستحقاق بعد السقوط قوله ولو خيف على المالك
السقف في جوار الأبناء نظراً لنبشاً من أن له حق الإبقاء فيستحق من أن يضر من يضره ويضعف بالآلة
ضرراً أيضاً والضرر لا يزال بالضرر وهو الأصح ولا فرق في ذلك بين استحقاق الوضع وإعادة ما لم يبدل الأرض
في إعادة فتح الجدار قوله ولو وجد بناء أو خشبة أو جري مائة في ملك غيره ولم يعلم سببه فالأقرب تقديم
قول مالك لأرض الجدار في علم الاستحقاق أي لو وجد بناء أو خشبة أو جري مائة في ملك غيره ولم يعلم سببه فالأقرب تقديم
ولم يعلم سببه كان ينقل اليد بالأرض فمثل يكون ذلك مقتضياً للاستحقاق لا يجوز للمالك منع من الإبقاء
ولكن إعادة لو منهم أو لا يكون له ذلك الأقرب الثاني يسكن بأصله علم الاستحقاق في ملك الغير ولا بد من
اختصاص بالاستفاد والوضع عام من الاستحقاق وغاية ما في الباب أن يكون الحق وهو عام من العارية التي تجوز
الرجوع فيها وخالف الشيخ في ذلك نظراً إلى أن الظاهر أن ذلك وضع بحق فلا يمنع صاحب الملك من الإبقاء إلا
إذا ثبت ذلك وقوله الشيخ ضعيف وأعلم أن عيانة المص لا تخالف من مناقشة لأن من يعلم كون بناء في ملك الغير
مثلاً ما دام لا يعلم الاستحقاق فلا يبعده فلا يتصور منه اليقين عليه لأن قول المالك يمينه مقدماً وقد كان الأولى
أن يقول لو خلت في الاستحقاق وعلمه فيما إذا كان بناء في ملك الغير فالأقرب أن اليقين على المالك مع عدم
البينة لأنه لا يملك الجوار منع حق الهواء ولا مسيل الماء ولا الأسطوخاء لأنه ليس بشئ من ذلك عينا لكن يجوز
على ذلك بشرط التعيين قوله لو صاح المستحق المصدق لأحد المدعين بسبب توجب الشريك كالأرض على شئ من
الآخر كان باذنه والأصح في الأربع ولا شك أنه لو صاح المستحق وهو صاحب اليد وقد أدى عليه مدعيان على زيد
بأن العيون العامة مثلاً ملك ههنا بسبب يقتضي الشريك بينهما في الملك كالأرض كائناً بين مدعيان على زيد
الفرق ملك ههنا بالأرض بينهما فصدق لأحد ما ركف الآخر فحقق باقران عدم ملكه لنصف الدار والاشارة
والنصف ككل ملوكها بالأرض فيمنع استحقاق أحدهما النصف دون الآخر بل كمال ثبت أنه يخلف عن

ظ
يتأثر

فروع

سبب

الفصل الثالث
في الشارة

من افين ثلثة ثم تلف واحد من غير تفريط واشتبه بخلافه من غير التفريط
مثلا من آخر دينار ثم انتزعا ما بغير تفريط منه او باذن المالكين ثم تلف واحد بغير تفريط وانما اعتبر
عدم التفريط لا مع التفريط بل مع ما لا حاجة الى القسمة فاما مع عدمه فلا ضمان عليه في
الاحتياج الثاني دينار الا في آخره فله به وبقي الدينار الا في نفسه بينهما نصفين لرواية السكوني
عن الصادق عليه السلام عن ابي عبد الله السلمي بالامراء عطاء صاحب الدينارين دينار ونصف والآخر ما يورث
الرواية يقتضي ذلك وان لم يتصادم ادعوا ما في الدينار فذلك لم يحكم باليمين ولم يذكر المص في كره هنا مينا
وفي الدرر من قال ان الاحتياج يذكر في مينا وفي التي قبلها وذكرها في باب الضمان ان يكون ذلك الضمان في
وجاز ان يكون اختياريا فان امتنع فاليمين قلت ظاهر الرواية وكلام الاحتياج ان ذلك يبرر بغير
يمن بل ربما امتنع التبرر اذا صرح كل واحد بعدم العلم بغير حقه قال ولو قيل بالقرعة ممكن وما ذكر في
الاحتياج من ماعليه كثر الاحتياج بعد هذا كله في غير مخرج الاجزاء وهو مستساو بها كالحقة والشعير
لوا من خارجا يرفع الاحتياج وكان احدهما قفيرا والآخر قفيرا ثم تلف قفيرا فان التالف على نسبة المالكين كما
المال فيكون لصاحب القفيرين قفيرا وثلث وللآخر ثلثا قفيرا فان التالف على نسبة المالكين كما
لصاحب الدينارين ولم يباع الثوبان مع الاستئناء معا ان لم يكن لا يفراد ويسقط الثمن على القفيرين مع
فان معا منقردين فان تشا وبان الثمن فكل واحد صاحبه وان تفاوتوا فالأقل صاحبه روى سفيان عن عمار بن
عليه السلام انه قال في ثوبين احدهما بعشرين والآخر بثلثين فاشتبها ببيعان فباع صاحب الثلثين بثلثة الجاهل من
والآخر خمسين الثمن وان احدهما صاحبه فقد انصفه وعمل بصحتهما كثر الاحتياج وقال ابو ادريس بالقرعة ورده المص
وحكم بان الثوبين ان لم يكن فردا يان يباع كل واحد وحده لعدم الراعي تعاسر ما لهما بما ان لم يفسح
بغير احدهما صاحبه وهو واضح وان تفاوتوا فالأقل صاحبه الا في قيمة علا بالظاهر وانما ملكي خلافة لانه فادركا
ان التنازل في الشرع وشيئا في الدرر بعد ان حكم بختار المص انما يمكن بغير منفرد من امتنع الاجتماع قال الرقي
مطلق في البيع ويولد لها ان الاشتناء مظنة تساوي القيمة فيكون هذا يكون مورد الرواية ما اذا تساوت
القيمة ينفي ما اذا تفاوتت خاليا عن التصريح بالعمل فيه بما ذكره المص اذ لا راد له وقول ابو ادريس بالقرعة
وان كان له وجه الا ان مخالفة النص وكلام الاحتياج مشكل فان قلت الرواية حكاه عن حال الامتياز في
واقعه قلت الظاهر لعمل الاحتياج بمضمونها ولو كان عوض الضمان سقي الزرع او الشجر بمائة فالأقرب الجواز
الضبط كما في بيع الماء وجره القرب انه مال مملوك يقصد نقله بغير ان يجعله عوضا للضمان وحكي الشانح قولنا لانه
فرع البيع ولا يصح بيع الماء والمقدومان ممنوعان في قوله ويصح جعل الخدم المضمونة كالعمل والزمان عوضا فان
اعتقه صح وفيه رجوع البعد اسكال بنسائه من ان اعتاقه لم يصادف الملك سوى الرقبة فلا يورث الا في مال او في
لغيره بقرينة ولا في غيره منه فاعتق الاول ومن اقتضاء العتق زوال الملك عن الرقبة والمنفعة وقيل بان البعد
المنفعة حش لم يحصل المنفعة البعد في بيع الضمان من ملك من خدمته البعد بشرط صحتها والعمل لغيره
معها وبان زمان سنة ووجه الصحة ظاهر لكونه اذا اعتق البعد ففي رجوعه على السيد اسكال بنسائه ان
اعتاقه لم يصادف الملك سوى الرقبة فلا يورث الا في ملكه فله به ومثله ما لو اوصى مالك البعد شخص بقرعة البعد
لا يورث منه فاعتقه الموصي بالرقبة فانه لا يرجع على تركه الموصي بعوض الخدمه قطعا لما قلناه ومن العتق

من يكون
فهما مشتركان فيه الى ان يعلم السبب لنا قل وقد ثبت بقرار الابن ان النصف مخلف عن به فامتنع انفراد كل
مستركا بينهما والتالف باجماع المشتري منهما فان قيل انما اقر المشتري باشتقا واحد خا حقه فلا يستحق الاخر شيئا
قلنا لا اشتقا انما يشتخ حقه ان سبب الملك مقتضى للتشريك ولا فرق بين ان يتولا وشا بينهما وقبضهما
فقبضهما متا وعدمه كما نص عليه في كره لان سبب الضمان موجود فاذا صار المشتري المقر له والحالة هذه
النصف المقر به فاما ان يكون باذن شريكه او اذ كان بالاذن مع الضمان واشتراك في العوض لا يجوز ما لم يمسك
المشتري والآخر في الربع خاصة وفي الربع الآخر على ملك الابن الا في كره في الضمان ولو تعاير السبب في
في حقه اجمع ولا يشترط ان يرد تعاير السبب ان يكون سبب ملك كل منهما غير سبب ملك الآخر فلا يكون
السبب مقتضى للتشريك بل السبب في سبب وهو الشروع كان يكون احدهما مستحقا للنصف بالارث والآخر
بالشرع مثلا فان اقر احداهما بالقبض مشا وكذا في الأجزاء وهل يكون شراؤهما معا واتباعهما وقبضهما معا
اذ اقر به المصدق المدعيين كالارثام يلحق بالشئين المتعاريين لا فرق عند المص في كره الاول لا عتق في المقر
السبب يقتضي ملكه مقتضى لملك الآخر ويحمل ضعيفا العلم لان السبع لاثنين بمنزلة الصنفين ولما طار ان
لا فرق بين تعاير السبب كونه مقتضى للتشريك في عدم الشركة لان الضمان المستحقا المقر له وهو امر على
نقله عن مالك في آخر ولهذا الوعاء احدا الورثة حصته من الارث صح ولم يتوقف على رضاي الباقي فان احبب بان
الانكار اشتقا الآخر صير النصف لهما الفتح ان يكون بينهما الامتناع تلف حصته لهما دون الآخر قلت
فان تعاير السبب يجب ان يكون كذلك مع اعتراف المقر له بالشركة وقد سبق في البيع فيما اذا قال النصف لهما
والآخر في اشتراكهما في اطلاقه هنا حيث انه حكم بالتشريك بينهما في الحاصل والتالف وفي احكام الشانح في الزهر
تردد في التشريك وعدمه وبقي شيئا الشهيد في ذلك في حواشيه على الكتاب والذي يقتضيه النظر ان الحكم في
الارث قبل قبض الواردين صح لان الحاصل من التركة قبل القبض هو المحسوب تركه بالنسبة الى الورثة والتالف لا يجب
اعليه وكان لم يكن امتناع الوضو اليه كتلفه في هذا الحكم والظاهر انه خلاف في ذلك ما بعد القبض واستقرار الملك
له وانقطاع كل من الورثة عن حقه الورثة الآخر ولا دليل على الحاق تعدد الوصول الى بعضهم بالانكار مع علم البينة في
تلف البعض في هذا الحكم والظاهر انه خلاف في ذلك ما بعد القبض واستقرار الملك لهما والاصل عدمه في البيع
فيه فيلحق الحكم المذكور في البيع ولو كان المشتري دينيا فاقرب بعض وانكر بعضا في التركة قبل القبض بحث في
وغير التركة من اقسام الشركة في الخلاف المشهور من ان الحاصل لهما والتالف عليهما وعدمه وعطى في الدرر
احدهما ونصف الآخر ومدى احدهما الباقي مع الشبهة اذا كان في يد شخصين دينا فادعاهما احدهما وادعى الآخر
واحداهما اعطى مدتهما معا درهما لعدم منازعة الآخر فيه ونيسا وبان في الدرر الآخر لان كل واحد منهما صاحب
يد ودعوى الجميع فيفسم بينهما لرواية عبد الله بن المغيرة عن ابن عمر عن الصادق عليه السلام قال في ثوبين
الاقرت لهما بدينين يملكان مختلف كل منهما على اشتقاق نصف الآخر الذي تصادمت حواشيه وهو ما في يد
كل منهما حتى يه الآخر ولو تكلا معا وحللا معا فم بينهما نصفين وما قرئ في حديث العمير واليمين على من انكر في
احدهما ردت الباقي الى الآخر لا لا يقتضي بالتكول واعلم ان قول المص مع التشبث بشيئا فانه يكون المدعيان
قاله الدرر ويشكل اذا ادعى الثاني النصف مشاعا فانه يعقوب القسمة نصفين ويحلل الثاني للاول والثاني
مشاع وما قاله بنحوه وانكر في الدرر من ذكر الاحتياج اليمين هنا وقد قلنا في كره خلافة قوله وكذا لو استوفى

عوضه المنفعة

من التفرقة

لحقني زوال الملك عن الرقبة والمنفعة فتصير مملوكة للعبد وقد حال بينه وبينها حيث جعلها عوضا في عقد الصلح
في الحق لم يعدم جواز الصلح وجوز في الدروس وظاهرنا ان المصلحة اذا لم تكن في انفسنا بل في حق غيره
جواز الصلح من المصالح مشروط بعلم صدق المصالح فان لم يعلم لم يجز له ان يبيع شيئا لا يعلم بثبوته ولما
ان يقول اشتراط الدعوى بعلم الاستحقاق وكذا الموكل قد يبيع بغير علمه ويخون ذلك فندعي عليه ان ما لم يكن
صالحا يستحق له بالصحة ويطلب منه البين مع الانكار وعدم البينة ولا يضر عدم امكن الرد او القضاء بالنكاح
كما في الوارث والقيم على الطفل وكذا القائل ان يقول لا يجوز الصلح على استحقاق الدعوى فقط فان ذلك حق
الصلح على كل حق لكن يرد عليه ج انه لو ثبت الحق اخذ والا كان لا يستحق الدعوى وطلب العدم وبالحجة فيقوم
مقام المدعي ولا يبعد ذلك ويعتبر في الصلح ما لا يعتد به في غيره فلو لم يخرج ج انفسنا لما رآه قطعا
من جملتها ان لم يمكن العطف وان لم يردن الحاكم امانا له ذلك فلا ينسحب ملكه بغير حق فله تفرع ملكه
منها كما لو دخلت بجمعة دان ولا موجب للوقوف باذن الحاكم فان زالة العدم وان عن ماله امر جاز مع التمسك
يتوقف جواز الزالة على مطابقة المالك واستماعه بغيره من عيان كونه ذلك وفي الدروس ان ما رآه صاحبنا
يقطعها فان امتنع قطعها هو واطلق في الترسوت الزالة وهو الظاهر لان زالة العدم وان عليه امر ثابت له
وتوقف على اذن العوض ولو توقف على اذن المالك كان اذا امتنع يتوقف على اذن الحاكم ولا ينسحب له التمسك
في مال الغير بغير اذنه واذن من يقوم مقامه مع التمسك وهل يجب على الحاكم الازالة او طلبة والموافقة
كقوله العدم حيث لم يملكه لا يجوز اذا امتنع لانه من علمه فله وجعل الاجار احتمالا وصريح في الخبرين بالموافقة مع
الامتناع بالاجار وهو المختار ومثله ما لو مال الجار الجار وشرب عرق بخرته كما ساقى ولو قطعها مع امكن
العطف ضمن وهل يضمن المالك حرة هو الغير ولو مضت مدة طويلة لا شبهة في الضمان مع تفرقة فانه في
الدروس وليس له ايقاد النيران تحت الاغصان المحترق بل العطف ولم كان صاحبه على الابقاء على الجار حتى مع تفرق
الزيادة وانتهائها والمدة انتهاء الزيادة انما هو بحسب ظن اهل الخبرة فان زادت على خلاف الظن فله في الزيادة ما
ذكرناه من قبل وكذا على الابقاء والهوى على الاقوى اي وكذا الصلح على الابقاء على الهوى كما يقع على الابقاء على الجار
الشع من ذلك معلنا بان بيع الهوى من غير قرار وهو ضعيف لان الصلح عقد مستعمل بنفسه فلو بيع الصلح عن الهوى
دينا كان وعينا اذا كان لم يكن مع فقه كالموطين فيمن حنطه وسعير ثم جرح اذ كان مالك كل الحنطة والشعير
غير مال الاخر فامتنع جاحا وطحا سواء كان قد وكل منهما معلوما ام لا صلح الواحد من المالكين مع الآخر مع الجهالة
سواء جهالة القدر وجهالة العين واعلم انه لا ان له اهل العيان صلا فانه يجوز بيع المشاع اذا كان معلوم القدر
كان حليطه اعلى ومن غير الجنس واذا اجاز البيع فالصلح اولى ما مع جهالة القدر فان ابيع لا يجوز بغير الصلح ولو علم
احد المالكين ان في الصلح خدعا ولم يفر على جنم السابقة فلا بد ان يعلم صاحبه ولو رضي بالصلح كان يماسا
كان فليدرك ان المصالح عليه او ليس اجاز في بيع الصلح عن كل ما يبيع العوض عنه وان لم يجر بعه كذا العدم
الدار ومثله عن عيب الصلح سواء قل العوض او لم يقله ولو كان الصلح عن العوض فخرج مستحقا او خرا فالأقرب
الرجوع بالصلا لا يرد على باطل فانه يترتب عليه سقوط العوض ان سقطت اثار العقد الصلح والباطل لا يترتب عليه
ان يرد على باطل فانه يترتب عليه سقوط العوض ان سقطت اثار العقد الصلح والباطل لا يترتب عليه
يترتب على البيع المادي لا لا المقدار بالرضا فذات يترجع الى المقدار الشرعي وما فيه هو المختار في رواد الصلح

انما

وتنوب للبد

لحقني زوال الملك عن الرقبة والمنفعة فتصير مملوكة للعبد وقد حال بينه وبينها حيث جعلها عوضا في عقد الصلح
في الحق لم يعدم جواز الصلح وجوز في الدروس وظاهرنا ان المصلحة اذا لم تكن في انفسنا بل في حق غيره
جواز الصلح من المصالح مشروط بعلم صدق المصالح فان لم يعلم لم يجز له ان يبيع شيئا لا يعلم بثبوته ولما
ان يقول اشتراط الدعوى بعلم الاستحقاق وكذا الموكل قد يبيع بغير علمه ويخون ذلك فندعي عليه ان ما لم يكن
صالحا يستحق له بالصحة ويطلب منه البين مع الانكار وعدم البينة ولا يضر عدم امكن الرد او القضاء بالنكاح
كما في الوارث والقيم على الطفل وكذا القائل ان يقول لا يجوز الصلح على استحقاق الدعوى فقط فان ذلك حق
الصلح على كل حق لكن يرد عليه ج انه لو ثبت الحق اخذ والا كان لا يستحق الدعوى وطلب العدم وبالحجة فيقوم
مقام المدعي ولا يبعد ذلك ويعتبر في الصلح ما لا يعتد به في غيره فلو لم يخرج ج انفسنا لما رآه قطعا
من جملتها ان لم يمكن العطف وان لم يردن الحاكم امانا له ذلك فلا ينسحب ملكه بغير حق فله تفرع ملكه
منها كما لو دخلت بجمعة دان ولا موجب للوقوف باذن الحاكم فان زالة العدم وان عن ماله امر جاز مع التمسك
يتوقف جواز الزالة على مطابقة المالك واستماعه بغيره من عيان كونه ذلك وفي الدروس ان ما رآه صاحبنا
يقطعها فان امتنع قطعها هو واطلق في الترسوت الزالة وهو الظاهر لان زالة العدم وان عليه امر ثابت له
وتوقف على اذن العوض ولو توقف على اذن المالك كان اذا امتنع يتوقف على اذن الحاكم ولا ينسحب له التمسك
في مال الغير بغير اذنه واذن من يقوم مقامه مع التمسك وهل يجب على الحاكم الازالة او طلبة والموافقة
كقوله العدم حيث لم يملكه لا يجوز اذا امتنع لانه من علمه فله وجعل الاجار احتمالا وصريح في الخبرين بالموافقة مع
الامتناع بالاجار وهو المختار ومثله ما لو مال الجار الجار وشرب عرق بخرته كما ساقى ولو قطعها مع امكن
العطف ضمن وهل يضمن المالك حرة هو الغير ولو مضت مدة طويلة لا شبهة في الضمان مع تفرقة فانه في
الدروس وليس له ايقاد النيران تحت الاغصان المحترق بل العطف ولم كان صاحبه على الابقاء على الجار حتى مع تفرق
الزيادة وانتهائها والمدة انتهاء الزيادة انما هو بحسب ظن اهل الخبرة فان زادت على خلاف الظن فله في الزيادة ما
ذكرناه من قبل وكذا على الابقاء والهوى على الاقوى اي وكذا الصلح على الابقاء على الهوى كما يقع على الابقاء على الجار
الشع من ذلك معلنا بان بيع الهوى من غير قرار وهو ضعيف لان الصلح عقد مستعمل بنفسه فلو بيع الصلح عن الهوى
دينا كان وعينا اذا كان لم يكن مع فقه كالموطين فيمن حنطه وسعير ثم جرح اذ كان مالك كل الحنطة والشعير
غير مال الاخر فامتنع جاحا وطحا سواء كان قد وكل منهما معلوما ام لا صلح الواحد من المالكين مع الآخر مع الجهالة
سواء جهالة القدر وجهالة العين واعلم انه لا ان له اهل العيان صلا فانه يجوز بيع المشاع اذا كان معلوم القدر
كان حليطه اعلى ومن غير الجنس واذا اجاز البيع فالصلح اولى ما مع جهالة القدر فان ابيع لا يجوز بغير الصلح ولو علم
احد المالكين ان في الصلح خدعا ولم يفر على جنم السابقة فلا بد ان يعلم صاحبه ولو رضي بالصلح كان يماسا
كان فليدرك ان المصالح عليه او ليس اجاز في بيع الصلح عن كل ما يبيع العوض عنه وان لم يجر بعه كذا العدم
الدار ومثله عن عيب الصلح سواء قل العوض او لم يقله ولو كان الصلح عن العوض فخرج مستحقا او خرا فالأقرب
الرجوع بالصلا لا يرد على باطل فانه يترتب عليه سقوط العوض ان سقطت اثار العقد الصلح والباطل لا يترتب عليه
ان يرد على باطل فانه يترتب عليه سقوط العوض ان سقطت اثار العقد الصلح والباطل لا يترتب عليه
يترتب على البيع المادي لا لا المقدار بالرضا فذات يترجع الى المقدار الشرعي وما فيه هو المختار في رواد الصلح

يل

هر

Copy

ersity

عن العاصم بن نفعان جريته او بعد عيلان استحقاقه في بطلان استحقاقه القضاة وجوب الانتفال الى الدرة نظرا
ابقاء استحقاق القضاة لان الصلح باطل فلا يثبت عليه اثره ويجعل الرجوع الى الدين بضمه الرضا با استحقاق القضاة
على عوض فاذا فاق انتقل الى المقدار الشرعي دون القيمة لعدم ارادتها العلمها باستماع كون المذكور عوضا فكيف
يراد فتمت ويجعل السقوط لا الى بدل لان التراضي على ما يتبع كونه عوضا بمنزلة التراضي على السقوط بعينه
فكون ابراء وكلاهما ضعيفا لان الباطل لا يوثقما لضمه من الرضا واردة المجاز غير معلومة والاخر بقاء
القضاة او عن حد القدر لان ان كان حقا لله لم يصح الصلح عنه وان كان حقا له فكذلك لا يثبت له
المال له ولا من ثوابها وانما شرع لغيره العرض فلا يجوز ان يعارض عن عرضه ولو صاحبه عنه لم يسقط المثل
لان الباطل لا اثر له وهو مقرب من قوله ولو تداعيا جدارا بين ملكهما فهو في يديهما فيحكم لذي البينة فان
فقدت فلم يتصل بناؤه مع البين الخ اذا تداعيا جدارا بين دارهما فاما ان يكون متصلا ببناء احداهما
فوصف في تداعيل الاحجار واللبين على وجه شعور كونه محذرا او كانه قبلة او عرفة او سعة او جنة
سعي او لا يكون لاحد من شي من ذلك فان لم يكن لاحد من شي من ذلك استوت بينهما فهو في يديهما فان اقام
سعي او لا يكون لاحد من شي من ذلك فان لم يكن لاحد من شي من ذلك استوت بينهما فهو في يديهما فان اقام
البينة حكم له به وان كان لاحد من شي من ذلك استوت بينهما فهو في يديهما فان اقام
منهما فالحكم ما ذكره المصالحين قول المصنف في يديهما على اطلاقه بحيث تنبأ ولما اذا اتصل به بناء احداهما
يجوز ان يبنى هذا القسم من الاتصال بناؤه وانما قلنا ان العيان تنبأ وهذا القول في حكمه لذي البينة فان فقد
فلم يتصل به بناؤه فانه يفتي الحكم بالبينة في جميع الصور فبذلك مع فقد ما يحكم لذي البينة المتصل فكون
المسئلة وضه شي آخر وهو انه باطلاقة يقتضي الحكم لذي البينة وان كانت من اتصال بناؤه والمحكم ان البينة متسا
تعتبر من الجار حوله او من جداره عليه على راي خالف في ذلك الشيخ من كون الجدار سبيلا للترجى وظن القضا
ان الذي شان الى قوله بان الفرقة في هذه المسائل قوي وليس بجيد لان المسائل التي قال الشيخ فيها بالفرقة ما اذا
اتصل به بناؤه او عطف او قسمه والمصنف جعل الرأى في الفرقة فقط حيث قدمه على البولي فلا يكون اشارة الى قول الشيخ
اتصل به بناؤه ولو كان متصلا بهما او محلا لهما ولا طرح لاحد من ولا غيره في حلف فهو مع نكولهما حبه للمراوكة
محلا لهما مقابل كونه متصلا بهما والمراوكة لا طرح لاحد من ولا غيره وان لا يكون عليه جداره ونحوها فلو كان
شي من ذلك كانت اليد لصاحب الطرح لثبوت التصرف له فاذا خلا من ذلك كله فنحلف انه مع نكول الآخر استحققه
واعلم انه لا بد من تصور المسئلة ان لا يكون موضع الجدار معلوما كونه لهما ولا احدهما فان كان في ملكه كله او شي
منه فهو صاحب اليد قوله فان حلف الخ اي حلف كل منهما انه له ماله ولا يرجع بالادخال الى الجدار ولو كان الجدار
اي قد حلف يخرج عن صفة الجدار كالسقوط بالحض والجر في رواية ربح في الحلف في رواية ربح في الحلف
عن ابي جعفر عليه السلام عن ابيه عن ابي عبد الله انه قضى في رجلين اختصما في حصة من الحظ الذي اليد العظم قال الشيخ في
قالوا العظم هو الحظ والحض هو الذي يكون في السواد بين الاور وكان من ابيه الحظ هو اولى من غيره وقال في كونه معافا
العظم يكون في الجدار ان المخذ من القصة حبه واعلم ما يكون ذلك في السورين المطرح فتشبه الجدار بنحو
ورما جعل عليها خشبة معوضه ويكون العطف من جانب الوجه المستوي من جانب وجه الترحم مع الرأى
ان الظاهر ان كان نسبة المعافاة في ملكه وعقد وهو المختار في القاسوس القبط بالكمس جعل حصة الحظ
وغيره ان لا يبين القوط جمع قاط وهي الشرط التي يثبت بها الحظ ويوثقون ليف او حوص او غيرهما وسواء القوط

لا يملك

على صاحب الحظ والحض المستوي الذي يعمل القصة هكذا قال الهروي بالضم وقال الهروي القوط بالكمس كانه غلده وحل
هذا الخبر كذا من ان لا يشر ويشهد ذكر الزخشي في القافية ولم يشهد احد من البينة صار صاحب يد الاس
الظان المراد من كان الاساس وهو المستوي من الجائط داخل في شهادة البينة يكون الجدار له ولا معنى لخصم البينة
بالبينة ولم يكن لصاحب الاسفل جدار البينة مع البين ولصاحب العلو العرفه اي مع البين نظر الى ما سلكه واحد
منهما فان جدار البينة جدار العرفه وهذا انما هو مع علم البينة قوله اما السقف فان لم يكن
احدا من بناء العلو كالانح الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده فهو لصاحب السفل اتصاله
ببناءه على التصفية الا ان بناء معروف يعقد فوق الجداران بالحض والجر ولا يربك هذا النوع من البناء انما ينقل
من امتداد الجدار في العلو لانه لا بد من خروج بعض الاجزاء ونحوه عن صفة الجدار من قبل الجدار لكونه
للعقد فحصل الترتيب بين السقف والجداران وهو داخل في البناء من كل منهما في الآخر وذلك دليل على انه لصاحب
الاسفل فان اتصاله ببناءه اقتضى كون اليد في يده وان كان بحيث يمكن احدا من جداره سقف له في وسط الجدار
التي يتبين فيما مشترك من حصة السقف لانه لا يربك هذا النوع من البناء من كل منهما في الآخر وذلك دليل على انه لصاحب
والثاني في حصة السقف الاول به وهو صاحب العلو لانه يتصرف فيه دون الآخر ولا يمتداده فان على العرفه
للاعلى يستعمل وجودها بدون ارض جدار السفل فانه يتصور بعد سقفه ان كان خلقا للعالم كونه سماء ولا
يتصرف كونه ملكا ولا تحت يد ويجعل الخصم الثاني به وهو صاحب السفل لانه احتجاجه اليه ولا العرفه في البينة
فلا يتحقق الا بعد والبينة الاسفل وقسمه نظرا ان ذلك هو الغالب واختصاص صاحب العلو بالتصرف
وعلم ثبوت ما يقتضي اليد لصاحب السفل والاخر الثاني وذهب الشيخ في طر في الجارفة وما اختار هو المذهب
واعلم ان عيان المصنف حجة لان تقريره احتمال التسوية واحتمال الاختصاص كل منهما على اشتراكهما فيه معلوم
النساقوله ولتوزيع صاحب البينة السفل وصاحب العلو في العرفه فان كان المرقى في صدر الجدار متساويا في
السلك الى العلو المراد بصدور الجداران هما تته في السعة وهو آخر خطبة في المهمة المتعاقبة للباب فاما ما ياتي في السلك
لا يطرأ على احد منهما الى ملكه فيكون اليد لهما واحتمل في المذاهب الاشتراك بينهما في العرفه لان صاحب الاعلى
لا يحلف المرقى على خط مستوي وفيه ما فنقول ولو كان في الدهليز وفي الباب في المرقى في المرقى بينهما والبا
للسفل الاشتراك انما ياتي في الصور الاولى المرقى في الثانية في الباب ويكون ان يقال لا بد من المار في المصعود
في المرقى فالاشتراك الى المرقى قوله ولا يتساويا في المراتب تحتها لان كل منهما له شاهد بالملك اذا نظر الى الج
لصاحب العلو فيكون مكانه لان الهوا تابع للقرار وكذا الظان لانه كسائر بيوت السفلى وهي متصلة بملك الاسفل
واحتمل في كونه اختصاص الاعلى واختصاص الاسفل والقول في الشركة هو المختار والخزائن بالكمس كذا في القفا
فلم يزد ذلك مع البين اي جميع المسائل سوى التي جعلناها معا صا حديد والتي رجحنا فيها واحدا فان البين
صاحب اليد لانه المنكر والمستافة بين المالكين الخ كذا كتاب الامانات وقوابها
وفيه مقاصد الاول او دبر وفيه فصول الاول في حقيقتها وهي عقد يفيد الاستئذان في الحظ نقص في
طرد بالوكالة المتضمنة للاستئذان في اللفظ وجوابه ان المراد من العقد ذلك في الوكالة الغرض بالقصد
الاول الاستئذان في التصرف وما يثبت ضمنا فهو غير مقصود بالذات واعلم ان اللغة والعرف العامي يقتضيان
ان يعرف المار يعرف الشرع انما العقد في جاز من الطرفين فاذا اراد المالك الاستئذان لم يكن مستودع

ملا

الخات

في

ج

س

Copy

ersity

ان خفيها لا يكون الا بالدفن لكن يعتبر الدفن في موضع يعجز زواشانه ان يخفى على السراق لئلا معاجله الزحف
اذ اراد السارق وكان ضروريا وكان الخلف عن تلك الرفقة مضرا وان وقع في كلامه مطلقا فانه اذا وقع في حيز
لا ضمان عليه فليكن فان اهل ضمن الا ان يموت تحت على اشكاله ينبغي ان يكون الاستثناء منقطعاً فان يموت
حضرته الوفاة فانه غير متصور ومنشاء الاشكال ان تقصيص بترك الوصية المقتضى الى تلف الوديعة ومنه
على الظاهر فان الظاهر حاله استمرار البقاء ما لم يحصل امانة الموت ولو وجب الضمان هنا لا يقتضي وجوبه
على كل مستودع من حين قبض الوديعة حتى انه لو اخر ساقه يضمن وعمل جميع الفقهاء على خلافه والخلاف هنا
الاشكال في غايته الضعف لان الامانة اذا لم تحجب الا عند امانة الموت لم يعد تركه بدونها نقصاً ولا يترتب عليه
الضمان بوجه والعجب ان الشارح المناظر اختار الضمان هنا معطلاً بالتقريب ولا شبهة في فساد ذلك ولو اورد
الى فاسق او اجماع كقولهم عندى ثوب ولم اقبضه من امانة الوصية الى الفاسق فانها تزيد النقص لان مع السلطان
عليها اقرب الى الجبانة وامامه الاجمال فلانه لا يعرف من عين الوديعة فلا يكون الرد ممكناً لحسب العادة وذلك
مناظر للفظ وفيه من قوله ولو لم يكن له الا ثوب واحد ضمان عليه وانه تترك الوصية عليه ولو كان
مال بعد الاشكال الى ان يضمن الوديعة لتقصيصه بغيره لا يدفع اليه عين الموجود لا احتمال ان يكون الوديعة غرض
فان تسجل يجوز ان يكون الوديعة قد تلفت قبل الوصية بغير تقبيل فلا ضمان هنا والثوب الموجود من التركة قلت
مقتضى كلام الموصي بقاؤها الى حين الوصية والاصل عدم التلف بعد ما يتصور من حيث لا يدرك ذلك من مال
على ذلك بالموت لان الاصل عدم غيبه في امانه لو قال عندى ثوب ولم يوجد في التركة لم يضمن فلو بلا على الموصي
قبل الموت على اشكال ينشأ من قوله كذا على امانا بالضمان محقق بظاهر قوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تورى والموت
هو التلف من غير تقبيل وهو مشكوك فيه ومن ان مجرد الاستبعاد ليس سبباً في الضمان بل السبب التقريب وهو
معلوم فالحكم بالضماع عدمه على سببه باطل وينبغي ان يقال ان اجل الوصية ولم يبين الثوب على الضمان على عدل ذلك
وان منه فلا مقتضى للضمان لان الاصل براءة الذمة والواجب في الوديعة ردّها مع وجود العين لا بدونه والافتقار
البدل انما هو الضمان ولا مقتضى له وهذا هو الحق واعلم انه ليس المراد بالامانة دفع الوديعة الى الوصي فانه
هو الايداع المنوع عنه مع عدم الحاجة وتعدّد المالك والحكم لم يمنع منه لان ظهور امارات الموت عند حيا
السفر واعلم ايضا ان حضور الوفاة المراد به خصوص المرض المحفوف بالغيب للقتل وتخوفه في الثالث يقتصر في
المهلكات فلو ترك علف الدابة او سقيها مدة لا تصير عليه عادة فهلكت ضمن سواء امر المالك ولا ولو لم يترك
لقصصت ضمن النقص ولو لم يحصل واحد من الامرين صار ضماناً وخرج عن كونه امانة وتجب عليها وسقيها اياماً
العادة بالنسبة الى امثالها ولا فرق في ذلك بين ان يامر المالك بالعلق والسقي ولا ولو يرجع الى المالك
نمائه على اشكال اذ المتيقن اذا علف المستودع الدابة وسقيها كان له الرجوع على المالك لان ذلك ما هو عليه
شرعاً اذ لا يملك الحفظ بدونه فلا يضيع عليه ان لم يقصد التبرع فلو نهى المالك عن العلف والسقي فقام
واجبا عليه فحيث ان خوله تعالى ولا ان اتلف المالك منى عنه فهل الرجوع به على المالك مع قصده علم التبرع
اشكال ينشأ من معنى المالك المقتضى لصدرها بغير اذن وذلك هو التبرع ومن علم اعطاه ذلك انى فانه يحرم
والعلق والسقي لوجوبهما اذ اذن فيها شرعاً وان الشارح قائم مقام اذن المالك وهو الاصح ويحقق علم التبرع
ظاهر مع تعدّد اذن المالك ووكيله باذن الحاكم ومع تعدّد قبلا لاشهاد فان تعدّد قال في كذا الاقرب الى الرجوع

مع قصده الرجوع ويقدم قوله في ذلك لانه عرف بقصده وهذا كلامه وهو حسن وقد عده انما هو باليمين في الامانة
والانفاق عليها من مال المالك جائز ومع الظن به وتعدّد اذ ذلك مع اذن الحاكم ان امكن فان لم يوجد رأى الحاكم
الصلى في الافتراض علمه واجازتها اوسع بعضها او بعضها مع عدم الحاكم وانتقال الحكم الى المستودع بقوله
مقام الحاكم في ذلك كما انما لو نهى عن العلف والسقي فترك عصى ولا ضمان اما عصياناً فلا يضيع حق الله
سبحانه واما عدم الضمان فلا يملك بالامانة المالك باذنه فلا يستغفب ضماناً له ولو لم يندفع الا باللسان وجب
الامع على المالك مقتضاه عدم الوجوب مع نيته وهو مخالف لما في كذا نظر الى ان اصاعه المالك بحرمته
لو امر خادمه بالسقي والعلق لم يضمن لاعتباره هذا اذا كانت الدابة مع ذلك في ذلك ولو اخرجها من يد
رجعها على يد الخادم للسقي والعلق فان لم يكن امانة وان كان امانة فقد قال في كذا الاقرب عدم الضمان
العادة بالاستثناء في ذلك وما قرينة قرينة وانما قيل ان الوجوب مخصوصان من يتولى ذلك بنفسه فاما
غيره فلا ضمان قطعاً ولا من وجده اذ علم هذا بضمان الكتاب مطلقاً فيقتضي عدم الضمان وان لم يكن الخادم امانة
الآن يقال الحكم بعدم الضمان اذا كان فعل الخادم بحمد السقي لا اخذ الدابة الى الماء والعلق لم ولو اخرجها من
يد السقي مع امن الطريق وخوفه ضمن الامع الضرورة لعدم التمكن من سقيها وعلفها فيه وشبهه قال في كذا ولو
اخرجها من غير ضرورة للعلق والسقي فان كان الطريق اماناً لا خوف فيه وامكنه سقيها في موضعها فالاقرب عدم
عدم الضمان لاطراد العادة بذلك هذا كلامه وما ذكر في كذا من الحفظ انما ينزل على الامور المطردة في العادة
فولما اربع المتخالف في كسفه الحفظ فلو عين له موضعاً للاحتفاظ وجب الاقتصار عليه ويضمن لو نقل الى ما هو
اخر او مساو على راي صحيح الشارح وشيخنا الشهيد في حواشيه بان الراي في المساوي وهو الظاهر من بيان
الشارح العبد وبيان الشرايع والارشاد تشهد بذلك فعلى هذا النقل الى الاخر جائز ولا ضمان ولا واحداً على
ما بين من كلامه ويدل عليه ان الرضا بوضع الوديعة في الادون يدل على الرضا بالوضع في الاخر بطريق اولي
واما المساوي فغيره قولان يلتفتان الى ان تعيين الموضع افاق تعدّد الخيرة فقط وان المراد ما كان في هذا الموضع
كان تعيين رزق الخطية في الاحارة وهذا الراي كذا على جواز المساوي والادون وان المتبادر من التعيين
هو الوجوب لا ريب ان الانتقال الى المساوي غير ظاهر لسوء المخالفة بخلاف الاخر لذلك لا مفهوم للموافقة
على الرضا به وشيكل بان مع التعيين لشخص الخيرة لا بد ذلك على الرضا بالآخر بمفهوم الموافقة ولا يعلم ان
هذه الدلالة العلم بعلّة الحكم وثبوتها في المسلوب عنه بوجها قوي وذلك مع التعيين فسيف كان ان يرد
خصو التعيين ورجح لا فرق بين الاخر والمساوي من حيث الدليل واللامع من كلام جمع من اصحابنا انه لا خلاف
في الاخر فيشكل رجح المخالفة واطلاق كلام ابن ادرين في السراير يقتضي عدم الجواز مطلقاً حيث قال في سائر
الضمان وخالف من سؤم صاحبها في كيفية حفظها فان المخالفة نقلها الى الاخر في هذه الصورة واعلم ان
الحكم بضمانه بطلبها بائتمام المتول المتقول اليه مع تجوز النقل مما لا يجتمعان فانما النقل ان استغنى الاذن
نفسه كلام المودع فلا ضمان به ولا يثبت له الضمان مطلقاً والذي يقتضيه النظر الضمان مطلقاً والمنع
من النقل محقق مطلقاً الا ان القول متوفى الى وجود الواقع له ولو نهى عن النقل من غير تعيين ضمن النقل
الى الاخر والمساوي لان مخاف نقلها منه فانه لا يضمن حجب النقل جازماً ولا واحداً لا مفقوده الحفظ
بالنظر في ضمنه لاخل بوج كذا سائر وقوله ولو قال وان تلفت وصلى لما تقدم اى ضمان عليه كاسيا في انشاء

ان خفيها لا يكون الا بالدفن لكن يعتبر الدفن في موضع يعجز زواشانه ان يخفى على السراق لئلا معاجله الزحف
اذ اراد السارق وكان ضروريا وكان الخلف عن تلك الرفقة مضرا وان وقع في كلامه مطلقا فانه اذا وقع في حيز
لا ضمان عليه فليكن فان اهل ضمن الا ان يموت تحت على اشكاله ينبغي ان يكون الاستثناء منقطعاً فان يموت
حضرته الوفاة فانه غير متصور ومنشاء الاشكال ان تقصيص بترك الوصية المقتضى الى تلف الوديعة ومنه
على الظاهر فان الظاهر حاله استمرار البقاء ما لم يحصل امانة الموت ولو وجب الضمان هنا لا يقتضي وجوبه
على كل مستودع من حين قبض الوديعة حتى انه لو اخر ساقه يضمن وعمل جميع الفقهاء على خلافه والخلاف هنا
الاشكال في غايته الضعف لان الامانة اذا لم تحجب الا عند امانة الموت لم يعد تركه بدونها نقصاً ولا يترتب عليه
الضمان بوجه والعجب ان الشارح المناظر اختار الضمان هنا معطلاً بالتقريب ولا شبهة في فساد ذلك ولو اورد
الى فاسق او اجماع كقولهم عندى ثوب ولم اقبضه من امانة الوصية الى الفاسق فانها تزيد النقص لان مع السلطان
عليها اقرب الى الجبانة وامامه الاجمال فلانه لا يعرف من عين الوديعة فلا يكون الرد ممكناً لحسب العادة وذلك
مناظر للفظ وفيه من قوله ولو لم يكن له الا ثوب واحد ضمان عليه وانه تترك الوصية عليه ولو كان
مال بعد الاشكال الى ان يضمن الوديعة لتقصيصه بغيره لا يدفع اليه عين الموجود لا احتمال ان يكون الوديعة غرض
فان تسجل يجوز ان يكون الوديعة قد تلفت قبل الوصية بغير تقبيل فلا ضمان هنا والثوب الموجود من التركة قلت
مقتضى كلام الموصي بقاؤها الى حين الوصية والاصل عدم التلف بعد ما يتصور من حيث لا يدرك ذلك من مال
على ذلك بالموت لان الاصل عدم غيبه في امانه لو قال عندى ثوب ولم يوجد في التركة لم يضمن فلو بلا على الموصي
قبل الموت على اشكال ينشأ من قوله كذا على امانا بالضمان محقق بظاهر قوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تورى والموت
هو التلف من غير تقبيل وهو مشكوك فيه ومن ان مجرد الاستبعاد ليس سبباً في الضمان بل السبب التقريب وهو
معلوم فالحكم بالضماع عدمه على سببه باطل وينبغي ان يقال ان اجل الوصية ولم يبين الثوب على الضمان على عدل ذلك
وان منه فلا مقتضى للضمان لان الاصل براءة الذمة والواجب في الوديعة ردّها مع وجود العين لا بدونه والافتقار
البدل انما هو الضمان ولا مقتضى له وهذا هو الحق واعلم انه ليس المراد بالامانة دفع الوديعة الى الوصي فانه
هو الايداع المنوع عنه مع عدم الحاجة وتعدّد المالك والحكم لم يمنع منه لان ظهور امارات الموت عند حيا
السفر واعلم ايضا ان حضور الوفاة المراد به خصوص المرض المحفوف بالغيب للقتل وتخوفه في الثالث يقتصر في
المهلكات فلو ترك علف الدابة او سقيها مدة لا تصير عليه عادة فهلكت ضمن سواء امر المالك ولا ولو لم يترك
لقصصت ضمن النقص ولو لم يحصل واحد من الامرين صار ضماناً وخرج عن كونه امانة وتجب عليها وسقيها اياماً
العادة بالنسبة الى امثالها ولا فرق في ذلك بين ان يامر المالك بالعلق والسقي ولا ولو يرجع الى المالك
نمائه على اشكال اذ المتيقن اذا علف المستودع الدابة وسقيها كان له الرجوع على المالك لان ذلك ما هو عليه
شرعاً اذ لا يملك الحفظ بدونه فلا يضيع عليه ان لم يقصد التبرع فلو نهى المالك عن العلف والسقي فقام
واجبا عليه فحيث ان خوله تعالى ولا ان اتلف المالك منى عنه فهل الرجوع به على المالك مع قصده علم التبرع
اشكال ينشأ من معنى المالك المقتضى لصدرها بغير اذن وذلك هو التبرع ومن علم اعطاه ذلك انى فانه يحرم
والعلق والسقي لوجوبهما اذ اذن فيها شرعاً وان الشارح قائم مقام اذن المالك وهو الاصح ويحقق علم التبرع
ظاهر مع تعدّد اذن المالك ووكيله باذن الحاكم ومع تعدّد قبلا لاشهاد فان تعدّد قال في كذا الاقرب الى الرجوع

فولس ولو عين لحرز بعيد عنه وحمل المبادرة اليه بما جرت العادة فان اخر متكتنا ضمن لان الاطلاق لما يحمل على
المتعارفة في العادة ولا يجوز التأخر لاستكمال وطء فضمن قوله ولو وضعها فيما عتده له فحرق وحرق وحرق
تعلبا الى حرز عزم فان تركها والحال هذه ضمنها سواء تلفت بالامر المحرق او غيره هذا شامل لما اذا عتق له الموضع
سواء منها لا عن النقل ولم يقل وان خفت تعلبا ام لم يمتد لان في كل من الموضعين ما مور بالنقل الذي لا يتم الحفظ
وبين حكم القسم الآخر وهو ما اذا قال وان خفت تعلبا بقوله ولو قال لا يتعلبا وان خفت تعلبا من غير خوف
ضمن ولو تعلبا مع الخوف وتركها لم يضمن كالقوله ابلغها قد سبق ذكر الحكم الاول غير مرة واما الثاني فلان النقل
واجب عليه فاذا اتي به كان مبالغا في الحفظ وحسنا فلا يضمن وان لم يات به كان التلف المستند الى علم النقل
مستندا الى المالك لان في وقوع قوله فلا ضمان به كالموقف له ابلغها فانها لو لم ولو ادعى الناقل عن المالك السيد
كالفرق فانكر المالك المالك فلتا سب عدم قبول قوله بسببه ولا عن عدم بقوله فلتا سبب في التمسك
الاشياء من الوديعه فربما ادى الى تقدير حصولها ويضعف الاول بان مكان اقامته البنية لا يستلزم بوقوع التلف
على اقامتها كما في دعوى التلف ومن هذا ظهر ان تقدم قوله بالمعنى قوله ولو قال ضمنها في كمت خطبا في
لم يضمن لانه حرز بل يضمن على ما حققنا من انه لا يجوز النقل الى الاخر اذا عتق المودع موضع قوله ولو قال
اربطها في ثوبك جعلها في يده احمال الضمان لكثرة السقوط من المد وعدمه لانها احفظ من الطر والسيوف
الصالح وقد يكون لطر الشق ومنه الطر اذا عتقت لك فالاحتمال الاول قوي لان الحرز يكون المودع
من لطر انما هو في حال السقوط اما مع الغفلة والسيان فلا وذلك لان الامور اللازمة وهل يكون المودع
اليد الحرز مع اطلاق المودع فيه احتمال اوله اما لو استخرج هو بنوم او ضيان فانه يضمن اي ما لو استخرج
في اليد والحال ما سبق من انما بالربط في الثوب فانه يضمن لان كونه باليد الحرز على القول به انما هو في حال النقل
فاذا حصل الاشتراط بنوم ونحوه فقد زالت الحرز به فحق الضمان ويقال انه قد خالف مستند التلف المالك
فيشكل بانه اذا كان جاز لا تقصر فلا ضمان قوله فان ربطها مشا له وجعل الحفظ الرابطة من خارج
لان اغراض الطر اي بعثه على الشق حيث اعتدله الفرصة وبه على ما لم يكن بصدد قوله ولو نقل من صندوق
صندوق والصادق للمالك ضمن لان المالك لو وضعه قد عتق الحرز فاذا خالف ضمن الامع الخوف والحرق
لو كان الصندوق المستقر منه فقط للمالك ولو كانت المودع في كالبوت ظاهر السياق يوصي الى الفرق بين
الصادق للمالك والمستودع وليس بواضح فان الوضع من المالك في صندوق المستودع اذا كان باذنه زال
على هذه الحالة لا يقصر عن تعيين البيت فلا يجوز النقل منه الى الموضع السابق ويمكن ان يقال اذا كان الضمان
للمالك مجرد اخرج الوديعه منه فصرف فيما عتده ما دون فيه فيجب الضمان وان كان الى الحرز لان ذلك يعتبر
الوديعه بخلاف ما اذا كانت الصادق المستودع قوله ولو قال جعلها في هذا البيت ولا يدخل احد فادخل ثوبا
لو ادخل واحد ضمن فليس ادخال الثوب معتبرا في الحكم قوله ولو قال جعل الخاتم في الخنصر فجعله في البصر لم يضمن
زاد لا حفظا وحراسته فان البصر غلط من الخنصر والحفظ منه الكراهة لانه بعد من الخلق واثق لكن هذا اذا لم
وضع في البصر مفضيا الى تلفه بالكسر او الفلك ونحوهما ولم يكن الخاتم لصيقة لا يبلغ اصل البصر فيبقى في
الى تالي اصل فانه يضمن ولا يخفى ان اصل الخنصر حرز من ماله البصر فله خلاف العكس فان لو وضع في
فوضعه في الخنصر ضمن للتضييع لكن هذا بحيث يبلغ اصل البصر اما اذا كان لا يبلغه فان اصل الخنصر حرز

لو كان مكان اقامته البنية
لا يضمن منه ولو كان في مكان
والمالك يضمن من التلف

كل شيء على ان النقل الى الاخر عن المعين جاز اختار اما على المختار من هذه جواز العتد الضرورة فلا يملك
فولس ولو عين موضعها وجب حفظها في حرزها او على ولا يضمن بالنقل عنه وان كان الى اذنه سعي ان يكون
الضمان عنه راجعا الى الاعلى لان الادون من حرزها ليس حرزهم ولو كانت في بيت صاحبها فقال له احفظها
في موضعها ففعلها من غير خوف ضمن لانه لو كانت الوديعه في بيت مالها فقال له احفظها في موضعها المحر
لنقلها محال وان كان الى حرز قول واحد لانه ليس مستودع في الحقيقة وانما هو وكيل في الحفظ هذا اذا لم يكن
خوف فضمن ح لا ان نقلها مع الخوف فانه لا يضمن لانه محسن لاسيما التضييع بان يلفها في مضيق او يده
سارفا اي على مكانها قال في كونه لو اخبر المستودع بالسر الوديعه فسر قها فان عين الموضع ضمن لانه فرط في
ولو لم تكن المكان يضمن ويستفاد من قوله واقر بها الظاهر ان مجرد الاخبار بها هنا ليس في الضمان وهو
جيد والفرق ان الظاهر ان علم اخذها قهر والسارق يمكنه الا اذا علم موضعها وتمكن ان يقال مجرد علم السارق
موجب لسعيه في معرفه مكانها واخذها فكان سببا لتضييعها او سعي بها الى ان يصادر المالك اي ياخذ
امواله وقد يقال ان هذا كالمستغنى عنه لان المصادرة ظالم والسعاية بها اليه اخبار وزاد قوله ولو وضع
بالسيان فالأقرب الضمان اي لو حصل تضييع الوديعه بسبب نسيانها كان في الثوب حيث يفسد الذود
بتركه وسقي الماء مع الضرر وكذا حرزها ونحو ذلك فالأقرب الضمان ووجه القرب انه فرط بنسيانه
لقد تكرر على التكرار الموجب للتذكير وجعل العلم بقوله عليه السلام رفع عن امي الخط والنسيان والحق الضمان لان
التضييع موجب للتقريب المقضي لكونه المستودع يدعوا وان لا يذم اذن له في وضع يد الحفظ والعقد
موجب للضمان سواء عد مقصرا بالتسليم ام لا فان من وضع يده على ما لا غيره بعينه حق والتلف نسيانا
خاص من لا محالة قوله ولو سلمها الى ظالم لمكرها استقر الضمان على الصالح لان التلف لو فرض وقوعه انما هو
في يده ولم والاقرب انتقائه عنه ووجه القرب انه غير مقصر لان الفرض ان جميع ما يجب الوديعه من
الحفظ حاصل وبه ند ما نة فوجب ان يفتي الضمان لاسفاه مقصده كما لو تلف بدون تقصير منه
ويجوز الضمان لانه من تسليم مال الغير الى غيره ما كرهه لعموم على اليد ما اخذت حتى تؤدي واختاره في
كراهة الاصح لعدم لان الاكراه صير فعله منسوباً الى المكر ولانه محسن فلا يستلزم عليه اذ التسليم باذن الشا
وان تبصده لها انما كان المصلحة للمالك فلا ينافي سبب تبصده بغير عدوان وما فيه من سبب باب الوديعه ولو
امكنه مصانعة الظالم لم يرضى يرجع به على المالك فليس يبعد القول بالوجوب لانه مقدمه الواجب واعلم
ان الاكراه يختلف باختلاف الأحوال وقد بين في التلخيص وهو الاحتفاء لو طالبه الظالم الاقر
ذلك وجه القرب انه مقدمه الواجب هو الحفظ ويجوز لعدم لما فيه من الضرر والاصح الاول قوله ويجوز
الحلف كاذبا للمصلحة وبحسب التورية على العارف الاول التفسير بالوجوب لان جواز الحلف كذلك انما يكون
حيث يتوقف حفظ الوديعه عليه والحفظ واجب وانما ساء الكذب هنا للمصلحة لان ذهاب مال المسلم
اشد تجار من هذا الكذب وبحسب التورية على العارف بان يقصد ما يخرج عن الكذب بقصدا عن انكار
النعم ومقوله يحلف فاخذها الظالم ضمنها واعلم ان العادة لا تجز من مناقشة حيث يقتضي ثبوت الكذب
مع التورية ومعلوم انه لا كذب معها ولو قال وبحسب الحلف على لغيرها وبحسب الحلف على التورية ويقتضي لعين
الوديعه كاذبا كان أولى واعلم انه يجوز قراءة الحلف باسكان اللام على انه مصدر وبكسر على انه اسم لليمين قوله

Copyright

ersity

ولو اكرهه على التسليم او البعث فسلم ضمن لان الاكراه على احد من ليس اكرهاها على احدهما بعينه ومتى سلم الوديع
مختارا ضمنها فان تمكن من الدفع وجب فان اهل ضمن ولا يجب تحمل الضرر الكثير متى تمكن من دفع الظاهر عن الوديع
بوجه من الوجه وجب اذا لم يكن في الدفع ضرر كثير فاداه فان اهل حيث لا ضرر ضمن ومعه لا ضمان ومتى امكن
مضا نفع الظاهر عنها بشئ من المال فليس بعبد الوجوب كونه العلف ويرجع به على المالك مع عدم النفع
فلم السادس من الجرد وهو موجب للضمان اذا كان مع المالك بعد مطالبته لا مع مطالبة غيره وفي سؤال
المالك اشكال اي لو امكن في وقت سؤال المالك اياه بقوله في عندك ودعته في ضمانه اشكال منشأ من انه
يا كان مع المالك عن طلبها فكان كمنعه عقبة المطالبة ومن انه لم يقصد من المالك طلب النفع مترد عليه
ففعله نظرا لان جرد الوديع يقتضي كون المستودع ليس من المالك لان تقي المزور مقتضى نفي الاثر من جرد
هو لازمه فلا يكون مباحة فيضمن وهو الاقرب ومتى اظهر عذرا جردا سواء كان طلب المالك او سواء
بنفسه او غلط وبخلاف ذلك وصدره المالك لم يضمن فكم فان كان صيغة جردا انكارا اصل الوديع لم
يقبل قوله بعينه بینه ولا معها على الاقوى لتناقض كلامه قال ابن الجنيدي سمع دعواه من غير بینه فاداه
سقط الضمان لان انكاره جردا ان يكون عن سهو ونقصان لها ومنع الشيخ من سماعها بدون البينة وما
وهو الاصح بان ما كان مكذبا لدعواه الهلاك قال المصنف في لف فعم لو طلب احلاف الغرم كان ذلك
قلت في نظر لان مقتضى منع سماع بینه هو تكذيبه لدعواه وهو فام هنا فلا يتوجه اليه ان يقال
لعل الغرم يقر فينتفع لا يقال البينة اقوى من الاقرار حيث لا تمنع لتكذيبه اياها لا تمنع الاقرار فلا يتوجه
اليهين طمعا فيه لا ما نقول اذا رجع عن التأكيد في الاقرار سمع بخلاف التمسك به وان كان صيغة الجرد
لا تفرق شئ قبل قوله في الرد والتلف مع البينة ويدونها في الاخير وفي الاول على رايه التفرق بين الصغير
ان الثاني لا ينافي حصول الايداع بخلاف الاول فتم نقل بینه على الرد والسلف ويدونها بینه بحسن وان
ولا اجرة له في مقابل الحفظ ومن عوم البينة على المدعي وربما فصل ذلك بفرق بين اداء السلف بسبب ظاهرا وفي
فتلى في الثاني باليمين والقبول مطلقا اقوى وان الاصل براءة الذمة اذ الضمان بما يكون بالنقصم والاصل عدم
الذمة يحتاج الى دليل فهو في الحقيقة ومعنى المنكر تكفي بینه فله ولو اقر بتهنئة قبل الجرد من كثر فلا ضمان
ان هذا من بینه احكام الشق الاول من شق المسئلة بدليل ما ساقى من تردده في سماع البينة وفي الشق الثاني لا ينافي
ذلك لكن هذا غير حسن لان السابق الى الفهم خلاف هذا ولا يستقيم المعنى الا على ذلك المقدور يحصل الاختلاف باليمين
واما قد الاقرار يكون بالتلف قبل الجرد لا بد من ذلك لا يسقط الدعوى لان التلف بعده يقتضي الضمان
التقيد بكونها في الجرد وفي سماع بینه بذلك اشكال لا يستقيم ان يكون المشار اليه بقوله بذلك هو الاقرار
ويكون منشأ الاشكال من ان البينة حيث لم تستمع للتناقض المقتضى لتكذيبها كذا الاقرار فانه اضعف منها
ومن ان اقرار العتلاء على انفسهم ما ضرر رجوع المقر عن التأكيد صحيح للاقرار للمنافاة الصحيحة بینه وبين
متصلا بهذا يقول البينة لو شهدت بالاقرار فتعبر ان يكون المشار اليه بذلك هو التلف ويكون الفرق
في اعادة المسئلة بعد سماعها في قوله ولا معها على الاقوى لتناقض كلامه انرا ان الاول رجوع عن القول
بعد السماع الى التردد الناشئ من ان البينة حجت بینه عند جرد الختم ما ثبت باعترافه ومن ان سماعه اقر
سماع الدعوى وهي غير مسبوقة لتكذيب المدعي اياها الثاني الفرق بين الاقرار والبينة حيث ان الاقرار

الذي
هو ان التلف
عنه انما هو
في قول المدعي
حيث لم يسمع
منه

٢ راجع

وان

وان كذبه المقر اذا رجع عن التصديق لما ساقى في الاقرار انشاء الله تعالى بخلاف البينة والاصح عدم سماع
لانها كاذبة باعتراف المدعي فلا تكون حجة على المدعي عليه وما ذكر في الاقرار منه وان كان يرد عليه ان دعوى الاقرار
ينبغي ان لا تستمع ايضا للتكذيب فلم الفصل الثالث الاحكام بحسب المستودع حفظ الوديع بحسب
العادة مما لم يكن لحفظ الوديع كمنعه شخصه منقول من الشارع اجل منه على العرف المطرد قوله ويجب
عده رداه متى طلب المالك وان كان كافر الرواية الفضيل عن الصادق عليه السلام واجبا او صلاح ردود
الحرف على السلطان العادل المشهور خلافة له وليس استنعام غرض النفس من كان في حاكم او على عام عذرا
لان اداء الامانة واجب مقتضى فلا يجوز التنازع عند مثل هذه الاشياء ومن ذلك صلاة النافلة والرضعة
اذا لم يكن في اثنائها ولم يتحقق الوقت وهو الذي اختار في آخر كلامه في كون وجب عليه الذهاب بحسب العادة
هذا كله اذا كان الاداء مكانا في آخر حيث لا يجوز له التأخير ضمن قوله ولو لم يطلب ولم يرد في الرد في انكار
منشاء من انه قد اقر بالرد في فعله فيضمن ومن ان الامر بالتسليم ليس طلبا للوديع والحق ان يقال ان طلب
الرد على الوكيل مثل طلب الرد على المالك لان يده المالك والتسليم اليه تسليم الى المالك فالامر يقتضي عذر
المستودع فيجب الرد معه على الفور نعم لا يجب عليه التخلية فان كان المراد من الرد في قول المص ويكن الرد التخلية
فلا معنى للاشكال في الضمان فيجب القول بالضممان قطعاً وان كان المراد بالرد وجوب الاعلام للوكيل لو
لم يكن قد علم بامر المالك واظهار التخلية فهو محتمل وليس بعبد القول بوجوب ذلك لان ظاهر الامر يقتضي
القول على هذا فيكون منشأ الاشكال من التردد في ان المخبر عن الوديع هل هو ما مور بالرد على الفور او
المطالبة كافي التوب الذي اطارته الرجوع والبري ودعه المستودع مجرد ضروره وكافي الوديع اذا مات
المودع وسائر الامانات والتعهد الضمان لان اتيان اليد على مال الغرم موقوف على الاذن الا فيما اقتضته
العزوة وهو ما قل التمكن من الاعلام والتخلية وهذا كله اذا المراد من الرد القربة على عدم الغرم فله وكذا
كل ما له كالنوب يطعن الرجوع في دارة اي حجب ذلك الاشكال السابق في الضمان اذا تمكن من الرد قبل رد هذا
اذا كان المراد بالرد اعلام المالك والتخلية بینه وبين ما له رجوع عما ساقى من كونه في الرد وان كان المراد
حمله اليه فنه ما ساقى من الاشكال فان تجاب ذلك بعيد قوله فان رد على الوكيل ولم يشهد فلا ضمان لو انك خلا
التقصير في ترك الاشهاد على قضاء الدين لان من الوديع على الاخفاء مما جزم به هنا قال في كره انه الاقرب
وفرق ما من احد بما ان الوديع امانة وقول المستودع مقبول في الرد والتلف فلامعني للاشهاد ولو قال
بذلك قول الوكيل مقبول في الرد والتلف كان او حجة الثاني ما ذكره هنا من ان الوديع حقه الاخفاء بخلاف
قضاء الدين ويمكن الفرق ثبالت وهو ان المطلوب بقضاء الدين فقطاع مطالبة المدين عن المدين
وبما لا دونه وذلك موقوف على الاشهاد والمطلوب في الوديع اتصال الحق الى مستحقه ويد الوكيل بذلك
فكم لا يجب الاشهاد عند الدفع الى المودع لا يجب عند الدفع الى الوكيل بل ربما يقال ان ذلك ان نافي الفور
عده ضمانا واعب ان في قول المص فلا ضمان لو انكر ما حشته لان الوقت انما بالضممان وعدنا مقتضى
اوجبا على كل حال سواء انكر او اقر واستمع من التسليم او تلفت العين في يد فانه على كل واحد من التقدير
رجوع على المستودع قبله واجب المسكن ان احتاجت وعودته الرد على المالك وان قلت لان الاستداع
ولا يقتضي وجوب حفظه لكن ما جرى العادة بيد المالك في مقابلة ما يتوقف عليه الحفظ من اجره

فصل في رد الوديع
على المدين
او على غيره

ولا ضمان
للمدين
في رد الوديع
على غيره

٢

وكون العلف واجبة السقي ان كان له اجرة واجرة الراعي ويخوذ ذلك لا يجب على المالك بذله من ماله بل يجب على المالك بذله
فان امتنع اولوله بوجوب الرجوع الى الحاكم ومع عدمه فالاشهاد ومع تعذره يرجع الى ابدل غير متبوع على
ما سبق ولو كان المسكين المستودع او تولى شيئا من الاعمال التي جرت العادة بذل الاجرة في بقائها مما لا يرد
مع رعاية الترتيب السابق وعدم التبع فالظاهر يرجع باجرته فله نعم لو سافر بها بغير اذنه او بغير ضرره
كانت مؤنة الرد عليه لانه غاصب بخلاف ما اذا اقتضت الضرورة ذلك ولم يوجب عرفته منه
يتصدق بهما عن المالك مع الضمان وان شاء انفاها اما ان ابدى من غير ضمان هذا هو المشهور ومستند
رواية جنح عن عطاء عن الصادق عليه السلام ولا يضر ضعف السند مع الشهرة ويؤيدها ان المتصدق لم يضمن
منه جمع بين مصلحة الدنيا والاجرة بالنسبة الى المالك فلا منافاة ولا هو المختار وقال ابن ادریس يردّها الى
امام المسلمين فان تعذر بقاها اما تخرجها الى عدل وقال المندرج حنبلها الى مستحقها والباقي
يتصدق به وقول ابن ادریس له وجه الاول او جرحه وليس له التمسك مع الضمان على اشكاله فبما ان
الاصل عصية مال المسلم ومن ورد الرواية الضعيفة بانها في يد بمنزلة اللقطة ومن جملة احكامها جواز
التمسك بعد التعريف والضعف بان الرواية مع ضعفها قاصرة الدلالة عن ذلك لوجه منها انه لا عموم
ومنها ان السداد من قوله عليه السلام نفعها الخ بان وجه نزولها منزلة اللقطة والاصح الاول فله والاد
لجميع على المودع على اشكاله بنشأ من اطلاق الاصطاح وخوب الرد ولا يمنع منها لا يقتضي منع المودع فله
لان القرض علم القيمة من ان تسلطه على مال غيره عدوانا فبعضه والاصح المنع بل يردّها على الحاكم وجده
ولو لم يجد اخذ له قدرها يملكه الغاصب وحفظ الباقي للمالك والقسمه هنا ضرورية وفاقا للتذكرة في هذه
الاحتمال ولو كان ذلك بخلاف عدول المؤمنين كان احوط ان يمكن قوله ولا يبرأ المفريط بالرد الى الخبز بل الى
المالك وبراءته قد سبق في كلام المصنف انه لو رد المالك الى الخبز نازكا لم يملكه ان لم يرد ما منه ما لم يجد الاستم
وظاهرة قد خالف ما هنا لانه قد يشك في ان لا يبرأ من الضمان بوجوب هذا الاستم ان لم قد يشك في براءة الا
لان معنى كون ضماننا انما لو تلفت وجب المالك فيكون البراءة من ذلك براءة ما لم يرد على ما ذكرناه في الرهن
ينبغي ان يبرأ بالبراءة وقد استشكل المصنف هناك فيكون هذا جوعا عن الرد دول وفي الرد نظر بنشأ من ان
الاصل العلم وعموم البينة على المدعى الاذن في التسليم الى غير المالك والمصدق المالك مع اليقين لانه بالتسليم عاد
حتى ثبت الاذن والاذن عدمه ومن انه امين ومحسن حيث انه قبض لمصلحة الغير فقط والاصل براءة لا ذمته والاصح
قول قوله باليمين وهو قول الشيخ قوله اما لو ادعى الاذن في التسليم الى غير المالك فالمصدق المالك مع اليقين لانه
بالتسليم عاد حتى ثبت الاذن والاصل عدمه فقدم قول المنكر في فان صدق الاذن وانكر التسليم فله رد دعوى الرد
اي محمي في قبول قوله بيمينه التردد السابق لان المادون في تسليمه يد المالك فيكون دعوى رداله دعوى
الرد المدعى رد الى المالك والمقتضى به ما تقدم من قوله بيمينه فلو مات المستودع ولم توجد البينة
في تركه فيم والاذن سواء على اشكاله قال الشارح ان هذا الاشكال في كفة الضمان والذي في شرح الخصال
في اصل الضمان وهو الظاهر من سوق الكلام في كفة لسوق عبارة الكتاب يقتضي ما قاله والمصنف انه لو كان
كان قوله هذا ان قران عند رديعه الخ وقوله اما لو كانت عند رديعه الى قوله في الضمان اشكاله فاسد
الوضع لان الاشكال اذا كان في اصل الضمان استوفت هذه المسائل كلها فيكون قوله هذا الخ وقوله اما لو كان

في عدم الرد
في الرد

ولم يشك

صحيح وايضا فان عدول عن جعل الاشكال في الضمان الى كونه في مساواتها للدين يشعر بذلك ومنشأ
من ان الاصل بقاء عين ماله الذي هو مختص به يقتضي الاختصاص ببدله من ان المختص به هو العين فاذا
تعذرت كان البدل من جملة الدين اذ لا يتعلق به بعض دون بعض فله هذا ان قران عند رديعه عليه
ورديعه او مثله مات وعنده رديعه هذا الحكم الذي سبق وهو كونه اسوة الدين ويقدم ما لكها
بدلها انما يكون اذا اقر المالك قبل موته بان عنده رديعه الخ اما الاول فلا يلزم بقاؤها في التركة الى ان
وصلت الى الورثة نظرا الى اقتضاء الافراد وجودها وقت صدورها وبعد تلفها في الزمان المخل من
الافراد والموت واما الثاني فلا يرد قوله على رديعه الا انه لا يرد على مقتضى حق في الذمة واما
الثالث فلا نه اذا مات من مات وعنده رديعه في حيوة كان ادل على وصولها الى الورثة ولم يعلم بقاها
بعينها بخلاف ما اذا قامت العينة بانه قد كان عنده رديعه في حيوة ولم يوجده ولم يعلم بقاها فان
في اصل الضمان هذا اشكال بنشأ من ان لظا انه قد ردها الى المالك وتلفت بغيره فغيره لا يبرأ
عند الموت فلا يظاهر حال المسلم من انه لا يحل بالواجب مع ان الاصل براءة الذمة من اصاله بقاها فاذا تعذر
العين يجب البدل وهذا هو المراد قوله اما لو كانت عند رديعه في حيوة ولم يوجده لم يعلم بقاها
في الضمان اشكال ومثله ما لو اقر المالك بانه قد كان عند رديعه في حيوة ولم يوجده لم يعلم بقاها
بن هذه المسئلة والمسائل الاول بان الضمان في هذه الخفية وليس بجعل لان المصداق من المسائل في
نحو الاشكال كان قوله هذا الخ وقوله اما الخ ضايعا والذي ذكرناه لا يقتضي ما سئل له وهو على هذا فيكون
ما ذكره هنا مغنيا عما ذكره سابقا من قوله اما لو قال عندي ولم يوجد في التركة فوجب الخ والذي ذكرناه
اذا كان عنده رديعه ومات ولم يوجده في تركته فالذي يقتضيه النظر عدم الضمان والذي عليه فتوى
اكثر الفقهاء وما روي الشافعية وجوب الضمان حتى عن الشافعي انه لم يوجد بعينها خاص المالك الغرماء
ثم حكى عن اصحابه ثلاث طرق لحددها اما الخاصة بها اذا كان المالك قد قران عند رديعه او عليه فلا
فاذا لم توجد كان لظا انه قد اقر ببدلها وانما تلفت على وجه مضنون بخلاف ما اذا قامت العينة بالرد رديعه
او اقر بها الورثة فانه لا ضمان للاصل الثانية انه مع الرخصة بالرد رديعه وعدم وجدانها يكون في التركة
مخرجها ويجعل الاختلاط فيثبت هنا الخاصة دون ما سواها فقلت وكان لازم هذا القول بمقتضى
ما لكها الثالثة الخاصة مطلقا هذا يحصل ما فيها وهو بخلافها هنا والذي يقتضيه النظر ان علم
بقاها عنها ولم يميز يظهر من كفة قدم ما لكها على الغرماء هذا يحصل ما يجب كمن اختلط ماله بماله غيره وان علم
تلفها بتفريط فهو اسوة الغرماء والا فلا ضمان اصلا وهو المفتي به واعلم انه ينبغي ان يكون قول المصنف هذا ان
اقر عند رديعه منزلا على ما اذا اقر بالرد رديعه على وجه يرتفع الاحتمال وينبغي الاقتصار والا كان ضمانا
قوله بصدق المستودع مع اليقين في تعيين المدعيين فان كل غريم لاخر اذا ادعى كل من الشخصين على ثالث ان ماله
الفلان الذي بيده رديعه عند فلان لا يرد له ما للمقر له يردع ويخاف الاخر فاذا حلف سقط دعوى
الاخر وان كل حلف الاخر فغيره المثل ان كان ماله او الاقلية وفي اعتبار كونه وقت الحلف وقت اقرار فلا
حجة في صحة ذلك فاشكاله يلتفت الى ان اقراره وقت الحلف وقت الحلف وفي كفة سباق المسئلة هكذا
وذكر الاشكال ولم يبرح شيئا فقلت اذا قلنا ان العين المردودة كالقرار فلا يجب في صحة ذلك بناء على من اقر

المودع فاذا اقر المودع بالرد
وحسب ان اشكاله الى ان لا يرد
في ان اصله بقاءه

بغير ان يرد ثم اقر بالعلم واما اذا قلنا بانها كالسنة فقد يقال بحسن تنوع العين في المقتول وتبليها الى الآخر لموت
كونهما بالبنية وحجاب بان كونها بالبنية انما هو في خواص المتداعين دون غيرها وقد استحقها المقتول بالقرار
فلا سبيل استحقاقها باليمين نعم هي بالنسبة الى المدعي عليه كالبينة في اليمين ثبت كون العين مخالفاً بالنسبة الى
المدعي عليه خاصة وحسب لم يكن في يده وقد حال عليها ومن استحقها بيمينه بالقرار وجب الغرم فلا تنفذ
الحال في الغرم باعتبار كونها كالقرار او كالبينة الا في شيء واحد وهو انه على القول بان ما اقر به يمين لم يرد ثم اقر
بها لغرم لا يغير للثاني شيئاً لا يغير للآخر بيمينه لو قلنا المردودة كالقرار لان غايته ان يكون قد اقر به بغير قرار
للاقرار الاول ولا يقتضي الغرم فلا يرد فيه فلا رد ولا حلف بخلاف ما اذا قلنا كالبينة فان الغرم ثابت
مطلقاً واعلم ان قول المصنف ان نكل غرم للآخر يجوز على حلفه باليمين المردودة لان المصنف لا يرى القول
بالقضاء بجحد النكول والظاهر ان المستودع على البت لانه يدعي عليه استحقاق التعويض اذا تقرر هذا فان
الدعوى بان الآخر وبان المقتول فلا خلافه فان نكل حلف واخذ العين فيرد التمتع على المستودع لانه
استحقها بالحلوله وقد رالت قوله وفي نفي العلم ونفي يده حتى ثبت للمالك اي وصديق المستودع في
قول العلم يكون العين لهما واحداً ومع نفي العين يده الى ان ثبت للمالك لانه يده في الاصل يده ما نكر
الاصول بقاؤها الى ان ثبت للمالك ويحتمل ان قال لهما المال احداً ولا يعلم ان يميز من يده بامر الحاكم المطالب
اذاً ونضعف بان المطالبة المقضية للغرم هي التي يجب معها التسليم وهو متحقق هنا ولا يكون واجباً
قوله فان ادعى عليه الحلفاء على نفي العلم بما واحد ويحتمل التعدد لا شك انه لو ادعى عليه كل منهما علمه
بانه المالك له الحلفاء على نفي العلم لانه لو اقرتفع ولكن هل يحلف عينا واحدة لهما معاً ام يحلف لكل واحد
مدين يحتمل الاول لان احدي المدعين كاذبه قطعاً لاستحالة كون العين ملكاً لكل واحد منهما وحيث حكمنا بانه
يحلف لهما وهو قول الشيخ في تفصيله ويحتمل الثاني لان كل واحد منهما با نفردة منع لا يعلم كذبه فيندرج في عموم
الحديث ولكل واحد منهما ان يستعمل في انشاء الدعوى والاصل براءة الذمة من وجوب المدعى الاجتهاد
لا مكان كونها معاً وهو اختيارنا وهو الاصح فاذا حلف واحده احتمل استعمال الفرقة من خرج اسمه لحلف
وسبيل العين اليه ويقسم بينهما نصفين ذكر الشيخ في تفصيله والمصنف في قوله فان نكل حلفاً على علمه فيضمن
فيحلف مع العين في ايديهما لان بينهما اقتضت ان يكون بالاضافة الى كل خصوصه علماً بان العين لا
بان كان حصل حلوله بين المستحق وحقق حيث ترتب على نكارة ونكوله يمين كل منهما فوجب ان يغير القيمة
ولما كانا سواء في اليمين لم يكن لاحدهما رجاء على الآخر فيحصل العين والقيمة معاً في ايديهما قال الشيخ لو حلف
فيه قولاً واحداً يقسم بينهما والثاني انه توقف حتى يصطليح والاول قوي ثم قال ولو قلنا بالقرعة كان قوله
المصنف في الخبر وعندي فيه نظر قلت القول بالقرعة اوجه لان التضادم في المدعى والسواي في الحقيقة
المستند فلا يكون الامر مشكلاً ليعمل فيه بالقرعة وانما حلفاً على علمه لتوجه عليه عدم القيمة اذ لو حلف على
العين فثبتت بينهما فقط واما ثبت لهما الحلف كذلك لانه المدعي بمقتضى وان سلم العين بحجة الاحتمار
نصف القيمة على المودع ولا يجب على الثاني الرد لانه استحق بيمينه ولم يعد عليه المبدل هذا من جملة احكام ما اذا
احلفا على علم وجعلت العين القيمة في ايديهما وتحقق انه انما لا ينافي احدهما الآخر وبهذا ما اصاب
اليهما فلا يجب ارجح بينهما المتنازع فاذا تنازعا وثبتت حجة شرعية ان العين لاحدهما بيمينه كالبينة

الحل

الحل كما نكول الآخر وهو المارد في العبارة فان العين بأكملها تسلم المبيع بحيث يرد نصف البنية لانه استحقها
للحلوله بيمينه وبان نصف العين وقد زالت فوجب ردّها اما الثاني فلا يجب عليه الرد لانه استحق بيمينه
للحلوله واما ردّها اذ لم يعد عليه المبدل وهو النصف الذي في رد الاول واعلم ان سبيل في العبارة ينبغي
ان يقر بحصول العين في ايديهما فكيف يكون التسليم منه واما رد فانه معطوف ومحمول يرجع الى الحد
المقتول جعل العين في ايديهما فكيف يكون التسليم منه واما رد فانه معطوف ومحمول يرجع الى الحد
ولو مات المالك سلمها الى الورثة اجمع من غير تخصيص فيضمن معاً اي يضمن مع الخصيص وسبيل البنية
اجع يجعلها في ايديهم اولى به ويملكه فليس المصنف الثاني في العبارة في تشديد لما كانها منسوبة
الى العار لان طلبها عاراً في صلب صاحب الشحاح وقال غير منسوبة الى العار وحيث يصدر قبل ما اخذ
من عار يعبر اي جاء وذهب منه قبل المبطال عاراً للرد في بطلان فثبتت عارته لغيرها من المالكين
انها ما اخذت من العار والاعتوار وهو رد ولا شيء من القوم وعرض الغطاء في لغة العامة العار
وقد تحفف قوله وفيه فضلان الاول في الاركان وفيه حشدة لاولئك العقد وهو كل لفظ دل على تنوع
الاستعانة بالعين مع بقائها مطلقاً او مع مقتضى وكثرة التنوع بالمنفعة فيلزم ان كان ثمة التنوع
بالمصلحة جزء التعريف انتقض في عكسه باعتراف حامي لغيره في فسخ والا انتقض في طرده بالاحكام
ويمكن ان يكون جزءاً ولا يرد ما ذكره لان هذا الفرع من العار مقتضاه التنوع وانما جاء العرض من زائد
على العقد وهو الشرط فانه عقد مع شرط ونقص بالسكنى والحبس والتمتع بالمنفعة والحبس
بالايدفع والا ولى ان يرد بالتعريف مع بقاء الجواز ويرد عليه ان الثمرة المذكورة حاصلة بالاحكام لا
لجميع الاحكام والمقتول فلا يكون ثمة معاً واعلم ان كلامي قد صح في انه لا يشترط في العار
اللفظ بل يكفي ما يقوم مقام الالفاظ من الكناية والاشارة لانه عقد ضعيف لا يربط باخرا الانتفاء قال
وهو قد حصل بغير عقد كما لو حسن ظني في صدقته في الانتفاء عن العقد وقوله هنا ولا يشترط القول
قطعا قد اشعر بان الاجاب يشترط فيه النطق ولم يصح من المساجح الا ان يشترط المالك مباشرة الانتفاء
نفسه فلا يصح واذا قلنا بالجواز فيجب ان لا يخرج العين من يده فلو كان يشترط ان يكون عينا متحصلاً بغيره
بان عار احد هذه ونحوه ولو علم فقال اعترف جميع الناس فهو من المعين فيضيق ولا يصح استعانة بغيره
والجواب نعم انه لا يترتب عليها الحكم العار والتمتع على طبعها لان استثناءها من المنفعة مقفول
اعاودما وشرط عليها الضمان اذ يضمنها اذا تلفها هكذا ينبغي ان يفهم هذا وان لم اظفر في ذلك بشيء
بخصوصه والاقرب جواز اعارة الدائم والدائمين ان فرضت لهما منفعة حكمية كالترتيب بها والضرب
على طبعها وجه القرب وجوب مقتضى على ذلك التقدير وانتفاء المانع ولا وجه لمنع على المقدور المذكور
فلا يحسن قوله والاقرب صح فكان عليه ان يترك قولاً فرضت لهما المنع ويكون وجه المنع ضعف هذه المنفعة
وكون المنفعة المقصودة هنا غالباً في الاتفاق والاختلاف وذلك منافية للعار ويرد ان ارادة المنفعة الضعيفة
بخصوصها تنفي ما ذكر والاصح الجواز ولم يأت مسكناً في الحل وان لم يشترط عليه ان يكون الحل الحر واستعانة
القيود من الخدم ولا من الحل لانه يحرم عليه امتساكه فلاو استعانة وجب عليه ارساله وضمن المالك قيمته ولو تلف
في ذلك انما يضمن لصاحبه المحل وباجزاء لانه يحرم عليه امتساكه لانه تعالى بل يضمنه بغير الامتساك وان لم يشترط

في رد نصف البنية لانه استحقها

Copy

ersity

الدليل قوله عليه السلام لا حول ولا قوة الا بالله المستعير والضرب لا يدفع بالضرب مع انه اذا
دفع الارض حصل الخرج من الخجين لكن لما تجاب الى زالة ما فعله المستعير اذا دفع الارض للخرس والبناء
والزراعة وترك المصم ذكر البناء انتقاء ببيان حكم الغرس والزراعة وقوله ان كلامها مخبر صدق بالاي
فلا يجوز ان يلقى شيء منه بخلاف هذا وجعل من المصم على الاشكال الذي ذكر في الضبط الى الجرم وهذا هو الاصح
واعلم ان قوله ولو قبل ادراكه وصلى فالأمر لاجل انتقاء بالنسبة الى النوع كمن الاربع والغرس وحاول به التجدد
على اختلاف الشيخ وابن ادرس المانع من الرجوع الى العارية للزراعة قبل ادراكه لانه اذا نظر في الجوز
الرجوع قبل ان يلقى شيء من ثمره لا يرد الى الارض بعد الادراك فانه جازي في زالة ولو لم يرد البعض بعد الادراك
والارض عوض المالك فلما لم يحكم المصم بنبوت الارض واطلق ولما كان الارض عارية عن غرسه فصرف ما ينفع
بالازالة وجب اختصاصه بما عدا ما بلغ مبلغا يرد الى الارض والاشكال ان بعض المتصنفين والافق توفقت
فعلت الغرس بالقيمة والبقاء بالاجرة على التراضي بينهما خالف الشيخ وابن الخلد في ذلك حيث لا يابا اذا
دفع صاحب الغرس على اخذها ومالك صاحب الارض الغرس لانه لا يرد عليه وهو ضعيف لان نقل الملك
من مالك الى آخر لا يكتفي فيه عدم الضرر بل لابد من التراضي وكذا الانتقاء بالاجرة لا يستحق العوض في مقابل
المنفعة كما يكون بالتراضي والاصح بخلاف المصم وبعده على الاقوى فيستفيد المتخبر من طلب الاجرة
للمستفيد مع رضا المستعير فيجب ان لا يرجع من الارض مطلقا مع الارض ومعنى قول المصم فيستفيد
الخير من المصم يستفيد الرجوع عند الشارع اياه بين الامرين قوله وان ادعى الجوز ملكا للمستعير
لكون الاطراف الاخر مبنية عليه على اشكاله في ذلك المستعير ولعل ذكر هذا الفرع هو السبب في اعادة
المسئلة التي قبله اذ قد سبق في الضبط ومنشأ الاشكال ان حراز الرجوع مشروط بما اذا لم يستلزم الضرر
ملك الغرس وقول ان ذلك مما يوقف عليه التفرع الذي هو حق الغرس ولا يرد الا به فهو مقدر والمستعير هو
الذي ادخل الضرر على نفسه ببناءه في ملكه بناء مع رضاه للزوال بالرجوع في العارية التي هي مبنية على الجوز
والاول بخلاف الشيخ وابن ادرس والاصح الثاني في فروع الاول كونه رجوع في الاعارة للارض بعد دفع
المست في الغرس قبل ان يلقى ثمره لا يستلزم التمسك بالارض لورجوع قبل الغرس فلم يعد حتى غرس جاز له القلع
على اشكاله منشأ من التردد في نفوذ الرجوع قبل العلم وشيئا انشاء الله تع تحقيقه في الوكالة والاصح
لا ينفذ ولا يخاطب به الا بعد العلم اذ لو نفذ كان ممنوعا من الغرس وهاديا وهو يقتضي التكليف بالاجابة
اذ يستلزم خطا في الغافل في لا بد من الارض وله وفي استحقاق الاجرة قبل نظر اي قبل القلع او قبل العلم
او قبل التمسك يقتضي كون هذا من اقسام ما اذا لم يعلم بالرجوع حتى غرس ومنشأ النظر هو منشأ الاشكال
فان الرجوع ان نفذ كان نصرة في ملك الغرس بغير ادن فيجب الاجرة والا فلا يجب والاصح عدم الرجوع
ولو حمل السبل نوا في فنتت في ارض عن ليجر المالك على القلع لوجمل السبل نوى شخص وجب الى ملك الغرس
في ارضه فهو باق على ملك ما اكد ولصاحب الارض بمطالبة بالازالة فحق عليه لان ملكه قد شغل ارض
غيره بغير حق فيجب تخليصه منها ولا يحق عليه على الظ اذا لم يقصر في القلع وهذا اذا لم يكن النوى والحق على الغرس
عدم المالك وطرحه فان كان كذلك قد ملكه ولصاحب الرجوع منه ولو حمل المالك مع غرضه حقوق الارض
فهو مال يجوز للمالك قوله والافق ان عليه تسوية الارض لانه قلعه تخليص ملكه وجب الغرس لغير ادن

في هذا الفرع وانما حكم
بشيء الارض

صاحب الارض فيكون

وتحريم بناءه او اقله في ملكه
البناء عليه ولو لم يملكه بملك
الغرس لا يفسد ملك الغرس
المصم وادعوا في حقه بملكه
اما المصم فانه على الارض لغير ادن
بأذن ٢٢

عليه حصص تخلص ملك الغرس وتخلصه من ملكه حيث انه شغله بغير حق فيجب التسوية ويجعل ضعيفا لعدم
عائده على صاحب الارض كمن يردانه وان كان كذلك الا ان ذلك لحي صاحب الارض فان شغل ارضه لما
كان بغير حق وجب ان يكون دفع ذلك واجبا على مالك النوى وما يحدث من الضرر عليه ازالة وهو الاصح
ولا يخفى ان تعليل المصم ليس بجيد لانه مشتق من صاحب الارض والنوى فانه اذا ادعاه الى ارضه
الارض لانه لما قلنا ان من شغل ملكه بغير حق لم يورث في الاذن وقد بلغ القصد وحصله
بحال الانتقاء الضرب ومع الضرر الارض هذا اذا كان ملكا للنوع من الارض مما يعاد فصله سواء حصل
ضرر ونقصا ام لا لكن مع انتقاء الضرر الارض ومعه يجب الاذن لما لم يكن ذلك النوع معتادا فصله
فالافق ان حكمه في القلع والبقية حكم الرجوع في الغرس واما المصم في طرح حله للاطلاق على العادة الغا
له لولم يستطع القلع فاداة المستعير في ذلك وهل عليه التسوية اشكاله منشأ من انه كما لا بد من في القلع
باصطلاح العادة ومن انه قلعه باختياره قلد الارض كما كانت لموقيل في وجبه الاشكال بغير هذا كما ان اوجه
وتحقيقه ان الاذن في الزرع اذن في ثوابه التي من جملتها القلع ومضى كان القلع ما دونها من المالك تحت
التسوية ووجه الرجوع لانه قد احدث في ارض الغرس حرجا باختياره فحق عليه اصلاحه ولما كان لا يفي
لانس ان الاذن في الزرع يقتضي الاذن في القلع ولا بد من ذلك فيكون القلع ما دون فيه فلا بد
ما اختلف بسببه مضمونا قوله بجوز للمصم دخول الارض والانتقاء بها والاستغلال بالبناء والشجر وكل ما لا
يضر البناء والغرس اي يجوز له كلها لا يضر البناء والغرس لان ذلك كله تصرف في ملكه اما التصرف في البناء
والغرس فلا يجوز له وللمستعير الدخول في الشجر وحرمة البناء دون التفرج اما التسوية فانه من رتب
الغرس ومثل سقي الزرع واما حرمة البناء فليس تجزى بالتوقف على الاذن وفي ذكره اضاغة المال المنهي عنها بخلاف
التفرج فانه غير ما دون فيه فانه لا يرد لو بطلت المنفعة على صاحب الارض بدخوله في ملكه الا بالاجرة جمعا
بين حفظ المالك في كل من المصم والمستعير مع ملكه من صاحبه ومن اجب ومنع بعض العامة من بيع
ملكه لانه في معرض النقص والحدم وليس بشيء فان الحيوان المرفوع على السلف يجوز بيعه وكذا المستحق للقل
ومضى كان المستحق جاهلا بحال فله الخيار بخلافه اذا كان عالما او نزل عن ملكه المستعير ويجوز بيعها معا
بانفاقا المصم والمستعير وح فينزع المصم على ارضه شغله بالبناء على وجه الاعارة مستحق للقلع على
حد الاجرة خاصة الارض المجر وحصة ما فيها للمستعير قوله ولو اعان الغرس مدة معينة فله الرجوع قبله وقبل
انتقاء المدة لانه اذا رجع قبل انتقاء المدة اذ ارجع قبل الغرس لا يفسد بفساد الرجوع على غرس المستعير بدار
الارض قوله وهو التساوت بين كونها قائمة الى المدة ومعلومة قبل انتقائها اما اعارة الارض تقوم ما قامت
الى المدة المعتبرة وتقومها معلومة لان تقاها الى المدة مستحق الى ان يترك الارض ومن يقوم قائما على حالها
ومعلومة فيما اذا اعان للغرس مثلا واطلق لانها مستحقة للانتقاء مطلقا الى ان يترك الارض وقبله الجوز
قلعها ومن يورث ان الارض لا بد من ثمنها قائما بالاجرة فقد غلط قطعا اذ لا اجرة في قوله ولا الرجوع
بعدها والاراء بالقلع عجبا في بعد المدة المستحقة لان زمان العارية ينتهي بانتهاء ارجح فكون الارض
المصم بغير استحقاق ولا اذن فيستحق الازالة وفي من فصل فصله آخر حاصله انه ان شرط القلع بعد
المدة ونقص البناء وجب ولا ارض عملا بالشرط وكذا لا يجب على المستعير طمر الحفر الاذن فيه الحاصل

مع الارض المستعير
فصاحبها اذا دفع
الانتقاء المدة ٢٢

شغل

بالشرط وان لم يكن شرط عليه القلع واختار المستعبر كان له ذلك والافق عند ان عليه تسوية الارض لانه
 في ارض الغرس قد با باختيار وان لم يختار القلع وارادة المجر فلا بد من الارش هذا يحصل كلامه وهو مخالف
 لما هنا والذي يظهر من مطاوي كلامه ان فائدة تعيين المدة في العارته ان المستعبر لا يجد الغرس مثلاً في كل يوم
 انقضت المدة فبعد لا يجوز والظاهر ان ما اختار هنا هو الصواب لان تاقت مدة العارته تقتضي انقضاءها
 بعد انقضائها نعم لو صح في العقد يكون التاقت بعد المدة المصروف فقط لا المدة العارته كان ما ذكر في كون
 مستعبراً له ولا فرق بين الزرع والغرس على اشكال ينشأ من ان البناء والغرس للتأيد وللزرع مدة منتظرة فليس له
 الرجوع قبلها أي لو اعار للزرع مدة معينة فانقضت ولم يترك فهل يكون الحكم كما سبق في الغرس وهو وجوب
 القلع بحال ان لم يترك بينهما فيكون الحكم في الزرع كما حكم فيما لو اعار للغرس ولم يترك مدة فيجوز الا ان اراد القلع
 في القرب وعدمه اشكال ينشأ من ان البناء والغرس للتأيد فيكون التاقت فيه بأي مدة اراد المجر بعدة تقاو
 الارش بالنسبة المدة بخلاف الزرع فانه له مدة ينتظر فلا يعتد بالتاقت القاصر عنها ومن ان الناس سلطون
 على اموالهم والمسلون عند شروطهم ولم يصدر الا باحة من المالك الى الامد المخصوص وقد دخل المستعبر على القلع عند
 انقضائه فلجأ الوفاء وهو الاصح وضعف الاول ظاهر ولا يخفى ان موضع الاشكال ما اذا لم يكن عدم ادراك
 الزرع مستنداً الى تقصير المستعبر فان احو باختيار حتى صانق الوقت وجب القلع بحال قطعاً وفي الثاني
 الصلح العارته امانة لا يضمنها المستعبر في العارته امانة باجماع علماءنا والنص في اهل البيت عليهم السلام في مواضع
 منها التعدي والتفريط في الحفظ وهو ظاهر ومنها ما اذا اشتراط الضمان بالنقص والالجام ومنها عارته
 على المالك فانها غصب في الحقيقة ومنها عارته الصلح المحرم فانها حرام عليه فيكون منعاً وضامناً
 وهذا ظاهر بالنسبة الى جواز الله تعالى اما بالنسبة الى حق المعبر الذي هو المالك ففيه الكلام السابق ومنها
 عارته الذهب والفضة كما ساقى ان شاء الله تعالى او كانت ذهبا او فضة وان لم يشترط الضمان الا ان يشترط
 اذا كان الذهب والفضة دنائراً او دراهماً فلا خلاف في ضمانها والنصوص في ذلك كثيرة انما الخلاف في الموضوع منها
 وهذا اذا لم يشترط سقوط الضمان اما مع اشتراطه فانه سيقط قطعاً ولو جوب الوفاء بالشرط فله وفي دخول
 الموضوع نظراً لا سبباً في دخول الموضوع من الذهب والفضة في سائرهما انما الكلام في دخولها في الحكم كماله
 في ندرتهما في الحكم بالضمان نظراً لنشأ من تحيل تعارض النصوص فان في حصة زراة عن الصادق عليه السلام
 العارته مضمونة جميع ما استعرت فتوى فلا يلزمك قولة الا بالذهب والفضة فانهما يلزمان بالحديث وان
 صحته ابن مسكان عن الصادق عليه السلام لا يضمن العارته الا ان يكون اشتراط فيها ضماناً وحسب ذلك في الرواية
 عليه السلام مثلها الا ان الاستثناء فيها للدراهم والتحقيق انه لا تعارض لان استثناء الذهب والفضة في الرواية
 الاولى يقتضي ثبوت الضمان في هذين الجنسيتين لان الدراهم فيها للجفص واستثناء الدراهم والدنانير في الرواية الثانية
 يقتضي كون المخرج من الغنوم الدراهم والدنانير فيبقى الغنوم فيما عداها بما جاز فيخرج منه الجنس من حيث هما ذهب
 وفضة لانها احصى من الغنوم مطلقاً ولا تعارض بين الخاص والعام وما ذكره الشارح من ان الدراهم والدنانير
 اخص في الذهب والفضة لخصوصها وبكون الدراهم والدنانير مخصوصين بالغنوم لا يحصل له ولا يطوق
 القوايين لان استثناء الذهب والفضة تارة واستثناء الدراهم والدنانير تارة اخرى لا يقتضي التميز في احد
 المخصصين في الآخر مطلقاً فيخص بكل منهما لان احدهما يخص بالآخر وما توهمه بعضهم من ان احدهما مطلق والآخر

الا الدراهم والدنانير فانها تارة
 وان لم يشرع في ردها تارة
 ٢٢

هذه

٢٢

بند

مقدّم على المطلق على المقيد ليس بشئ ايضا لانه اذا خرج الغنوم الدنانير والدراهم اخرج الذهب والفضة
 في لفظ آخر لم يكن بينهما تماثلاً لانه اذا اخرج الامر الكلي اخرج لبعض افراده كما ان اخرج البعض لا ينافي اخرج
 الكلي فان حصل المناقاة خاصة لان الاستثناء اذ دل على ان المخرج ليس الدراهم والدنانير قلنا الاستثناء
 وان دل على ذلك الا انه يقتضي بقاء الغنوم فيما عداها والاستثناء الآخر يقتضي بقاءه فيما عدا الذهب
 والفضة والاصل منهما ارادة الحقيقة وحملها على الجواز خلاف الظاهر ولا شك ان العدول بهما على الحقيقة
 بعد من استعمال اللفظ بجاز في الافراد الاقل وهذا مما قام الغنوم الا السجاء منهم مع قيام الغنوم
 الارش وهو احول السجاء والاربع الضمان فدخل المصوغ وتوهم غنوم على المداخذ حتى
 تؤدي قوله او استعار صديق في الحرم او كان محرماً عليه ما سبق من الاشكال الا ان يزيد به بالاضافة في
 قوله تعالى لكنه خلاف ما صح به قوله فيضمن ما يجب ضمانه بالمثل ان كان مسلماً والا فالتعدي يوم التلف
 ويحمل على الغنوم من جنس الضمان الى جنس التلف لتعدي العينية فيجب قيمة حرم التلف في قول المصنف
 يوم التلف توسع وهذا هو الاصح كما سبق بانه غير من وجبه المالك كون كل واحد من المقتضين
 في حمل كون العينية مضمونة اذ معنى الضمان كونها لو تلفت بحمل تلك القيمة وهناك اشكال وهو
 وجوب قيمة جنس الضمان لانها ثابتة اول اوقات صيرورته مضموناً على معنى وجوبها وقد سبق في
 مثل هذا البحث في السعوط ولو تلفت بالاستعمال كوجب الحق بالنقص فاشكال ينشأ من استثناء التلف
 الى مادون فيه ومن انصراف الاذن عالمنا الى استعمال غير تلف لقائل ان يقول ان وجه الاشكال لا
 يتعلقان بمسئلة واحدة لان استعمال المتلف ما ان يكون بحيث يتبين له الاذن فيكون ما ذونا فيه
 او لا فعلى التقدير الاول لا يخفى الوجه الثاني وعلى الثاني لا يخفى الاول ويمكن بانه بطريق آخر وهو ان
 يقال منشأ الاشكال من دلالة ظاهر الاذن في الاستعمال على جواز كل استعمال ومن ان الغالب
 في الاستعمال ما لا يكون متلفاً فيحمل الاطلاق عليه والذي يقتضيه النظر ان استعمال المتلف متى كان
 عتق تبارك عقد العارته لا يستعقب ضماناً واختار في التحريم وفيه قوة نعم لو شك في تناول اللفظ
 اذالة فالضمان قوي ولا استبعاد ان يكون من صور الثاني بالوادن في كل ليس وفيه قوة دأبنا لان اذنه
 في ليس في الجملة لا يقتضي الاذن في كل ليس بل فان اوجبه ضمن بالقيمة اخرج حالات الغنوم أي فان
 اوجبه الضمان في الصوة السابقة للاحكام في الاستعمال على استعمال غير متلف ضمنه بغيره اخرج حالات
 تقوية قبل التلف بحمل الاذن على كل ليس غير متلف فالضمان منصف الى حين التلف قوله وكذا لو شرط
 الضمان فنقصت بالاستعمال ثم تلفت او استعملها ثم فرط فانه يضمن القيمة لان النقص غير مضمون على اشكال
 أي وكذا لو شرط المعبر ضمان العين لو تلفت فنقصت بالاستعمال المادون فيه ثم تلفت فانه يضمن قيمة يوم
 التلف خاصة لان النقص بفعل مادون فيه فلا يكون مضموناً على اشكال ومثله ما لو استعملها في الاذن ثم
 فرط في حفظها فنقصت ضماناً ثم تلفت فان الاشكال ات ومنشأ الاشكال من استثناء النقص الى فعل ما ذونا
 فيه فلا يكون مضموناً ومن انما عن مضمونته بالاشتراط والتفريط فيكون ذلك يقتضي مضموناً وفي رواية
 روت عن حفصة السدما يقتضي الضمان والتحقيق ان يقول ان الضمان لاخر العارته التي فرط فيها بعد
 ان نقصت الاجزاء بالاستعمال المادون فيه مع ان النقص بالاستعمال عن مضمون اراد العين لا وجه

في نكاح

تأويل يكون المخرج للمدبر
 فيجب سببه على الذهب والفضة
 على الدراهم والدنانير ٢٢

عليه هو الامم ويحكم ضعيفا
العدم لغزوم وليس في لان
عزود في لوتنا عن مفصو
١٩٩

والمستاد

از الحار المصطفى

16

لكن احسن اذ ليس هناك مدة مقررة ثم الاصل الذي ادعاه في توجيه الاحتمال الاول غير ظاهر لان الاصل براءة الذمة
من خصوص ما ادعاه المالك مطلقا فانه قد علم استيفاء المنفعة التي هي من توابع ملك المالك وقد علم كونها
مملوكة له والاصل عدم خروجها عن ملكه محانا واعلم ان سوق العارة يقتضي الاستفاء بمقتضى الملك على نفي العارة
في ثبوت اقل الامرين وليس بخير لان نفي الاجارة وقد ادعاه المالك فكيف يتعين عليه اخذ اقل الامرين فلا بد ان
يمن المستعير على نفي الاجارة فيتحقق الفان وينتفيح اقل الامرين المدعى واجرة المثل لاسفاء الزائد من المستعير
المستعير ان كان ازيد وان كانت اجرة المثل في المستعير الزائد مستف باقرار المالك وقد لحظ شيخنا الشهيد
فقال ان التحالف قضية كلام المص والحاصل ان الحق بالتحالف هو المعتمد لان كل منهما مدع ومُدعى عليه فاحتمل
المص في لف وهو الاجماع من كلام ابن ادریس وقال الشيخ تان بقدوم قول المستعير وبان بالقرعة لانه امر
مشكل وكل منهما ضعيف فانه مع وجود الدليل الدال على التحالف لا اشكال في قوله ولو ادعى المالك الغصب صدق
مع اليمين لان الاصل عدم اباحة المنفعة والاصل في الطرف الآخر لاستيفاء المنفعة المملوكة للغير الناقلة عن
الاصل وقال الشيخ بقدوم قول مدعى العارية لاصالة براءة ذمته وهو ضعيف ثم ان كانت الدابة باقية ردها
وان تلفت فان وجبنا على الغاصب ثمة يوم التلف فلا بحث وان اوجبنا على القم تحالفا ووجب ههنا قيمة يوم
التلف بانه عليه في لف قوله ولو ادعى استيجار الذهب وسوغناه بعد التلف وادعى المالك الاعارة فان تلف
الاجرة والقيمة اخذها المالك بغنى يمين وان زادت القيمة اخذها باليمين والطرف في قوله بعد التلف يتعلق بقوله
ادعى وسوغناه معترض بينهما وانما ذكره لان شوبج استيجار لم يتبق بانه وجه الحكم ظاهر لانه مع ان
القيمة والاجرة لا تحصل الا خلافا لان ذلك لا قدر لازم على كل من القدرين اما مع زيادة القيمة فان المالك اذا
حلف على نفي الاجارة انتفى فيكون العين مضمونة على القابض بحيث تمتها حين تلفت قوله وقبل التلف للمالك
الانزع باليمين اي لو ادعى ذلك قبل تلف العين انتزعها المالك اذا حلف على نفي الاجارة ولا عوض للمنفعة
لا قرارة بالعارة وان وجب على مدعى الاستيجار اجرة مدة كون العين في ذمة بوعه قوله ويصدق المستعير
في ادعاء التلف لا الرد اما التلف فلا نوله ذلك لا يمكن صدقه فخلد جسده واما الرد فلا نوله انما قضى لمصلحة نفسه
الاصل عدمه بخلاف المستودع لانه محسن وما على المحسن من سبيل ومن هذا يعلم ان الوكيل جعل للمستعير وقرارة
كالمستودع قوله وفي القيمة التقريب او التضييق على راي لانه لكونه عارا منكر للزائد فقال الشيخان وقرارة
قول المالك لانفاء امانه المستعير وهو ضعيف لان تقدم قوله ليس لكونه امينا بل لكونه منكر اقوله ولا
العارة المضمونة عن مضمون الدائن في اتيان البديلة بخلاف العارة التي لا فرق بين كونها
او حلاوي على قول الشيخ ان الحمل جزء من الام ضمانه ايضا لانه جزء من المضمون وجزء المضمون مضمون قوله
الرد على المستعير لانه قبض لمصلحة نفسه ويجب رد المالك على ما كانه عند الطلب وانقضاء المدة لكن قد يقال
هذا بنا فيما سبق من عدم وجوب طم الحفر لوقوع الغرس المالك لانه لم يرد المالك المستعير على المالك ان يبا
المراد رد على ما هو عليه وعلى ما ذكره فقد استنفاد ان المالك اذا بذل الارش الزائدة بالقلع وليس بجيد ان يسلك عليه
ما لو استعار في بلد من بلد المالك الحبل بل اخر فيمكن ان يقال الواجب الرد في بلد العارية لانه الذي لزمه وقت
قوله لورد الى من جرت العادة بالقبض كالدابة الى سائرها لم يرد الوقال الى من جرت العادة بالقبض الخ ويحتمل
لكن ما خالف ابو حنيفة في ذلك الحكم بانه براءة بذلك وليس بشي قوله لو اعاد المستعير فلما ملك الرجوع على

المستعير
سار

دول
حيث

شروع

اولى

شار

شاء واستقر الضمان على الثاني مطلقا على اشكال اي لو اعاد المستعير العين بالمنفعة مضمونة على كل واحد منهما لكونهما
فلما اكد الرجوع على من شاء منهما لكن قرار الضمان على الثاني لاستقرار المثل في يد مطلقا اي سواء كان الثاني عاملا
بالحال او جاهلا على اشكاله الجاهل ببناء من له المثل ومن له المثل ومن له المثل ومن له المثل ومن له المثل ومن له المثل
بغير عوض فكان مغرورا بضعف ثبوتية فيرجع على من عنده وهو الاصح قوله وكذا العين اي لو اذنان العين
لوتلفت على كل منهما فيتغير المالك في الرجوع وقرار الضمان على الثاني مطلقا على اشكاله الجاهل ببناء من نحو ما سبق
والاصح ان الجاهل يرجع على من عنده وهو الاول فيكون قرار الضمان عليه الا ان يكون العارة مضمونة بالاصل واليمين
فان قرار الضمان على الثاني لانه لما دخل على ضمانها والحالة بعض الاعراض يعلم من هذا كل موضع يكون الاعراض
مضمونة على المستعير فقرار الضمان فيها على الثاني وان كان جاهلا وكل موضع لا يكون بعض الاعراض مضمونا
فقرار الضمان فيه على الاول مع حمل الثاني قوله لو اذن المالك في الاجارة او الرهن لزمه القصر الى انقضاء المدة على
اشكال اي لو اذن المالك للمستعير ان يوجع العين المستعارة لنفسه او برهنها على دين على المستعير لزمه القصر الى
انقضاء المدة على اشكال ببناء من اى العارة جارية ومن ان المادون فيه عقد لازم فيقتضي العارية ههنا
اللزوم كالاعارة للدفن وهو الاصح ولم يقدّر المدة في الاجارة لان مدة الاجارة يقل الزيادة ههنا لا في الاعارة
للدفن والنقصا والضرر بذلك متفاوتا وتابينا فلا يصح الاجارة ح بدونه وقد سبق في الرهن حكم
العارية لوله وبضمن المستعير في المضمونة لانه مستعير في جميع المدة ولا يضمن في غير المضمونة لكونه ح امينا
زادون المستاجر والمؤمن لان يدما يدما انه قوله المقصد الثالث في القطة وفيه تفصيل الاول في القطة
وفيه مطلبان الاول الملقوط اما انسان او حيوان او غيرهما يسمى الاول لفظا ولفظا ومسودا للفظ في القطة
اللقوط لان فعلا ههنا بمعنى المفعول كجرح وطرح وانما سمي ملقوطا لانه ملقط ويسمى بسودا لان البند الذي
يكونه قد يسمى بذلك قوله وهو كل صبي ضايع لا قائل له وان كان ميمر كل هذه هي الافراديه وكان عليه ان يد
في التعرف المجنون لانه مجنون عاجز عن دفع ضروراته لانه لا يهتدي الى ذلك وقد ادخله شيخنا الشهيد في عارة
الدروس وقوله بعد ولا يلتقط البالغ العاقل نفهم منه ان المجنون يلتقط ويحمل قوله لا قائل له على ان المراد به
حاله الالتقاط لئلا يتقيد القائل بغيره وبين قوله وان كان له من يجبر على نفيته اجبر على اخذ ويجوز ان يستثنى من
الميمر المراهق لانه كالبالغ في حفظ نفسه فلا يجوز الالتقاط قوله ولو كان له من يجبر على نفيته اجبر على اخذ اي من اب
ويحتمل قوله والنقاط واجب على الكفاية لوجوب حفظ نفسه عن التلف وبدون ذلك هو معرض له ولو جوب
اطعام المضطر وانقاذ من الغرق قوله لا يجب لاشهاد اي عند اخلافا لبعض العادة لان الاصل البراءة نعم
يجب لانه اصون واخفظ وقرب الى حفظ نفسه وخبريته فان القطة تشيع امرها بالعرف ولا يعرف
في القطة قوله ولا يلتقط البالغ العاقل لانه يمتنع بنفسه كالدابة المشعة ولا امتناع ثبوت الولاية عليه ولو
على التلف في ملكه وجب انقاذه كما يجب انقاذ الغرق ونحوه قوله ولو اذبح الملقطان قدم الساقون الاردم
ان كان قبل اخذ وقال كل منهما انا اخذت واحضنه جعل الحاكم في يد من براه منهما او من غيرهما اذ لا حق لهما قبل
الاخذ وان كان بعد الاخذ فلو استويا في اخذ فان تناولا واحدا فقرة واحدة وكانا اهلا للالتقاط
معامل منهما ملتقط وشيئا في حكم ذلك انشاء الله تعالى وانما اعتبرنا اهليتهما للالتقاط لانه لو انتفت
الاهلية عن احدهما لكفره وان لم يكن اللقطة محكوما باسلامه على تردد او فسقه وعدالة الاخرى ووجه قوي

فاصلين

عامة

او حرته وكون الآخر عبد لم ياذن له مولاه فالملتقط هو الآخر خاصة وان تفا في اخذه بل يشترط احدهما فان اذنا
 تراخيه وهو المراد في العارة فانه يبيع لان الملتقط هو السابق ولا يثبت السبق بالوقوف على راسه من غير اخذ
 وبصره فيكون فان تساوى في تقديم البلدي على الغروي والفروي على البدوي والموسر على المعسر وظاهر العدالة على
 المستور نظرا لمراد بظاهر العدالة من عرفته عدالة والمستور مقابلة ومنشأ النظر من ان كل واحد لو انفرد
 لجاز السقاط والا فلا يخفى في التقدم فان تساوى في ثبات ليد كان لكل حق ومن ان الالتقاط للصحة الصبي
 والبلدي اخف لنفسه واقرى الى وصول قربه اليه ثم الفروي والموسر في بطلان من المعسر ومعلوم العدالة
 او ثبوته لا يمكن فستقون مستور وهذا اذا لم نقل باشتراط العدالة في الملتقط اما على الاشتراط كما يراه المصنف
 وجه للنظر في هذا التمسح وسبب في ان الاحوط اشتراط العدالة فيكون الترجيح بهذا الاعتبار لا يقال المستور له
 يعلم مشقة والمانع هو الفتنو لان المستور يدعي العدالة ولم يعلم ما فيها لانا نقول بشرط الالتقاط
 العدالة ومع الجمل به لم يتحقق الشرط فينتفي الشرط ولان الحاكم يارحمة احدهما على الآخر وتساويهما هو غرض
 لا محالة ومع جهل الغير بعدالة احدهما كيف حكم بالتساوي على القول باشتراط العدالة نعم المستور اذا كان يعلم
 العدالة من نفسه واستقل بالالتقاط وبما ثبت من الاوصاف المذكورة في الترجيح غير معلوم والاصل عدم ترجيح احدهم
 على مقابله لان كلاهما اهل للالتقاط وبما ثبت من الاوصاف المذكورة في الترجيح غير معلوم والاصل عدم ترجيح احدهم
 فان تساوى اقرع واشتركا في الحضنة اي فان تساوى الملتقطان وانتفى المرجح اما باستوئيهما في المصفا او في
 القول بان سقاط من المصفا ليس بغير مرجح فقد ثبت لهما الحق ظاهرا باعتبار ثباتهما المدعي للقطعة وانما
 فيجعل التشريك بينهما في الحضنة جمع بين الحقتين ويختل القرعة لان في ثبات الحضنة لهما حيث يجمعان عليها
 مشقة عليهما وعلى الطفل لان ذلك طريقا الى توزيع مصالحه وفي تساويهما مع ذلك قطع الافة وهو الاصح
 بينهما من خج اسمهما كان هو المستحق وقد وقع في الكتاب الغرض ذكر القرعة في قوله مع وما كنت لديم اذ لا يكون
 اقلامهم انهم يكتلهم اذا تقرر هذا فاعلم ان الظاهر المذكور في العارة من القرعة او التشريك احتمالا لان
 سشد كلامه من الشرايع والدروس وكان التساويين هما انه على طريق التحسين فلم يتعزضا اليه شرجه قوله ولو ترك
 احدهما للآخر صح سواء كانا موسرين واحدهما حاضرين واحدهما او كانا حدمهما كما فرامع كسر اللقيط اي لو ترك احدهما
 الملتقطين بقرعة للآخر اللقيط مع مطلقا وان تفا وبما في اليسار والاعسار وعينهما لما ذكر في هذه العارة
 لانه قد تردد في ترجيح الموسر على المعسر والحاضر على غيره فعلى احتمال الترجيح كيف يسوغ ترك الموسر للمعسر
 لغيره نعم على احتمال التساوي قد يستقيم ذلك باعتبار نظم العارة وكذلك اطلاق الحكم في ذكره نظر فان ترك
 احدهما للآخر بخير قبل القرعة او على القول بالتشريك بما على الاول فلان الحق لم يتعين لواحدهما بل
 الثاني فلان ترك احدهما اقرب الى صلاح احوال الطفل اما بعد القرعة فلا يجوز لتعيين الحضنة على من خرج اسمه
 صح بذلك المص في كنه واعلم ان قوله او كان احدهما كما فرامع كسر اللقيط يقتضي ان المسلم لا يرجع على الكافر
 استويا في الالتقاط وكان اللقيط حكوما بكنه وفيه نظر لان كل مولود يولد على الفطرية والتربية المسلم الاثرين
 في صفة ربه مسلما فانما بعد ترجيح قوله ولا يحل لاحدهما بوصف العلامة اي لا يحل لاحد المشركين في الالتقاط
 علام الصبي مثل الخالة راسه ويخوذ لك لانه لا اثر لذلك في ثبات الولاية وفيها كما لا اثر له في ثبات النسب
 وتعيينه لو تنازعا اثبات بنوة ووصف احدهما العلامة خلا فالأب حينئذ في النسب قوله ولو تنازعا اثبات

الثاني

ولا بد

ولا يثبت اقترع لقول ولولو تعايا اثبات بنوة كان ولي لانه لا يكون الحكم مقصورا على الملتقطين
 ولا ترجيح بالالتقاط اذ لا يثبت في النسب على اصح الوجهين واستشكل الحكم في كتاب القضاء وكذا لو
 اقام ما يثبت اي وكذا لمع لواقما ما يثبت اي لواقما كل منهما يثبت بنوته وتعارضنا فانه لا بد من القرعة عندنا
 فلو وفي مرجح دعوى المسلم او الكافر على الكافر والعبد نظر بنشأ من عموم الادلة الدالة على جواز ادعاء النسب
 لكل منهم ومن قوة جانب المسلم والكافر اذا الاصل في اللقيط الاسلام والكثرة والظاهر عدم الترجيح سواء كان
 الالتقاط في ان الاسلام او في دار الكفر ولم ولا يحكم بقرعة ولا كره في دارنا الامع بينه البينة اذا شهد
 البينة بنوته لهما في فوجهم احدهما البينة لان بتعيينه الدار ضعيفة والثاني العلم لان بنوته لهما فولا ثاني
 اسلامه لا مكان امه او جده على القول بتعيينه وفي هذا الحكم عندي تفصيل فان القايل بذلك ان اراد انما اذ علمت
 امومة الكافر له بالبينة ايضا وكذا علم كسر اجدا ذلك يكون كما في الضعف الاسلام بتعيينه الدار فهو صح
 لا يثبت فيه وان كان مراد لا يثبت كسر وان لم يثبت ذلك فليس يثبت لان اسلامه الثابت بتعيينه الدار لا يثبت
 كسرا به فلا يثبت ما ثبت بخبر الاحتمال وكذا القول في القرعة اذا ادعاء رفق واقام بذلك بينة اما لو لم يتم
 بواحد من الامرين بينة فهو على اسلامه وحرية واذا اثبتنا النسب على اصح القولين لان الخاق لمجرد قول الات
 لا يثبت قوله في حق الولد فيما يكون ضررا له لا اقرب فقار الام الى البينة والتصدق بعد بلوغه وجه القرب
 عموم البينة على المدعي خرج من ذلك الا بالاجماع بقي ما اذ علم على الاصل وقد الشيخ يقول دعواها كالا فهو
 ضعيف قوله وسعد في النفقة بالاذن مع تعذرا استيفائها اذا انفق الملتقط على اللقيط بالاذن المعبر شرعا
 وهو ما يخرج عن التزوج وتعذرا استيفائها اما العلم الوصول الى المالك وعدم التطرف بالمالا ويكون المالك لا
 ماله سوى العبد فان الملتقط ان يسعد في النفقة لكن بالاذن المالك مع اسكانه فان تعذر اولم ياذن فباد
 للحاكم ولو تعذر فهو كالدين الذي استع من هو عليه من دايه فقول المص بالاذن قد تنازع كل من قوله يسعد
 وقوله في النفقة ولو حملت العارة على ان المراد ان الملتقط يبيع العبد للاتفاق عليه اذا تعذر تحصيل ما ينق عليه
 منه لوجب ان يترك على بعد للاتفاق عليه من ثمة لانه ج مال شخص آخر فكيف ينق عليه من مال الاول فان نزل على
 اداء النفقة الواقعة بالاذن رجع الى ما قلنا لا قوله فان اعترف المولى بعقده فالواجب القول اي فان اعترف المولى
 بعقده العبد الملتقط وقد حصل الاتفاق عليه واستحق الملتقط يسعد في النفقة بشرائطه فالوجه القول لان افراد
 العقلاء على انفسهم جائز ويحتمل عدمه لتعلق حق الغير به وفيه ضعف لان حق الغير لم يتعلق به بل في ذمة مولاه
 واستحقاق يسعدا هو على تقدير رتبته كما يبيع اموال ساير المملوك لا استيفاء ما عليه ولا جرح عليه في افراد
 كاهو ظاهرو عليه الفتوى ولا يخفى ان هذا دليل على ان المراد يسعد بعد الاتفاق فينتفي الاحتمال السابق المذكور
 ثانيا قوله فيرجع الملتقط علمه بما انفق ان كان العتق بعد قبل البيع اي اذا كان الوجه بقول اقرار المولى
 بعقده فرجع الملتقط المنفق بالاذن على المولى بما انفق ان كان العتق بعد الاتفاق وقبل البيع لانه ان كان
 العتق قبل الاتفاق كان الاتفاق على حرة والرجوع عليه وان كان العتق بعد البيع فلا اثر له لصيرورته ملكا لانه
 لا يخفى ان هذا القيد الاخر مستند رك لان العتق بعد البيع لا يتصور ولا يعد عتقا ولو قال بذلك العتق
 ان كان الاعتراف وعدمه بقوله ولو صحح ان احتمال عدم القيد انما يخفى على تقدير كون الاعتراف بعد الاتفاق
 اما قبله فيقبل قطعاً وكذا ينبغي ان يكون قبل البيع اذ هو بعد اقراره في حق الغير فلا يقبل بذلك البينة وان

شفاة شفاة الى ان يمتنع على
 هذا التعذر لا يمكن يسعد في النفقة
 عليه اذ لو لم يمتنع عليه

بعد انما من المالك او في اوجه
 على التعذر لا يمكن يسعد في النفقة
 وفتوى في المالك

الى ما قبل البيع ولو اقر بعد الاتفاق الى كنت قد اعققت قبل الاتفاق فالظن عدم القبول لاستلزامه اسقاط النفقة التي
تدب لخلها بدمته واثباتها في ذمة العتق فلا بد من تصديق كل من الملقط والعتق او البينة قوله ولو كان بالغا
او جاهلا فالأقرب المنع من اخذه لانه كالمضلة المستعرة ويحمل الجواز لانه مال ضايع والحق انه ان كان يخوف التلف
اخذ والعرق بينه وبين الحق ظاهر فان لم يملك لكونه مالا من ماله الطبع وان كان صغيرا كان التملك بعد التعريف
سواء كان ذكرا او انثى لانه مال ضايع قد انقضى شرعا وكل ما كان كذلك جاز تملكه بعد تعريفه والتعريف
الواجب هو ما سياتي في الاموال انشاء الله تعالى ولا يملك العتق لكونه لا ينفك على شيء لا عبرة بالنقاط
العقد فان ذن المولى صح وانقل الحكم اليه ولا محالة لانه لا يملك العتق لكونه لا ينفك على شيء لا عبرة بالنقاط
فان منافع لسيده فان اذن له في الانقاط او علم به فاقم في يد جاز وكان السيد في الحقيقة هو الملقط والعقد
ثانیه واذا اذن له السيد فالتقط لم يكن له الرجوع في ذلك ولو لم يوجد سوى العتق وخيف على الطفل التلف
بالاقرار وجب على العتق ان لا ياذن لولى كذا قال في الدروس والخبر وعندني في كون هذا لفظا
حقيقه نظر لانفاق الاهلية وانما انقاد للعتق من الهلاك فان رضى المولى بفعل العتق فهو لفظ من الآن والا
فهو مبني على انفاق الكفاية والمكان وان تخرد بعضه في ذلك كما امكن لانه ليس لواحد منهما التمتع
بماله ولا بمنفعة الابا ذن السيد كذا قال في كونه ولا يخفى ان من تخرد بعضه في التمتع بماله من المهر فليس
له الحضنة لانه يلزم منه التصرف في المولى ولو هابا لا مولا لا يقدّر زمان الحضنة فكذلك لا يمكن اخذه
عن المهاباة فنصنع حال الطفل قوله ولا حكم بالنقاط الصبي والمجنون بل ينزع من يد ماله من ماله كونه
ان الذي ينزع القبط الحاكم فانه قال ولو كان المجنون يعتق اذ اذ اخذه الحاكم من عنده كما اخذه لولنقطه
المجنون المطبق او الصبي وهل يكون الانقاط احدهما اعتبارا ولوليه بحيث يستحق التملك بعد التعريف تسه كسائر
الاموال قوله ولا يصح النقط الكافر المسلم ويصح لملكه ما الاول فانه يتمتع بقبول الكافر على المسلم ولانه
لا يؤمن ان يقتله عن دينه فان التقط لم يقر في يده واما الثاني فلقوله مع والذين كفروا بعضهم اولياء بعض
فتكون هذا مستثناة من اشتراط العدالة عند المص قوله ولا الفاسق لان الحضنة استيمان فلا يلقى به على
اقل هذا ليس استيمان حقيقة ولا سقاطه ولا يؤمن من ان يسترقه ويأخذ ماله وجوز صا ح الشرايع النقا
ومنع من انتزاعه منه للأصل والمسلم محل الامانة على ان هذا ليس استيمان حقيقة ولا انتقاضه بالكافر في النقا
الكافر ولا رب ان اشتراط العدالة احوط نعم لو كان له مال فالاشتراط قوي لان الحيانة في مال الشدة لصوف
المطامع امر راجح الوقوع اما من ظاهر حاله الامانة ولم يختبر حاله فانه لا ينزع من يده لان ظاهر المسلم العدا
ولو لم توجد ما ينافي هذا الظاهر قال في كونه لو كان الامام من رافقه حيث لا يدري لئلا ينادي فاذا حصلت الامانة
الثقة به صار معلوم العدالة ولم يوجد ما ينافي هذا الظاهر فان اراد وجوب ذلك شكل فليكنه قال وقيل
لو اراد السفر به منع منه لانه لا يؤمن ان يسترقه وهذا يمكن ان يكون بناء على اشتراط العدالة ويحمل ان الاول
بالاشتراط لوجوب القول بها هنا لشد الحاجة قوله والا قرب بثوب المولاة للبذر والبدوي ومشي السفر وقية
القرب لانه لا مانع الا التمييز وعدم الاستيطان والسفر وليس واحد من هذه صا ح لما نعمة اما السيد فانه
مانع من التصرف في المال والحضنة قد استلزم التصرف فيه وكونه مولا عليه انما هو باعتبار ذلك لا مطلقا
وكذا عدم الاستيطان لا ينافي الحضنة كالا ينافي فيها السفر ويحمل المنع اما في البذر فلان الشريعة اسقطت ولاية

والمراد بالولد
من غير بعض

والنكاح

واثبت عليه الولاية لغرض وجوبه ان اسقط ولاية بالنسبة الى المال خاصة لا بالنسبة الى الحضنة والامقاط لبعض
والامقاط يقتضي الحضنة فقط وبشكل بان الحضنة تستدعي الاتفاق وهو متنع من المهر وجعل الولاية فيه
لا تستدعي الضرر على الطفل بتوزيع امور وايضا فان الولاية عليه واحد فلا يجوز قبيلته ونسبه مطلقا ولا يخ
هذا من قول وهو مختار المص في كونه وشيخنا في الدروس واما البدوي فلان السقاط يؤدي الى ضياع نسبه
الاصح الجواز ومنه يظهر وجه احتمال المنع في منشي السفر والمغند الجواز فيه ايضا والمراد بمنشي السفر من ابتذاله
او قرب منه جدا بحيث صار بمنزلة المسافر له ويجب على الملقط الحضنة والمراد بوجوب ذلك عليه وجوب
ولو بالاستعانة بالغير بحيث يقوم عليه ولا يجب عليه التمتع باستدعيه من ذلك اجماع عادة كالأرضاع وغسل ثيابه
وبذلك ما يحتاج اليه الاتفاق عليه من المال وبهذا يحمل كلامه هنا وفي كونه فانه قال فيها الواجب على الملقط
وتربيته دون نفقة وحضنته قال في الدروس يجب حضنته بالمعروف وهو القيام بتعديله على وجه المصلحة
بنفسه وزوجه او غيره ما قال فان عجز سبله القاضى لانه ولي من الاولاد ولا يكف الله نفسه الا وشيها قوله
وهله ذلك مع التورم والقد استحال ينشأ من شروعه في فرض كفاية فلو لم يقره تع ولا يبتلوا اعلمكم
ولانه استحق الولاية بالاخذ وهذا تقدم به على غنى فوجب عليه القيام بمقتضاها ويحمل جواز دفعه الى القاضى لانه
القاضي ويضعف بانه ولي عام فولا يتدخل من لا ولي له والملقط والخاص في كونه في الحكم في ذلك على الشريعة
في فرض الكفاية هل يجب اتمامها وتعيينها على الشايع ام لا واختار جواز التسليم والاصح العلم قوله والاقر
ان له السفر به والاستيطان به في غير بلد الانقاط لوجه القرب لانه ولي من الاولاد ولا يكف الله نفسه الا وشيها قوله
لان الاصل عدم الحجر عليه في ذلك ولان المنع ربما ادى الى ضرر الطفل ويحمل المنع لان ذلك يقتضي الضياع نسبه
فانه انما يطلب في موضع الانقاط ويضعف بانه ربما كان السفر به محصلا لنسبه والاصح انه اذا كان الملقط
عدا ظاهرا وباطنا جاز له السفر به ولو كان عدا ظاهرا خاصة لم يجوز لانه لا يؤمن ان يسترقه وهو خير وط
قوله ونفقه في ماله وهو ما وقف على الملقط او رقت منهم او وصى لهم ونقله القاضى الى اربابه لاجب
على الملقط النفقة على العتق من مال نفسه بل ينفع عليه من مال اللقط وماله انواع منها ما وقف على
اللقط اى على هذا الصنف كالوقوف على الفقراء وتخوذلك وهو ظاهر ومنه الموهوب منهم اى من
اللقطاء وقبل الهبة لم يحكم كالوقوف الوقف ان قلنا باشتراط القبول في مثل ذلك فعلى هذا الصنف الهبة
كما يصح الوقف عليهم ونقله المص في كونه عن بعض الشافعية وذكر انه قد اعترض عليه بان الهبة لا تقع على غير
معين ثم قال في جوابه وقال آخرون يجوز ان يترك الهبة العامة منقولة السيد حتى يجوز ملكها كما يجوز الوقف
عليها ويح قبله القاضى وليس شيء هذا كلامه وما ذكره حتى فكلما هنا ان اراد به جواز الهبة للهبة فليس يجب
وتختار كونه هو المعتمد وان اراد به الهبة لمعينين من اللقطاء ومن جملتهم ليعتق محض فلا مشقة في الحكم لكن
المبادر من المعانة غير هذا ولا يخفى ان الوصية كالوقف وقوله المص لا يقبله القاضى يعود الى كل الهبة والوقف
وكذا الوقف على القول باشتراط القبول في هذا النوع منه واعلم انه لا ينفع عليه من ماله الا بعد استئذان
الحاكم لانه لا ولاية على ماله وانما له الحضنة فان استعمل بالانفاق من ماله وسألى التصريح بذلك في كلام المص
قوله او ما يد عليه عند الانقاط كالمملوك عليه والمشدد على ثوبه والموضوع تحت والدانة تحت فان اليد
في كل واحد من هذه حقيقة وهي ان الله تعالى الملك وشبهه ماله عطف به كالحاف والظاهر ان قوله عند الانقاط

خطا

مستدرك بل مضى فان ما كانت يده عليه قبل الانقطاع ثم زالت بعارض كطايروا فلت من يده ومقام سقط حكم
بكونه له قول والخيمة والقسطاط الموجود بينهما حجر الصفة اعني الموجود لانها صفة للخيمة والقسطاط بالسببية
والقسطاط ببت من شعر ولا ريب ان اليد في كل شيء بحسب ذلك الشيء والخيمة والقسطاط بتيان فالكون
تحتها وضع لليد عليها قول لا مال لك لها هي صفة لكل من الدار والخيمة والقسطاط ويحمل عودا التي جميع
ما ذكر من قوله كالموقوف الخ لان ما علم ان له مال كما غيره يده عليه لم وما في هذه العلة من الاقضية تخصيص
الملك بالذكر يشعر بان التي لا مال لك لها صفة للجميع لا للمنفعة والا كان ذكر الملك مستدركا ووجه انه اذا كان
يده على البيت فيكون له قول ولا بالكون تحت اذا كان يد على حبل على ارض مباخره ملقون فيها كثر
بالنفسه الى الكثر قطعها اما لو كان الكثر في بيت يملك له باعتبار كون يده عليه فان يده عليه فتكون مملوكا له
قوله وان كان معه رقعة له انه على شكل الحكم له شيء من المذكورات وان كان معه رقعة مكتوب فيها
ان ذلك الشيء له على شكل يشاء من انقضاء اليد واسباب الملك واسكان تروير للخط وانقضاء حجة ومنه
امانة والاخر انه ان اقرت الكتابة فطنا قويا كما نصت الذي تشهد القرائن بصحة خصوصاً ان عرف فيه خط
من يوثق به عمل بها فانما يجوز العمل في الامور الدينية بحظ العقيدة اذا امكن تزويرها وانما يثبت الظن القوي هذا
اذا لم يكن معارض من غيره ولا دعوى ملغ ولا قرينة اخرى تشهد بخلاف ذلك والا فلا ولا يخفى انه اذا
تحقق ما شرطنا لا لا يشترط في الحكم كون الرقعة معه بل لو كان في المتاع او كان مكتوباً عليه لا تفاوت
وان كانت عبارة الكتاب قاصرة ولم يكن له مال استعان بالملك بالسلطان وجواب ان لا يتبرع هو
ولم يجد من يتبرع والاجازة الاقتصار على الاتفاق من ذلك المتبرع بقوله فان تعذر استعان بالمسلمين
فان تعذر ذلك وهو الاستعانة بالسلطان اما لعدم اشكال الوصول اليه او لكونه لا مال عنده او لان ما عنده
يجب صفة فيما هو اوضح من ذلك وجب عليه الاستعانة بالمسلمين ان كان لا يتبرع ولا يجد متبرعا كما سبق قوله
وجب عليهم بذل النفقة على الكفائة اما بتبرعا او قرضا كما صرح به في كونه وهو ظاهر فان الواجب على الكفائة
دفع حاجته المحتاج لا التبرع فان قيل لما كان الملتقط من جملة من يتعلق به هذا الواجب الكفائي لم يخرج الى
تربت الوجوب على المسلمين ولا ومع التعذر فصح عليه بل لا يضر ذلك لتعلق الوجوب به بعد تعذر الاستعانة
بالسلطان قلنا الكلام في تعلق الوجوب به في الجملة مع المسلمين لكن لما لم يجب عليه التبرع كما لا يخفى على المسلمين
وقد جري وجود متبرع او متصدق لم يجوز له الاتفاق على قضاء الرجوع قبل الياس من المتبرع قوله فان تعذر
اتفق الملتقط ببيع ان يراد انه اذا تعذر قاعه المسلمين تبرعا لانهم اذا بذلوا النفقة قرضا لم يكن بينهم
وبين الملتقط فرق بالنسبة الى مصلحة اللقيط فلا وجه لتوقف اتفاقية قرضا قوله فان نوى الرجوع رجع ولا
فلا خلافا لابن دريس فانه قال لا يرجع مع نية الرجوع لتبرعه وهو ضعيف فانه ما دون ذلك شرعا لا
من نية الرجوع وظاهر كلامه في كونه اعتبار الاشهاد مع ذلك فلا يرجع بذوقه وهو مخالف لما سبق مثلاً في
الوديعة والظالم لعدم هذا اذا تعذر عليه استئذان الحاكم والا تعين قوله ولو ترك الاستعانة مع امكانها فلا
لرجوع اذا كانت الاعانة تبرعا فلو قطع باسقاء التبرع فلا مانع من الرجوع قوله ولو ظهر رقه رجع مع
علم التبرع على سببه ظاهر العبارة ان التفصيل السابق آت هنا وهو مقتضى اطلاق كلامه ويحمل لكان
المملوك الملتقط بالوديعة فحق لم يجد ما لا للمالك وتعذر استئذان المالك والحكم اتفق ونوى الرجوع ولا

تجوز العمل في
الامور الدينية بحظ
العقيدة

ولاحاجة الى الاستعانة بالمسلمين له وعليه مع الحرية ان كان مؤسراً او كسوا هذا اذا اكتسب فضل من كسبه
مؤنثه المستثناة في الدين شي فان اكتسب الدين غير واجب كما سبق قوله والا فمن سهم الفقراء والغارمين
اي ويرجع عليه لم يكن مؤسراً ولا كسوا من سهم الفقراء والغارمين من الزكاة بخلاف الامر من تحقق كل من
الوصفين فيه ويسهل بان الرجوع عليه نعم منه ثبوت ذلك جزم ولا يستقيم ذلك في سهم الفقراء لان فضل
الملتقط المقيم الزكاة ما يتوقف عليه الملك وهو نوع اكتساب فلا يثبت الماقلنا ولا بعد جواز الخط المنفق
لذلك بدون فضل الملتقط لتوقف ملكه على قبضه نعم يتصور ذلك في سهم الغارمين لان صيرورته ملكا
للمد بون غير شرط فنحو الدفع الى صاحب الدين وان لم يقبضه المدون ولو حلت العانة على ان المردون
الرجوع منوطا باختيار اللقيط مع انه خلاف المتأخر لم يستقم ذلك بالنسبة الى سهم الغارمين كما حققنا
ولا يخفى ان هذا الحكم انما هو بعد بلوغه اما قبله فلا يمكن الرجوع عليه نعم يمكن الاخذ من ماله باذن الحاكم ومن سهم
الغارمين قوله ولا يفتقر في احتفاظه بالاذن قد ينافي هذا الظاهر قوله في كونه لا ولاية على ماله وانما له حوله
لا ويمكن ان يقال ان المتبرع لا ولاية التصرف ولا ولاية الحفظ قوله ولو اختلفنا في قد لا اتفاق قدم قوله الملتقط مع
يمنية قد لا المعروف لان الظاهر يسا على الملتقط ولم يلتفتوا الى ان الاصل العدم فما زاد على قدر الضرورة
بقوله قوله اللقيط في نفي الزيادة ما زاد على قدر المعروف فلا يلتفت اليه في دعواه لانه ان صح كان مفرطاً ولا
خلف الا ان ندعى الحاجة ونكرها للقيط نعم لو وقع النزاع في عين ماله لانه انفقها صدق بالدين ينقطع المطالبة
بالعين يضمن كالمغاصه ادعى الملق قوله وكذا في اصل الاتفاق وان كان الملتقط ماله اي وكذا تقدم قوله
الملتقط في قدر الاتفاق بالمعروف لو اختلفنا في اصل الاتفاق لما قلنا من الخط ولا يخل في ذلك وجود ماله
للملق لانه لا يسوغ له التصرف في ماله الا باذن الحاكم ولان الموجود لا يتصور كونه المنفق والاصل عدم غيره
فولس المطلب الباقية الاحكام وهي اربعة الاول النسبة فان استلحقه الملقط او غيره للمنفعة لا لاجتماع على الاستحقاق
الرجل الصغير يقتضي حاجته ولا فرق بين كونه ذكراً وانثى لان يستحق مملوك الغير فلا يثبت تجرد الاخرى للمالك
فلا بد من التينة قوله ولا يلتفت الى ان كان بعد بلوغه لتبوت النسبة روعاً فلا يزوج بان كان الاخر قوله فان استلحق
بالغا فانكر لم يثبت هذه مذكون بالاستطراد او يكون المراد استلحاق اللقيط بعد بلوغه قوله الثاني الاسلام وانما
تحصل بالاستقلال بمباشرة البالغ العاقل ومن البتة وان كان ميمراً لانه غير مكلف فلا يكون اقرباً بالشهادتين
معتد به وكذا المجنون قوله لكن يفرق بينه وبين بوبه خوف الاستئذان وجواب الاستئذان مصدر استئذنه عن كذا
اي طلب نزوله عنه والمراد انزال والديه كما فرق له ما اظهر من كلف الشهادة وفي بعض النسخ خوف الاستئذان
وهو مصدر استئذنه عن كذا اي ازاله والشيخ قوله انه يحكم بالسلامة اذا بلغ عشرين وهو ضعيف قوله وغير المميز
والمجنون لا يتصور اسلامهما الا بالتبعية لا بخفى ان المميز ايضا كذلك لكن اظهر الشهادتين منه نوبت وجود التفرقة
بينه وبين بوبه بخلاف من لا يميز لانه بمنزلة سائر الحيوانات قوله وهو يحصل بان يولد له الاول اسلام اخذ الا
وكل من انفصل من مسلم انفصال النطفة من مسلم موجب للاسلام قطعاً حتى انه لو بلغ الولد فاطم الكفر كان مرتداً
لان جزء من مسلم حقيقه اما انفصال الولد من مسلمة فانه ان كان بخلاف اسلامها بعد العلوق مع كفا الاب
يكون نجيته الولد لها في الاسلام مسبوقه بتبعيته في الكفر فذلك قل لعدم الحكم لو بلغ فاطم الكفر لم يبق كونه
على الحكم بالسلامة فهو مرتد عن ملته بقول توبته ومثله ما لو تجدد اسلام الاب بعد العلوق والام كافرة وهو مختار

بوين

المص في كونه وعدم الفرق لا يخفى من قوة والدي حكاية شيخنا في الرد على من قد ادعى كونه كافرا
 فيكون في المسئلة ثلثة اقوال وقد صحح المص في كونه بذلك وعدم الفرق هو الذي يرشد اليه اطلاق عبارة الكتاب ووجهه
 ان الاسلام يعلو ولا يكل مولود يولد على الفطرية ولو اية الصدوق عن علي عليه السلام اذا اسلم الاب جاز الولد الى الاسلام
 فمن ادرك من ولده دعى الى الاسلام فان ابا قتل قال في الرد على من ادعى كونه كافرا وهو يرضع في الباب قوله ولو طرأ اسلام احد الابوين
 حكم بالاسلام في الحال وكذا احد الاجداد والجدات ولا بد لاب يتبع الجدة ويكون اصالة فيكون اصلا للطفل بطريق
 ابي فان من بلغ مجتوبا حكم بالاسلام اذا كان ابوي مسلما فولد المجتوب حكم بالاسلام لذلك ولان الاسلام للتعليل في
 ادنى سبب قوله وان كان الاقرب حيا على اشكال ينشأ من ان سبب التبعية القرابة وانما لا تختلف بجهة الاب ولا
 موته كسقوط القصاص وحذف العذف ومن شفاء ولا يترك الحضانة للمجدين مع الابوين ويضعف هذا بان اخبرنا
 لاني في ثبوت التبعية للمجدين مع ثبوت لولائته والاولوية للحج في النكاح عندنا والاصح عدم الفرق بين حياة الاب وموته
 قوله بتبعية السبا في المسلم على راي ابي سبي منفردا هذا قول الشيخ في ط لا التي ابطال خبره بسبب تبعية الابوة وتبعية الابوة
 هنا منتفزة والاسلام على التبعية لا طريق اليه الا بتبعية السبا ويضعف بان تبعية الابوين ثابتة شرعا مقطوعة
 ولا دليل على التبعية للسبا نعم يحكم بظاهرها خاصة بتبعها للشهاد فاعلم بالفرق اذ لا بد من مباشرتها واستخدامه وهو
 الذي استقر عليه راي المص قوله ولو كان معن احد ابوين الكافرين لم يحكم بالاسلام لان تبعية السبا في حيث ينقطع عن
 ابوين فاما التبعية معن واحد منهما فان التبعية لها في الاصل فتقدم قوله ولو سباه الذي يحكم بالاسلام وان باعه من
 مسلم لان الذي لا يتبع في الاسلام اذ لا حظ له في الاسلام وتبعض الشافعية حكم بالاسلام بذلك لان الذي من اهل دار
 الاسلام وبعبارة بعد ذلك من مسلم لا يقتضي الحكم بالاسلام لان تلك المسلم طواغية وهو كافر وانما حصل التبعية في الابد
 قوله بتبعية الدار في المراءى الامر الثالث مما به حصل التبعية في الاسلام تبعية الدار وهذا القسم هو المراد في المقطع اذ
 لا معنى لتبعية الابوين والسبا في اسلام اللقيط قوله فيحكم بالاسلام كل لقيط في دار الاسلام الا ان يملكها الكفار ولم يجد
 فيها مسلم واحد فيحكم بكفره المراد بدار الاسلام في عبارة دار خطها المسلمون كسواد والكوفة والبصرة اودار فتمت المسئلة
 كذا ابن الشام فيحكم بالاسلام لقيطها والدار التي كانت للمسلمين ثم غلب عليها الكفار كطرموس وشوا حل الجرفي بلاد
 الشام والذي في الرد على من ادعى كونه كافرا ما ينبغي فيها حكم الاسلام ولا يكون بها كافرا معا هذا وهو اضبط من الذي
 ذكره المص ولا ريب ان التي غلب عليها الكفار لا تحكم فيها بالاسلام الا اذا كان فيها مسلم يمكن تولد عنه فان
 لم يكن حكم بكفره قوله ويكفر كل لقيط في دار الحرب الا اذا كان فيها مسلم ساكن ولو وجد جارا او اسيرا ويحكم بكفره كل لقيط
 في دار الحرب الا اذا كان فيها مسلم ساكن بها ولو انه واحد وهو جارا او اسيرا ونحوهما بشرط ان يكون تولد عنه عادة
 ولا تكفي المادة من المسلمين اذ لا تبعية في وقت السكون لاسفاء مقتضى التبعية وهو وجوده ج قوله فان بلغ واخر
 عن نفسه الكفر في الحكم برده تزدن يشاء من صنف تبعية الدار اي لو ظهر انه كافر بعد بلوغه ومنشأ التردد ما
 ذكره ومن سبق الحكم بالاسلام ولا بعد الحكم برده يستول الحكم بظاهرها رتد واجراء احكام اولاد المسلمين عليه ولان الاسلام
 هو الاصل لان كل مولود يولد على الفطرية واظهار الكفر بعد بلوغه لا ينافي في اسلامه السابق وهذا قوي نعم لو علم كفر
 آباؤه واظهر الكفر بعد بلوغه فليس يتردد قطعا قوله الثالث الجناية وعاقلة اللقيط الامام اذا فقد النسب لم يولد
 احدا دون اللقيط اي وعاقلة اللقيط الامام دون اللقيط وما بينهما اعتراض ولا يخفى ان مولاه اخذنا ما بعده
 بعد بلوغه قوله ولو جني على طرفه الاقرب مع ضعف جواز استيفاء القصاص والدية وجه الفرق ان القصاص

لان الاب يتبع
 جوار

فجوز للمولى استيفاءه او اخذ الدية مراعى المصلحة في ذلك ويجعل العدم لان الشفيع مطلوب بكل واحد من الطرفين
 بقوت والاصح انه اذا امتنع المصلحة لعدم الامور على المولى بمقتضاها فانه ربما خشي في اداء الامور فهذا انما
 هو في الصغير اما المجنون فان المولى يعتمد في امره المصلحة جزما والفرق ان المصلحة غاية في نظر وهو البلوغ بخلاف
 المجنون فانه لا غاية له والجنون والتاخير الى غايته غير معلومة فتقويت قوله ولا يتولى الملقط ذلك مثل
 الحاكم لان الملقط لا ولا يتركه على اللقيط سوى الحضانة قوله ولو اخذ الحاكم الارش في العبد مبلغ وطلب القصاص
 فاشكال فيشأ من ان اخذ المال للمجبرة او لاسقاط القصاص هذا تفرع على الاقرب وهو جواز كل من الارش
 القصاص والدية للحاكم بحسب المصلحة والمراد بالارش هو الدية ولا يخفى منع هذا الاشكال لان المجبرة هي بعد
 الحق من جانب من هو عليه وهذا المعنى مستف هنا والمأخوذ برأي الحاكم وتبعية المصلحة انما هو في الدية ومع
 اخذها كيف ينبغي القصاص وبعد جرحه بمحل النزاع يسقط هذا الاشكال بان يقال اخذ المال ان كان برضا لا
 فانما يكون عوضا عن القصاص لانه الفرض فان المفروض انه لم يدفعه منه وتبرعا فان صح اخذ عوضا
 الحكم بسقوط القصاص والامر بحل اخذ المال وحيث حكمنا بان يجوز اخذ عوضا مع المصلحة وجه القول بسقوط
 القصاص وهذا هو الاصح قوله الرابع في المجنة فان لم يدع احد رقة فالاصل الحرية لان الحرية انما تثبت بالكفر الاصل
 والسبي والاصل عدم هذا الوصف وان كل انسان يفتي في الولادة الى ادم عليه السلام فيستحق الحرية الى ان يثبت
 خلافا ولو لم يحكم بها في كل ما لا يلزم عن شيئا فملكه المالك يفر من قلع عليه شيئا كما يجوز جرحه على الاصل مع
 عن المعارضة لا شبهة فيه فيحكم بملكه المالك اذ لا مانع فنجح اجراءه على الاصل ولو تلف عليه شئنا حكمنا بتبعية لان
 الاطلاق يقتضي ضمان امان مع المعارضة وهو ما اذا اقتضى الزام عن شيئا فيساقى حكمه فان قيل التزم يقتضي الزام
 عن شيئا لا يلزم على تقدير الرقبة كالقصاص اما تفرع المال فانه ثابت على كل تقدير ولم يميز له لست الملك هكذا قاله
 الشرح وحمله ابن ادریس على بيت مال الامام وعن المفيد المصريح بان لست بالمسلمين وقال الشيخ ولا للمسلمين
 وما ذكره ابن ادریس وهو المجنة لانه من جملة من لا وارث له قوله وان قتل حر فالاقرب سقوط العقود للشبهة واحتمال
 الرقبة اذ قيل الملقط حر فاما ان يكون عبدا او خفاء فان كان عبدا فالاقرب عند المص سقوط العقود للشبهة حيث
 انه لا يقطع بثبوت الحرية لاحتمال الرقبة فعقل المص واحتمال الرقبة عطف تفسيره للشبهة ومتى ثبت في شرط القصاص
 انتهى وان فادرك الدماء استدرت فيجب فيها رعاية الاحتياط ويحمل الثبوت للحكم بحرية ظاهرا واجراءه با في
 احكام الحرية مثل ما يعنه ومناكحة فنجح اجراءه للجميع لان الشوط واحد فيجب لدية واقل الامور منها ومن القيمة
 على اشكال اي تخين اذ حكمنا بسقوط العقود للشبهة فنجح الانتقال الى الدية كذا ومن اشك فيها وفي الرقبة فنجح اقل الامر
 لانه المستحق والزائد مشكوك فيه للسكينة في سببه ولقابل ان يقول ان الواقع لا يخفى من رقيقته وحرية فلا بد من احدهما
 وعلى تقدير كان فلا يكون الواجب واحدا من الامور المذكورين لانه ان كان حر فالواجب القصاص والدية و
 الاحتياط المذكور معا رضى باحتياط منه فان الجاني رما رضى بالقصاص ولم يرض بالدية ففرض عليها الزام بالم
 يثبت عليه فيكون باطلا وان كان رقا فالواجب هو العمة لا الدية بسبب احتمال كون الواجب والدية على كل من التقديرات
 الذي انحصر الواقع فيها وكذا يتبع كون الواجب هو اقل الامور مطلقا على كل تقدير الحرية والرقبة على انه لو أدى الى استفا
 حق معلوم الثبوت قطعا وذلك اذا قطع منه طرفا واحدا مما الكرامة والآخر الكرامة وحيث يطلب اللوازم كلها
 تعين الحكم بالقصاص ولو يترك انا حكم بجواز مناكحة مع ان الفرج مبني على الاحتياط التام وينبغي جميع تصرفاته

غير رقيقته في انما هو مجموع من لا ارادة
 وشفيع في كل واحد من ولد من ولا ارادة
 هناك ان الواجب القصاص من غير رقة
 المال وان كان

تلفيه حكمه فاما المراءى المراءى
 شيئا

ط

استنادا الى الحكم بحرية ولا من كان ظاهره ظاهر الحرية بحكم له بالتصا من مع انه قد يتطرق الاحتمال الذي
ليس واليه النظر الحكم بالتصا من لانه اسلم من ان كتاب ما لا يدل عليه دليل ولو ظهر خلافه فهو في بطلان لانه
من خطأ الحكم هذا كله اذا كانت الجناية عمدا ولو كانت خطأ فعلى ما اختاره المصنف من الدية من غير اقل الامرين
والاصح الاول قوله وان ادعى رقمه يقبل من غير صاحب اليد ولا يثبت الاستدلال الى الالتقاط فان سئل
الى غير حكم ظاهر على اشكال اي ان ادعى مبلغ رقة فالفعل مبنى للمجهول او للعلوم ويرجع الضمير ما سبق في قوله
فان لم يدع احد رقة اي وان ادعى احد رقة فلا يخفى اما ان يكون المدعي لا يملكه او يكون له يد في الاول لا يقبل
دعواه بدون البينة وفي الثاني لا يخفى اما ان يكون اليد مستندة الى الالتقاط او الى غيره ففي الاول لا عين بها
للحكم بان سببها الالتقاط الذي لا يثبت الملك والاصل الحرية فلا تتبع دعواه الرقية بغير حجة وليس ذلك
كدعوى المال الذي التقطه لانه ملك على كل تقدير فليس في دعواه بغيره عن صفته وان كانت مستندة اليه
غير الالتقاط فانه يحكم بها ظاهرا قاطعا للشيخ على اشكال نيت من ان ظاهر اليد الملك ومن هذا في غير من ثبتت
حرية ظاهرا واللفظ محكوم بحرية ظاهرا قال الشيخ في كل حكم له بشهادة اليد مع البينة واعلم ان في تصور
هذه المسئلة خفاء فان ثبتت يد اخرى مع يد الالتقاط لا يكاد يتصور فان اللقيط من لا يد عليه فحق كان لاخر
يد عليه فليس يلغى ثم انرا اذا كان لشخص على اخريد وسلطنة يكون محكوما بكونه رقالة من غير اشكال فاي وجه
لهذا الاشكال وينبغي تنزيه العادة على ما ذكره الشارح عبد الدين بن ابي الملقط اذا ادعى رقة واستند اليه عليه
غير الالتقاط كان قال هذا عدي وكان له عليه يد ثم صلب بالنقطة فتجرح الاشكال وان كان خلافا للمتبادر في قوله
استندت لانه يقتضي الاسناد في الواقع فكان حقا ان يقول فان استند الى غيره ومنشأ من ان اليد ثابتة
وقد استندها الى ما يقتضي الملك فلا يتوقف الحكم بدلا لنتها على الملك على العلم بسببها ومن ان الالتقاط هو السبب
المعلوم والاصل عدم عني في حال اليد عليه وهو ال على الحرية فتحاج الملك الى حجة وليس هو كالد الذي لم
يقان بها وصف الالتقاط لانتفاء المنا في معها فيقضي فيها بالملك والرد في ذلك مجال ولا يخفى ان قوله
منها اذا استندت الخ لا يخفى من مناقشة لان المراد دعوى الضمير الى غير صاحب اليد فكان حجة النكاح في قوله فان بلغ
وانكر في روال الرق اشكال اي بناء على الحكم بالرقية ظاهرا في المسئلة السابقة لو بلغ اللقيط فانكرها ففي روال
الرق الذي ثبت ظاهرا اشكال نيت من بؤته فلا يتفق الا بحجة شرعية ومن ان اصل الحرية وبثوث الرق ظاهرا
في المسئلة السابقة كما بينها عليه لا متناع الرقية مع الحكم بالحرية وعدم اللفات الى الدعوى وعلى ذلك التقدير
فلا يخفى ضعف الاشكال لانه اذا حكم برقة لليد لا يثبت اليه ان كان بعد بلوغه في سائر نظائره ولو اقام بينة
حكمها سواء اطلعت واستندت الى سبب كارت او شرا يقبل في حاله لئلا يهداها بالملك ولا يتوقف قبولها
على الاسناد على سبب والاطلاق ضد الاسناد الى سبب والاطلاق لو قال اذا استندت لكان ولي كما لا يخفى قوله
بشهادت بانه ولد مملوكه فاشكال نيت من انها قد تلحقا ومن انه نداء مملوكته والاصل تبعيته لها والاصح العدم
لانها شهادة بالاع من الدعوى فلا يثبتها وقد رجح المصنف كتاب القضاء عن هذا الاشكال الى غير عدم القول
قوله ومن بلغ فاقر بالعبودية حكم عليه ان جعلت حرية ولم يقربها او لا قطعا للعلوم اقرار العقل على انفسهم
وينبغي ان يثبت بما اذالم يستلزم الاقرار بضياع حق اخا والزانية حق قوله ولو اقر لولا بالحرية ثم بالعبودية فالأقرب
القبول لوجه القرب عنوة نفوذ اقرار العقل على انفسهم جازي وقال الشيخ لا يقبل لانا حكمنا بحرية والزمنا الحكم

من الحج والجهاد وغيرها وبوردة ان ذلك يقتضي عدم قبول اقرار من ظاهر الحرية لوجوب ذلك عليه وهو
معلوم بالطلان ولا يخفى ان اقراره بالحرية لا يقتضي كونه حرا في نفس الامر وربما كان الحال غير معلوم عند
ثم تجدد العلم به وانما يقبل اقراره فيما لا يضر بعينه قوله ولو اقر ولا بالعبودية لواجب فافكر فافكر لعينه
فاشكال نيت من ان الحكم بحرية برة الاول اقراره ومن عموم قوله اقرار العاقل الاصح الثاني لان رد الا
لا يقتضي حرية انما يقتضي كون الرقية التي اقربها للسلطنة وهذا المرجع عن الانكاح والى الاقرار وقيل وربما
لم يكن عالما بحال او كان عالما او تعذر اللذبة ولا يمنع شي من ذلك فتولد اقراره الثاني قوله فيسرى النكاح
لو كانت امرأة اي لو كانت المملوطة امرأة واقرب بعد النكاح بالرقية ولم يقرب بينة فان النكاح يسرى اذ لا
يسمع اقرارها فيما يضر بالزوج قوله ويثبت للاستدلال امر من من النسي وهو المثل لانه ان كان النسي اقل
فالزيادة التي مستندة لها مجرد اقرارها لا يخفى وان كان مهر المثل اقل لم يحل السيد المطالبة بالزيادة لان الواجب
على تقدير ملكه اياها فهو مهر المثل وهل يجب على الزوج بذلك الزيادة وجهان احدهما العدم لانفاق الزوجية السيد
على عدم استحقاقها وهو قريب من هذا اذا لم يكن قد سلم الزوج المهر اليها فان كان قد سلمه لم يكن السيد المطالبة لما
تقرر من عدم سماع اقرارها فيما يضر بالعبودية لو عدتها لثقة اقرارها سواء كانت رجعية وبائنة حائلة او حاملة لا
الحامل يعتد بابعد الاجلس لان قصورها يقتضي سقوط حق لطلاق لانه في الرجعية يسحق الرجعة في آخر عقد المدة وفي
البائنة يحرم على العني التصريح لها بالخطبة لحدة دونه لانه لجوء التصريح في بعض اقسام العدة البائنة ولا يستثنى
ذلك المطلقة الحامل البائنة اذا قلنا ان النفقة لها وكذا من جرى مجراها لان الزيادة من النفقة يسقط باقرارها
وتصدق السيد فسحق حقه بغير معارضة قوله وفيه الوفاة باربعة اشهر وعشرة ايام لان الجهاد واجب وهو حق
للزوج ولان في تعجيل النكاح اضارا بالورية لانهم يتألمون بذلك ويحتمل عدة الامنة لانه لا حق للزوج في عدة الوفاة
بل هي محض حق الله تع بخلاف هذه الطلاق لانها لحفظ ما يملكه ولو قد فادى رقة وادعى الحرية تقابل
اصلا براءة الذمة والحرية فيثبت التعزير هذا راجع الى اصل الباب اي لو قد فادى العتق فادى رقة وادعى
فولو لم يثبت التعزير لقتل الاصلين فيرجع الى المتيقن وهذا احد القولين والآخر ثبوت الحد والقتال
الذي ادعاه غير واضح فان اصل براءة الذمة قد تحقق الانتقال عنه باستعمالها بعقوبة قد من حكم بحرية
وجرت احكام الاجراء عليه وهو الاصح قوله ولو قطع حره بقا بلا ايضا لكن الاقرب هنا القضاء لان
العدول الى القيمة مشكوك فيه ايضا بخلاف التعزير المعدول اليه فانه متيقن اي لو قطع حره اللقيط المحكوم
بحرية تقابل اصله هنا ايضا لكن الاقرب هنا بثبوت القضاء ولا يقال الحكم متناهيان لان تقابل الاكثر
في المسئلة الاولى والثانية قائم فالحكم بالتعزير هناك لاحتمال الرقية وبالقضاء هنا الذي لا يثبت الا على
تقدير الحرية مما لا يجتمعان لانا نقول المانع من اخذ الدية في الثانية قائم لانه انما يثبت على تقدير الرقية وهو
مشكوك فيه والعدول من مشكوك فيه باطل فنعين الاخذ بما دل عليه المرجح وهو اصل الحرية بخلاف التعزير
فانه ثابت على كل من تقدير الحرية والرقية والمشكوك وهو الزايد يسقط ونوف بالمعلوم والى هذا الجواب
اشاد بقوله لان العدول الى القيمة مشكوك فيه ايضا الخ ويشكل ما ذكره من الفرق فان التعزير غير واجب
على تقدير الحرية بل الواجب قدرة في ضمن الحد والتعزير هو ذلك القدر المحض دون ما زاد فالعدول اليه
ايضا عدول الى مشكوك فيه ثم يسقط بما ذكره سنا نقا في الجناية على النفس ولا يتوهم ان الامر في الطرف سهل

ول

الى مشكوك فيه

في النفس لان الاقتصار في الطرف قد يرسى الى النفس ثم يقال ان قوله لان العذر الى القيمة مشكوك فيه فيقتضي
الحالة في العذر الى القيمة التي هي فرع الرقعة ولم لا يجوز ان يكون العذر الى الدابة التي هي فرع الحوت اواقل الامر
الذي هو المتيقن على كل من المتدينين والمجان كل ذلك ضعيف بل اجزاء احكام الحوت هو المعتمد لان العذر
عنها خرج عن الحكم الشرعي المجرد الذي كما حققناه قوله ولا ولاية للملحق عليه بل هو سائبه ان يقول من شاء
قد علم غيره ان ولاية الملحق على اللقيط انما هي في الحضنة لا في غير ذلك فهو سائبه له ان يقول من شاء
بعد الموعود في الفصل الثاني في الحيوان ويشي ضالته ويجوز لكل بالغ عاقل على كراهيته ان يتدخّل في البالغ
العاقل المرتد عن فطن مع انه ليس له ان يلقط ولو التفتت على انه لو جاز ان يباحات هل ينقل الى ورثته
ام لا فيجوز انزعابا من يد كل احد فما حكم به باقي مثله هنا قوله الامع تحقيق تلفه اى على كراهيته الا في
هذه الحالة فتزول الكراهية في الكثرة اياها اذا تحقق التلف فانه زول الكراهية وتبقى طلقا بدلا على الكراهية لو
الباقر عليه السلم لا ياكل الضالة الا الضالون وهو مخصوص بقوله الصادق عليه السلم الضال لا ياكلها الا الضالون
اذا لم يجر فوها فان مفهوم الشرط معتبر في نفى الكراهية مع تحقيق التلف مستندا الى الاصل فان قيل
فعل هذا بخفض الكراهية بما اذا لم يجر فوها وان لم يتحقق التلف قلنا الكراهية فيما عدا هذه الصورة بالاجماع
ورواية الشاة يجر منها عدم تحقيق التلف حيث قال عليه السلم هي لك ولا حيتك وللدائب تكون قوله على التمسك
وما احب ان اسمها عن منافع لما قلناه قوله وان كان عيدا سواء اذن المولى ام لا اذا لم يبنه لانه اهل للاقتناء
وظاهر كلامه ان هذا الحكم لاجماع او كما قرأوا فاسقا لان التقاط الكتاب والكارو والفاستق اهل قوله
ضايغ لا يد احد عليه قد يقال ان قوله ضايغ مخرج عن قوله لا يد احد عليه لان المراد بالضايغ الضال ولا يكون
ضال اعم بثبوت المبد عليه وجواب بان المراد ضايغ عن مالكه وما هذا شأنه لا يمنع ان يكون عليه يد ملحق
آخر سابق ورجح فلا يجوز للاختصاص في القاطه واعلم ان قوله كل حيوان يستثنى من عموم ما سنده كونه تعدد له
في الفلاة والضايغ في العران لا يجوز اخذه ولا بعد لقطه قوله فالبعير لا يؤخذ ان كان صحيحا او كان في كراهية
لكنني عن التعرض اليه في كل من الموضعين في رواية هشام بن سالم الحشنة عن الصادق عليه السلم والكلام به هو
العشيرة ويرسل الحاكم في الحي فان لم يكن باعير وخلف منه لما لك طاهر ان الحاكم انما يبيعه مع فقد الحي
وفي الدروس انه يعتمد من الامرين ما يراه مصلحة وهو حسن ولو لم يجد الحاكم فهل يسوغ له بيعه وعلى تقدير
البيع لو اتفق عليه هل له الرجوع اذا قصده ام يكون كالشاة الماخوذة من العران كل يحمل قوله ولو تركه من
جهد في غير كراهية وما جاز اخذه للاختصاص الدالة على ذلك وظاهر قوله امين المؤمنين عليه السلم انه ان تركها في غير
كراهية وما في الذي احياها ان لم يترك في كراهية ولا ماء هناك او بالعكس لو خذ لا شفاء الامر من حج ولا انها لا
تعيش بدون الماء وضعها بمنعها عن الوصول اليه قوله ومليك الوليد ولا ضمان للاختصاص والصحة في ثبوت
على وجه انقطع سبيل المالك عنها فان في صحيحه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلم من اصابت الا ان يعال
في فلاة من الارض قد كلت وقامت في سبيلها صاحبها لما لم يتبعه فاخذها عن فوام عليها وانفق نفقة في
احياها من الكلال ومن الموت فهي له ولا سبيل له عليها وانما هي مثل الشئ المباح والنظر ان المراد بالمالك ما كان
الدواب التي تحمل ونحوها بدليل قوله قد كلت وقامت في سبيلها صاحبها لما لم يتبعه والرواية بصريح في
عدم الضمان قوله وفي رد العين مع طلب المالك اشكاله ينشأ من عموم قوله الباقر عليه السلم في رواية فاذا

جاء بها ردة اليه ومن حصول الملك الثاني فلا يزول والاصح علمه فوجب الرد للنص الصحيح في الرواية
السابقة ودعوى الشراح ذات عموم غير جيدة لانها بالاضافة الى الرواية الاولى لا تخص فتكون معتلة
وهو مختار للمص في الحرر وشيخنا في قوله وكذا التفصيل في الدابة والنقرة اى التفصيل يكون التمسك
من جحد وكونه في كراهية وما وعده الى آخر الاحكام السابقة لشمس رواة ابن سنان لها ورواية
سميع عن امير المؤمنين المذكور بعضها سابقا والمذكور فيها الدابة والبغل والكارو كذلك وقيل
يجوز اخذ الحمار مطلقا لعدم امتناعه من الذئب كونه في سبيل وما الشاة فتؤخذ وتبغى والاخذ
بين حفظها لما لكها او دفعها الى الحاكم ولا ضمان فيها اى في الموضعين المذكورين لان الحاكم وحده
الغائب فالدفع اليه مع تعذر المالك كالدفع الى المالك وحفظها بنفسه جائز لانه امين في سبيل
ملكها والضمان على اشكاله ينشأ من عموم فاذا جاء طالمه ردة اليه ومن اطلاق رواة ابن سنان الشاة
لكن فيها ما قد بني في الحكم المذكور في الشاة وهو قوله عليه السلم وسبيلها صاحبها لما لم يتبعه فان هذا
غير شرط في جواز اخذ الشاة وملكها اذا كانت في الفلاة ولا ريب ان الضمان يحوط واربع فان قيل
اذا جاء صاحبها وهي موجودة فعلى الضمان جحد لها عليه وذلك مناف للملك قلنا لا منافاة لجواز
كون الملك متزولا فان قيل متى تحقق الضمان قلنا الطائر لا يخذ من حين ملكها صار من مملوكة عليه
فان جاء المالك ردها بعينها ومع التلف يضمن وهل يجب تعريض الشاة الماخوذة من الفلاة قال
في كراهية العلم لظاهر قوله عليه السلم هي لك ولا حيتك او للدائب فان المتبادر منه ملكها بغير
وليس يقيده بالتعريف باولى من تقيد دليل التعريف بما عدا الشاة وهذا قوي متين في كراهية وكذا
صغار الشاة والابل والبقر وغيرهما اى حكمها في جواز اخذها في الفلاة حكم الشاة استند في كون ان علمنا
لكن توقف فيه ابن سعيد نظر الى مورد النص والاصح الجواز وفي قوله عليه السلم في الشاة هي لك ولا حيتك
او للدائب بما عدا الشاة لا يمنع من صغار السباع وهل يجب التعريف بالظن اذ لا معارض له في جواز
اللقطة سنة وهل يضمنها لو ملكها المالك لو وجد الظاهر نعم لعدم المسقط وعموم الرواية عن الباقر
عليه السلم قوله ولا يؤخذ العنق لان المملوكة وسبيلها مما يستع بعدد قال في الدروس لان تخاف ضايعا فالأ
الجواز لان الغرض حفظها لما لكها لا حفظها في نفسها والامان بالقاط الاثان لانها محفوظة في نفسها
خف كانت وهذا بعينه كلام المص في كراهية الا انه زاد على خوف ضايعها عجز ما لكها عن استرجاعها اى
خوف ذلك كما هو ظاهر العبارة وما ذكره وجهه وتعريف سنة قوله اما العران فلا يحمل احدها في الضوال
فيها وان لم تمتد كطفال الابل والبقر ولا كلام في الحكم لكن الذي يروى من العران لا ريب ان ما بين السبع
عران سوى كانه يمتد اهل الامصار والقري واهل البادية وهل المزارع والبساتين المتصلة بالبلد
ولا يفتقر الناس غالبا من العران ليس بعيد ذلك قال في كراهية ما يؤخذ من الحيوان فربما من العران حكم
الماخوذة في العران للعادة القاضية بان الناس دوابهم قريبا من عران البلد وهو متبعه والشيخ قول في
طوبان ما كان من الحيوان في العران وما ينصل به على نصف فرسخ يجوز اخذ من متعكا كان اولا ويخبر بين
الاتفاق تطوعا والدفع الى الحاكم وليس له اكلها والمشهور خلافه والنص فيها فيه قوله فان اخذها عجز
بين حفظها لما لكها وعليه نفقتها من غير رجوع وبين دفعها الى الحاكم فان تعذر انفق ولم يرجع علم

قريب

جاء طالمه

بالنفقة لكونه عا ديا بالاختصاص فيكون متبرعا هو المشهور بين الاصحاب ويظهر من الدروس لتوقف ذلك
 حيث استند الى الشيخ في التحريم ما منعنا لا يجوز اخذ الضمان من العريان ممتنعنا ولا فان اخذها مسكها
 لصاحبها امانة وجب عليه نفقتها من غير رجوع وان شاء دفعها الى الحاكم فان لم يجد انفق ورجع
 بالنفقة وفي بعض هذه الاحكام لم يثبت له ولو كانت شاة حبسها ثلثة ايام فان جاء المالك والاباء
 الاصل في ذلك رواية ابن ابي عمير عن الصادق ع وهي وان لم يكن صرح في الشاة الماخوذة من
 العريان الا ان الجمع بينها وبين غيرها اقتضى حملها على ذلك قوله وفي اشتراط الحاكم اشكال اي وجوز
 البيع لا اخذها ومن اشكال من يجوز البيع في الرواية على تقدير عدم تحج صاحبها فلا يتوقف على شيء
 ومن ان الحاكم في الغائب فلا يجوز التصرف بماله بدون اذن الحاكم والاول اقوى وان كان الاحتياط
 استندانه ويصدق بتمتعها فحينئذ اطلق الاصحاب وليس في الرواية ذكر الضمان ويسهل على تقدير
 كون العين امانة الضمان هنا قوله واخفظة ولا ضمان لان البيع جائز فيكون قبض الثمن ما دونها
 شرعا وهل العين كالثمن امانة قال في الدروس نعم وكلامها مشكل لانه اذا كان الاختصاص منه كان
 عدوانا والعدوان يقتضي الضمان ويجوز البيع لا يقتضي عدم الضمان قوله وفي الصدقة بعينها
 او قبل الحول بتمتعها اشكال هنا مسئلتان الاولى المأمورية في الحديث الصدقة بالثمن ومن الوقوف
 عند مورد النص والثاني قولي الثاني هل يجوز الصدقة بالثمن قبل التعريف جولا ام لا فيه اشكال يشاء
 من ان ظاهر الرواية الصدقة بالثمن بعد البيع فلا يتوقف على امر آخر ومن عموم وجوب التعريف في
 اللفظة ولا نه اقرب الى وصول المال الى المستحق ولانه ربما كان فايد البيع والمتصدق بالثمن ذلك دو
 التصديق بالعين والاصح الاول على باطلا في الرواية ولا دليل على تقيدها بدليل التعريف اذ لا اولوية
 بين تقيدها او تخصيص ذلك ولا ريب ان التعريف لحوط قوله ولو التفتت البصيرة او الجنون الضمان
 الوارث كحجب على الولي ذلك كما يجب عليه حفظ ماله وعدم تمكنها منه لما ائتمنا لا يؤمنان على عدم حفظه
 قوله وادام بعد الاختصاص سلطانا وانفق رجع على اشكال اي اخذ اللفظة اذ لم يجد سلطانا ليس اللفظة
 ائتمنا ثم الاتفاق فلا ريب في وجوب الاتفاق عليه لوجوب الحفظ ولا ثم الآية وفي استحقاق الرجوع
 بلباسه من انه انفاق على مال الغير بغير اذنه فيكون تبرعا ومن ان لجاجة تبرعا يقتضي حصول اذن من
 الشارع فاذا انفق بغير الرجوع وهو الاصح ولا يشترط الاشهاد وبه صح المص في كف وهو قول الاكثر
 والاول قوله ابن ادريس نعم لو نوى التملك ثم انفق لم يستحق الرجوع قاله في كن وهو جيد ان صح تملكه والا
 فعدم استحقاق الرجوع اذ انواه اعلما منه بعدم صحة التملك نظر قوله وينافق مع المالك لو استعج بالظهر
 وشبهه قال الشيخ ان الركوب للظهر والحمل واللبس والحلقة يكون بازاء النفقة وما احتار المص في اعتبار
 قدر كل منها والتفاضل هو الاصح فان فضل احد ما شيء رجع به قوله الفصل الثالث في لفظه الاموال
 مطلبان الاول في الاركان وبني ثلاثة الانقاط وهو عبارة عن اخذ مال صانع للتملك بعد التعريف
 حولا او الحفظ على المالك لا ريب ان صناع المال عن مالكه معتبر في اللفظة ومقتضى قوله للتملك بعد التعريف
 انه لو اخذ لا احد الامرين لا يكون لفظه وليس بجيد لانه لو اخذ للمالك مطلقا بغيره وبما ثم اذا غفر
 ملكه على الاقرب عند المص على ما سياتي نشاء استدع ولو اخذ اهلها فهو ملقط قوله وهو مكره

قال في تحصيل الصدقة
 ما لغيره ثم اشكال في
 من عدم التفاضل بين المص
 بالعين والتمتع

في استحقاق الرجوع

وثق

وثق من نفسه لا يطلق الاخبار بالنهي عن اخذ النقطة الامع تحقق التفت والنظر الى اريد بالتحقق الظن الغالب
 المستفاد من القرين قوله وفيه يحرم على راي ولا محل لملكه وان عرف طويلا هذا هو المشهور والاصح للاخبار
 الصريحة في ذلك وحكي عن ظاهر عبارة ابن التراج جواز اخذ ما نقص عن الدائم في الحرم وهو ضعيف لا فرق
 في ذلك بين القليل والكثير نص عليه في كن وهو المختار قوله وفيه في المشهور بعض الاوصاف لا يجمعها اخذ
 شياع خبرها فطلع على صفاتها من لا يستحقها فبذلك وبذلك الوصف ونحوه في المشهور والاصح لاجتماعها
 صفاتها واخذها بشهادتهم قوله ولو علم الخيانة حصر الانقاط لان اخذ الذي يكون وسيلة الى الحرام
 حرام قوله ولو خاف في الجواز نظر اي لو لم يكن قاطعا بالخيانة في النقطة لكن خاف على نفسه حبسها بعد
 تعدل لك في حق الانقاط نظر اي لو لم يثبت نشاء من ان الاصل جواز الانقاط والمانع الذي هو الخيانة غير
 معلوم ومن ان الخوف من الوقوع في المحرم الموجب للدار يحجب فعدم الاحتياط ما يقتضيه ولا امانة لا يفيق
 بين لا يثق من نفسه والتحريم اولى قوله لا بالروية وان اخضعت بغير الملتقط اذ العلم بها اي يحصل الا
 بالروية وان اخضعت بغير الملتقط بان كان هو الولي فاعلم الآخر فانقطها فان الحكم منوط بالانقاط وان
 نسب عن روية الآخر واعلمه ولا يخفى ما في العبارة من التعبد فان الاختصاص بالروية مع جرد روية
 الآخر غير مستقيم وكذا اذا غيروا فتحة الموضع وصيرها ليس له مرجع معان في العبارة ولو قال وان سق غير
 الملتقط روية العين فاعلمه فاخذها قوله ولو قال لا وليها فان نوى اخذ لنفسه في نفسه والا فلا أثر في اشكال
 ان نوى اخذ لنفسه فهو الملتقط حقيقة وان نوى اخذها للآخر فهل يقع الاختلاف فيه اشكال يشاء من
 ان مقتضى تملك المباحات هو الحيان والجائز هو الاخذ فيكون الاستحباب لا يخرج باخذها للآخر
 مستحبا كما لا يخرج المالك عن كونه مالكا بصدق كون الملك للغير ولعلنا احكام الانقاط في المتخصص
 على الاخذ فيكون مختصا بالاخذ ومن ان الملك لم يحصل بعد فان نوى الاخذ من غيره كانت اليد لذلك
 الغير فيكون هو الاخذ فيكون الملك له ويحرم الجحش يتم بتحقيق ان الانقاط وجباة المباحات هل
 قبل النية ام لا ومنه ذلك على ان تملك المباحات هل يشترط فيه مع الحيان النية وفي القصد الى التملك
 ام يثبت بحيانها يحتمل الاول لانه لو لا تملك الضمان بالنية في جوف التملك مع الجمل بها وهو باطل ومنه
 نظر لان المانع ان يمنع صدق الحيان هنا لان المحوز هو التملك وما في بطنها لا بعد محوزا شرعا ولا عرفا ولا
 لغة كما اخذ لتمام الشيء فغيره يقال لا بد من قصد الحيان اما قصد التملك فلا يشترط وسبق ان يقال لا بد ان
 لا قصد من الاخذ عدم التملك فلو حوّل حجر او شجرة مثلا مباحا في الطريق من جانب الى آخر فاصد ذلك تحلته
 الطريق ويحوز ذلك فدخوله في ملكه يحوز هذا مستبعد جدا ومثله ما لو حوّل المالا الضائع من جانب الى آخر فانه
 ينبغي ان لا يكون ملقطا وان ضمن مال الغير لا يثبت اليد عليه على اشكال في هذا وكيف كان فالقول بتبطل
 الانقاط النية قوي والحكم بالملك مع فصل عدمه في المباحات بحيث يكون ثمنا بعد ويؤيد ظاهر قوله
 كل امرئ ما نوى قوله وهو كل من له اهله التمسك وان خرج عن التكليف او كان عبدا او كافرا او اساقا نعم
 يشترط في لفظه الحر والعبد لانه لما يصح تملك لفظه الحر محال لم يكن اخذها كسبا بل مجرد حفظ والفاظ
 ليس اهلا لحفظ مال الغير فان اخذها في الفرق بين العبد والافاق نظر لان العبد وان كان اهلا لالامنة
 الا لا اخذ حر عليه واذا كان حرا ما فكيف يكون امينا وكيف جواز اداية اليد عليها والذي يفسد في اليد النظر

تلف

سق

فيكون له اولوية على غيرها
 بل يترتب امانة على من يحفظها
 فاداره وعلى المولى ان اخذها

في خصوص

على قدر الحرز جواز انتزاعها من العبد للحاكم فان امتاز عليها فيقول الحرز مع بقا وصف العبد الذي
هذا الفل هو الفرق بين العبد والفاستقار جواز الاخذ للعبد على قصد الحفظ دائما كما ذكره في كره وقد صرح في
بان اربعة لا يجوز لهم اخذ لقطه الحرز العبد والصبي والمجنون والفاستقار لانه امانة محضة وينبغي اضافة السفينة
وقوله في غير يتخير الحاكم بين انتزاع منه وبين نصيب رقيقته الى ان يمضي هذه التعريف الغرض من الرقعة
ان يشرع عليها لئلا يتصرف فيها وتولي تعيقها لئلا يخل به لانه امانة له كذا ذكر في كره وقال ايضا ان يتم
المشرف اليه على جهة الاستظهار والاستحباب دون الاجاب وقال في الحرز لمراقف لعلنا ايضا على بعض انتقال
اللقطة من يد الفاسق او ضم حافظ اليه هذه التعريف والمراد باللقطتين لقطه الحيوان ولقطه الاموال
وما ذكره في كره هو المختار ههنا الاصل وتمسكا بنظر رجال المسلم وربما كان للفاستقار امانة في اللقطات في
معنى الاكتساب لا استيمان محض فلا يحضره الحاكم وهذا اذا لم يعلم خيانتها فان علمت وجبت انتزاعها
منه اوضح مشرف اليد من باب الحسنة وهو متفرع عن التذكرة قوله اما الصبي والمجنون فالولي نزع من يدها
يجب على الولي انتزاعها من يد الصبي والمجنون لانها ليسا من اهل الامانة ولا من اهل حفظ ملكهما واللقطة في معنى
المالوك فلا يجب على الولي اخذها لهما من يدهما ويجوز ملكهما منه خوف تلفه فكذلك يجب انتزاع اللقطه مع
التقصير واللف يصير كسائر في قريبا انشاء الله تعالي وتولاها الولي واحدا لهما اما الولي فقط لتمامه
مقام كل منهما واما احدهما فلم يكنهما من تلك المباحات وهذا في مخاها قوله ولو انفع من اي كوانلف
الصبي او المجنون لمال الملتقط المحذ عنه في قوله فالولي نزع من يدها في معنى لان الاتلاف يقتضي الضمان
قوله ولو تلف في يده فالاقرب ذلك لانه ليس له الا امانة ولم يسلطه المالك عليه بخلاف الايداع يحصل
ما بين به الشارع وجه القرب يرجع الى ان الصبي والمجنون لهما اهلية الاكتساب وليس لهما اهلية الامانة
فكون النقط لهما اكتسابا محض لا استيمان فيه فاذا تلفت العين في يدهما كانت مضمونه وربما يقال لا بعد
فيه كون النقط بنية التملك من اول الامر بضمان وفيه نظر من وجهين الاول انه وان لم يكن اهلية الامانة كغيره
الضمان باللف الا من جهتها فان قيل اثبات يدهما على المال غير ما ذكر في يده من المالك فيكون يدهما
كل ملتقط والصبي والمجنون قلنا لا شيء من ايدى الملتقطين ما ذكر في يده من المالك وانما الاذن من الشارع
لكل ملتقط والصبي والمجنون داخلان فان قيل فيكونان مستائمين شرعا قلنا لا يلزم من الاذن ذلك
ولهذا يجب على الولي انتزاع العين من يدهما فالمستأمن في الحقيقة هو الولي اما اصل ثبات اليد فانه باذن الشارع
ولما امتنع كليهما امتنع احباب التسليم عليهما للولي فاخص الوجوب في طرف الولي اذا علم بالالتقاط فلا فرق
حين نلقطتها وايداعها فلا يستقيم قول المص بخلاف الايداع اي ايداعها الذي اقتضى تسليط المالك وقد
اعترف المص في كره بعدم الفرق بينهما الثاني ان يدهما لو كانت بضمان لوجب ان يكون الولي كذلك لانه قائم
مقامهما في ايثاق اليد ويده مبنية على يدهما ولا يلزم من امر الشارع اياه بالاخذ والالتزام الذي كان في
الاصح عدم الضمان وليس لو قصر الولي فلم يترع حتى اتلف الصبي او تلف فالاقرب تعيين الولي وجه القرب
ان حفظ اموال الصبي واجب على الولي فاذا تركها في يده فقد عرضها للتلف فيكون مفرط وكلما تلف من الامانة
في حال تفرط الامن في حفظها فهو مضمون عليه لا بحالة ويحتمل ضعفه لعدم لانه لم يدخل في يده وهو ليس
بشيء قوله وللعبد اخذ اللقطتين اي لقطه الحيوان ولقطه الاموال قوله فان عرف حوالا لم تلفها نعلق

فديها من اول المالك

الفا

الضمان برقيقته يتبع به بعد المقت وكذا لو لم يعرف إطلاق تعلق الضمان برقعة العبد فيما يتبع به بعد المقت
لا يخ من تسامح فان ذلك يتعلق بذمة ولو على المولى فلم يترعها في تضمنه اشكال ينشأ من بعض
بالاهمال اذا لم يكن امنا ومن علم الوجوب بالاصل الضمان على لان العرض ان السيد لم ياذن له في
الاتقاط لكون يده بالسند وفي كره من لو كان عن غير اخذ ضمان السيد وهذا ايضا في نظر فانه لا
يجب على السيد انتزاع مال الغير من يده بعد العلم الا ان يقال هو بمنزلة الدابة التي تحت منافعها من اتلاف
مال الغير وما عدا لا فالاصح انه ان ياذن له المولى في الاتقاط وفي التملك ضمان على المولى باللفظ يد
العبد وان اذن في الاتقاط ولم يكن العبد امنا ضمن السيد باللف اذا قصر في الانتزاع ومع عدم النص
نظر لان يد العبد يد السيد ومن الامين المجوز تسليطه على مال الغير بدون اذن المالك ونحو الاذن
بعد الاتقاط قوله ولو اذن له المولى في التملك بعد التعريف الخ لو لم ياذن له في الاتقاط واذن له في التملك
ولو لم يجز المالك ففي كره الاقوى تعلق الضمان بالسيد لانه اذن في سلب الضمان فاشبهه بالواذن له في ان
يسوم شيئا فاخذه وتلفه في يده ولو اعترف المولى قلت الشيخ للسيد اخذها لانه من كسبه والوجه
بعد القول اي بعد حوال التعريف اي والوجه انها للسيد بعد حوال التعريف اي ان كان التعريف لا قبله
هو المفهوم من كلام المص وان لم يصرح به ولا لم يكن بشي كلمه وكلام الشيخ فرق لانهما قبل الحول امانة
وولاية وليس للسيد بعد العتق اخذ الامانات التي في يد العبد بعد عتقه اما بعد الحول فانه اكتسب
لانها اما مملوكة او في حكم المملوكة لا يمكن ملكها في كل ان وقتنا ملكها بعد التعريف على قصد التملك
وبينغي ان يكون هذا كله اذا لم يكن الاتقاط باذن السيد ما اذا كان ياذنه فان الاتقاط له والبد
يده ثم في كلام المص نظر لان اللقطه قبل الحول ليست امانة محضة وانما هي كسب نعم يجب التعريف بملك
والعبد لا يقد على شيء ويده يد السيد اذا اذن ورعى وحسن استحقاق اللقطه للسيد من حوال
الاتقاط وجب استصحاب هذا الحكم فلا يزول بالعتق كما يزول غيره من الحقوق والاطهر قول الشيخ
وعليه الفتوى قوله الثالث للقطه وهي كل مال ضايع اخذ ولا يد له عليه فان كان في الحرز وجب
تعريف حواله فان لم يوجد المالك تجزى بين الصدقة به وفي الضمان قوله ان احدهما العدم وهو قول
العبد وجماعة لانه ما نور بالصدقة فلا ضمان عليه فيقولها والثاني الضمان وهو لو اخذ المولى النقط وهاه
وهو الاصح لان يد ضمان لانه عايد بالاخذ ولو اذنه على نيا في حرمة عن الكاظم عليه السلام فيصدق به على
اهل بيت المسلمين فان جاء طالبه فهو له ضامن ولا يضر ضعف السند لا ببيان يعمل الاضمار
بنا في الدلائل ولا منافاة بين الامر بالصدقة والضمان وهذا اذا اخذ المال على قصد الاتقاط فان اخذ
على قصد الحفظ للمالك فالذي يحضر في ان المص في كره قال ان جواز اخذها على هذا القصد جائز وادعى
علمه الاجماع فعلى هذا اهل يضمن بالصدقة ام لا ينبغي الضمان قوله وبين الاختفاظ والضمان لانه محسن
وما على المحسنين من سبيل وهذا اذا كان اخذها على قصد الحفظ واضح فاما ان اخذها على قصد
الحفظ واضح فاما ان اخذها على قصد الاتقاط فكيف يكون بكم امانة مع انه عايد باخذها ويمكن ان يقال
ان الاتقاط لا يقتضي التملك حرما وهذا لا يملك لقطه غير الحرز بعد التعريف الا بالنية واللقطة على التلا
ولا يدخل في ضمانه من اول الامر ان مجرد اخذ اللقطه لا ينافي الحفظ دائما فيكون اخذ لقطه الحرز غير

المن مدحله

مناف

للحفظ والامانة وان حرم من حيث ان لا تقاطع الحساب وشيكل على هذا كون الاخذ محرم فكيف يكون
امانة قوله ملكه من غير تعريف في عبارة ابن ادريس انه سباح له فسرع لو كانت الشاة وغيرها
من الصوال التي يجوز التقاطها وتملكها فتمتد دون الدرم هل يجوز تملكها من غير تعريف كما في دون الدرم
من العوض والامانة او ما يجب تعريفه من الصوال لا يفرق منه بين القليل والكثير علا بالاطلاق ولا يفرق
كل من الاموال والصوال عند الاخرى في الاحكام فلا يجري حكم القليل في الاموال على الصوال الظاهر الثاني
قوله ولو وجد المالك فالأقرب الضمان وحده القرب لا يقتضي في ملك المالك بغير اذنه فيضمنه لعموم
قوله عليه السلام فاذا جاء طالبه رده اليه وقال الشيخ وابو الصلاح لا يضمن لبثوث المالك شرعا فلا عوض
والضمان قوي اذا انفرد ذلك فما الذي يجب رده على المالك أهو العين مع بقائها ام القيمة كل منهما
محملة وعبارة الكتاب ظاهرة في رد القيمة مطلقا والمعموم من عبارة كره وجوب رد القيمة اذا انوى التملك
وان بقيت العين وان لم ينو رد العين وهذا يؤيد بان الايقاظ القليل ليس غزوة حيانه سائر المالك
تملك تجرد الحيانه بل لا بد من قيمة التملك كما كثيرا بعد التعريف وفيه تردد والفرق ظاهر فان اخذ الكثير
لما لم يصح كونه سببا للملك لا شترط التعريف وجب لحدوث الملك وجود سبب لا متناع انتقال الملك
من مالك الى آخر ثم سبب نقل بخلاف القليل فانه لا مانع من كون الملك متولزا او حذوفا لتزاوله
بوجود المالك كما يسبق قبل القبض اذا اجتمعت اسباب لزوم مدح حدث فيه عين والذي يقتضيه الكلام
وجوب رد العين مع بقائها المعموم للحدث واختاره في الدروس ومع التلف فضا ان القيمة محقة لان ملكه
وجوب رد العين لا يقتضي انقطاع حق المالك من العين بالكلية قوله وبكره التقاط ما تقل قيمته ويكون
كالعصا والسوط والوبر والعقال والجل والسوط بالكلية حشبه بحدوده الطرف تدخل في غرض
الجو المتعلق بينهما عند حملها على البعير والجمع اشقة والعقال بالكلية يشبهه قائمه البعير والوبر
بكره وسقطت حكمه ويستحب الاشهاد قد سبق ذكره في اول الفصل قوله المطلب الثاني في الاحكام وهو ان يكون
التعريف واجبا وان لم ينو التملك لان اتصال المال الى مالكه لا يكون بدون التعريف واسقط الوجوب ط
اذا انوى الحفظ له ولا يجب التوالى بل يعرف كل يوم في الاستدعاء كل اسبوع ثم كل شهر مقتضى قوله كل
اسبوع ان يعرف كل يوم الى سبعة ايام لان الطمان المراد اسابيع الشهر فالاكفاء بتعريف واحد
في الاسبوع انما يكون في الاسبوع الثاني وكذا قوله ثم يقتضي ان يكون الشهر الاول مستوعبا بالايام
ثم بالاسبوع فيكون الاكفاء بتعريف في مجموع الشهر انما يكون في الشهر الثاني قوله حيث لا ينسب اليه
تكرار لما مضى لا يحصل للتقيد بهذه الحاشية لان التعريف الذي ذكره ان كان يجب لا ينسب اليه
منه تكرارا لما مضى فلا معنى للتقيد وان لم يكن كغيره معتبرا وكان القيد غير صحيح ولو قال عرفه
علا لا ينسب اليه الثاني تكرار لما مضى ويجوز ان يكون اشار بالحاشية الى معنى آخر وهو
ان المذكور بخصوصه غير واجب كانه قال ان الواجب التعريف بهذا وما جرى مجراه والضابط
لا يكون كونه بحثا ينسب اليه وفيه قال انه يعرفه لا يتدأ في كل يوم مرة ثم كل في كل اسبوع مرة
او مرتين في كل شهر حيث لا ينسب كونه تكرارا لما مضى ثم قال وباجمله فالقدر الشرع في ذلك هو
المدة التي قلنا انه لا يجب شغلها به فالمرجع ج في ذلك الى العادة وقال في الدروس ينبغي ان يعرف

كل شهر

كل يوم

كل يوم مرة او مرتين من الاسبوع الاول ثم في الاسبوع مرة ثم في الشهر مرة والضابط ان يباع بينها بحيث لا
ينسى اتصال الثاني فيقولوه وهذا مشير الى ما قلناه وقال في كره ينبغي المباداة الى التعريف من
حين التقاط لان العثور على المالك في ابتداء الضائع اقرب والظاهر ان ذلك على طريق الوجوب
كما صح بعد ذلك قوله وشيكله بنفسه وباشبهه والمراعاة الذي لا اجرة له سواء كان عدلا
ام لا لكن لا يركن الى مجرد قوله غير العدل بل لا بد من اطلاع او اطلاع من يعتمد على خبر قوله
والاجرة عليه وان نوى الحفظ اى اجرة التعريف على الملتقط سواء التقط للملك بعد التعريف او
للحفظ ان لا يفرق ولصاحبه فيكون اجرة عليه وقال في كره لو قصد الحفظ حين التقاط الدار
فالاقرب انه لا يجب على الملتقط اجرة التعريف بل يرفع الامر الى الحاكم ليعزل اجرة خبره من المال
او يستقرض على المالك او يامر الملتقط بالاقراض ليرجع او يسع بعضها ان رآه اصلا ولم يمكن
الايه وما ذكره وجيد لان ذلك لمحض مصلحة المالك ولانه محسن وما على المحسن من شيكل فهو
كالانفاق فان قيل ليس التعريف لمحض المالك لانه بعد حصوله يسوع له التملك وان لم يقصد
فيكون لمصلحة ايضا قلنا المقصود بالذات في ذلك مصلحة المالك ومصلحة الملتقط بالتسوية عند
مقصوده في فعل هذا الموضع الحكم يمكن ان يقال يدفع الاجرة ويرجع اذا انوى الرجوع قوله فالاكفاء
بقوله العدالة وجه القرب ان العدل موثوق بخبره ولا ينسب اليه ذلك مما يفسد اقامة البينة عليه ولانه لا
بالاستنانة يصير ذاك ولا يبره على ذلك فيقبل قوله ويجعل العدل لان خبر العدل لا يثبت اليقين ولا يستجيب
شرعا في الاكفاء قوة وخصوصا مع شهادة القرائين بصحته ولم يفي وجوب الاجرة في نظرنا فيفسر
على الاكفاء في خروج الملتقط من عينه وجوب التعريف بقوله العدل الواحد وجوب الاجرة عليه في وجوبها
نظر ولو قرى وفي وجوب الاجرة بالواو كما في بعض النسخ كما ان حسنا ان معنى فيخرج النظر في وجوب
لأجرة على القول بالاكفاء بخبر العدل لو قيل ان يكون في عدم وجوب الاجرة ثلث ومثناه النظر
من ان الاكفاء بقوله يقتضي وقوع الفعل الذي هو متعلق الاجرة فيجب لاجرة لغيرها على وقوعه ومن حيث
ان حزم لا ينهض حجة على شغل دمة الغير بما لا وان قيل في سقوط التكليف بالنسبة الى الملتقط الذي لا
لزم الجرح والاصح عدم وجوب الاجرة بذلك اذا تقرر هذا فهل يكون الاكفاء بقوله العدل الواحد على
كل تقدير سواء كان باجرة ام لا بل يقتضي قوله على ما اذا كان متبرعا بحمل الثاني لانه مهم في خبر
اذ يلزم منه اثبات قوله على الغير ولانه اذا اردنا النسبة الى الاجرة كان مردودا في نظر الشارع ولا ينسج
ح في سقوط التكليف بالتعريف فيقتصر في الاكفاء على قوله العدل المتبرع ويجعل عدم الفرق وعدم
قبول خبره في بعض الاشياء لا يقتضي رده ولا عدم قوله مطلقا قوله وذكر في التعريف الحسن اى
ينبغي ان لا يذكر في التعريف الاوصاف بل ينبغي ان يقتصر على الجنس بدليل قوله وان اوغل في الابهام كان
لحوظ اوغل في الشيء الاسع ومنه وانما كان لا يغال في الابهام احوط لانه يعدل ان يدخل عليها بالحقين
والحفظ لها من ادعاء الكاذب قوله وينبغي ان يعرفها في موضع الالتقاط الحكم على الوجوب
لرواية اسحق بن عمار عن ابيهم عن رجل ينزل في بعض بيوت مكة فوجد نحو من سبعين درهما
مدفونة فلم يزل معه ولم يذكرها حتى قدم الكوفة كيف يصنع قال يسئل عنها اهل المنزل لعلم يعرفونها

قلت فان لم يعرف فونها قال يتصدق بها قوله ولا يجوز ان يسافر بها في بلد آخر لا يجوز ان يسافر بها
من بلد الذي موضع الالتقاط لتعلق وجوب التعريف به في ذلك البلد والحديث السابق ولان الذي يربى به
وصولها الى مالها هو التعريف في موضع الالتقاط لان الغالب طلب المالك لها في موضع الضياع ولو اراد
السفر فوض التعريف الى غيره ولا يسافر بها ذكر في كونه قوله ولو التقط في بلد الغنى جاز ان يسافر بها
الى بلد بعد التعريف في بلد الالتقاط ولا وقعت على تعيين مقدار فيه ويمكن ان يقال يجب المقدار الذي
يغني عن الشهاد والاعلان في بلد الالتقاط ثم بكل الباقى في بلد اذ من المعلوم ان المنة والموتى في حكم ما لا
اثر له قوله ولو التقط في الصحراء عرف في اي بلد شاء اذ لا اولوية لبلد على آخر ولا يجب ان يغير قصده وبعد
الى اقرب البلاد الى ذلك الموضع او يرجع الى مكانه الذي انشاء السفر منه نعم ان جاز في به قافله عرفها
فمن صح بذلك كله المص في كونه وقال بعض الشافعية يعرف فيها في اقرب البلدان اليه قوله وما لا يتقاه
كما الطعام تقوم على نفسه وينتفع به مع الضمان وله بعده وحفظ مئة ولا ضمان او يدفع الى الحاكم
لا يملكه اذ دفعه الى الحاكم يربى لكن اذا اراد تقويمه على نفسه والبيع وحفظ الثمن فهل يجب استئذان
الحاكم اطلاق العارية هنا لوذن بعدم اشتراط الرجوع الى الحاكم في البيع من البيع بنفسه لانه لا ولاية
له واطلاق جواز الاكل وحفظ الثمن والفوق مشكل فاما ان يشترط الرجوع الى الحاكم فيها او لا فيها ولا
رسك لانه لا يجوز له انتفاء ذلك لانه يتلف بضمين لتقصيره ومراجعة الحاكم فيها اوجه فان لم يجد استقل
بكل من الامر من خذ من تلف العين وقد صرح بهذا في كونه في المسئلة التي يليه هذه قوله ولو اقرتقاها
الى العلاج كالرطب المتفقر الى التحقير باع الحاكم الجميع او البعض لصلاح الباقي وجوبا خذ من تلف
العين ويجب على الملتقط رفع الامر اليه ليعتد بالوجوب ومع عدم الحاكم فليمن ببيع ثوبه ذلك بنفسه
لئن اخلل بذلك مفضل الى التلف وهو ممنوع مش قوله ولو لم يزل الاول عرفت في الثاني وله التملك
على اشكال يشاء من ان تملك مال الغير على خلاف الاصل فيقتضي منه على موضع التعيين ومن عموم النص
بان تعريف الملتقط حولا لا يبيع حوازا فملكها ورعا احتج بقوله لحد ما علمها السلم في صحة محد من مسلم فان
اتلفت بها فعرها سنة فان جاء طالبها والا فاجعلها في عرض مالك وحله الاستدلال بالامانة يد
على التعقيب فيكون جعلها في حمله مال الملتقط موقفا على التعريف للمغوري ويضعف بان اللقطة تد
على ان التعريف معتبر في التملك ولا دلاله على اشتراط الفور فيه وان كان مستفادا من الفاء ولا يلزم من
وجوبه اشتراطه والمتبادر من اللقطة فاذا عرفت انها سنة ولا يجب طالبها فاجعلها في عرض مالك وتقدر
زايد لا دليل عليه والاصح ان له التملك بعد التعريف قوله الثاني الضمان وهي امانة في يد الملتقط ابدا ما
لم يمتلئ او يفرط ولو نوى التعريف والتملك بعد الحول فهي امانة في الحول مضمونة بعد ملكها بعد
الحول قوله بخلاف المودع لتسليط المالك هناك قد سبق في الودعة بيان الفرق قوله ولو نوى التملك ثم
عرف سنة لا يراد منه التراضي على الاخذ فلا يكون ثم على بابها فالأقرب انه ان تملكها ووجه الفرق
الملتصقي وهو الالتقاط والتعريف على الوجه المأمور به على الفور ولا مانع الا ما يتصل من نية التملك وهو
لا يصلح لما يعتد به للاصل ولا دليل على ما نعتنه وهو الاصح وحمل العدم لانه بالنية المذكورة اخذ مال الغير على
وجه لا يجوز فكان كالعاصب ويرد الاطلاق النصوح والضمان لا ينافي جواز التملك مع حصول الشرط

في بلد الالتقاط
بلد لم يذكر مقدار

قال في جواز التملك
لو اقره المصنف المالك
التعريف المعتبر في
فيلكون لو لم يعرف سنة

قال في
الضمان
فانما
التمتع
قوله

قوله وبني التملك حصل الضمان وان لم يطلب المالك على راي هذا اختيارا رتب سيد وقال الشيخ انه يلزم
الملتقط الضمان عند مطالبة المالك لقوله عليه السلام فان جاء صاحبها فليد بها والا فهو مال الله تومنه من
شأنه ورد بان المطالبة يقتضي سبق الاستحقاق وان تملك مال الغير فعليه ان يرضى الضمان وفيه نظر
لان اقتضاء المطالبة سبق الاستحقاق وان تملك مال الغير فعليه ان يرضى الضمان وفيه نظر
جاء المالك استحقاقا فيطالبه ويمنع الحكم في ان كل تملك لمالك الغير يقتضي الضمان ثم ان تملك مال الغير
يغير اذ ان جاز شرعا لم يشترط الشارع فيه فقول العوض ويجب ان لا يثبت في الذمة له عوض لا سقاء
المعصية وعدم النص عليه والاصل براءة الذمة ولانه بعد ثبوت عوض في ذمة الغير على حجة القهوج
بقاء العين والذي يقتضيه النظر وبشأنه النص الى العين متى كانت فيه وطهر المالك وطالب وجب
المصدر ذهابه علم ولا سجد في ذلك بان يكون ملك الملتقط اياها مترلا وان جاء بعد تلفها وطالب وجب
البدل من ثمن او القيمة يوم التلف وتوم المطالبة على اجماع ووجه في الخبر فتمت يوم التلف لوجوب
رد العين ج وقد تعذر فيحجب البدل لا يقال لو لم يجب العوض قبل ذلك لم يكن له المطالبة لان العين
قد تلفت على وجه غير مضمون لانا نقول لا يلزم من وجوب العوض قبل ذلك كون التلف غير مضمون لا مكان
ان يقال المراد بضمان العين من حين تملكها كون المالك اذا جاء به عليه ومع تعذر هارو البدل وهذا كاف
في صدق معنى الضمان والحاصل ان الملتقط ملكها ملكا مراعيا في ذمته في صاحبها وهذا اعدل الاقوال
لان فيه جمعا بين الادلة والاصل عدم امر زائد عليه وقد اختار المصنف هذا في الخبر وهو قوي متين
على القول بان العوض يثبت في الذمة بالتملك كالقرض لورد العين على المالك فهل يجب القول قال في كونه
لانها لا يقصر عن المثل وهو مستقيم اذ قلنا ان العيني يثبت في الذمة مثل قوله وانما يحصل بعد التعريف حولا
ونبه التملك على راي هذا الحد اقول الاصحاب لانه لا بد من سبق مقتضى نقل الملك والاصل عدم اشتراط
ان يقول الختير ولا دليل يدل عليه فكني بنية التملك وهو بخلاف الشيخ في ط والمص في لف وهو الآخر
الثاني اشتراط ان يقول لغرت ملكها ويخوف وهو قول الشيخ في وفي جماعته لان الملك ينجح اجمالا
دليل على ما سواه ولا ينعقد بان حصول الملك لا يملك فيه وتوقفه على سبيل لا يستدعي شيئا معينا
والاصل عدم التعيين وذلك دليل على الاكفاء بالنية فلا يستقيم في الدليل على ثبوت الملك بها ولنفس
الدليل محض في الاجماع والثالث دخول في الملك فهو من غير احتياج الى امر زائد على التعريف لظاهر قوله
الصادق عليه السلام فان جاء الطالب والا فهو كسبل ماله والفاء للتعقيب وهو قول الشيخ في نه وابن ابي عمير
بان كونها كسبل ماله لا يقتضي حصول الملك حقيقة كالاختصاص في الاول قوله ولو قدم قصد التملك
بعد الحول ملك بعد وادام بخلاف قصد اي لو قصد قبل الحول التملك بعد ملك في الوقت الذي تعلق قصد
به لان المعبر القصد وقد حصل ولا دليل على اشتراط مقارنة حصول الملك لصلاحية القصد المذكور
سببا لحول ملكه في الوقت الذي تعلق به قوله ولا يقتضي اللفظ ولا الى التصرف لا شفاء الدليل في
وسواه كان غنيا او فقيرا مسئلا او كافرا لا يطلق القصد وصلاحية كل احد منهم للالتقاط لكونه التمسك
قوله اما العبد فملكه في كونه لم يملك نعمه التصرف وينبغي بعد الغنى في كونه في العبد التملك ولم
ينفع من المولى نية التملك لم يمكن لكن بشرط ان لا يكون قد اذنت له في التملك ولا فرق بين عدم حصول الملك

المولى بها سحر ونهذ اما العبد فملك لقطه المولى لان العبد لا يملك المولى

فزع

المولى ولو نوى التملك

ذلك بين ان ينوي التملك لنفسه والمولى صريح به في كرهه فانه على كل من يتقدم من انما يقع الالتقاط منه للسيد
وكذا لا فرق في هذا الحكم بين ان يقول الجحد لا يملك مطلقا او يملك بتمليك السيد لا انتفاء التملك السيد
ح اذا تقرر هذا فانه انما ينوي التملك ولم يملك كما حققناه فان العين في يد كالمقبوضه بالقرض القاسد
بناء على ان التملك اذا صح يكون كما لما اخذ بالقرض الصحيح فيلزم العوض من المالك وهو مختار للمص فعل هذا
هل يباح له التصرف ظاهر قوله في الكتاب نعم له التصرف كقصد ذلك لان من له التصرف بالمباحات اذ احرازها
كشرا باماء واكل الخضراوات والمباحات وهو الصحيح وخوها من غير توقف على اذن السيد والمقبوضه على
وقته نظر لان اللقطة مال الغير فلا يحل التصرف فيها الا بعد التملك فينبغي توقف ذلك على اذن المولى
واذا اذن له في التصرف فيقتضي ما ذكرناه دخوله في ملك السيد لا استقلاله الاذن له ويجعل العلم لا اعم
منه وعلى هذا التقدير لا ينفذ الاذن باخه التصرف لان اللقطة باقية على ملك الغير فلا يحل التصرف فيها
بحاله ومتى بلغت العين في يد العبد بعد نيته التملك كانت مضمونه عليه يتبع بها بعد العقب كل هذا مع
عدم الاذن في الالتقاط ولا في التملك ويمكن تنزيل اطلاق المصان له التصرف على حد امر من انما يكون اللقطة
دون الدرم فانما كسيرا بالمباحات حقيقة ولا يحتاج الى نيته التملك وهو خلاف الظاهر من العادة
اذ الظاهر ان هذا فيما كان درهما فصا عدا باعتبار ما قبله وانما يكون التصرف بخروج الظهور وشرب
اللبن وتحمل الدابة ونحو ذلك فانه يجوز للملحق والعبد ملحق حقيقة فلا يتوقف على اذن اتما مطلق
التصرف فلا يخفى ومن هذا يعلم ان العادة لا يخفى من منافع قوله وهل يملكها بجانا ونحو ذلك وجوب العوض
بمجيء مالكها او يعرض بنبذ في ذمته اشكال اي هل يملك الملحق القطع بجانا اي بغرضه عند الحاجة
من المالك بخلاف وجوب العوض او يملكها من اول الامر يعرض بنبذ في ذمته اشكال وهذه المسئلة بعينها
هي التي تقدمت في قوله وبنية التملك يحصل الصمان الخ فمشاء الاشكال هو ما سبق بانه هناك مع انه
قاصر عن بيان الوجه المحقق فان من المحتمل هو ان يملكها ملكا مراعيا مترلا لا يزل ونحو ذلك المالك ويجب
الميل مع بعد رد العين وهو مختار في الخبز ومنه ان يملكها بعوض كالقرض الصحيح وهو مختار المص
هنا على ما يرسد الظاهر كلامه السابق وان كان تردد هنا فهو من قسمة ثلثه وبعد ان يكون
رجوعا الى التردد عن الجزم وكان المص حاو لانه الاول بيان ان الملك الملحق بنبذ مستفرا ثم اظهر
التردد في ان العوض متى يلزمه اذ لا شبهة ان المالك له استحقاقه ماله اذا علم كما صنع في كره فلم يسأله
العبادة ويظهر قايده الاحتمالين الذين ذكرهما في امور الاول وجوب عرقها من تركه وان لم يجز
المالك لانهما من صحت فيها ما يجب في الدين على الباقي دون الاول الثاني استحقاق الزكوة بسبب الغرم قبل
المطالبة على الباقي ايضا الثالث وجوب الوصية بها على الباقي الرابع منع وجوب الحبس بسبب الدين قبل
المطالبة لانهما من قبيل استثنائي من الارباح على الباقي ايضا لانها في معنى القرض وهو صحيح الا ان العبادة تباها
وينبغي ان يقال لا يجب الحبس فيها مطلقا لانها معرض وجوب العوض وان يملكها من قبله فلا يبعد اعتقادها
على حقيقتها ولانها مشتقة عن مالك بخلاف مباحات الاصل الخامس تقييد التركة مع العصور واموال
الغلب على عوضها وعلى باقي الدين على الثاني في الاول السادس اندراج في النذر والوصية والوقف على
المدبوقين قبل مجيء المالك على الباقي خاصة وباجمل فكل حكم يتعلق بالمدبوقين يتعلق به قبل مجيء المالك على

الباقي خاصة والمعمد ما قد مضى له ولم يملك العرض كالامان وفي احد الرايين عن احد المالك
بالتعريف بل يعرفها دائما عنه بعضا ويخبر بنبذ وبغيرها الى الحاكم عند اخرون وهو غلط
قوله والا فلنقطة على اشكال اي وان كان عليه اثر الاسلام فاشكال ينشأ من عموم صحة تعبد المسلم
عن احد بما عليه السيد ان الولد ربما وحده في الجزية ومن ان اثر الاسلام يقتضي سبق يد المسلمين
لقطة يجب تعريفه وتسلطه بان اثر الاسلام قد يصدر من غير المسلم الا ان يقال ان صنعة الدار تترك
كوتة للمسلمين ولانه اشهر واقرض على يقين البواءة وعليه تنزل رواية محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام
وهو الاقرب في تحقق اثر الاسلام وهذا اذا كان في بلاد الاسلام كما سبق في الحبس وكذا اسم سلطان من
سلاطين الاسلام ونحو ذلك وهذا اذا كان في بلاد الاسلام كما سبق في الحبس وكذا اسم سلطان من
ارض لا مالك لها اي الحكم فيما لا اثر لعلها عليه اثر الاسلام كما سبق في الحبس وكذا اسم سلطان من
عنه بالبيع عرفه فان عرفه فهو لوجهه والا فهو لو اجد لا انتفاء بالمالي عنه فيكون اليد منه للاول
فاذا عرفه انه له كان حق به وجب تسليمه اليه لا يذ صاحب يد ولقول احد ما عليه السلام في صحة تعبد
ان كانت اليد رعمونة في لاهلها وان لم يعرفه فهو لو اجده وينبغي ان يقال ان يكون عليه اثر الاسلام
والا فبعد التعريف قوله وهل يجب يتبع من سبقه من الملاك اشكال في وجود المقبوض وهو كونه قد كان
في يد ولم يعلم الاستقلال عنه ومن اطلاق قوله انه المشتري اذ لم يعرفه البائع وهو ضعيف والاول اقوى
ولا فرق بين انتقال الملك بالبائع او بغيره من وجوه الاستقالات في وجوب التعريف فان لم يعرفه احد
منهم فهو المشتري قطعاً ينبغي ان يكون مع اثر الاسلام لقطة وقد صحح بذلك في الدرر من باب الحبس
وهو المعمد قوله وكذا التفصيل لو وجد في خوف اذ قد جبان يعرف البائع وغيره من كان مالكا قبل
فان عرفه فهو له والا فقله فان لم يعرفه احد منهم فهو لو اجد عند علمائنا اسند في كره العلم واحتمل كونه
لقطة وينبغي ان يقال مع وجود اثر الاسلام يكون لقطة لكن في صحة على من جعفر قال كتبت الى الرجل اسأله
عن رجل اشترى جرودا او بقعة للاضاحي فلما اذبحها وجد في جوفها صرة فيها دراهم او دنانير او جوهرا
لمن تكون فوقع عليه السلم عرفها البائع فان لم يكن يعرفها فالشيء لك رزقك الله اياه وظاهرنا الاقضا
على تعريف البائع ويمكن ان يقال مع وجود الاثر فوجوب التعريف مستفاد من الأدلة الدالة على التعريف
مطلقا وفيه بحث واما وجب تعريف البائع لسبق يد وان كان كونه ذلك فماله لانه مال مملوك في الاصل
والظ ان الجوهر له بعد وجود الجوهر في الصحراء واعتلافة ولو كان الحيوان وحشيا في الاصل وقدر بانه
المالك عنه وكذا السمكة في حيفه تختص به في قبضه ونحو ذلك لم يبعد الحاقه بالذاتية قوله اما لو وجد في
جوف سمكة فهو لو اجد ونحوه دقيقة اي لو وجد ما لا يرجع اليه في القبض في هذا وفي قوله لو وجد في جوف ذبابة
ما دل عليه وما لو وجد في المفاز في جوف سمكة فهو لو اجد واطلاق الاصحاب ذلك وفصل بعض العامة
فقال ان كانت السمكة قد انتقلت بالبائع من الصيد فوجزها المشتري ولم يعلم الصيد فبني للصيد اذا
لانها قد دخلت في ملكه ولم يرض بيعها اذ لم يعلم بها واصحابنا على انها للمشتري وهو المختار لانها لم تدخل
في ملك الصيد اذ لم يعلم بها فان المالك فرع العوض الى الحيانة وهو منتف مع عدم العلم واسناد المص
بقوله ونحوه دقيقة على ما ذكره الى ان تملك المباحة يحتاج الى نيته اذ لو لا ذلك فكأن للصيد ويمكن

العرض

أن يقال هذا يدل على أن من لم يعلم بالمباح لم يملكه ولا يدل على اشتراط نية التملك لا مكان ان لا يعد ذلك
 لا حيازة الشيء اخذ وحفظه والاحتصاص به ولا يكون ذلك الامع العلم وكذا لو كان الموجود في حوزة
 دارهم او ديارهم او دونه مشقوباً او فيها ذهب او فضة وغير ذلك مما يكون اثر الادبي فقد قال احمد بن القطة
 روى عنه الباقر في كنه وفي الخبر ان من اخذ ذلك الصناديق فهو كالملتقط يجمع عليه التعريف وكلامه فيه
 وان وجد المشتري فعليه التعريف قال واطلق علماءنا القول في ذلك فاجتنبوا تعريف المبيع فاذا
 عرفها فهو له والاخرجه للنفس وحل له الباقي ولم يجعلوا كالمقتطع والذي حققه في كتب ان الموجود
 اما ان يكون عليه اثر الاسلام فان كان وجب تعريفه من المبيع وعني لسبق ملك المسلم عليه ويكون
 حكمه كالمقتطع لانه مال مسلم طابع فوجب تعريفه جوازاً لانه لو لم يكن عليه اثره
 فقال لعبد كذا طول ليس عندي بعد من الصواب القول بوجوب التعريف لما عذبه نطق الدالة بطلانها
 سواء كان اثر الاسلام ام لا وكذا ما وجد في بطن السمكة ما ليس اصله البحر اما اذا كان اصله البحر فلا يقول
 ان الذي يقتضيه النظر ان الموجود في حوزة الدالة يجب تعريفه بما يعبراً ومن قبله فان لم يعرف احد منهم
 فهو لقطعة ولا يعد ركازاً كما في الموجود في الدار وان كان في حوزة السمكة الماخوذة من غير المياها المحصورة
 وليس عليه اثر ملك الوليد على ظاهر مذهب الاصحاب وماعداً لقطعة واما السمكة الماخوذة من المياها
 المحصورة فلا يملكها كالمالك الذي في بطن الدالة ثم ان كان محسوباً من البحر وملحقاً بالمعوض
 يجب فيه نفس دون ما سواه على ما ذكره المصنف في كتابه وان كان عياناً الكتاب غير محررة لان الموجود في
 حوزة السمكة لا يكون لواحد وهو مشتق بها من الصياد على اطلاقه كما هو مقتضى اول الكلام ومع ذلك
 فقوله وتحتة ترفقة لا ينطبق على ذلك لان الحقيقة هي ان ملك المباح يحتاج الى كسبه وهذا انما يكون
 في المخلوق في البحر ويكون مباحاً بالاصالة فلا ينطبق هذا مع اوله في لو صاد الغزال او طيرا عليه نار
 الملك يخط في عنقه او قلاية او نحو ذلك فانه لقطعة ولا ان لم يشاركه في الدخول عنه والاف لقطعة
 ينبغي ان يخص كونه لقطعة بما اذا كان المشارك غير محصور فان كان محصوراً فصح تعريفه خاصة لكن
 يسلك ملكه اذا لم يعرف مع كونه لا يعرف فذلك اطلاق الاصحاب كونه لقطعة مع التشريك تعريفه
 قوله ولودفع اللقطة الى الحاكم فاعلم ان ردة الثمن على المالك فان لم يعرف بعد الحول ردها على الملتقط
 لان له التملك والصدقة لا ريب ان دفع اللقطة الى الحاكم بداء بذلك لانه ولي الغائب فاذا رأى المصلحة
 في بيعها فباعها ووجد المالك رد الثمن عليه والبيع صحيح لان تصرف الحاكم مع المصلحة ماض وان لم يعرف
 بنفسه والظاهر ان لا فرق بين ان يلتقط بنية الحفظ ابداً او لانعم لوعرف الحاكم منه انه لا يريد اخذها
 حفظها هو او تصدق بها ولا ريب ان الملتقط يتخير بين التملك والصدقة والحفظ لكن يجب ان الحاكم
 لا يجب عليه الدفع اليه لاجل مجرد الحفظ لان حفظ اموال الغائبين الى الحاكم ولعل المصنف انما يذكر ذلك
 والتحقيق ان اصل الرد واجب لان الملتقط التملك يجب الرد لاجله قطعاً اما الرد لاجل الصدقة والحفظ
 ففي وجوبه كل منهما نظر بنسبة من ان ولي الغائبين الحاكم ومن ان الملتقط ولا تخاصة لكل من الامر
 ولو لو وجد عوض ثيابه وملاسه لم يكن له اخذه فان اخذه فهو عرفه سنة ثم ملكه ان شاء لو كان في الحاكم
 او المستجد او نحوهما فلم يجد ثيابه وملاسه او فراشه ولكن وجد مثل المفقود لم يكن له ملكه عوضاً عما ذهب

الغير
 سبباً لما جاز في الحكم
 وسببه ولو كان الموجد
 في حوزتها ٢٢

فرع

بعد الدفع الى الحاكم
 على الملتقط ان يستعمل
 ما لا يملكه ولا يملكه
 عن الموقوف لانه لا يملكه

لانه مال الغير فلا يحل من دون طيب نفسه وقول المصنف ولو وجد عوض ثيابه الخ لا يريد به العوض الحقيقي اذ لو
 كون مالكة قد عارضه به جاز الاخذ قطعاً وقوله لم يكن له اخذه يريد به على قصد العوض اما اخذه لقطعة
 قطعاً فان اخذه لم يكن الا لقطعة فصح تعريفه سنة ان كان ذمماً فصاعداً فاذا عرفه ملكه انشاء فان جاء
 المالك قاصداً بماله ونزاد الفضل ان اوحيى العوض ورعى الملتقط يجعل ماله عوضاً والارتدادا وكان
 للملتقط المطالبة بالاجرة والنقص دون الاخر ولا الا ان يعارضه الحال انه تركه عوضاً بنحو اخذ من
 عن تعريفه لو عرف الماخوذ ماله ان لاخذ قصد المعاوضة لم يوجب التعريف في الضائع ومع العلم بذلك
 المالك قصد الا يكون المالا ضائعاً ولكن في هذا العلم شاهد الحال بان يكون الذي لاخذ اراد في الذي اخذه
 ويكون الماخوذ مما لا يشتهى على الاخذ بالذي له كذا او نحو ذلك المصنف في كنه قال وحيب المباح للملجأ استعالمها
 لان الظاهر ان صاحبها تركها له باذنه اذ لاها وعوضها عما اخذه فصارت له لم يمس له اخذها لسانه ولا
 ان يقول ان تم ما ذكر من الدلالة على المعاوضة لم يكن للماخوذ ماله التصرف في هذه الحالة الا اذا رضى بذلك
 المعاوضة ومن الممكن ان لا يرضى لان الفرض ان ماله اجود فكيف يستقيم اطلاق جواز التصرف على ذلك
 ثم انه لم لا يجوز ان يتصرف بها مطلقاً سواء شهد الحال باخذ الاخذ في قصد المعاوضة او غلطاً لان اخذ
 غاصب يجوز للماخوذ ماله التصرف في مقداره للحيلولة فان اسكنه ابيات ذلك عليه عند الحكم رفع الامر اليه لئلا
 له في الاخذ على الموحدة المذكور والاستقلال به على وجه المعاوضة قال المصنف في كنه بعد ان حكى عن الجائز
 الامر الى الحاكم لبيعها ويدفع ثمنها اليه عوضاً عن ماله وما قلناه اولى لانه ارفق بالناس لان فيه نفعاً لمن
 سرق ثيابه فحصول عوضها له وللسارق بالتخفيف عنه من الائم وحفظ هذه الثياب المتروكة من الضائع
 وقد ايج لمن على انسان حق من دين وغصب وغر ذلك ان اخذ من ماله من عليه الحق بقدر ما عليه اذا عجز
 عن استيفائه يعني في كنه ما ذكرناه انفع وارفق لانه شامل لجميع صور الاخذ كما لا يخفى ثم ان الاخذ على جهة
 المقاصة لا يتوقف على رضى من رضى عليه الحق فلا يشترط شهادة الحال بقصد المعاوضة كما ذكره وما
 به من باخذ اخذ من له على انسان دين وحقاً ما ينطبق على ما ذكرناه نعم ان جواز ان يكون اخذ غير صاحب
 المتروك فالمتروك لقطعة قطعاً الا ان مقتضى كلامه التعويل على القرينة الدالة على ان الاخذ هو المتروك ماله
 وما احسن عبارة الدرر في النسبة الى هذا فانه قال من وجد عوض ثيابه وملاسه فليس له اخذه الامع القرينة
 الدالة على ان صاحبها هو اخذ ثيابه لكونها ادون واخصار المشبهين ومع عدم القرينة فهو لقطعة
 ولو فقدت من المتروك في انشاء الحول او بعد من غير يده التملك اخذ الرجوع في مال الميت وعدم وجه الاحتياط
 لاول عموم قوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تؤدى والاصل بقاء العين فاذا اعتذرت وجب المصير الى بدلها
 ومن انها امانة والاصل براءة الذمة من وجوب البدل والوجوب انما هو متعلق بتسليم العين وذلك مع وجودها
 اما البدل فلا يجب الا باللفظ مع التقريب وهو منتف بالاصل والاصح عدم اخذ شيء من مال الميت وقد سبق
 نطق في الرد بقوله الرابع الرد واجب مع قيام الغنة ولا يكفي الواحد ولا الوصف وان ظن صدقه
 للاطباء فيه نعم يجوز ما يجوز التسليم الى الواصف اذا ظن صدقه وهو المشهور بين الاصحاب لان مناط التمسك
 اكثر الشرعيات هو الظن ولانه لو اذ لك لادى الى عدم وصولها الى مالكها غالباً اذ من استبعد اقامة النسبة
 على ما يستحقه الانسان من ماله ولا في قوله عليه السلام للملتقط اعرف عفاصها وهو وعافا الذي هي فيه

ير

ن

قوله
 على ضمان ضمان الحق

من خرقه او قوطا من او غيرهما وكاها وهو الخيط الذي يشده المائل في الخرقه اياه الى ذلك لان فائد معرفته تظهر
اذ اجوزنا الدفع بالوصف ومثله الا يقال في الابهام حال تعريفها والاقتضار في الشهادة على بعض الاوصاف
ان ادريس لا يجوز دفعها الا بالبنية لا اشتغال الدمة بحفظها وعدم ثبوت كون الوصف حجة شرعية في جواز الدفع
والعمل بالمشهور وهل شهادة العدل الواحد كالمصدق للمظن في جواز الدفع وعدم وجوب احتماله في كونه
وهو متوجه لان شهادة العدل الموثوق بما قوي من الوصف له ويستقر الضمان على الوصف لان التلف
فيك ولانه عاد غار **قوله** الا ان يعترف للدفع له بالملك فلا يرجع عليه لورجعه عليه المالك لا غير ان
الاخذ منه ظاهرا ولو اقام كل منهما بنية بعد الدفع الى الاول ولا يرجع اقرع لانه امر مشكل لا يتقارر الاول
وامتناع الحكم فيهما **قوله** فان خرج الثاني فخرج الاول فخرجت بعد خلافه فان كل من خرج اسمه
بالقرعة يستحقها بيمينه بغيره في كونه فان امتنع احلف الاول فان امتنع احلف الثاني فان امتنع احلف الثالث
يصلح الا على غيرهما ذكره المصنف في **قوله** ولو بلغت بعض الملتقط ان كان دفع حكم الحاكم اذ لا تقصر
منه لان الدفع واجب عليه وحكم الحاكم يصير بمنزلة المالك وهل يصح الحاكم في بيت المال لظهور الخطأ
في دفع مال الغير الى غير مستحقه لا علم به بغيره وان دفعه الضمان لوجود القابض فارجع عليه وان دفع
باجتهادة ضمن لان الدفع مستند اليه وقد يتبين كونه بغير حق **قوله** ولو تملك بعد المولد فقامت البنية
لحذف العين بل المثل والقيمة ان لم يكن مثلية هذا مني على انه اذا تملك بعد التعريف حوله بضمين الغرض
ولا يجب دفع العين وقد سبق ان الاصل وجوب ردها ويمكن ان يقال ان الواجب في القيمة فلا تجزئ غيرها
الا بالتراضي **قوله** فان ردت العين وجب على المالك القبول فترجعا على بخلاف وجهه ان العين اقرب الى
نفسها من البدل وقد سبق بان مثله في الغرض **قوله** وكذا لو عاتب بعد التملك مع الارش على اسكان بنية
من ان الواجب في القيمة القيمة والمثل في المثل ومع وجود العيب فلا مماثلة ومن ان العين مع الارش الساسي مستند
القائت اقرب الى نفسها من القيمة وعليها اخذنا لا فالواجب رد العين مع الارش فوجب قبولها **قوله** والزيادة
المنفصلة والمتصلة في الحول للمالك لانها مائة ملكه **قوله** وفي التبعة للقطعة نظرا اقرب ذلك يتشاء من ان
النماء بايع الاصل ومن اختصاص العين بمعنى الالتقاط بخلاف النماء ووجه القرب ان الغرض لا يريد على
اصله وقد استحق الملتقط بملك الغير فقبضه التبعة يستحق ملك النماء لان الغرض تجرده بعد استحقاق بملك
لاصل وان كان التعريف شوطا فاذا عرف الاصل حوله لملك الجميع ان شاء الاقرب **قوله** وبعد الملتقط ان
تجددت بعد نيته التملك والافكا الاول اي وبعد اذا تجددت الزيادة يكون الملتقط لانها مائة ملكه وهذا
اذا كان تجدد بعد نيته التملك والافكا الثاني وان لم يكن بعد نيته التملك فكا الاول وهو التجدد في الحول فيكون في
التبعة الاشكال والا فرب هذا هو الاقرب هناك **قوله** ولورد العين لم يجب النماء لانه مائة ملكه وان قلنا
بوجوب رد العين اذا حال المالك لان تزلزل الملك لا ينافي ثبوته كما في العين في زمان الحذر وهذا لما هو
في النماء المنفصل دون المتصل **قوله** ولورد فع العوض لمن قامت له البنية ضمن للمثاني مع البنية لان المدفوع
ليس نفس العين ويرجع على الاول لتحقيق بطلان الحكم هذا في من تملك بعد الحول وضمن العوض عند المص
فان الاول اقام البنية بالاستحقاق فدفع اليه العوض ثم اقام الثاني البنية واستحق الميرج واقوع خرج اسم
الثاني فاحلف فانه يجب على الملتقط الغرم لان المدفوع لم يتعين كونه العوض الذي في ذمته لانه لم يقبضه

المستحق

المستحق لكن يرجع به على الاول والظهور بطلان الحكم بان العين له **المقصود الرابع في الجعالة وفيه مطلبان**
الاول في اركانها وهي اربعة الاولى الصيغة كقول من رد عبدي او ضالتي او فعل كذا وما اشبهه من اللفظ الذي لا
العمل فيه كذا ظاهر ان الله لا يقول اصلا ومفهوم الجعالة يقتضي ذلك لكن ظاهره ان الجعالة من العقود فتكون
القول فيها فعليا ومفهوم قول المصنف بعد ذلك ولا القول نطقا يعطى هذا **قوله** وكذا لو رد من لم يسمع الجعالة
على قصد التبرع والا فاشكال وكذا الاشئ لو رد من لم يسمع الجعالة على قصد التبرع قطعاً لانه لو سعى الجعالة
فرد المتبرع لا يستحق فلهذا ان لم يكن رد على قصد التبرع بل على قصد الاستحقاق فاشكال بنية من
انه قد فعل سلق الجعالة على قصد الاستحقاق مطابقة لصدور الجعالة من المالك لان الغرض شمول النقطة حتى
ولانه عمل محترم لم يقصد به فاعله التبرع وقع باذن الجاعل وان المنفعة للاستحقاق وهو جعل المالك بصيغة
تشمل العامل وعدم تبرعه بوجوده والمانع ليس الا عدم علمه بصدور الجعالة لا يصلح لما نفعه للسلطة ما نفعه
فجعل المقتضى علمه ومن انه بالنسبة الى اعتداده متبرع اذ لا يبرع بقصد من دون جعل المالك ويمكن ان
يقال بغيره ومن زبد كذلك عالما بان العمل بدون الجعالة تبرع وان قصد العامل العوض ويتبين لان الاول
لا يكاد ينفك من التبرع بخلاف الثاني فيستحق دون الاول وفيه نوع واطلق شيخنا الشهيد والفاضل الشارح
الاستحقاق وما ذكرنا من التفصيل **قوله** واعلم ان على عيان الكتاب فواحدة فان قوله والا فاشكال
يقضي بثبوت الاشكال في كل من لم يرد على قصد التبرع فلتناول من رد على قصد التبرع ولا على قصد الاستحقاق
وليس بجيد لان هذا متبرع وان لم يقصد التبرع **قوله** ولا المخبر لانه لم يضمن وانما الراد اذ دخل نفسه على عمل بدون
يقين الاستحقاق فالتقصير من قبله وان كان المالك قد جعل فرد طمعا في الجعالة كونه الاستحقاق اخبار الخبر
وان لم يكن ثقة **قوله** ولو تبرع المخبر وقال من رد عبدي فلان فله درهم لزم لانه صام لا ريب في صحة الجعالة من
الخبير على العمل وان كان العمل لا يرجع عليه بزيادة للتوسيع في الجعالة **قوله** ولو قال من رد عبدي العروق
في شهر فله كذا ومن خاطب نولي في يوم فله كذا صح بخلاف الاجرة للزومها بخلاف الجعالة لما كانت الاجارة لازمة
لمصير تقدر المنفعة بالعمل والزمان معاً لان اتفاقهما نادراً فيلزم العقد ولان تطبيق العمل على الزمان
غير معلوم المحقق فيكون اشتراط اشتراط المالك لا يوثق بالعقد في يصح اما الجعالة فانها جائزة فاذا الم
ينفق انطباع العمل على الزمان لم يخرج العقد عن مقتضاه وفوقه ايضا بان التقدير بالامر في قبضه عدل مستحار
الوثوق بحصول العوض وهو مغتفر في الجعالة دون الاجارة **قوله** الثاني الجاعل وشروطه ان يكون اهلا للاختيار
وفي العامل ان كان يحصل العمل ولا يشترط تعيينه اي العامل بل الاصل والغالب جهالة لان المط في الجعالة
يعبر عوض على عمل **قوله** الثالث العمل وهو كل ما يصح الاستحجار عليه وهو كل عمل مقصود محمل وان كان مجهولا
كلما صح الاستحجار عليه صحة الجعالة عليه ولا يشترط التوافق في الاوصاف فيصح الجعالة على المجهول لانها عقد جائز
لا يمنع فيه التعرر لكن قوله وان كان مجهولا مقتضاها صحة الاستحجار على العمل وان كان مجهولا من حيث ذلك
وصلى العمل المجهول عليه وصح عيان من ان المجهول عليه هو الذي يصح الاستحجار عليه واجيب عنه بان
المجهول فيه الاجارة عليه لان من حيث انه مجهول ويرد عليه ان الوصل في العيان مقتضاها اشتراط الاجارة والجعالة
على اي تقدير كان وربما احسب بان المراد الحكم بالتساوي في ذوات الاعمال خاصة لكن الوهم بحالة اذ ليس في الجعالة
ما يدل على اختصاص الجعالة بالجعالة **قوله** ولا يشترط العمل المجهول في اشتراط الجعالة وليس بشئ **قوله**

الشائعة

اعتداده

يقين

الرابع جعل وشروطه ان يكون معلوما بالكيل او الوزن او العدد ولو كان مجهولا كالثوب غير معين او دابة
 مطلقة ثبت بالرد اجرة المنزل لان المجهول غير معين والمفاوت فيه عظيم فلا يغتفر اذ لا صراحة الى اعتقاد
 غلط بل ولو قيل بجواز الجعالة اذ المانع من التسليم كان حسنا اطلق الاصحاب جواز كون الجعل مجهولا لما
 قلناه من ان الضرر وانقضت التسامح في جهالة العمل ولا ضرورة الى التسامح في جهالة الجعل واستحسن المصنف
 التفصيل وحاصله ان الجعالة اذا كانت مانعة من تسليم الجعل لا يصح معها كسوف فانه لا بد ان ياتي ثوب فان قيل
 لزم التكاليف على اقل فرد يقع عليه الكلي فاقول ثوب سلم وجب قبوله قلنا لما كان مسمى الثوب متفارا وتفاوتا
 عظم كان مظنة التنازع والتخاذب والخصومة فلم يصح للجعل على هذا الوجه اما اذا كانت الجعالة غير مانعة من
 التسليم كنصف العبد الا بقر اذ اذ لا فائدة لا يقبل الاختلاف وسما لا لشخصه لا يقبل التعدد فان قيل
 يمكن التنازع في احتمال الجودة والراثة ونحوهما فكون كالثوب فاما ان يصح فيها او لا فيها قلنا لما كانت
 الجعالة في الثوب باعتبار عدم تشخصه وشدة تفاوت افرادهم تغتفر جهالة الجعل والعبد المعين فانه
 لتشخصه يتسامح بجهالة صفاته واحتماله الاعلى والادون فانه لا يقبل تعدد الذات والصفات اذ هي بحسب
 الواقع شيء واحد غاية ما في الباب انه غير معلوم الان لكنه معين في حد ذاته ومختار المصنف في كونه قال في آخر
 هذا البحث وهو قرب من استيجار المرصعة بحرة من الرضيع الرقيق بعد الفطام وفي جبال الموت فلهذا
 الكتاب قال ولو قال اغل ولك نصف الخارج بطل الجعالة العوض اجرة وجعالة وهو يقتضيه عدم جواز
 الجعالة مع جهالة الجعل مطلقا **المطلب الثاني** في احكام الجعالة تجايز من الطرفين فللعامل
 المفسخ قبل تمام العمل ولا شيء له لانه اسقط حقه قد يقال انه لم يسقط حقه مطلقا وانما اسقط بالنسبة
 الى ما بقي فكيف لا يستحق لما مضى ويعقوب هذا الاشكال في العمل الذي يقابل الجزاء بالاجرة كبناء الحائط مثلا وقد
 احتمل في كونه الاستحقاق لما مضى وكان آخر كلامه يقتضيه ترجيح الاحتمال ويعقوب الاحتمال لومات او شغلة ظالم
 وفا قال للدرر في كونه ظاهرة ان ذلك نحو جباية الثوب في حوزة العبد واعلم انه لو مضى العامل ثم اراد
 العمل بالجعل فهل ينفعه العقد او يقال ان العبد باع الجاعل وهو باق بحاله ولا يتعين القبول متى رد مثلا
 استحق سواء مضى ثم رد ام لا لان اللفظ شامل له **قوله** وكذا الجاعل قبل التلبس في العمل مطلقا اي قبل التلبس
 التلبس بالعمل لان العقل جاز من الطرفين ولا موقع لقوله مطلقا كما لا يخفى **قوله** فسنسأله شئنا التمسك به
 حواسيه باق مضافا له ذلك من غير شرط بذا عوض ولا يحصل له واعلم انه انما ينفعه اذا علم العامل ان البيع
 من الجاعل والافه على حكمه فلو لم يعلم استحق واختاره في كونه وما يشبهه بغل الموكل الموكل وتعرض قبل علمه
 بالغل **قوله** وبعد دفع اجرة ما عمل فاذا علم بالفسخ ثم عمل فلا شيء له اي للمقبل وشكل على ذلك انه اذا
 جعل على رد الضال ثم فسخ وقد صادف بده فانه لا يكاد يتحقق للفسخ معنجه اذ يجوز له تركها واستلمها
 الى وكيل المالك او لحاكم بمنزلة ردّها وكذا لو لم يجد واحدا منهما فانه لا بد من تسليمها الى المالك او وكيله فيكون
 هذا الفسخ بعد حصول ما يستلزم الرد فهو في حكمه فلا يكاد يتحقق وجهه **قوله** فلو جاء به الى باب منزله
 فهو رد ومات لم يستحق ويحتمل الاستحقاق مع الموت بالنسبة او وجبه الشاؤه هو الاستحقاق مع الموت
 دون الهرب لان المانع ليس خرقه بل من قبل الله تعالى ولان الرد الممكن عادة قد حصل وتسلمه الموت
 ليس دخلا بالرجوع عن الاولى والا استحق الاولى **قوله** والافه بالنسبة اي وان كان بعد التلبس بما مضى

حقيقة
 قوي على هذا المصنف
 في الطعام وان لم يعرفه
 ما يتكفي
 ان المصنف

ان

سبب

بحث في المصنف
 ما لا يفرق الجعالة من
 اذ كانت تنقض لان الجعالة
 من المصنف

ومع الاشارة الى ما ثبت بالمراد
 لم يستحق شيئا

من العمل